بريطانيا و العراق

حقبة من الصراع ١٩١٤-١٩٥٨

أبو عبدو البغل

محمد حمدي الجعفري

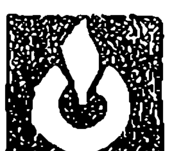


بريطانيا والعراق
حقبة من الصراع

وزارة الثقافة والاعلام

دار الشؤون الثقافية العامة

بغداد ٢٠٠٠



طباعة ونشر
دار الشؤون الثقافية العامة «آفاق عربية»

تعنون جميع المراسلات
لرئيس مجلس ادارة الشؤون الثقافية العامة
العنوان:
العراق - بغداد - اعظمية
ص. ب. ٤٠٣٢ - تلكس ٢١٤١٣ - هاتف ٤٤٣٦٠٤٤

بريطانيا والعراق
حقبة من الصراع

١٩١٤ ـ ١٩٥٨

محمد حمدي الجعفري

الطبعة الأولى ـ بغداد ـ ٢٠٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً ﴾

صدق الله العظيم



بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

يرجع اهتمام بريطانيا بالعراق الى أزمنة سبقت الحرب العالمية الاولى بثلاثة قرون في الاقل . ولم يكن البريطانيون وحدهم الذين كانوا يتطلعون لايجاد موطىء قدم لهم في العراق ، فقد كانت روسيا القيصرية والمانيا وكذلك فرنسا تنظر بالعين ذاتها من الطمع والرغبة في أن تنال حظوة في الميدان العراقي الذي كان يخضع للسيطرة العثمانية ، لكن النفوذ البريطاني كان أعمق وأكثر توغلاً من غيره في العراق . وقد تضافرت عوامل عديدة على توطيد النفوذ البريطاني في العراق ، منها الامتيازات التي حصلت عليها بريطانيا منذ زمن الوالي العثماني سليمان باشا في أواسط القرن الثامن عشر ، ثم وصول البعثات العسكرية والعلمية في القرن التاسع عشر الى العراق ، فضلاً عن دخول عدد كبير من البريطانيين تحت اسم التجارة والفن والصناعة والخبرات . ومنذ أواخر القرن التاسع عشر أصبح لبريطانيا مركز مهم في العراق ، حتى ان المقيم السياسي البريطاني صار يدّعي بوجود امتيازات سياسية لا تمنعه من فرض الحماية لها الى جانب المصالح التجارية .

ان اهتمام بريطانيا لم يكن مقتصراً على هذا الجانب ، فقد اثارت الكميات الهائلة من الثروات النفطية الكامنة في باطن الارض شهية المستعمرين البريطانيين ، وكذلك الموقع الاستراتيجي المهم للعراق الذي يوصل بريطانيا الى مستعمراتها في الشرق ، وبالذات شبه القارة الهندية « الدرة اللامعة في تاج المستعمرات البريطانية » . وفضلاً عن ذلك فان بريطانيا باتت تنظر الى العراق بوصفه وحدة منسجمة مع ايران ومشيخات الخليج الواقعة على الضفة الغربية

للخليج العربي لتثبيت مركزها السياسي والاقتصادي في هذه المنطقة ، ثم ان هذه المنطقة أصبحت تشكل سوقاً مهماً للبضائع والسلع التي تنتجها الصناعات البريطانيا .

لقد عملت بريطانيا جاهدة طوال تلك المدة على تثبيت نفوذها وتوسيعه في العراق ، وباتت تشعر بانه أصبح من مناطق نفوذها المهمة ، وان مصالحها أصبحت عميقة ومتشعبة ، ولا عجب بعد أن توضحت صورة للنفوذ البريطاني في العراق والمنطقة ومقدار نفوذها فيه ، أن تبدأ بغزوه بعد اعلان الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٤ ودخول الدولة العثمانية التي كانت تسيطر على العراق الى جانب المانيا خصم بريطانيا في تلك الحرب .

ان انتهاء الحرب العالمية الاولى التي استمرت اربع سنوات ونيف قد تمخض عن انتصار بريطانيا وحلفائها على المانيا والدولة العثمانية ، وهو ما مكن بريطانيا من الهيمنة على منطقة الخليج العربي واكمال احتلالها للعراق ، غير انها قوبلت بثورة عارمة في الثلاثين من حزيران عام ١٩٢٠ من الشعب العراقي الذي رفض صيغة الاحتلال وأوقع في صفوف قواتها خسائر جسيمة ، اجبرتها على تغيير سياستها حيال العراق ، فأعلن ساستها عن نيتهم لانشاء حكم وطني في العراق برئاسة ملك عربي يعمل باشراف بريطانيا . ومنذ اعلانها عن تشكيل الحكومة وتنصيب الملك فيصل بن الشريف حسين ملكاً على العراق حاولت بشتى الوسائل أن ترسخ صيغة ذلك الحكم الذي انشأته ومنحته الرعاية والدعم الكاملين طيلة اربعة عقود متواصلة مع تثبيت نفوذها من خلال الاتفاقيات والمعاهدات العديدة التي عقدتها مع الحكومة العراقية ، كان خلالها الشعب العراقي يكافح من أجل التخلص من الهيمنة البريطانية . وقد فشلت بريطانيا في النهاية في المحافظة على نفوذها الواسع ، إذ سقط النظام الذي انشأته في المدة السابقة في يوم الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ ، وبسقوطه انتهى النفوذ البريطاني في العراق الى الابد .

ان البحث يسلط الضوء عبر فصلين وخاتمة وملاحق تضمن كل منهما ثلاثة مباحث عن الصراع البريطاني ـ العراقي طوال تلك الحقبة الزمنية الطويلة ، فقد كان الشعب العراقي يكافح من أجل نيل الاستقلال والحرية من خلال الانتفاضات والوثبات الشعبية العنيفة . في حين كانت بريطانيا تقابلها ومعها النظام الملكي الذي أوجدته بالعنف تارة وبالدهاء تارة اخرى من غير أن تحقق نتيجة تذكر .

وفي الختام أود الاشارة الى ان موضوعا مثل هذا ليس بجديد على الباحثين والمختصين ، إلا ان مجموعة الوثائق البريطانية التي وقعت بين يدي التي اطلقتها الحكومة البريطانية وزودني بها مشكوراً استاذي الكريم الدكتور مؤيد الونداوي ، قد وضعت اجابة للعديد من الاستفسارات التي كانت تدور في أذهان العديد من الباحثين ، وهو ما جعل من المادة موضوعاً مثيراً جديراً بالاهتمام ، فقد كشف بشكل واضح وجلي خفايا ذلك الصراع الذي انتهى يوم الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ بانتصار الشعب العراقي وأعلان الجمهورية في البلاد وانتهاء النفوذ البريطاني .

ارجو أن أكون قد وفقت في عرض المادة وما التوفيق إلا من عند الله .

كانون الثاني - ١٩٩٨

بغـــداد

المختصرات

اسم الموضوع	الرمز
١ ـ دار الكتب والوثائق	د . ك . و
٢ ـ FOREIGN OFFICE	F. O
٣ ـ Ibidem	Ibid .
٤ ـ Opera Citato	Op. Cit.

الفصل الاول

نشوء النفوذ البريطاني في العراق وتطوره

المبحث الاول : العراق خلال مرحلة الانتداب البريطاني من ١٩٢٠ـ١٩٣٢ .

المبحث الثاني : العراق بعد الاستقلال من عام ١٩٣٢ـ١٩٣٩ .

المبحث الثالث : العراق خلال سنوات الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ـ١٩٤٥ .

الفصل الأول

نشوء النفوذ البريطاني في العراق وتطوره

تمهيد :

يعود اهتمام بريطانيا بالعراق الى مرحلة زمنية سابقة تمتد الى ثلاثة قرون مضت ، وازدادت أهمية العراق مع بداية هذا القرن وبالذات المدة التي سبقت قيام الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٤ ، وبات هذا الجزء المهم من العالم العربي الذي يتوسط منطقة الشرق الأوسط يحتل حيزاً كبيراً في تفكير الاستراتيجيين البريطانيين ، نظراً لموقعه الجغرافي ومركزه السوقي الذي يربطه بالخليج العربي وايران ، ويكون من غير الطبيعي أن تغفل عنه دولة استعمارية وتجارية كبرى آنذاك مثل بريطانيا التي كانت امبراطوريتها تمتد الى الشرق . ولم يكن الاهتمام بطرق المواصلات وتأمينها يعبد أ عن أذهان ساسة بريطانيا ذوي النزعة الاستعمارية كي يحافظوا على طريق الهند « أثمن جوهر في التاج البريطاني » كما كانوا يصفونها . وان الاهتمام بالعراق أو وادي الرافدين « Mesopotamia » بوصفه طريقاً برياً مهماً الى الشرق . لم يكن الحافز الوحيد للاهتمام به ، إذ ان الدراسات العلمية تدلنا دلالة واضحة من غير شك على ان اهتمام بريطانيا بهذا الجزء من العالم بدأ منذ استيلاء البرتغاليين والهولنديين على الهند قبل ثلاثة قرون وسيطروا على مواردها الرئيسة واسواقها ، قبل أن يسيطر عليها البريطانيون . وفي تلك المرحلة بذلت بريطانيا جهودها للسيطرة على العراق لما فيه من ثروات كامنة بامكانها التعويض عن موارد الهند التي غدت ضمن السيطرة الهولندية والبرتغالية[١] . وبرغم المتغيرات

---

(١) D. Zeki Saleh , Britain and Mesopotamia « Iraq to 1914 » , Astudy in British Foreign affairs .

السياسية الدولية ، فقد بقي اهتمام بريطانيا بالعراق يتزايد خاصة بعد وقوع الهند ضمن السيطرة البريطانية ، وانسحاب هولندا والبرتغال منها ، لا بل ظهرت مسوغات جديدة عززت من مكانة العراق بالنسبة لبريطانيا ، إذ أصبح الطريق البري المهم الذي يربطها بالهند ، وان الطريق الذي يمر بالخليج وجنوب ايران سبب كاف لاهتمام بريطانيا بالعراق . فقد راحت تنظر اليه لا بوصفه دولة وحدها بل بوصفه جزءاً وثيق الصلة بالقسم الجنوبي من ايران وخليج البصرة والامارات والمشيخات العربية الواقعة ضمن شبه الجزيرة العربية ، فكثفت جهودها لتثبيت مركزها الاقتصادي والسياسي في العراق وايران وامارات الخليج . أما وقد استطاعت من تثبيت هيمنتها الاقتصادية والسياسية في المنطقة فقد ظهرت لاول مرة المصالح البريطانية محددة بمحورين :

١ ـ استراتيجي : ويتمثل بوجود كميات كبيرة من النفط في العراق ومنطقة الخليج العربي وايران الذي اكتشف في اوائل هذا القرن . وبات يشكل عصب الحياة بالنسبة للصناعة البريطانية وقواتها العسكرية . وفضلاً عن ذلك فقد اصبح العراق طريق عبور برياً مهماً يربطها بالشرق الاسيوي والهند ، والاخيرة تعد من أهم مستعمراتها[٢] .

٢ ـ اقتصادي : كان العراق مصدراً مهماً للموارد الاقتصاديه والمواد الاولية التي تغذي الصناعة البريطانية ، ويعد سوقاً مهماً لصناعاتها وبضاعتها التي تحتاج الى اسواق لتصريفها . ثم تعززت أهميته في السنوات اللاحقة[٣] . وقد صرح اللورد كوزن Curzin نائب وزير الهند وفيما بعد وزير الخارجية ثم نائب الملك في الهند ، في مجلس اللوردات البريطاني سنة ١٩١١ قائلاً : « انه من الضلال أن يُعلن بَن مصالحنا السياسية مقصورة على المنطقة الواقعة بين البصرة وبغداد ، بل انها لتمتد قدماً حتى تصل بغداد ذاتها »[٤] . كان العراق آنذاك يخضع للسيطرة العثمانية . وفي ضوء ما تقدم نشطت

(٢) Tarbush , Mohammed A. The role of the military in polities , a case study of Iraq to 1941 , Isted . London . 1983 . P. 31 .

(٣) Ibid , P. 35 .

(٤) آيرلاند ، فيليب ويلارد : العراق ـ دراسة في تطوره السياسي ، ترجمة جعفر الخياط ، دار الكشاف للطباعة ، بيروت ـ لبنان ، ١٩٤٩ ، ص ٤٩ .

الدبلوماسية البريطانية للحيلولة دون توغل أي دولة اجنبية في جنوب العراق وخليج البصرة . ان نشاطها نابع من كونها تعلم علم اليقين عبر رجالها النشطين الذين كانوا يتجولون في المنطقة بصفة رحالة أو آثاريين ، وغالبية نشاطاتهم استخبارية صرفة ، فقد كانوا يقومون بعمليات مسح للمنطقة في جانبيه الجغرافي وطبيعة السكان المحليين فكانوا يرفعونها الى مراجعهم العليا في لندن . وفي الجانب الآخر فقد كان التنافس قائماً على أشده مع المانيا القيصرية وروسيا القيصرية بحثاً عن موطيء قدم لهما في هذه المنطقة يسهل لهما النفوذ اليها والاستقرار فيها . ولما نجحت المانيا في التعاقد مع الدولة العثمانية على مد خط سكك حديد بين بغداد وبرلين ومن ثم الى البصرة فقد تحفزت السلطات البريطانية واستطاعت التوقيع مع المانيا عام ١٩١٣ على اتفاق يلزم المانيا بأن ينتهي خط بغداد ـ برلين الى مدينة البصرة ، ولا يمتد الى ما وراءها الى الكويت والخليج إلا بموافقة بريطانية . وبذلك ضمنت بريطانيا اعترافاً من المانيا بعدم المساس بمصالحها جنوب العراق .[٥]

وبعد وقوع الانقلاب الدستوري العثماني عام ١٩٠٨ الذي قاده الاتحاديون ضد السلطان عبدالحميد ، جاهد الانقلابيون لاستمالة البريطانيين ، فاستعانوا بالخبراء البريطانيين ومن بينهم مهندس الري البريطاني الشهير السير وليم ويلكوكس « Sie. W. Willcox » الذي قام بمسح مشاريع الري القديمة في العراق ، وقدم التصاميم اللازمة لاحيائها ، واستمرت مهمته زهاء سنتين ومعه مجموعتان من الفنيين . ان مهمة بعثة الري الفنية التي تضم هذه النخبة من الخبراء تمكنت من دراسة مختلف نواحي العراق وطبيعة أرضه وتضاريسه وهي خطوة مهمة عززت فيها بريطانيا من نفوذها في العراق قبل نشوب الحرب العالمية الاولى[٦] . فضلاً عن ذلك فقد استطاعت بريطانيا من الحصول على موافقة السلطان العثماني سنة ١٩١٤ وقبل بداية الحرب على حق انارة شط العرب والخليج ووضع العوامات فيه والمحافظة عليها تاميناً لسير السفن .[٧]

---

(٥) البزاز ، عبدالرحمن : العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٦٧ ، ص ٥٧ ـ ٥٨ .

(٦) البزاز : المصدر نفسه ، ص ٥٩ .

(٧) آيرلاند : العراق دراسة في تطوره السياسي ، مصدر سابق ، ص ٥٦ .

ان سياسة بريطانيا التي ركزت على الاهتمام المتزايد بالعراق ، وبالاخص المنطقة الجنوبية منه ، يفسر لنا محاولاتها المحمومة لالحاقه بالهند وخاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى واحتلالها الكامل للعراق ، وانشاء ادارة بريطانية خاصة بها تجعل منه مستعمرة من مستعمرات التاج البريطاني .

ومع اندلاع الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٤ ، تحركت قوة عسكرية بريطانية نحو جنوب البصرة بقيادة الجنرال ديلامين « Delamin » . وفي ٦ تشرين الثاني نزلت في الفاو ثم تقدمت الى البصرة ، فاحتلتها ، وقد اصدر السير برسي كوكس(*) « Sir.P.Cox » الذي كان يرافق الحملة بوصفه رئيساً للحكام السياسيين بياناً جاء فيه : « وليكن معلوماً للجميع ان الحكومة البريطانية لا تخاصم العرب المقيمين على ضفتي الشط(**) . وعليهم أن لا يتخوفوا من شيء ، كما اننا لن نتعرض لهم ، ولا لأموالهم ، اذا وقفوا موقفاً ودياً لا يؤازرون فيه الجنود الاتراك أو يحملون فيه السلاح علناً »(٨) .

لقد أدرك السير برسي كوكس واللورد هاردنك « L.Harding » حاكم الهند بعد احتلال البصرة أهمية تطمين السكان المحليين ، واظهار النوايا البريطانية الطيبة تجاههم ، وقد زار حاكم الهند البريطاني مدينة البصرة وطمأن أهلها بأن المستقبل سيضمن لهم حكماً جيداً ، وبرغم النجاحات العسكرية المتحققة في احتلال البصرة ، إلا انها اثارت جدلاً عسكرياً وسياسياً واسعاً في الاوساط السياسية البريطانية في تحديد المصالح البريطانية في العراق وكيف يمكن بلوغها والدفاع عنها . واستقر الرأي أخيراً على ان بريطانيا يجب أن تبسط نفوذها على العراق كافة ، وإلا فان قوى اخرى ستتحرك قبلها للسيطرة على المناطق الوسطى والشمالية ، وبرغم انهم كانوا

(*) رافق الحملة البريطانية على العراق بوصفه رئيساً للحكام السياسيين ، وهو من الضباط البريطانيين الذين اشتغلوا في السياسة وبرعوا فيها ، وكان قد عمل في حكومة الهند عام ١٨٩٨ ، ثم تقلد وظائف في منطقة الخليج العربي ثم أصبح حاكماً ملكياً عاماً في العراق عام ١٩٢٠ . « بيل . المس : العراق في رسائل المس بيل ، ترجمة جعفر الخياط ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص ٢٩ ـ ٨٤ » .

(**) المقصود هنا بضفتي الشط ، شط العرب الذي يمر بالبصرة . [الباحث] .

(٨) بيل ، المس : فصول من تاريخ العراق القريب ، ترجمة جعفر الخياط ، لبنان ـ بيروت ، ١٩٤٩ ، دار الكشاف ، ص ٣ .

يتلكاون في الاتساع شمالاً ، إلا انهم كانوا حذرين من الوصول الى المناطق الروسية ، فالرأي الذي ساد الاوساط السياسية البريطانية ، بأن الاحتفاظ بالمنطقة الجنوبية فقط لا يحقق الغرض المنشود عن الدفاع عن العراق.(٩)

ومن جانب آخر فقد كانت روسيا القيصرية هي الاخرى لديها مطامع في المستعمرات البريطانية ، وكانت تنظر بعين الحسد للهند التي تسيطر عليها بريطانيا ، إذ كان بطرس الاكبر قيصر روسيا (١٦٨٢ م - ١٧٢٥ م) قد قدّر أهمية الهند السياسية والاقتصادية ، وسبق رجال اوربا الحديثة في تقديره أهميتها ففكر قبل غيره بالاستيلاء عليها ، وبذل جهوداً كبيرة لتحقيق حكمه ، لكن تلك الجهود باءت بالفشل ، وعند ظهور نجم نابليون بونابرت في اواخر القرن الثامن عشر ، شرع في وضع الخطط الحربية مع القياصرة الروس لمهاجمة الهند ، غير ان بريطانيا أدركت الخطر الذي بات يهدد الدرة اللامعة في تاجها ، فسعت للسيطرة على طرق المواصلات المهمة التي تربطها بالهند وهي :

أ . الطريق الجنوبي : وهو الطريق الذي يمر عبر البحر الأحمر.

ب . الطريق الشمالي : وهو طريق هرات .

جـ . الطريق الاوسط : وهو الطريق الذاهب الى الخليج العربي عبر جنوبي العراق . ويسمى بطريق الفرات . وهو أهم الطرق وأقصرها ، وأقلها كلفة .

ولما كان نابليون يحاول النفوذ من هذه الطرق الى الهند ليقضي على النفوذ البريطاني في الشرق ، فقد بذلت بريطانيا الكثير من جهدها وأموالها للسيطرة على تلك الطرق واغلاقها بوجه الغزاة الجدد ، وفعلاً نجحت في السيطرة عليها وأحكمت سيطرتها على كل الطرق ، فاصبحت الهند في مأمن من أي عدوان.(١٠)

ان التفكير في التقدم شمالاً نحو بغداد كان يشغل قادة الحملة العسكرية البريطانية . وقد أبرق كوكس برقية بهذا المعنى الى نائب الملك في الهند ، غير ان حكومة بريطانيا وحكومة الهند البريطانية لم تكونا مستعدتين لتاييد هذه الفكرة في بداية الامر ، وعلى حين غرة تبدل الرأي تماماً ، وخاصة بعد تعيين الجنرال السر

---

(٩) النعمة ، كاظم : الملك فيصل الاول والانكليز والاستقلال ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٨ ، ص ١٢ .

(١٠) الحسني ، عبدالرزاق : تاريخ العراق السياسي الحديث ، دار آفاق عربية ، جـ ١ ، بغداد ، ١٩٨٩ ، ص ٤٧ - ٥٥ .

جون نيكسون « S.J.Nixon » لقيادة حملة ما بين النهرين في ٩ نيسان عام ١٩١٥ ، فقد أدى ذلك الى موافقة حكومة الهند على فكرة الزحف الى بغداد ، وجاء هذا التبدل في الموقف بعد أن حققت الحملة نجاحها في احتلال البصرة بيسر وسهولة ، فأصابها شيء من الزهو الذي جعلها تشمخ بالنتائج التي تحققت على اعتبار ان الحملة مرتبطة بحكومة الهند . لقد أذعنت حكومة بريطانيا للحجج التي تقدمت بها حكومة الهند ، وبالموقف الذي اتخذه الجنرال نيكسون قائد الحملة ، بحيث انها خولته الزحف على بغداد[١١] . كان قادة الحملة من عسكريين وسياسيين يدركون أهمية القسم الشمالي من وادي الرافدين ، ذلك ان للروس اطماعاً فيه ، وان أطماعهم لن تتوقف ، فمن الممكن أن تمتد للعراق كله ، لذلك تولدت قناعة بأن احتلال العراق من قبل القوات البريطانية لن يجدي نفعاً دون اخضاع الممر المائي لوادي الفرات الذي يمتد حتى الاسكندرية لسيطرتهم . وهذه السيطرة بحد ذاتها تعني الحفاظ على مصالح البريطانية في وجه التطويق الروسي . وان احتلال العراق يجب أن يشمل البصرة وبغداد والجزء الأكبر من الموصل .[١٢]

غير ان الحملة التي تقدمت الى بغداد لم تحقق النجاح الذي كانت ترجوه ، فقد واجهتها صعوبات كبيرة ، وبالذات في منطقة سلمان باك التي تقع جنوبي بغداد بنحو ثلاثون كيلومتراً ، ففي تلك المنطقة دارت معركة كبيرة في أواخر شهر تشرين الثاني من عام ١٩١٥ ، استطاع الجيش العثماني أن يوجه ضربة قوية للجيش البريطاني اضطرته للرجوع الى الكوت ، فضرب الجيش العثماني عليه حصاراً شديداً في مدينة الكوت استمر من ٣ كانون الأول سنة ١٩١٥ حتى نهاية نيسان عام ١٩١٦ عجزت فيها القوات البريطانية المحاصرة من فك الحصار عنها برغم كل المحاولات التي بذلتها القيادة البريطانية العليا في الهند ، من بين تلك المحاولات الاغراءات المالية التي قدمتها لبعض القادة الاتراك لقاء فك الحصار عن القوة البريطانية المحاصرة في الكوت . فاضطر بعدها الجنرال طاونزند « Tawnshend » قائد القوات المحاصرة في الكوت ، للاستسلام هو وقواته للجيش العثماني في ٢٩ نيسان ، وعدّ أكبر انتصار يحققه الاتراك في تلك الحرب ، إذ استطاعوا من أسر

---

(١١) آيرلاند ، فيليب ويلارد : العراق دراسة في تطوره السياسي ، مصدر سابق ، ص ٣٥ - ٣٦ .

(١٢) النعمة : الملك فيصل الاول ، مصدر سابق ، ص ١٤ - ١٥ .

١٣٣٠٩ فرد بين جندي وضابط ، فكان لها وقع سيء في صفوف الحلفاء .[١٣]

ومع ذلك فان القيادة العليا البريطانية أصرت على التقدم نحو بغداد ، لكنها تريثت في التنفيذ ريثما ينجلي الموقف . وفي ٣ شباط من عام ١٩١٧ اعيدَ طرح الموضوع بين القيادة العليا البريطانية والقادة العسكريين وتم الاتفاق على التقدم من دون تردد ، وكان الواقع الذي عجل باتخاذ القرار هو ظهور النوايا الروسية الرامية للتقدم نحو بغداد ، فضلًا عن ما اشارت اليه مراسلات الشريف حسين مع السير هنري مكماهون ، وكذلك بعدما كشفت البنود السرية لاتفاقية سايكس ـ بيكو التي أفضت الى اقتسام المنطقة ، بين فرنسا وبريطانيا كمناطق نفوذ تقتصر عليها فقط . وفي ضوء ذلك تقدمت الحملة البريطانية نحو بغداد بقيادة الجنرال ستانلي مود « Stanly Maud » بنجاح وبدون عراقيل فاحتلتها في ١١ آذار عام ١٩١٧[١٤] . ثم تقدمت شمالًا فاكملت احتلال العراق بمدة تزيد على الاربع سنوات ، أي أكثر من مدة استمرار الحرب ، ذلك انها عندما توقفت في ٣٠ تشرين الثاني عام ١٩١٨ لم تكن جيوشها قد احتلت كل ولاية الموصل وبعض مدن أعالي الفرات ووسطه ، فقد كان الجيش البريطاني يهدد مدينة الموصل ويقف على مشارفها ، وبعد اعلانَ هدنة مودروس « Mudros » دخل الجيش البريطاني مدينة الموصل وانسحب الجيش التركي منها ، وهو ما تسبب في خلاف كبير بين العراق وتركيا حول ولاية الموصل ، واستمر الجدال والمفاوضات بين الطرفين حولها حتى عام ١٩٢٦ حيث حسم الخلاف بينهما في مؤتمر لعذان وتوج بمعاهدة عقدت بينهما في العام ذاته .[١٥]

وبعد أن أكمل احتلال العراق ، شعر البريطانيون بأنهم بحاجة لتنظيم الادارة في البلاد ، لكي يحقق اهداف قواتها العسكرية المحتلة ويؤمن السلام للسكان المحليين ، ويوفر نوعاً من الرخاء الاقتصادي والنشاط التجاري الذي يدفع السكان للانصراف الى العمل ويبعدهم عن اثارة المشاكل بوجه السلطة أو المطالبة بالاستقلال .[١٦]

لقد أجهد البريطانيون انفسهم منذ أن دخلوا العراق محتلين وأكملوا سيطرتهم

---

(١٣) الحسني : تاريخ العراق السياسي ، ط ٢ ، مصدر سابق د ص ٦٧ .

(١٤) آيرلاند : العراق دراسة في تطوره السياسي ، مصدر سابق ، ص ٤٠ ـ ٤١ .

(١٥) الحسني : تاريخ العراق السياسي ، جـ ١ ، مصدر سابق ، ص ٦٨ .

(١٦) البزاز : العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ، مصدر سابق ، ص ٨١ .

على البصرة أهم ميناء عراقي ، لايجاد نظام اداري مرن تتركز فيه السلطات الرئيسة بأيدي الحكام السياسيين وهم من ضباط المستعمرات البريطانيين ، مع محاولة اشراك موظفين عراقيين في الوظائف الثانوية ، واستمروا على هذه السياسة حتى بعد احتلال بغداد ، لقلة الموظفين الاكفاء الذين يمكن أن يملأوا الفراغ الذي أحدثه انسحاب الموظفين الاتراك مع القوات العثمانية المتقهقرة ، واستمرت بريطانيا تنفذ سياسة تامين مقتضيات الاحتلال ومتطلباته ، فأصدرت القيادة العسكرية الاوامر والبيانات الصارمة ، واستولت على بعض الأراضي وساقت جموعاً من العراقيين للعمل الاجباري بدون رغبة[١٧] . ثم سعت لاشاعة القوانين والمبادىء الادارية الهندية ، وبالذات في القسم الجنوبي من العراق تمهيداً لضمه الى الهند ، وكانت هذه السياسة من بنات افكار الساسة البريطانيين الذين ينتمون الى المدرسة الهندية ، وهم من رجال المستعمرات البريطانية وكانوا يعملون بحماسة لتنفيذ فكرتهم ، وهو ما أثار العراقيين وعجل بقيام ثورتهم عام ١٩٢٠ ، ثم اتبعت سياسة عشائرية هدفها الاهتمام بالعشائر بوصفها قوة يمكن الاستفادة منها في تحقيق الأمن والاستقرار في البلاد ، وهي سياسة تخدم مصالح بريطانيا الحيوية ، وكانت القرارات والاجراءات البريطانية تجري تحت خطة مدروسة باشراف المستر هنري دوبس « H.Dobbs » الذي أصبح فيما بعد مندوباً سامياً في العراق . وكان من مظاهر هذه السياسة اصدار قانون « دعاوى العشائر المدنية والجنائية » .

أن الهيمنة البريطانية الكاملة على القطاعات كافة في المجتمع والدولة بلغ الذروة حينما تولى السير ارنولدتي ويلسون[*] « A.T.A.Willson » دار الاعتماد البريطاني وأصبح الحاكم الملكي العام وكالة في العراق وخلفاً للسير برسي كوكس الذي اضطرته حاجة الحكومة البريطانية للعمل في ايران . وقد عرف ويلسون

---

(١٧) بيل ، المس : فصول من تاريخ العراق القريب ، مصدر سابق ، ص ٢٩ .

(*) نائب الحاكم الملكي العام في العراق خلال مدة الاحتلال البريطاني المباشر للعراق ، اتسمت سياسته بالقوة والعنف ، فكانت من العوامل التي أدت الى قيام ثورة العشرين في العراق ، كما انه من دعاة الحاق العراق بحكومة الهند ، وفي تشرين الاول عام ١٩٢٠ تم عزله من منصبه فغادر العراق وأنيطت بالسير برسي كوكس مسؤولية ادارة البلاد (ولسون ، السر آرنولد . تي : بلاد ما بين النهرين بين ولائين ، ترجمة فؤاد جميل ، جـ ٢ ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٩٢ ، ص ٩) .

باتباعه سياسة الشدة التي مارسها مع السكان المحليين ، وهو من دعاة المدرسة الهندية التي تدعو الى الحاق العراق بالهند ، والتي قادت فيما بعد الى اشعال الثورة الوطنية العراقية عام ١٩٢٠.[١٨]

(١٨) البزاز ، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ، مصدر سابق ، ص ٨٣ـ ٨٧ .

المبحث الاول

العراق خلال مرحلة الانتداب

١٩٢٠ ـ ١٩٣٢

انتهت الحرب العالمية الاولى في اواخر عام ١٩١٨ ، وخضع العراق للاحتلال البريطاني المباشر ، بعد أن كان واقعاً تحت سيطرة العثمانية التي خسرت الحرب، ثم وضعت تحت الانتداب البريطاني بموجب ما جاء بقرار مجلس الحلفاء الاعلى المتكون من بريطانيا وفرنسا وايطاليا والولايات المتحدة الامريكية في مؤتمره المنعقد في سان ريمو بايطاليا في ٢٥ نيسان من عام ١٩٢٠.[١٩]

وفكرة الانتداب تنص على وضع الامم المنسلخة عن الدول المغلوبة في الحرب تحت اشراف دولة كبرى تتولاها بالرعاية والنصح حتى تستطيع ادارة نفسها ذاتياً ، وهي من بنات افكار الجنرال البريطاني جون سمطس « J.Smuts » أحد دعاة تكريس الاستعمار الكولنيالي البريطاني ، وممثل جنوب افريقيا في مؤتمر الصلح المنعقد بباريس في ١٨ كانون الثاني عام ١٩١٩ المخصص لتقرير مصير الشعوب المنسلخة عن الدول الخاسرة في الحرب ، وقد لقي هذا المقترح قبولاً من كافة الاطراف لانه عدّ حلاً توفيقياً بين أطماع الدول الاستعمارية من جهة ، وبين الشعوب المغلوبة التي كانت تأمل في الحصول على الاستقلال من جهة اخرى.[٢٠]

---

(١٩) جميل ، حسين : العراق شهادة سياسية ١٩٠٨ ـ ١٩٣٠ ، دار اللام ، لندن ، ١٩٧٧ ، ص ٩١ .

(٢٠) خدوري ، مجيد : تحرر العراق من الانتداب ، مطبعة المعهد ، بغداد ، ١٩٣٥ ، ص ٢ .
كذلك : خدوري ، مجيد ، نظام الحكم في العراق ، نقله الى العربية فيصل نجم الدين الاطرقجي ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٤٦ ، ص ٣ .

لقد حدد نظام الانتداب مهمات للدولة الكبرى ، في مقدمتها أن تتولى بالرعاية والاشراف على الدولة النامية الواقعة تحت انتدابها ، وتعمل على تطويرها حتى تصل الى مستوى من النضج يجعلها قادرة على ادارة نفسها بنفسها ، أو حماية كيانها من أي تهديد . وهذا يعني ان مهمة الدولة الكبرى تنتهي ببلوغ تلك الدولة مرحلة النضج .

لقد الزم نظام الانتداب الدولة الكبرى أن تقدم تقريراً الى مجلس عصبة الامم ، يؤكد بلوغ الدولة النامية مرحلة النضج حالما تصل اليه ، لكي يتم منحها الاستقلال تمهيداً لادخالها في عصبة الامم عضواً فيها ، فيصار الى اتخاذ قرار بالغاء الانتداب ، غير ان هذا الشرط منح الدولة الكبرى حق تحديد تاريخ بلوغ الدولة النامية مرحلة النضج ، وهذا يعني انتهاء مهمتها ، فاذا كانت لديها مصالح في الدولة الواقعة تحت انتدابها ، فلن تعطي تقريرها ما لم تؤمن مصالحها في تلك الدولة ، وسيتحدد مصيرها سلبياً اذا ما رفضت الخضوع لشروط الدولة الكبرى[٢١] . لذلك حامت الشكوك حول هذا النظام وقوبل بعدم الرضا لدى الشعوب .

وحال اعلان الانتداب البريطاني على العراق عمّت البلاد موجة من الاستنكار والهياج تحولت الى تظاهرات شعبية ترفض الانتداب ، وتطالب بالاستقلال الكامل ، كما عبرت الصحافة عن رفضها للانتداب من خلال المقالات التي تحرض الناس على رفضه ، وهو ما دفع بالحاكم الملكي العام وكالة في العراق الى فرض الرقابة عليها وتعطيلها[•] . كما قام الساسة الوطنيون بتحريض رواد المقاهي في بغداد على الهتافات بعبارات مناوئة لبريطانيا ، وقد وضعوا في اولويات مطاليبهم الحصول على الاستقلال والحرية ، وجلاء المستعمرين البريطانيين .[٢٢]

---

(٢١) الخطاب ، رجاء حسين : العراق بين ١٩٢١ ـ ١٩٢٧ . دراسة في تطور العلاقات العراقية ـ البريطانية ، مطبعة النعمان ، النجف الاشرف ، ١٩٧٦ ، ص ٢٠ .

(•) منعت السلطات البريطانية اصدار أية جريدة سياسية باستثناء جريدة العرب في بغداد ، والأوقات في البصرة ، وجريدة الموصل في الموصل ، وهي جرائد رسمية (البصير ، محمد مهدي ، القضية العراقية ، دار اللام ، لندن ، ط ٢ ، ١٩٩٠ ، ص ٤٢) .

(٢٢) فوستر ، هنري : نشأة العراق الحديث ، جـ ١ ، ترجمة سليم طه التكريتي ، مطبعة دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٨٩ ، ص ١٨٥ .

١ ـ الثـــورة

كانت رغبة العراقيين بالحصول على الاستقلال قد بلورتها الظروف القاسية التي عاشوا فيها معاناة طويلة عبر السنين الماضية من تسلّط اجنبي وقهر اجتماعي ، كانت بدايتها على يد السلطات العثمانية التي مارست ضدهم سياسة التعسف والاضطهاد وهضمت حقوقهم ، وقد شجع ذلك الكثير من الشبان العرب على تاسيس جميعات وأندية تدعو العرب للمطالبة بالاستقلال . وقد تطورت تلك الدعوات مع بداية هذا القرن ونشطت الروح القومية مع اندلاع الحرب العالمية الاولى ، واعلان ثورة الحجاز التي قادها الشريف حسين بن علي ضد العثمانيين عام ١٩١٦ ، وانخرط في صفوفها عدد كبير من الضباط العراقيين ، والتي عمل البريطانيون على اشاعتها ودعمها لاثارة السكان العرب ضد الاتراك . ثم ان تصريحات الحلفاء التي تدعو لاستقلال الشعوب المغلوبة وبياناتهم التي اذيعت عشية الاحتلال وبعد سقوط بغداد التي تؤكد منح تلك الشعوب حريتها . ومن ثم المبادىء الاربعة عشر التي اعلنها الرئيس الامريكي ودرو ولسون « W.Wilson » الموجهة لشعوب العالم التي تدعو صراحة لتقرير مصيرها بنفسها ، قد أثرت تاثيراً كبيراً في ايقاظ الشعور الوطني والقومي عند الشعوب ومن بينها الشعب العربي ، وهو ما دفعها للمطالبة بحقوقها ، غير ان انتهاء الحرب العالمية الاولى بانتصار الحلفاء كشف لتلك الشعوب ومن ضمنها الشعب العربي طبيعة الاطماع الغربية في المنطقة العربية ، وخاصة اتفاقيات سايكس ـ بيكو المعقودة بين وزيري خارجية بريطانيا وفرنسا لاقتسام المنطقة العربية كمناطق نفوذ لهما ، فضلاً عن اعلان وعد بلفور الذي نص صراحة على إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين . فكانت تلك المؤشرات عاملاً مهماً في تزايد الشعور المعادي للمستعمرين الجدد ، وكان العراقيون قد أظهروا عداءهم بشكل مبكر للبريطانيين منذ أن وطات الحملة العسكرية البريطانية ارض العراق عام ١٩١٤ ، وجاءت السياسة القسرية التي مارسها الحكام البريطانيون ضد السكان العراقيين لتزيد من الشعور المعادي للبريطانيين ، ودفعتهم للانتفاض ضد الوجود البريطاني ، فعبّروا عنها بمظاهرات احتجاجية اجتاحت مختلف انحاء البلاد وفي المقدمة منها العاصمة بغداد[٢٣] . ورافقت تلك التظاهرات القاء خطب تدعو الى

(٢٣) البزاز : العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ، مصدر سابق ، ص ٨٩ ـ ١٩٠ .

الثورة ضد الوجود البريطاني ، وشهدت بعض المدن هجومات مسلحة ضد قوات الاحتلال البريطاني ، بدأت في ٣٠ حزيران عام ١٩٢٠ كان للعشائر والشخصيات الدينية دورها الكبير في تأجيج روح المقاومة ضدهم وأظهر الصدام المسلح الذي وقع في مناطق الفرات الأوسط انه من أكثر المعارك ضراوة ، فقد التهبت المشاعر القومية والوطنية والدينية في تلك المواجهة ، وتكللت بالنجاح حتى سماها العراقيون بثورة العشرين تيمناً بالسنة التي وقعت فيها .[٢٤]

واستمرت المواجهات بين الثوار والقوات البريطانية المحتلة شهوراً عدة تكبد فيها الطرفان خسائر مالية وبشرية جسيمة وخاصة الجانب البريطاني الذي بات غير قادر على تحملها .[٢٥]

لقد أذهلت شدة المقاومة التي أبداها الثوار ، السلطات البريطانية ، إذْ لم تكن توقعات البريطانيين تطابق واقع الحال . كما انهم لم يكونوا مستعدين أصلاً لمثل تلك المجابهة ، غير ان الامدادات العسكرية التي وصلتهم من ايران والهند ، مكنتهم فيما بعد من السيطرة على الموقف في خريف عام ١٩٢٠ ، ولكن بعد أن تكبدوا خسائر بشرية ومالية كبيرة .[٢٦]

٢ ـ وصول كوكس وتأسيس الادارة المدنية

أدركت الحكومة البريطانية ان سياسة الحكم المباشر في العراق لم تجدِ نفعاً ، بعد تعرضها الى خسائر مادية وبشرية جسيمة ، وان استمرارها سيكلفها نفقات باهظة ترهق ميزانيتها ، فضلاً عن تعرضها لانتقادات الصحافة والبرلمان في لندن[٢٧] ، والحال هذه فقد طرح بعض الساسة البريطانيين مقترحاً يتمحور حول

---

(٢٤) النفيسي ، عبدالله فهد : دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص ١٣٧ . كذلك : الحسو ، د . نزار توفيق سلطان : الصراع على السلطة في العراق الملكي ، دراسة تحليلية في الادارة والسياسة ، بغداد ، ١٩٨٤ ، ص ٣٨ .

(٢٥) الحسني ، عبدالرزاق : تاريخ العراق السياسي ، مصدر سابق ، ص ٩٢ .

(٢٦) الحسو ، د . نزار توفيق : الصراع على السلطة ، مصدر سابق ، ص ٣٨ . كذلك : فياض ، د . عبدالله : الثورة العراقية الكبرى ١٩٢٠ ، مطبعة دار السلام ، بغداد ، ١٩٧٥ ، ص ٣٥٠ .

(٢٧) الحكام ، د . عبدالامير هادي : الحركة الوطنية في العراق ١٩٢١ ـ ١٩٣٣ ، مطبعة الادارة ، النجف الاشرف ، ١٩٧٥ ، ص ٤٥ .

امكانية تأمين مصالح بريطانيا في العراق دونما حاجة للحكم المباشر ، من خلال اقامة حكومة عربية تعمل باشراف بريطانيين فلقي هذا المقترح قبولًا لدى الحكومة البريطانية .[٢٨]

اوكل تنفيذ تلك المهمة الى السير برسي كوكس الذي كان آنذاك ممثلًا لحكومة بريطانيا في طهران ، فتمت تسميته مندوباً سامياً بريطانياً في العراق ، وفي ١١ تشرين الأول ١٩٢٠ وصل الى بغداد ، بعد أن كلف بالمهمة وجاء محملًا بتعليمات حكومته وعاقداً العزم على تنفيذ سياستها ، مستفيداً من خبرته الطويلة في العراق لانشاء حكومة وطنية تعمل باشرافه ووفقاً لتوجيهاته[٢٩] . غير ان الوضع في الفرات لم يهدأ حتى ذلك الوقت ، بل استمرت العمليات العسكرية فيها .[٣٠]

كان التقويم الأولي لكوكس بهذا الصدد هو ان عدم الاستقرار يجيء نتيجة لتأثير قوى خارجية وخاصة تصريحات الرئيس الامريكي ودرو ولس التي تدعو الى منح الاستقلال والحرية للشعوب ، فضلًا عن تحركات بعض العناصر المناهضة للانتداب في العراق .[٣١]

مضى كوكس في سياسته الرامية الى اعادة هيكلة الادارة ، لكنه لم يتخذ أي اجراء رسمي حتى يوم ٢١ تشرين الأول من تلك السنة ، فقد شكل مجلساً من بعض الضباط والموظفين البريطانيين الذين عملوا ضمن الحملة البريطانية على العراق ، وضم هذا المجلس كل من : السير ادغار بونهام كارتر (Sir.E.B.Carter) والزعيم ايفلين هاول (E.Howell) والزعيم س . هـ . سيلتر (S.H.Sleetr) والمقدم ر . و . بولارد (R.W.Pollard) والمستر هـ . سنت . جون فيلبي (H.St.John Pholby) والمس غرترود بيل[*] (G. Bell) ، وعرض عليهم مشروعه في تأسيس

---

(٢٨) البزاز ، عبدالرحمن : العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ، مصدر سابق ، ص ١٣٩ . كذلك : جميل ، حسين : العراق شهادة سياسية ، مصدر سابق ، ص ٥٩ .

(٢٩) كوكس ، السير برسي : مذكرة تكوين الحكم الوطني في العراق ، تعريب بشير فرجو ، مطبعة الاتحاد الجديدة ، الموصل ، ١٩٥١ ، ص ٤٤ .

(٣٠) النفيسي ، عبدالله فهد : دور الشيعة ، مصدر سابق ، ص ١٦٢ .

(٣١) كوكس ، السير برسي : مذكرة تكوين الحكم ، مصدر سابق ، ص ٤٥ . كذلك : البصير ، محمد مهدي : تاريخ القضية العراقية ، مصدر سابق ، ص ٦٣ .

(*) الحقت عام ١٩١٦ بالحملة البريطانية التي احتلت العراق ، وعينت في الدائرة السياسية

حكومة مؤقتة تضم وزراء عرباً باشراف مستشارين بريطانيين على أن تكون هذه الحكومة مسؤولة أمام المندوب السامي البريطاني ، وقد تم الاتفاق على صيغته النهائية بعد أن خضع لنقاش حاد ، ثم أعلن السير برسي كوكس ، بانه سيعرض مشروعه هذا على نقيب اشراف بغداد السيد عبدالرحمن الكيلاني(٥) ، وسيوكل اليه رئاسة مجلس الوزراء(٣٢) . ولما كانت منزلة النقيب الدينية لا تساعده على تولي المسؤولية ، إلا انه قبلها على مَضض بعد الحاح شديد من كوكس الذي استطاع أن يثنيه عن موقفه ويحمله على قبول رئاسة الحكومة .. وقد عدت المس بيل قبول النقيب بالتكليف اشبه بالمعجزة.(٣٣)

من الملاحظ ان تلك الخطوات التي اتبعها كوكس شكلت في الواقع بداية العمل لانهاء الادارة العسكرية البريطانية التي فرضتها بريطانيا على العراق ، منذ أن وطئت الحملة العسكرية البريطانية ارض العراق ، كما شكلت في الوقت نفسه بداية عهد لتدشين الادارة المدنية التي يرأسها السير برسي كوكس .

٣ ـ تشكيل الحكومة المؤقتة

ثم انصبت جهود كوكس أولاً على تشكيل حكومة مؤقتة تمهيداً لتنصيب ملك

في البصرة فتعززت علاقتها بالسير برسي كوكس ، فوطدت علاقتها بالعشائر العراقية ، لمعرفتها السابقة بأحوال البلاد ، فقد سبق أن زارت العراق عدة مرات ، وكانت قد عملت في المكتب العربي في القاهرة ، ثم نقلت الى بغداد وأصبحت السكرتيرة الشرقية لدار الاعتماد البريطاني ، وفي بغداد أعدت التقارير لوزارة الحرب البريطانية عن سير الادارة في العراق الذي طبعته بكتاب ، ثم شاركت في مؤتمر القاهرة عام ١٩٢١ ، ضمن الوفد العراقي الذي تقرر فيه تنصيب الامير فيصل ملكاً على العراق ، عُرفت بين اهالي بغداد بالخاتون ، توفيت في بغداد عام ١٩٢٦ ، ودفنت فيها . (بيل ، المس : العراق في رسائل المس بيل ، مصدر سابق ، ص ١٢ ـ ١٧) .

(٥) نقيب أشراف بغداد ، ولد عام ١٨٤٥ م وتوفي ١٩٢٧ م ببغداد ، لُقب بعبدالرحمن النقيب نسبةً لمكانته الدينية ، أول رئيس وزراء عراقي عند تأسيس الحكم الوطني عام ١٩٢٠ ، ثم ألف وزارتين فيما بعد في عام ١٩٢١ وعام ١٩٢٢ . (الحسني ، عبدالرزاق : تاريخ الوزارات العراقية ، جـ ١ ، طبع بنفقة مركز الابجدية للطباعة والنشر ، ببيروت ، ١٩٨٢ ، ص ١٥ ـ ص ٦٦ ـ ص ٧٠ ـ ص ١١٤ ـ ص ١٢٩ ـ ص ١٤٧) .

(٣٢) بيل ، المس : العراق في رسائل المس بيل ، مصدر سابق ، ص ٢٠٨ .

(٣٣) بيل ، المس ، مصدر سابق ، ص ٢٠٦ ـ ٢٠٨ .

عربي على العراق ، تجري بعدها انتخاباً لتكوين مجلس تاسيسي ، فاستعان بمساعديه من المدنيين والعسكريين البريطانيين ليضعوا الاسس الكفيلة بانشاء حكومة عراقية .[٣٤]

وفي السابع والعشرين من تشرين الاول عام ١٩٢٠ الّفت حكومة وقتية برئاسة عبدالرحمن النقيب يعاونه مستشارون انكليز في كل دائرة حكومية[٣٥] . وضمت هذه الحكومة ، وهي أول وزارة عراقية ، فضلاً عن رئيسها كلاً من :

١ - السيد طالب النقيب / وزيراً للداخلية .

٢ - سلسون حسقيل / وزيراً للمالية .

٣ - السيد مصطفى الالوسي / وزيراً للعدلية .

٤ - الفريق جعفر العسكري / وزيراً للدفاع .

٥ - السيد عزة الكركوكي / وزيراً للاشغال العامة .

٦ - السيد مهدي الطباطبائي / وزيراً للمعارف .

٧ - السيد عبداللطيف المنديل / وزيراً للتجارة .

٨ - السيد محمد علي فاضل / وزيراً للأوقاف .[٣٦]

والملاحظ ان توزيع الحقائب الوزارية لم يأخذ حاجة البلاد للمؤسسات المدنية والعسكرية فقط ، وانما روعي في التوزيع والاختيار طبيعة الانتماءات العرقية والدينية في البلاد ، وهو اسلوب استمر تطبيقه بحسابات دقيقة حتى بعد الحصول على الاستقلال التام .

عقد مجلس الوزراء اجتماعه الأول في الثاني من تشرين الثاني ١٩٢٠ في دار السيد النقيب ، حضره كوكس وأعرب عن سروره لتاليف حكومة وطنية ، ولم تُناقش في الجلسة الاولى مواضيع ذات أهمية سوى العلاقة بين الوزير والمستشار البريطاني المعين في الوزارة ، كما قامت الوزارة ببعض الأعمال منها :

١ - النظر بعودة زعماء الثورة العراقية المبعدين الى جزيرة هنجام .[*]

---

(٣٤) المصدر السابق اعلاه ، ص ٢٠٣ .

(٣٥) خدوري : د . مجيد : نظام الحكم في العراق ، مصدر سابق ، ص ٩ .

(٣٦) كوكس : مذكرة تكوين الحكم الوطني ، مصدر سابق ، ص ٤٥ - ٤٦ .

(*) كانت السلطات البريطانية قد أبعدت بعض الشخصيات الوطنية الى جزيرة هنجام عند قيام ثورة العشرين وهم كل من : سامي خوندة ومحمد مهدي البصير وعلي جعفر الشبيبي وعلي

٢ - استدعاء الضباط العراقيين الذين عملوا في جيش الحجاز وحكومة سوريا العربية .

٣ - وضع قانون للانتخابات النيابية في العراق .

٤ - النظر في تشكيل جيش عراقي .[٣٧]

واصل مجلس الوزراء عقد اجتماعاته ، وتم في هذه الاجتماعات الاعتراف بالسلطة العليا للمندوب السامي البريطاني ، وذلك باستحصال موافقته على كل اجراء تتخذه الحكومة سواء كان ذلك اصدار القوانين أو التعيينات الادارية الرفيعة .[٣٨]

وقد جرد المجلس من أي صلاحيات اساسية ، واحتفظ كوكس بحق النقض لأي قرار يتخذه الوزير أو المجلس[٣٩] . وفي ذات الوقت قام كوكس بتعيين كل من : السيد بونهام كارتر مستشاراً لوزارة العدلية ، والجنرال سنت . جون ، أتكنس (St.J.Atikines) مستشاراً للاشغال العامة ، وأصبح لايونيل سمث (L..Smith) مستشاراً للمعارف وفيلبي مستشاراً للداخلية والكولونيل ايدي (Aday) مستشاراً لوزارة الدفاع و س . هـ . سيلتر مستشاراً للمالية[٤٠] ، وكوك (Cok)مستشاراً للاوقاف ، ونورتن (Nortin) مستشاراً للصحة[٤١] . وفي ضوء ذلك أصبحت مبادرات اتخاذ القرار تشرع من قبل هؤلاء المستشارين .[٤٢]

كرس السيد برسي كوكس جل اهتمامه على تسليم الوظائف الى العراقيين ، بدون أن ينقل اليهم السلطة الادارية الفعلية بجانبيها المركزي والفرعي . وارتأى أن يحصر اهتمام مجلس الوزراء بالنظر في التدابير التي من شأنها تهدئة البلاد ،

← نوري فتاح وحبيب الخيزران وامين الجرجفجي وجعفر ابو التمن وحمدي الباجهجي . « البصير ، القضية العراقية ، مصدر سابق ، ص ١٠٢ - ٢٢٤ » .

(٣٧) كوكس : مذكرة تكوين الحكم ، مصدر سابق ، ص ٤٦ .

(٣٨) لونكريك ، ستيفن همسلي : العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ - ١٩٥٠ ، جـ ١ ، ترجمة سليم طه التكريتي ، منشورات الفجر ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .

(٣٩) نعمة ، د . كاظم : الملك فيصل والانكليز ، مصدر سابق ، ص ٤٩ . كذلك : النفيسي ، عبدالله : دور الشيعة ، مصدر سابق ، ص ١٦٩ .

(٤٠) فيلبي : ايام فيلبي في العراق ، مصدر سابق ، ص ٤٧ .

(٤١) لونكريك : العراق الحديث ، جـ ١ ، مصدر سابق ، ص ٢٠٩ .

(٤٢) نعمة ، كاظم : الملك فيصل الاول والانكليز ، مصدر سابق ، ص ٥٠ .

واعلان العفو العام ، وفي سن قانون الانتخاب ، وارجاع الضباط العرب الى العراق وتشكيل جيش عراقي وتنظيم الادارة في عموم البلاد .[٤٢]

وفي اول اجراء لتطبيق هذه السياسة الجديدة في العراق ، اجرى كوكس تحويراً كبيراً في شكل الادارة المدنية ، فأبدل صيغتها البريطانية الى عراقية ، بانقاص عدد كبير من الموظفين المدنيين البريطانيين والهنود البريطانيين[*] وغالبيتهم من الذين خدموا الادارة البريطانية باخلاص .[٤٤]

ولما كان المستر جون فيلبي على اتصال وثيق بالسير برسي كوكس ، فقد قام بوضع مسودة خطية تتضمن شكل الادارة الحكومية التي تضم الوزارات والمناطق والنواحي ، وكان أرنولد . تي . ولسن قد هيأ لهذا الجهاز ما لا يقل عن (١٢٠) ضابطاً ادارياً بريطانياً ، عدا الموظفين الكبار التي لا تستدعي الحاجة إلا لعدد قليل منهم ، للتخلي عن مناصبهم الى المتصرفين والقائمقاميين ومديري النواحي العرب ، على أن يكون هؤلاء الضباط البريطانيون مستشارين ومساعدين للموظفين الوطنيين ، غير انه تم الاكتفاء بـ (٤٠) ضابطاً ، أما الباقي فقد تقرر أن يغادروا البلاد .[٤٥]

وفي شهر كانون الأول من عام ١٩٢٠ نشرت الخطة التي تتضمن اعادة تقسيم الوحدات الادارية التي كانت سارية في العهد التركي ، وكذلك تضمنت الخطة اجراء فصل تام للوظائف التشريعية عن الوظائف التنفيذية ، فاستلزمت تعيين المزيد من القضاة والحكام لأن الوسائل التي طبقتها وزارة العدل وسارت عليها منذ البداية في استخدام المسؤولين العراقيين ، لم توفق في توفير العدد المطلوب من

---

(٤٣) آيرلاند : العراق دراسة في تطوره السياسي ، مصدر سابق ، ص ٢٢٤ .

(*) كانت الادارة البريطانية عند احتلالها للعراق قد استعانت بما متيسر لديها من الموظفين البريطانيين والهنود البريطانيين العاملين في الجيش البريطاني في العراق ، أو في حكومة الهند البريطانية لسد الفراغ الذي تركه الموظفون الاتراك ، الذين انسحبوا بعد انكسار الجيش التركي في المعارك التي دارت في العراق (كوكس : مذكرة تكوين الحكم ، مصدر سابق ، ص ٢٦) .

(٤٤) كوكس : مصدر سابق ، ص ٢٦ .

(٤٥) فيلبي ، هـ . سنت . جون : ايام فيلبي في العراق ، ترجمة جعفر الخياط ، دار الكشاف للنشر ، بيروت ـ لبنان ، ١٩٥٠ ، ص ٤٦ .

هؤلاء المسؤولين.[٤٦]

كما اعلن المندوب السامي ان جميع الحقوق والصلاحيات التي كانت منوطة بالحاكم الملكي العام والسكرتير العدلي والسكرتير المالي تنقل الى المندوب السامي ووزيري العدلية والداخلية بالتعاقب ، وأكد بأن الضباط والدوائر الذين كانوا جزءاً من الادارة البريطانية في العراق يرتبطون منذ الآن بالوزارات ، ويتلقون الأوامر منها ، ووزعت الخطة المقترحة لتوزيع الدوائر على مختلف الوزارات الى الحكام السياسيين وطلب اليهم مخاطبة تلك الوزارات حسب التوزيع الوارد في الخطة ، فالحقت دوائر الشرطة العامة والادارة العامة وواردات الأراضي والمكوس والزراعة والسجون والطباعة والنشر بوزارة الداخلية ، والحقت دوائر الحسابات والمالية العامة والتدقيق والدين العثماني والواردات الخاصة بوزارة المالية ، وارتبطت دائرتا القضاء والطابو بوزارة العدلية ، كما أصبحت قوة الشبانة والدرك والقوات المحلية بامرة وزارة الدفاع . أما وزارة المعارف والصحة فالحقت بها التعليم والخدمات الصحية والبلديات « بشكل مؤقت »[٤٧] .

وارتبطت بوزارة الاشغال والمواصلات كل من : دائرة الابنية والطرق ، والسكك الحديد والبرق والبريد ، والري والمساحة ، في حين الحقت بوزارة التجارة دوائر التجارة والكمارك والميناء ، أما وزارة الاوقاف فارتبطت بها الاوقاف ودائرة الودائع والامانات.[٤٨]

ولما كانت الخطة قد تضمنت اعادة النظر بالتقسيمات الادارية ، فقد شرعت الحكومة المؤقتة في أوائل عام ١٩٢١ بوضع مقترحات التأسيسات الادارية للمناطق على غرار التنظيمات التي كانت سائدة في العهد العثماني ، فاصبح العراق يضم عشرة ألوية[*] ، يضم كل لواء خمسة وثلاثين قضاءً ، وكل قضاء ترتبط به خمس

---

(٤٦) لونكريك ، العراق الحديث ، جـ ١ ، مصدر سابق ، ص ٢١٠ ـ ص ٢١١ .

(٤٧) آيرلاند : العراق دراسة في تطوره السياسي ، مصدر سابق ، ص ٢٢٨ .

(٤٨) آيرلاند : المصدر السابق اعلاه ، ص ٢٢٩ .

(*) ضم العراق الالوية التالية : بغداد ، البصرة ، الموصل ، المنتفك ، الدليم ، العمارة ، خريسان (ديالى) ، الحلة ، كربلاء ، كركوك . (وزارة الداخلية : الاضبارة السياسية ، رقم الاضبارة ٢٥ / ١ ، م / اعادة الترتيبات الادارية . كذلك : آيرلاند ، العراق دراسة ، مصدر سابق ، ص ٢٣٠) .

وثمانون ناحية ، ووضع موظف عراقي على رأس كل وحدة ادارية ، والى جانبه مستشار بريطاني ، وانشئت دوائر ومديريات يرأس كل مديرية منها مدير عام عراقي ، والى جانبه مفتش بريطاني ، وفي آذار من تلك السنة عُين سبعة متصرفين في الالوية ، وفي خريف السنة نفسها استكمل تعيين متصرفين للألوية العشرة[٤٩] . فاخذ يتوافد على العراق الكثير من ابنائه من ذوي الخبرة والثقافة الذين عملوا في الدوائر المدنية والعسكرية التركية ليشغلوا المناصب التي تنتظرهم في دوائر الحكومة الجديدة .[٥٠]

وقد عقب المندوب السامي البريطاني على ذلك قائلًا : « لقد أحدثنا تحسناً ملموساً في وضع الادارة المدنية في البلاد بادخالنا موظفين مدنيين في المناصب الحكومية الادارية الكبيرة »[٥١] .

وفي ٦ كانون الثاني من تلك السنة تقرر تأسيس الجيش العراقي ، وكُلف الفريق جعفر العسكري بتشكيله[٥٢] ، وبوشر بوضع نواة للجيش فتم تشكيل المقر العام وعين فيه الضباط الذين عادوا للعراق من سوريا والحجاز وتركيا ، ثم تأسس أول فوج عراقي سمي بفوج موسى الكاظم واتخذ من خان الكابولي في الكاظمية مقراً له ، وتبعه تأسيس دوائر التجنيد في بغداد وبقية الالوية الاخرى لاستقطاب الجنود على أسس نظام التطوع الذي أعلن عنه حينذاك ، وتوالى فيما بعد تشكيل الوحدات العسكرية ومختلف الصنوف الاخرى .[٥٣]

---

(٤٩) الرحال ، حسين ـ كمونة ، عبدالمجيد : الادارة المركزية والادارة المحلية في العراق ، مطبعة عبدالكريم زاهد ، بغداد ، ١٩٥٣ ، ص ٥٩ .

(٥٠) دليل الجمهورية العراقية ، وزارة الارشاد ، دار مطبعة التمدن ، بغداد ، ١٩٦١ ، ص ٣٢٢ .

(٥١) كوكس : مذكرة تكوين الحكم ، مصدر سابق ، ص ٣٧ .

(٥٢) نعمة ، كاظم : فيصل الاول والانكليز ، مصدر سابق ، ص ٤٩ .

(٥٣) دليل الجمهورية العراقية ، مصدر سابق ، ص ٣٢٢ . كذلك : محمد ، علاء جاسم : جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق حتى عام ١٩٣٦ ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، ١٩٨٧ ، ص ١٤٧ . كذلك : الخطاب ، د . رجاء حسين : تاسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من ١٩٢١ ـ ١٩٤١ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٥ ، ص ٢٥ .

٤ ـ تنصيب فيصل ملكاً على العراق

مضت بريطانيا في سياستها الرامية الى تاسيس حكومة عربية في العراق ، فابدت رغبتها بتنصيب أمير عربي على عرش العراق ، يحظى بثقة ابناء البلاد ويتعاون معها ويضمن مصالحها ، فظهرت رغبة في الأوساط البريطانية لاختيار أحد انجال الشريف حسين بن علي ملك الحجاز[٥٤] . كانت آراء كوكس المدعومة من عدد غير قليل من مساعديه الأكثر تأثيراً من غيرها على الحكومة البريطانية ، فقد كان يميل الى ترشيح الأمير فيصل بعد مشاورات جرت بينه وبين حكومته ، ساعد في ذلك المرونة التي أبداها فيصل مع وزير الحرب آنذاك المستر ونستون تشرشل (M.W.Churchil) واستعداده للتفاهم مع الحكومة البريطانية .[٥٥]

وفي مؤتمر القاهرة الذي انعقد في ١٢ آذار من عام ١٩٢١ برئاسة تشرشل الذي عين وزيراً للمستعمرات قبل انعقاد المؤتمر بفترة وجيزة ، تمت المصادقة على قرار ترشيح الامير فيصل لعرش العراق ، كما تم تحديد مهام الجيش العراقي ليضطلع بدوره في الدفاع عن الدولة الجديدة .[٥٦]

وفي ١١ تموز أقر مجلس الوزراء العراقي صيغة اعلان فيصل ملكاً على العراق ، وقبل ذلك أجري استفتاء شعبي اتخذ شكل مضابط اشترط بعضها على الملك أن يكون حراً مستقلاً .[٥٧]

أما الحكومة البريطانية فقد اشترطت أن تكون الحكومة الجديدة حريصة على تأمين المصالح البريطانية ، وحددت تلك المصالح بثلاثة عناصر ، هي :

أولاً : طرق المواصلات : فللعراق موقع مهم يربط مصالحها بالهند بوصفه ممراً مهماً ونقطة عبور برية وجوية مهمة الى الشرق الأقصى ، وكما كانت مصر هي طريق العبور البحري بعد انشاء قناة السويس عام ١٨٦٩ ، فان للعراق وضعاً مهماً مماثلاً في الجانبين البري والجوي ، وقد أصبح فيما بعد أهم طريق جوي في الربع الثاني

---

(٥٤) أيرلاند : العراق دراسة ، مصدر سابق ، ص ٢٣٦ - ٢٣٨ .

(٥٥) نعمة ، كاظم : فيصل الاول والانكليز ، مصدر سابق ، ص ٥٢ .

(٥٦) فوستر ، هنري : نشاة العراق الحديث ، جـ ١ ، مصدر سابق ، ص ٢٧٧ ، كذلك : جميل حسين : العراق شهادة سياسية ، مصدر سابق ، ص ٦٣ .

(٥٧) فوستر : المصدر السابق ، ص ٢٧٧ . كذلك : بيل : العراق في رسائل المس بيل ، مصدر سابق ، ص ٣١٨ .

من القرن العشرين، بعد انشاء قاعدتين جويتين لبريطانيا في الشعيبة والحبانية.[٥٨]

وثانياً : النفط الذي أضحى عنصراً استراتيجياً مهماً لبريطانيا ، وخاصة للصناعة البريطانية ، فضلاً عن تقوية القدرة القتالية للقوات البريطانية . وقد ظهر ذلك واضحاً خلال احتلال بريطانيا العراق ، لكنه أصبح يمثل أهمية في حسابات البريطانيين عندما شرعت « I.P.C » باستغلال حقول نفط كركوك ، وربما كانت تلك أكبر حجة لوجود القوة الجوية البريطانية في العراق ، الذي كانت تهدف الى حماية تلك المصالح .

وثالثاً : ضرورة تأمين الحماية اللازمة لطرق المواصلات الداخلة الى العراق عبر ميناء البصرة ، وكذلك منابع ومصافي النفط بما فيها حقول عبادان التي تديرها شركة النفط الانكلو ـ ايرانية « Anglo Persian Oil Company » . وعلى اساس ذلك يجب اختيار قواعد جوية للطيران البريطاني بالقرب من تلك المناطق التي تشكل جزءاً من مصالحها[٥٩] . لذلك لم يكن مصادفة اختيار السلطات البريطانية لقاعدتي الشعيبة والحبانية .

٥ ـ اجراءات الملك فيصل

أبقت حكومة الملك فيصل بعد تسلمه المسؤولية ، النظم الادارية السائدة والموروثة عن العهد العثماني على حالها ولم تجرِ أي تغيير فيها[٦٠] ، كما سعى الملك جاهداً لتركيز دعائم الحكم الوطني على أسس ثابتة فاتجهت حكومته أولاً : الى تنسيق النظام الاداري على اساس موحد في جميع انحاء البلاد ، وايجاد الموظفين المحليين الاكفاء ليحلوا محل الموظفين الاجانب غير ان إقبال العراقيين على الوظائف كان ضعيفاً ، خاصةً من قبل الطبقات المتحضرة ، أما الموظفون وأصحاب المصالح فقد كان شعورهم بأن السلطات الفعلية بيد الموظفين البريطانيين[٦١] .

---

(٥٨) Tarbush , Mohammed A., The role of the military in politics , a case study of Iraq to 1941 , 1 sted . London , 1983 . P. 31 .

(٥٩) Ibid . P. 32 .

(٦٠) الحسني ، عبدالرزاق : العراق قديماً وحديثاً ، مطبعة دار الكتب ، ط ٦ ، بيروت ـ لبنان ، ١٩٨٠ ، ص ٩٠ .

(٦١) البزاز ، عبدالرحمن : العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ، مصدر سابق ، ص ١١٩ .

وثانياً : فقد أجرت الحكومة بعض التعديلات على نظام الالوية فاستحدثت لواء الكوت في كانون الثاني عام ١٩٢٢ ، وفصلت الديوانية عن لواء الحلة في ايلول من تلك السنة فاصبحت لواءً مستقلاً .[٦٢]

وفي ١ نيسان ١٩٢٣ تقرر تشكيل لواء اربيل وفك ارتباطه عن لواء كركوك[٦٣] ، وادخلت السليمانية عام ١٩٢٤ ضمن النظام الاداري العراقي فاصبحت لواءً بعد أن كانت تدار من قبل المندوب السامي البريطاني حتى ذلك الحين .[٦٤]

وبعد تنظيم العراق ادارياً ووضع تشريعات لتثبيت النظام الاداري والاخذ بمبدأ المركزية الادارية التي خضعت بموجبه جميع المراكز والمرافق الادارية بالتدريج للسلطة المركزية ، فقد ظهرت الحاجة الى تمركز القوة الفعلية وبالذات القوات المسلحة في جميع انحاء العراق وهي القوة المؤثرة التي تستطيع فرض الاستقرار في البلاد ، كما أن قرارات الدولة التي تصدرها تحتاج الى استعمال القوة لتنفيذها ، لذلك كان وجود تلك القوات ضرورة ملحة كما سنرى ذلك لاحقاً[٦٥] . وكانت تلك السياسة قد وضعتها السلطات البريطانية عندما استقرت في العراق ، وحافظت عليها حتى بعد قيام الحكم الوطني . غير ان الحكومات المتعاقبة واجهتها الكثير من المشاكل والاضطرابات الداخلية التي ادت الى اهتزاز الاوضاع الامنية في البلاد ، مما حملها لاستخدام الجيش في اخماد تلك الاضطرابات ، وهو اجراء اضطرت اليه الحكومات لفرض هيمنتها على كافة المناطق والبؤر المتوترة وخاصة في جنوب العراق . وفي حقيقة الامر فقد كانت السلطات البريطانية تريد للجيش أن تكون مهامه في هذه الحدود ، وتبعده عن مهامه الاساسية التي تاسس من أجلها .

٦ ـ معاهدة عام ١٩٢٢

في عام ١٩٢٢ عرضت الحكومة البريطانية على الحكومة العراقية مسودة

---

(٦٢) الرحال ، حسين ـ كمونة ، عبدالمجيد : الادارة المركزية والادارة المحلية في العراق ، مصدر سابق ، ص ٥٩ .

(٦٣) وزارة الداخلية ، الاضبارة السياسية ، رقم الاضبارة ٢٥ / ١ ، كتاب وزارة الداخلية الى متصرفي لوائي كركوك واربيل برقم ٥٣٠٧ في ٢٩ آذار ١٩٢٣ .

(٦٤) الرحال ، حسين ـ كمونة ، عبدالمجيد : الادارة المركزية ، مصدر سابق ، ص ٥٩ .

(٦٥) الرحال ، حسين ـ كمونة ، عبدالمجيد : الادارة المركزية ، مصدر سابق ، ص ٦٠ ـ ٦١ .

معاهدة لتنظيم الاسس التي ستقوم عليها العلاقات بين البلدين ، وقد أثارت بنود المسودة انتباه الملك فيصل الذي كان يأمل أن تكون المعاهدة بديلًا لصيغة الانتداب ، وأدرك بأنه وقع ضحية أوهامه.[٦٦]

فقد جاءت البنود مقيدة لصلاحياته كملك وسلبته سلطته ، في حين كان الملك ومن ورائه شعبه حريصين على انتزاع السلطة الحقيقية من ايدي البريطانيين ليمارسوا حكم البلاد بأنفسهم ، أما البريطانيون فقد كانوا يريدون الامساك بزمام السلطة الفعلية بأيديهم ليضمنوا مصالحهم ، لذلك أصيب الملك فيصل بدهشة كبيرة عندما عرض عليه الميجر يونك « Major Young » أحد ضباط المستعمرات البريطانية مسودة المعاهدة ، فما ان وقعت عيناه على بنودها حتى صعق ، وكانت النقطة التي اثارت انتباهه واحتج عليها هي ما جاء بالمادة الرابعة من المسودة التي حددت سلطته كملك في النظام الجديد التي تنص على ما يأتي : « يوافق جلالة ملك العراق وذلك من غير مساس بنصوص المادتين ١٧ ، ١٨ من هذه المعاهدة ، على أن يستدل بما يقدمه جلالة ملك بريطانيا من المشورة ـ بوساطة المعتمد السامي ـ جميع الشؤون المهمة التي تمس بتعهدات ومصالح جلالة ملك بريطانيا الدولية والمالية ، وذلك طوال مدة تنفيذ هذه المعاهدة . ويستشير جلالة ملك العراق ـ المعتمد السامي ـ الاستشارة التامة في ما يؤدي الى سياسة مالية ونقدية سليمة ، ويؤمن ثبات وحسن نظام مالية حكومة العراق ، ما دامت تلك الحكومة مديونة لجلالة ملك بريطانيا.[٦٧]

وفي ضوء ذلك وقع خلاف بين الملك ودار الاعتماد البريطاني كما فوجيء عبدالرحمن النقيب بمسودة الاتفاقية ، برغم انه كان عوناً لدار الاعتماد ، لكنه فضل الانحياز للوطنيين الذين عارضوا ما جاء بتلك المسودة ، فظهر موقف عراقي موحد يضم الملك ورئيس الوزراء والوطنيين.[٦٨]

وفي ٢٥ حزيران قرر مجلس الوزراء قبولها ، بعد أن استطاع دار الاعتماد من ممارسة الضغوط على الحكومة العراقية وتمريرها تارة بالترهيب وتارة اخرى

---

(٦٦) نعمة ، كاظم : الملك فيصل والانكليز ، مصدر سابق ، ص ٩٤ .

(٦٧) الحسني ، عبدالرزاق : العراق في ظل المعاهدات ، مصدر سابق ، « نص معاهدة عام ١٩٢٢ المعقودة بين العراق وبريطانيا » .

(٦٨) نعمة ، كاظم : الملك فيصل والانكليز ، مصدر سابق ، ص ١٠٢ ـ ١٠٥ .

بالترغيب[٦٩] ، وهي سياسة استمرت بريطانيا تمارسها مع الحكومة العراقية حتى الى اواخر العهد الملكي .

قوبلت المعاهدة بهجوم من الصحافة وعدتها قيداً اضافياً وثيقاً بيد البريطانيين ، وعارضها بعض شيوخ العشائر وقدموا عرائض الى البلاط ودار الاعتماد ورئيس الحكومة عبدالرحمن النقيب ، وقام الوطنيون في ٢٣ آب بتظاهرات صاخبة ضد الاتفاقية وسار المتظاهرون في الشوارع ، وقاموا باعتراض موكب المندوب السامي البريطاني بينما كان ذاهباً للبلاط[٧٠] . ولما عاد الى ديوانه ارسل سكرتيره كتاباً الى رئيس الديوان الملكي ، احتج فيه بشدة على الحادثة وطلب ابلاغه بالاجراءات التي سيتخذها الملك ضد المحرضين ، فأجابه الأخير بأنه سيفعل ما في وسعه لارضاء المندوب السامي[٧١] . وفي حقيقة الأمر كان جواب الملك يهدف لامتصاص غضب المندوب السامي ، لكنه في ذات الوقت كان يحرض المعارضة سراً في محاولة لتحقيق المزيد من التنازلات لصالح البلاد .

وفي يوم ٢٥ آب تولى المندوب السامي جميع السلطات بسبب مرض الملك فيصل واجرائه عملية الزائدة الدودية ، فأمر المندوب السامي باستخدام القوة وانزال العقاب بالمشاركين في التظاهرات ، وقام بنفي المحرضين لها الى خارج البلاد[٧٢] . كما قرر غلق الحزب الوطني الذي كان برئاسة جعفر ابو التمن ، وحزب النهضة الذي كان برئاسة أمين الجرجفجي ، وقام أيضاً بنفي كل من : جعفر أبو التمن وحمدي الباجه‌جي ومحمد مهدي البصير وحبيب الخيزران رئيس عشائر العزة في ديالى وسامي خوندة الى جزيرة هنجام ، كما منع صدور جريدتي (المفيد) و (الرافدان) ، وطلب من السيد محمد الصدر والشيخ محمد الخالصي نجل الامام مهدي الخالصي مغادرة العراق الى ايران ، وأرسل سرباً من طائرات القوة الجوية البريطانية لقصف بعض المناطق التي اضطربت الحالة الامنية فيها ، بسبب تعاطفها مع الوطنيين في بغداد ، فقصفت تلك الطائرات قبائل الفتلة في المهناوية

---

(٦٩) الحسني ، عبدالرزاق : العراق في ظل المعاهدات ، مصدر سابق ، ص ١٨ .

(٧٠) البصير ، محمد مهدي : القضية العراقية ، مصدر سابق ، ص ١٨ .

(٧١) جميل ، حسين : العراق شهادة سياسية ، مصدر سابق ، ص ٧٨ .

(٧٢) نعمة ، كاظم : الملك فيصل الاول والانكليز ، مصدر سابق ، ص ١٢٣ .

والاكرع في عفك وخفاجة في الشطرة والعزة في ديالى ، ثم أصدر أمراً بفصل بعض الموظفين الاداريين المتعاطفين مع العناصر الوطنية ، ثم عزز اجراءاته بتهديد كل من لا يلتزم بالانظمة والقوانين ، وأكد انه سوف لا يتردد في اتخاذ الاجراءات ضد من يحاول الاخلال بالأمن ويثير الفتن والاضطرابات في البلاد.[٧٣]

لقد كانت اجراءات كوكس بمثابة انذار موجه للعناصر الوطنية في بغداد وبقية المدن والعشائر المتعاطفة معها ، وهو أول اجراء عنيف اتخذه المندوب السامي ضد الوطنيين منذ قيام الحكم الوطني في العراق ، ويتعارض هذا الاجراء مع إقرار الساسة البريطانيين وبالذات السير برسي كوكس عند قيام الحكم الوطني بأن تكون الحكومة العراقية دستورية ونيابية ديمقراطية ، بسبب من ان كوكس لجأ الى العنف في اسكات الاصوات التي تعبر عن رأي الشعب ، وهذا الاجراء يؤكد ان بريطانيا تسعى لحماية مصالحها بأية طريقة كانت ، حتى لو تطلب الامر استخدام القوة .

وفي ١٠ ايلول انذر كوكس الملك فيصل بشروطه ، وهو المصادقة على الاجراءات التي قام بها كوكس اثناء مرض الملك ، وأن يتعهد الأخير باستشارة كوكس ويعمل بمقتضاها ، وأن لا ينصب أحداً في البلاط أو في أية دائرة اخرى إلا عبر الوزارة المعنية ، وقد وافق فيصل على هذه الشروط على مضض.[٧٤]

لقد كان كوكس يرمي من وراء ذلك تحديد تحركات الملك فيصل التي كانت تثير الريبة في نفوس البريطانيين ، وخاصة اتصالاته السرية مع العناصر الوطنية بهدف عرقلة تنفيذ الاتفاقية ، ولكي يضع البريطانيين في موقف صعب ليستطيع ممارسة صلاحياته كملك بعيداً عن تدخلاتهم ، غير انهم قطعوا الطريق عليه بعدما وضعوه في الزاوية الحرجة وأجبروه على التقيد بشروطهم .

وباذعان الملك فيصل الأول لشروط البريطانيين الذي لم يكن هو في وضع يسمح له أن يفعل شيئاً وهو تحت سيطرتهم ، أصبحت الطريق سالكة أمام المعاهدة لتمريرها على مجلس الوزراء الذي أصبح هو الآخر تحت سيطرة البريطانيين .

٧ ـ انتخابات المجلس التاسيسي والضغط البريطاني

في التاسع عشر من تشرين الاول عام ١٩٢٢ صدرت إرادة ملكية تقضي بأن

---

(٧٣) جميل ، حسين : العراق شهادة سياسية ، مصدر سابق ، ص ٧٩ .

(٧٤) نعمة : الملك فيصل الاول والانكليز ، المصدر السابق ، ص ١٢٣ .

تبدأ انتخابات المجلس التأسيسي في ٢٤ تشرين الاول ، وفي خطوة لاحقة أصدرت الحكومة العراقية أوامر وتعليمات لانتخاب مجالس بلدية في عموم البلاد ، تمهيداً لانتخاب المجلس التأسيسي الذي سيكون مخولًا بالمصادقة على المعاهدة العراقية ـ البريطانية .(٧٥)

غير ان الانتخابات لقيت مقاطعة شعبية حالما بدأت ، فقد أصدر علماء الدين على اختلاف مذاهبهم فتاوى بوجوب مقاطعة الانتخابات ما لم تستجب الحكومة لمطالب الشعب ، وساندهم في ذلك العناصر الوطنية . وقد أدت تلك المقاطعة الى استقالة حكومة النقيب الثالثة في ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٢(٧٦) .

وفي ١٥ تموز من عام ١٩٢٣ أعلن رئيس الوزراء الجديد عبدالمحسن السعدون ، ان حكومته اتخذت جميع الوسائل لتأمين الانتخابات ، وانها لا تمانع من تشكيل الأحزاب السياسية لضمان حقوق الشعب(٧٧) ، غير ان وزارة السعدون سرعان ما استقالت في ١٥ تشرين الثاني من العام نفسه ، بسبب خلافها مع الملك حول بعض المسائل الادارية ، وكذلك محاولة الملك كسب بعض رجال الدين الشيعة الى جانبه ، الذين حملوا وزارة السعدون مسؤولية نفي بعض زعمائهم خارج العراق ، فاستدعى جعفر العسكري ، وكلفه بتشكيل الوزارة في ٢٦ تشرين الثاني تمهيداً لاجراء الانتخابات .(٧٨)

وبعد انتهاء الانتخابات التي ظهر فيها تدخل الحكومة الواضح ، وتأثير الموظفين على النتائج لمصلحة مرشحي الحكومة ، دُعي المجلس التأسيسي للاجتماع في ٢٧ آذار من عام ١٩٢٤ وقد كان الاجتماع حدثاً فريداً لانه سيضع أسس الدولة العراقية القائمة على المفاهيم الدستورية(٧٩) .

١ ـ البت في المعاهدة العراقية ـ البريطانية .

٢ ـ سن الدستور (القانون الاساسي العراقي) .

---

(٧٥) الادهمي ، محمد مظفر : المجلس التاسيسي العراقي ، مطبعة السعدون ، بغداد ، ١٩٧٦ ، ص ٢٥٠ .

(٧٦) الحسني ، الوزارات ، جـ ١ ، مصدر سابق ، ص ١٤٥ ـ ١٤٧ .

(٧٧) الادهمي ، محمد مظفر : المجلس التاسيسي ، مصدر سابق ، ص ٢٦٢ .

(٧٨) الحسني ، عبدالرزاق : الوزارات ، جـ ١ ، مصدر سابق ، ص ١٨٧ ـ ١٨٨ .

(٧٩) الادهمي ، محمد مظفر : المجلس التاسيسي ، مصدر سابق ، ص ٤٨٣ .

٣ ـ سن قانون الانتخاب للمجلس النيابي .[٨٠]

وفي ٢ نيسان قدم رئيس الوزراء جعفر العسكري نص المعاهدة والاتفاقيات الملحقة بها بكتاب الى رئيس المجلس عبدالمحسن السعدون للنظر فيها والمصادقة عليها ، ونبّه على أهمية المعاهدة ، وأكد ان كيان العراق مهدد ما لم يتم أبرامها ، وبالأخص ما يتعلق بدخول العراق عصبة الامم، وموضوع الحدود مع تركيا ويضمنها قضية الموصل[٨١] . وقد أثار الموضوع الاخير اعضاء المجلس ، خاصة وان مؤتمر القسطنطينية كان منعقداً لبحث القضية آنذاك ، فتعالت أصوات الاعضاء ، مطالبين بضمان بقاء الموصل ضمن السيادة العراقية ، التي هي جزء لا يتجزأ منه ، ووجدوا ان العراق مضطر تحت ضغط الظروف لقبول المعاهدة ، من أجل الاحتفاظ بالموصل .[٨٢]

غير ان المندوب السامي البريطاني الجديد هنري دوبس « H.Dobbs » طلب التصديق عليها ليلة ١٠ حزيران ١٩٢٤ ، فتم جَمع المجلس قبل منتصف الليل ، فَقُبِلتْ المعاهدة ، على أن تجرى عليها بعض التعديلات في الملحقين المالي والعسكري لاحقاً .[٨٣]

أما مناقشة القانون الاساسي فلم تستغرق طويلًا ، فقد احيل الى لجان متعددة لدراسته واجراء التعديلات عليه ، فصدرت في ٢١ اذار ١٩٢٥ ارادة ملكية بالمصادقة عليه .[٨٤]

وقد جاء في المادة « ١١٤ » من القانون على ان جميع البيانات والانظمة والقوانين التي أصدرها القائد العام للقوات البريطانية في العراق والحاكم الملكي العام والمندوب السامي ، كذلك التي أصدرتها حكومة الملك فيصل للحقبة من ١٥ تشرين الثاني ١٩١٤ وحتى تاريخ تنفيذ هذا القانون ، تعد صحيحة من تاريخ

---

(٨٠) الحسني : ألوزارات ، جـ ١ ، المصدر السابق ، ص ٢١١ .

(٨١) خدوري ، د . مجيد : نظام الحكم في العراق ، مصدر سابق ، ص ٣٠ .

(٨٢) حسين : فاضل : مشكلة الموصل ، دراسة في الدبلوماسية العراقية ـ الانكليزية ـ التركية وفي الرأي العام ، مطبعة اسعد ، ط ٢ ، بغداد ، ١٩٧٦ ، ص ٢٢٣ ـ ٢٢٤ .

(٨٣) نعمة : الملك فيصل الاول والانكليز ، مصدر سابق ، ص ١٤٧ . كذلك : خدوري ، د . مجيد : نظام الحكم في العراق ، مصدر سابق ، ص ٣٠ .

(٨٤) خدوري ، د . مجيد : نظام الحكم في العراق ، مصدر سابق ، ص ٢٨ .

تنفيذها ، وما لم يلغ منها لغاية تاريخه يبقى نافذاً الى أن تبدله أو تلغيه السلطات التشريعية أو يصدر من المحاكم قرار يجعلها ملغاة.[٨٥]

وهكذا اصبح للتنظيمات الادارية السابقة شكل قانوني بحكم هذه المادة . ويظهر لنا جلياً بأن الحكومة العراقية أقرت واعترفت بشرعية القرارات والبيانات وشكل الادارات التي اسسها البريطانيون انفسهم منذ دخولهم العراق وحتى ذلك الوقت .

٨ ـ مشكلة الموصل

عندما توقفت الحرب العالمية الاولى كانت الجيوش البريطانية تقف على مشارف مدينة الموصل وتبعد عنها نحو اثني عشر ميلاً ، وفي ذات الوقت وقع الاتراك وممثل عن الحلفاء هدنة « مودروس » في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨ ، وصارت نافذة منذ ظهر اليوم التالي بحسب التوقيت المحلي ، في الوقت الذي لا تزال الحامية التركية ترفع العلم العثماني فوق بلدية مدينة الموصل . وفي ٢ تشرين الثاني ١٩١٨ وصلت تعليمات من القيادة البريطانية العليا الى قائد الجيش البريطاني السير وليام مارشال « Sir.W. Marshal » تطلب منه احتلال ولاية الموصل كلها ، أي المناطق الاخرى الملحق بها ، ولما كانت القوات التركية موجودة ، فقد طلب منهم الجلاء عن المدينة والقصبات والمدن التابعة لها ، ووفقاً للمادتين ٧ ، ١٦ من بنود هدنة « مودروس » . ولما كان الجنرال احسان باشا قائداً للقوة العسكرية العثمانية ، فقد وقع جدال بين القائدين رفض الأخير على أثره جلاء قواته عن الموصل ، غير ان الجيوش البريطانية دخلت المدينة عنوة وأكملت احتلالها ، أما الجنرال علي احسان فقد اتصل بحكومته يطلب تعليمات منها ، فابرقت له باخلاء مدينة الموصل وتسليمها للبريطانيين وترك المدنيين يعملون في الدوائر باسم الدولة العثمانية ، وفي ٥ تشرين الثاني انسحب القائد التركي وترك وكيله في الموصل.[٨٦]

وفي مؤتمر لوزان الاول الذي عقد في تشرين الأول عام ١٩٢٢ طرحت مشكلة الموصل للمناقشة وتقدم الطرفان التركي والبريطاني بمذكرات احتوت على حجج الطرفين وكل واحد منهما يؤكد أحقيته بالولاية ، وقد طرح على بساط البحث

---

(٨٥) الرحال ، حسين ـ كمونة ، عبدالمجيد : الادارة المركزية ، مصدر سابق ، ص ٦٠ .

(٨٦) حسين ، فاضل : مشكلة الموصل ، مصدر سابق ، ص ١ ـ ٢ .

موضـوع اجراء استفتاء لسكان الولاية ، إلا انهم في النهاية لم يتوصلوا لحل مشترك .(٨٧)

وفي مؤتمر لوزان الثاني المنعقد في آذار ١٩٢٢ عرضت المشكلة مرة اخرى واتفق الطرفان على تحديد المناطق الحدودية بين العراق وتركيا على وفق ما جاء بالفقرة الثانية من المادة الثالثة ، من معاهدة لوزان التي نصت على ان يعين خط الحدود بين البلدين بترتيب ودي بين تركيا وبريطانيا العظمى خلال تسعة أشهر ، واذا لم يتوصلا الى اتفاق بينهما خلال تسعة أشهر فيرفع النزاع الى مجلس عصبة الامم ، وحتى يحين موعد التوصل الى قرار بشأن النزاع تتعهد الحكومتان بأن لا تحدث أية حزكة عسكرية أو غير عسكرية قد تغير بطريقة ما الحالة الراهنة في الأراضي التي يتوقف مصيرها النهائي على ذلك القرار .(٨٨)

وبعد تسويفات اتفق الطرفان الى عقد مؤتمر في القسطنطينية في ١٩ مايس ١٩٢٤ لمناقشة المشكلة ورأس الوفد البريطاني السر برسي كوكس ، ورافقه طه الهاشمي رئيس اركان الجيش العراقي بصفة مستشار(٨٩) . إلا ان المفاوضات تعثرت ولم تسفر عن أية نتيجة أيضاً ، وصرح كوكس بأن الحكومة البريطانية وحدها سترفع الموضوع الى مجلس عصبة الامم . وهكذا انتهى مؤتمر القسطنطينية .(٩٠)

ولما عرضت المشكلة على مجلس عصبة الامم قرر المجلس في ٣٠ ايلول ١٩٢٤ تأليف لجنة تحقيق لفحص مشكلة الموصل وتقديم توصية الى المجلس . واجتمع اعضاء اللجنة في جنيف يوم ١٧ تشرين الثاني عام ١٩٢٤ . وقررت اللجنة أن تذهب الى المنطقة لانجاز عملها بعد أن درست محاضر جلسات مؤتمر لوزان ومجلس العصبة ، والوثائق الاخرى التي قدمتها الحكومتان التركية والبريطانية(٩١) . وفي بغداد وضع السر هنري دوبس المندوب السامي البريطاني في

---

(٨٧) British Foreign Office , Turkey No. 1 (1923) ; Lausanne Coferance on Near Eastern Affairs 1922 - 1923 , Records of . Procedings and Draft Terms of . Peace - Cmd . 1814 , PP. 363 - 393 .

(٨٨) حسين ، فاضل : مشكلة الموصل ، مصدر سابق ، ص ٣٨ ـ ٣٩ .

(٨٩) British Report 1923 - 1924 . P. 28 .

(٩٠) Turkish Red Book , PP. 195 - 197 , League Report PP. 198 - 199 .

(٩١) League Report , P. 5 ; Official Journal , 1925 . P. 145 .

العراق تحت تصرف الجنرال يوهان ليدونز « Johan Ladonz » رئيس البعثة ، كل المراسلات والوثائق الاخرى المتعلقة بالحوادث التي وقعت ، مع أجوبة الحكومة البريطانية على الاحتجاجات التركية[92] . ثم سافرت بعثة ليدونز الى مدينة الموصل فوصلتها في ٣٠ تشرين الأول ١٩٢٥ ، وبحثت في ظروف الحوادث وحصلت على معلومات اخرى من السلطات البريطانية والعراقية المحلية . ثم توصلت البعثة الى نتائج ضمنتها في التقرير الذي رفعتها الى مجلس عصبة الامم ، وقدم التقرير أمام مجلس العصبة[93] وارتأت فيه لظروف واسباب ومسوغات موضوعية ابقاء الولاية ضمن سيادة العراق .[94]

وإزاء التقرير الذي قدمته اللجنة تقرر الموافقة على ما جاء بمقترحاته والمصادقة عليه ، وعدت ولاية الموصل جزءاً لا يتجزأ من العراق . وقد قوبل القرار الذي اتخذه مجلس عصبة الامم من قبل الشعب العراقي بمزيد من الاستحسان ، وتقدمت الحكومة العراقية ببرقية شكر الى سكرتير مجلس العصبة لمناسبة صدور القرار الذي أفضى الى حسم موضوع الحدود بين العراق وتركيا .[95]

٩ ـ معاهدة ١٩٣٠ بين العراق وبريطانيا

اصبحت مطالب العراقيين منذ قيام الحكم الوطني على انهاء الانتداب ، وانضمام العراق لعصبة الامم ، ولصعوبة نيل تنازلات من بريطانيا بهذا الخصوص ، فقد كان العراق ملزماً بالموافقة على عقد معاهدة ١٩٢٢ ثم معاهدة ١٩٢٦ ومعاهدة ١٩٢٧ ، التي ضمنت فيها بريطانيا تامين مصالحها في العراق ، مقابل أن تقوم بريطانيا برفع توصية الى مجلس عصبة الامم تعد بمثابة شهادة عن تقدم العراق وبلوغه المرحلة التي تمكنه من ادارة شؤونه وبالتالي قبوله عضواً في مجلس العصبة .

وفي تموز من عام ١٩٢٩ وبعد وصول حزب العمال البريطاني الى السلطة

---

(٩٢) Official Journal , 1926 , P. 145 .

(٩٣) Ibid , P. 145 .

(٩٤) القيسي ، سامي عبدالحافظ : ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية من ١٩٢٢ ـ ١٩٣٦ ، جـ ٢ ، بغداد ، مطبعة العاني ، ص ١٦ .

(٩٥) الحسني : الوزارات ، جـ ٢ ، مصدر سابق ، ص ٢٨ .

أوعزت الحكومة البريطانية الى المندوب السامي في بغداد ، أن يُعلم حكومة العراق عن عزمها لانهاء الانتداب وترشيح العراق لعصبة الامم ، وطلبت اليه فتح المفاوضات مع الحكومة العراقية لعقد معاهدة تحدد العلاقة بينهما .(٩٦)

وفي ٢٢ اذار ١٩٣٠ ، ألّف نوري السعيد وزارته الاولى ، مدعوماً من قبل الملك ، فبدأت المفاوضات بين الجانبين ، ورأس الجانب العراقي فيها نوري السعيد ، ومثل بريطانيا المندوب السامي الجديد في العراق السر فرنسيس هنري همفريز « S.F.H. Humphrys » وتم التوقيع عقب انتهاء المفاوضات على معاهدة جديدة بين الجانبين في ٣٠ حزيران من تلك السنة(*)، وقد استهدفت هذه المعاهدة انشاء حلف وثيق بين الطرفين عند انتهاء فترة الانتداب على اساس الحرية والمساواة ، لكن العراق لم يكن قد نال استقلاله آنذاك ، وبذلك يصعب القول انها كانت معاهدة متكافئة بين الطرفين .(٩٧)

لقد وعدت الحكومة البريطانية العراق بأن عقد المعاهدة سيفضي الى استقلاله ودخوله مجلس عصبة الامم والغاء الانتداب ، وقبل الجانب العراقي بهذا العرض ، غير ان ما جاء ببنود المعاهدة يمس سيادة العراق بشكل كبير ، فقد تضمنت احدى عشرة مادة مع ملحق للشؤون العسكرية مكون من سبع فقرات وملحق مالي مكون من خمس فقرات ، وعدد من الرسائل الموضحة التي تبادلها الطرفان ، كما الحق بها اتفاقية خاصة لتنظيم الشؤون العدلية وقع عليها في آذار سنة ١٩٣١ ، وحلت محل

---

(٩٦) خدوري ، مجيد : نظام الحكم ، المصدر السابق ، ص ١٥ ـ ١٦ .

(*) نصت المعاهدة على اجراء مشاورات صريحة بين الطرفين في الشؤون السياسية والخارجية ذات العلاقة بالمصالح المشتركة . ويقوم كل فريق بمعاونة الفريق الاخر في حالة الحرب، على قدر استطاعته ، وعلى الجانب العراقي تقديم التسهيلات والمساعدات اللازمة بما في الملك استخدام طرق المواصلات للقوات البريطانية في العراق ، وتامين الحماية اللازمة لها ، ولاجل ذلك يمنح العراق بريطانيا قاعدتين جويتين تختارهما قرب البصرة وفي غرب الفرات ، وان وجود هذه القوات البريطانية لا يمس سيادة العراق ، وان لا تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ ، إلا بعد دخول العراق عصبة الامم ، وتظل نافذة لمدة ٢٥ عاماً . (لمزيد من التفاصيل انظر نص المعاهدة المنشورة في كتاب عبدالرزاق الحسني : العراق في ظل المعاهدات) .

(٩٧) خدوري ، مجيد : نظام الحكم ، المصدر السابق ، ص ١٧ ـ ١٨ .

الاتفاقية العدلية السابقة التي كانت ملحقة بمعاهدة سنة ١٩٢٢ . لقد جاء في نص المعاهدة « ان حفظ المواصلات الامبراطورية البريطانية هو من صالح الدولة العراقية » . و « ان مصالح الدولتين مشتركة وغير مختلفة » . ثم ان مواد المعاهدة وملاحقها يمكن أن تقسم احكامها الى اربعة اقسام : ١ ـ مواد عامة . ٢ ـ تعهدات مشتركة بريطانية ـ عراقية . ٣ ـ تعهدات عراقية لبريطانيا . ٤ ـ تعهدات بريطانية للعراق . وعدت النقطة التي منحت فيها بريطانيا حق انشاء مطارين بريطانيين في العراق اخلالاً بالسيادة الوطنية . لذلك شنت الاحزاب المعارضة ضدها حملة كبيرة ، وحمل عليها قادة تلك الاحزاب في المقدمة منهم ياسين الهاشمي ، وكذلك الصحف الوطنية وحدثت حرب صحفية بينها وبين الصحف الحكومية[٩٨] . وتحت وطأة المعارضة حل المجلس النيابي في تموز ١٩٣٠ وتمكن نوري السعيد المدعوم من قبل البلاط ، بعد أن نظم عمله بشكل جيد ، مستعيناً بحزب العهد الذي أنشاه أن يجري انتخابات مهمة جديدة بغية ضمان وصول مجلس جديد يضم أغلبية تدعم تأييد عقد المعاهدة وتصديقها .[٩٩]

وفي ١٥ تشرين الثاني ، انتهت مراحل الانتخابات وحصل مرشحو الحكومة على أغلبية ساحقة ، وفي ١٦ تشرين الثاني عُرضت فصول المعاهدة على المجلس ، وخَضَعتْ الى مجادلات حادة ، وشرح رئيس الوزراء أسباب عقد المعاهدة ، وبَرّر النتائج بأن العراق ليس بمقدوره الحصول على الاستقلال دون أن تنهي بريطانيا انتدابها ، وان موقع العراق الجغرافي يفرض عليه ضرورة عقد حلف عسكري ، كما ان ضمان المصالح البريطانية في العراق لا يتعارض مع مبدأ السيادة الوطنية[١٠٠] ، وبرغم ضغط المعارضة عند مناقشة بنودها فقد أسرعتْ الحكومة بعرضها على المجلس للمصادقة عليها ، فتم ذلك خلال بضع ساعات ، فصادق عليها المجلس بأغلبية « ٦٩ » صوت مقابل « ١٣ » صوتاً ، وامتناع « ٥ » اصوات .[١٠١]

---

(٩٨) خدوري ، مجيد : تحرر العراق من الانتداب ، مطبعة العهد ، بغداد ، ١٩٣٥ ، ص ١٤ .

(٩٩) نعمة : فيصل الأول والانكليز ، المصدر السابق ، ص ٢٩٧ .

(١٠٠) نعمة : المصدر السابق ، ص ٢٩٨ .

(١٠١) خدوري ، مجيد : تحرر العراق من الانتداب ، المصدر السابق ، ص ١٥ . كذلك : خدوري ، مجيد : نظام الحكم ، المصدر السابق ، ص ١٧ .

٥ ـ استقلال العراق ودخوله عصبة الامم

كانت وزارة الخارجية البريطانية قد أبلغت السكرتير العام لعصبة الامم في ٤ تشرين الثاني عام ١٩٣٠ بأنها ملتزمة ببنود معاهدة ١٩٢٦ التي تعهد لترشيح العراق لعضوية مجلس عصبة الامم ، فأخذت لجنة الانتداب الموضوع على محمل الجد ، وطالب رئيس اللجنة قبل دراسة القضية حضور الدولة اثناء مناقشة تقرير بريطانيا عن ادارة العراق لسنة ١٩٢٨ ، وطلبت اللجنة من الدولة المنتدبة أن توضح مقدار التقدم الذي حصل على أيدي الموظفين الوطنيين وكذلك الموظفين البريطانيين ، وحجم المشكلات التي تم حلها والتي لا تزال في طور المعالجة . ولما اجتمعت اللجنة في جلستها الثامنة عشرة لسنة ١٩٣٠ ، بيّن رئيسها ملاحظاته ، وخلاصتها انه طالما ان الدولة المنتدبة تعترف بأن العراق أهل للاستقلال ، فليس بوسعنا الاعتراض على ذلك ، فقررت اللجنة تأجيل البحث فيها الى وقت آخر.[١٠٢]

وفي مايس ١٩٣١ وزع التقرير الخاص[*] بتقدم العراق خلال عهد الانتداب على أعضاء لجنة الانتدابات لدراسته ، وحضر مندوب الحكومة البريطانية السير فرنسيس همفريز ، الذي وصفه بانه محاولة لتقديم صورة حقيقية عن تقدم العراق خلال مدة الانتداب.[١٠٣]

وخلال الجلسة العشرين لـ « لجنة الانتدابات الدائمية » خولت الحكومة البريطانية المندوب السامي السير همفريز أن يصرح بأن حكومته توصي بأن يُسمح العراق بالدخول الى عصبة الامم ، وهي في نظرها الطريقة القانونية لانهاء

---

(١٠٢) خدوري ، مجيد : تحرر العراق من الانتداب ، مصدر سابق ، ص ١٦ ـ ١٧ .

(*) يتناول التقرير في عرض عام التقدم الذي حصل في العراق خلال عهد الانتداب في الجوانب السياسية والادارية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية . ويؤكد التقرير انه في حالة تحرر العراق من الانتداب ، بانسحاب بريطانيا من الاشتراك في الادارة ، فان سير الادارة الحكومية سيجري بصورة سهلة ، وسيتم احلال موظفين عراقيين بدلا من الموظفين البريطانيين ، كما يتناول التقرير التطور الذي ظهر في قطاع المواصلات والزراعة والصناعة والري والتجارة والتعليم والصحة طيلة فترة الانتداب .

« Specil Report on the Progress of Iraq during the period »
« 1920 - 1931 » .

(١٠٣) خدوري ، مجيد : تحرر العراق من الانتداب ، مصدر سابق ، ص ١٨ .

الانتداب[١٠٤] ، وقد خصصت اللجنة جزءاً من وقتها لمناقشة التقرير الذي خضع لمجادلات واسعة[١٠٥] .

وفي ٢٨ كانون الثاني من عام ١٩٣٢ ، تلا رئيس لجنة الانتدابات الدائمية في مجلس عصبة الامم تقرير اللجنة عن تحرر العراق من الانتداب ، وفي الثالث من تشرين الأول من العام نفسه دخل العراق عصبة الامم واعتُرف به دولة مستقلة[١٠٦] .

---

(١٠٤) أيرلند : العراق دراسة ، مصدر سابق ، ص ٣٢٨ .

(١٠٥) خدوري : تحرر العراق من الانتداب ، مصدر سابق ، ص ٢٢ ـ ٣٤ .

(١٠٦) أيرلند : العراق دراسة ، مصدر سابق ، ص ٣٢٩ . كذلك : خدوري : تحرر العراق من الانتداب ، مصدر سابق ، ص ٣٤ ـ ٣٦ .

المبحث الثاني

العراق بعد الاستقلال

من عام ١٩٣٢ - ١٩٣٩

كان التغيير الذي حدث بعد دخول العراق عصبة الامم ومنحه الاستقلال في تشرين الاول ١٩٣٢ شكلياً ، فقد ظلت المعاهدات والاتفاقيات التي عقدت بين العراق وبريطانيا نافذة المفعول والتي اتخذت شكلها الكامل في معاهدة ١٩٣٠ ، تقيد العراق في العديد من نشاطاته[١٠٧] على ان تلك الخطوة لم تقنع المدركين لحقائق الامور ، فكانوا يلاحظون ان الامور لم تتبدل جوهرياً ، رغم ان ممثل العراق قد احتل مكانة بين ممثلي الدول الاخرى ، وان المندوب السامي البريطاني اصبح سفيراً في بغداد ، لكن المستشارين البريطانيين في الوزارات والدوائر العراقية ظلوا كما هم بعناوينهم ومراكزهم ، كذلك فان الاتفاقيات والمعاهدات العراقية - البريطانية ضمنت الحقوق والامتيازات لبريطانيا ورعاياها في العراق .[١٠٨]

وبرغم ذلك فقد كان الملك فيصل ومن خلفه المجموعة الحاكمة ، ومعظمهم من انصاره الذين خدموا تحت لواء الجيش العربي الذي كان يقوده خلال سنوات الحرب العالمية الاولى ، مستبشرين بالوضع الجديد ، فارتأى ازاء ذلك ، أن يعهد رئاسة الوزارة الى عنصر جديد يتناسب وهذا الوضع ، فوقع اختياره على ناجي شوكت[١٠٩]

---

(١٠٧) ايرلاند ، فيليب ويلارد : العراق دراسة ، مصدر سابق ، ص ٣٥٦ .

(١٠٨) البزاز ، عبدالرحمن : العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ، مصدر سابق ، ص ٢١٥ - ص ٢١٦ .

(١٠٩) الحسني ، عبدالرزاق : الوزارات ، جـ ٣ ، مصدر سابق ، ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .

لاعجابه بكفاءته الادارية منذ أن كان متصرفاً للواء الموصل.[110]

ضمت وزارة ناجي شوكت اعضاء(*) لم يشغلوا مناصب وزارية من قبل أو انتظموا في منظمات سياسية ، وغالبيتهم كانوا من كبار الموظفين ومن ذوي الكفاءة والسمعة الحسنة[111] وكانت تلك رغبة الملك لاجراء تحسين في اداء المؤسسات الحكومية لمرحلة الاستقلال ، فقد أنشئت الكثير من المؤسسات والدوائر وهي بحاجة الى المزيد من التطور والاستقرار ، فالشؤون المالية بحاجة الى اعادة تنظيم ، والجهاز العدلي لم يزل في طور النمو، والتعليم بحاجة الى عمل جاد لرفع مستوياته والزراعة والري والمواصلات متخلفة بشكل كبير وتحتاج الى عناصر كفوءة لتطويرها ، وكذلك قطاع الصحة.[112]

بدأت الوزارة الجديدة تمارس عملها بجد ونشاط معتمدة على قدرة الوزراء ، إلا انها لم تستطع مجابهة المعارضة في البرلمان صاحبة الخبرة والباع الطويل ، مقابل افتقار معظم هؤلاء الوزراء الى القابليات الكلامية ، وكانت المعارضة ترمي الى اسقاط الوزارة ، عندها لم تجد بداً من الاستقالة ، فاسندت رئاسة الوزراء الى رشيد عالي الكيلاني.[113]

١ ـ تمـرد الاثوريين

في ٢٥ حزيران من عام ١٩٣٣ غادر الملك فيصل الأول الى انكلترا بناءً على دعوة من الملك جورج الخامس تاركاً العرض بيد ولي عهده الأمير غازي ، بعد أن نجح في تكوين وزارة ائتلافية يمكن الاعتماد عليها في ادارة شؤون البلاد ، وقد اصطحب معه وزير المالية ياسين الهاشمي ووزير الاقتصاد والمواصلات رستم حيدر ووزير

---

(١١٠) البزاز ، عبدالرحمن : العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ، مصدر سابق ، ص ٢١٧ ـ ص ٢١٨ . كذلك : شوكت ، ناجي : سيرة وذكريات ثمانين عاماً ، مطبعة الخلود ، بغداد ، ص ٢٠٤ ـ ٢٠٥ .

(*) ضمت الوزارة كلًا من : نصرت الفارسي للمالية وجميل الوادي للعدلية وجلال بابان للاقتصاد والمواصلات ورشيد الخوجة للدفاع وعبدالقادر رشيد للخارجية وعباس مهدي للمعارف . [الحسني ، الوزارات ، جـ ٣ ، مصدر سابق ، ص ٢١٠] .

(١١١) الحسني ، مصدر سابق ، ص ٢٠٩ ـ ٢١٠ .

(١١٢) آيرلاند ، فيليب : العراق دراسة ، مصدر سابق ، ص ٣٥٦ ـ ٣٥٧ .

(١١٣) شوكت ، ناجي : سيرة وذكريات ، جـ ١ ، مصدر سابق ، ص ٢٣١ ـ ٢٣٢ .

الخارجية نوري السعيد لمتابعة مهام اقتصادية ومالية في لندن .[114]

وما كاد الملك يستقر في لندن حتى بدأت تقلقه الأخبار الواردة من العراق ، بسبب الخلاف الناشب بين المار شمعون بطريك الاثوريين والحكومة العراقية الناتج عن تمرده على السلطة المركزية وتحريض اتباعه على التمرد[115] . وكانت الدوافع الحقيقية لهذا التمرد مطالبته بالحكم الذاتي لطائفته في الأراضي التي يعيشون فيها .[116]

وكان الاثوريون قد نزحوا من منطقة حكاري في تركيا اثناء الحرب العالمية الاولى ووفرت له بريطانيا الدعم والرعاية وأسكنتهم في معسكرات حول بعقوبة واستخدمت ابناءهم ضمن القوات البريطانية تحت اسم « قوات الليفي » فربط هؤلاء مصيرهم مع تلك القوات ، آملين من وراء ذلك حصولهم على الاستقلال الذاتي ، فأسهموا الى جانب القوات البريطانية في قمع الثورة التحررية العراقية عام ١٩٢٠ ، كما استخدمهم البريطانيون في حملات التأديب التي نفذوها ضد العشائر العربية والكردية الثائرة ، ثم نقلوا الى منطقة الموصل لغرض اسكانهم وافتعلوا الفتن والاضطرابات في كركوك والموصل[117] وكان هؤلاء يتعاملون بجفاء مع العراقيين ويتجاهلون الدوائر الحكومية فيراجعون المستشارين البريطانيين ، ثم ان الدعم البريطاني(*) لهم قد زاد من غرورهم وشجعهم على التمادي في الاعتداء على المواطنين والموظفين .[118]

أ ـ محاولات الحكومة لاحتواء التمرد

في ٢٣ تشرين الثاني من عام ١٩٣٢ التقى ناجي شوكت ، وكان وقتذاك

---

(١١٤) البزاز ، عبدالرحمن : العراق من الاحتلال ، مصدر سابق ، ص ٢٢٠ .

(١١٥) د . ك . و : ملفات البلاط الملكي ، ملف القضية الاثورية ، رقم د / ١١ ، وثيقة رقم (٤١) .

(١١٦) الخطاب ، رجاء حسين : تأسيس الجيش العراقي ، مصدر سابق ، ص ١٥٧ ـ ١٥٨ .

(١١٧) Tarbush , Op. Cit. P. 95-96

(*) كانت السلطات البريطانية تمنح لكل فرد اثوري يُسرح من الخدمة في قوات الليفي بندقية وعدداً من العتاد ، فاصبح بحوزتهم بمرور الوقت كمية كبيرة من السلاح والعتاد (لونكريك : العراق الحديث ، جـ ١ ، مصدر سابق ، ص ٣٢٢) .

(١١٨) Tarbush , Op. Cit. P. 96

رئيساً للوزراء ، بالمار شمعون وعرض عليه عضوية مجلس الأعيان وخصص له راتباً كبيراً مع قطعة أرض سكنية ، فأبدى الأخير ارتياحه للعرض ، إلا أن عمته « سورما خانون » عرضته على رفض العرض ، فانصاع اليها لأنها كانت وراء اختياره لمنصب زعيم الطائفة بما تملكه من نفوذ طاغ وسيطرة كبيرة على ابناء الطائفة .[119]

وكان المار شمعون قد تقدم بطلبات عديدة الى عصبة الأمم مطالباً بالاستقلال ، أو نقله وطائفته الى منطقة أخرى خارج العراق ، إلا ان الرد كان مخيباً لآماله ، فقد أوصت العصبة بأنه من غير الممكن منحهم الاستقلال الاداري وان الحكومة العراقية ستعمل على اسكانهم مع جميع العراقيين غير المستوطنين ، وفعلاً شكلت الحكومة العراقية هيئة لتنفيذ التوصية ، واستقدمت لأجل ذلك أحد الخبراء البريطانيين في مجال الاسكان ، إلا ان المار شمعون رفض التعاون مع الهيئة ، وصار يهدد بالعصيان المسلح وحرض اتباعه على حمل السلاح ضد الحكومة .[120]

وفي مايس عام ١٩٣٣ طلبت منه الحكومة أن يتوجه الى بغداد للتفاهم حول الوضع الذي أصبح متأزماً ، فلما حضر ، طلب منه وزير الداخلية حكمت سليمان أن يتعاون مع الحكومة وأن يقدم تعهداً خطياً بعدم عرقلة أعمال الحكومة ، وأن يكون أحد الرعايا المخلصين للملك ، وإلا فانه يعد محجوزاً ولن يعود الى الموصل منطقة سكناه . ومرة اخرى كرر رفضه وهدد بأنه لن يكون مسؤولاً عما سيقوم به اتباعه اذا لم يرجع الى الموصل ، وفعلاً قام اتباعه بالنزول الى السهل الممتد بين زاخو ودهوك ثم الى الموصل ، واعلنوا العصيان المسلح ضد الحكومة وطردوا الموظفين الرسميين من زاخو ، وقطعوا طريق دهوك ـ موصل .[121]

حالما سمع الملك فيصل الذي كان في لندن أخبار الخلاف ، أسرع بارسال برقية الى حكومته مستفهماً عن تفاصيل المشكلة[122] فأجابه رئيس الديوان الملكي ببرقية مماثلة موضحاً له تفاصيل المشكلة ، غير ان الملك لم يتأخر فرد عليه ببرقية

---

(١١٩) لونكريك : العراق الحديث ، جـ ١ ، مصدر سابق ، ص ٣٢٤ .

(١٢٠) Tarbush , Op. Cit. P. 97

(١٢١) الحسني : الوزارات ، جـ ٣ ، مصدر سابق ، ص ٢٦٤ ـ ٢٦٦ . كذلك :

Tarbush , Op. Cit. P. 98

(١٢٢) د . ك . و : ملفات البلاط الملكي ، ملف القضية الاثورية ، رقم ٢ / ١١ ، وثيقة رقم (١٠) .

مستعجلة طلب فيها من الحكومة التحلي باللين مع المار شمعون والسماح له بالعودة للموصل.[١٢٣]

ولما كانت الحكومة تشعر بان عودته الى الموصل ستضعف من هيبتها وتشجع الطوائف الاخرى على التمرد وهو ما يشكل اخلالاً بالسيادة ، فقد مضت باجراءاتها الحازمة غير عابئة بتوجيهات الملك.[١٢٤]

ب . استخدام الجيش في تاديب المتمردين

اضطرت الحكومة للاستعانة بالجيش عندما وجدت ان كافة الوسائل الممكنة لحمل المار شمعون على الالتزام بأوامر الحكومة قد فشلت ، فاتصل وزير الداخلية برئيس اركان اجيش لتهيئة قوة عسكرية لتاديب المتمردين.[١٢٥]

وقبل القيام بأية عملية عسكرية ، وجهت الحكومة انذاراً للمتمردين امهلتهم فيها سبعة أيام لكي ينزعوا سلاحهم ويذعنوا للنظام واطاعة اوامر الحكومة والقانون وإلا فانها ستتخذ الاجراءات القانونية الرادعة بحقهم وتعاملهم كمتمردين ، إلا انهم لم يذعنوا للانذار ، فجردت الحكومة قوة عسكرية تحت قيادة اللواء بكر صدقي لتأديبهم بعد أن لقيت تاييداً من نائب الملك الامير غازي ، فسارت القوة باتجاه مناطقهم فتم القضاء على تمردهم ، وسلم قسم منهم الى الجيش ، أما الباقون فقد فروا الى سوريا عبر نهر دجلة في شمال زاخو ، وقبلتهم حكومة الانتداب الفرنسي لاجئين وأسكنتهم في مناطق متاخمة للحدود العراقية.[١٢٦]

ولما لم يجد الملك فيصل مخرجاً اضطر تحت ضغط الأحداث التي تناولتها وسائل الاعلام البريطانية في لندن ، للعودة الى بغداد لتدارك الأمر ، لكنه وجد الأمن قد عاد الى نصابه بعد القضاء على التمرد.[١٢٧]

لاقى انتصار الجيش على المتمردين تاييداً شعبياً كبيراً في كافة انحاء العراق ، وقد كان هذا العمل اختباراً حقيقياً لقدرة الجيش على حماية أمن البلد

---

(١٢٣) د . ك . و : مصدر سابق اعلاه ، وثيقة رقم (٣٨ ، ٤٢) .

(١٢٤) المفتي ، حازم : العراق بين عهدي ياسين الهاشمي وبكر صدقي ، مطبعة سومر ، ١٩٩٠ ، بغداد ، ص ٣٥ .

(١٢٥) الحسني : الوزارات ، جـ ٣ ، مصدر سابق ، ص ٢٧٦ ـ ٢٧٧ .

(١٢٦) المفتي ، حازم : العراق بين عهدين ، مصدر سابق ، ص ٣٨ .

(١٢٧) البزاز ، عبدالرحمن : العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ، مصدر سابق ، ص ٢٢١ .

واستقراره وبالذات في الموصل وكركوك بسبب اعتداءاتهم على مواطني المدينتين(١٢٨) وفي ١٢ آب اصدرت الحكومة بياناً أعلنت فيه انتهاء الحركات التأديبية التي قامت بها قوات الجيش وتكللت بالنجاح والقضاء نهائياً على التمرد.(١٢٩)

ج . الموقف البريطاني من التمرد

كان البريطانيون عند قيام الحرب العالمية الاولى قد استخدموا الاثوريين الساكنين في منطقة جبال حكاري بتركيا ضد الدولة العثمانية ، ولما عجزوا من الصمود بوجه الجيش العثماني الذي سحقهم وشتتهم هربوا الى شمال ايران واستقروا هناك . وبعد انتهاء الحرب جاء بهم البريطانيون الى العراق وأسكنوهم في معسكرات بالقرب من بعقوبة . ثم استعانوا بهم لاغراض الخدمة والتجنيد في صفوف القوات البريطانية العاملة في العراق . وعندما وقعت المجابهة بينهم وبين الحكومة العراقية عام ١٩٣٣ ، لم تتخل عنهم بريطانيا ، فقد مارس المسؤولون البريطانيون في لندن ضغطاً على الملك فيصل الذي كان في زيارة الى لندن آنذاك ، لكي تغير حكومته من موقفها من الاثوريين(١٣٠) . لذلك كان الملك فيصل يرسل البرقيات المتلاحقة الى رئيس ديوانه يطلب فيها التخفيف من الضغط على الاثوريين لحين عودته الى بغداد . لقد جاء نداء الملك فيصل من لندن أثر الحملة الاعلامية التي اثارتها الصحف اللندنية آنذاك ضد اجراء الحكومة العراقية الذي اتخذته مع المتمردين ، حتى ان بعض الصحف ذكرت ان استقلال العراق سيعاد النظر به في مجلس عصبة الامم ، اذا ما أستمر في ضغطه على الاقليات . وكانت غالبية تلك الحملات الاعلامية تدخل في اطار الحملة الاعلامية لحمل الحكومة العراقية على اعادة النظر باجراءاتها ، لكن الاخيرة مضت باجراءاتها غير مبالية بضغوط الحكومة البريطانية والحملة الاعلامية التي تثيرها الصحف اللندنية.(١٣١)

---

(١٢٨) Tarbush , Op. Cit. P. 98

(١٢٩) الحسني : الوزارات ، جـ ٣ ، مصدر سابق ، ص ٢٨٦ .

(١٣٠) الحيدري ، رياض رشيد ناجي : الاثوريون في العراق ١٩١٨ - ١٩٣٦ ، ط ١ ، القاهرة ١٩٧٧ ، مطبعة الجبلاوي ، ص ٣٢٩ .

(١٣١) د . ك . و : ملفات البلاط الملكي ، ملفة د / ١١ ، ١٩٣٣ ، ص ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، الرقم (١١) .

وفي بغداد حاول وكيل السفير البريطاني المستر اوجلفي فوربس « Mr. Ogil- vic Forbes » أن يمارس نوعاً من التهديد مع البلاط الملكي والحكومة العراقية في اثناء تصاعد الازمة ، فقد ابلغ الحكومة بأن اعتقال المار شمعون سيؤدي الى ثورة كبيرة يقوم بها الاثوريون ضد الحكومة[١٣٢] ، وهو ما اثار حنق نائب الملك الامير غازي وفسره بانه وسيلة من وسائل التهديد ضده ودفعه ذلك لدعم الحملة العسكرية والاشراف عليها بنفسه ضد الاثوريين في وقت كان رئيس الحكومة الكيلاني اكثر تشدداً من غيره في اجراءات الحكومة ، ومضى بها حتى النهاية غير مبال بالتهديد البريطاني.[١٣٣]

وحاول وكيل السفير البريطاني أن يفعل الشيء نفسه مع وزير الداخلية حكمت سليمان ، لكن هذه المرة شاركه في الاستفزاز كينهان كورنواليس « K. Cornwallis » مستشار وزير الداخلية ، فقد وضحا له ان حجز المار شمعون سيؤدي الى قيام ثورة آثورية ضد الحكومة ، وان ذلك يمس معاهدة ١٩٣٠ ويؤدي الى تدخل القوة الجوية البريطانية في النزاع لصالح الثورة . وعلى اثر ذلك قرر وزير الداخلية تقديم استقالته ما لم يُقدَّم المار شمعون للمحاكمة ، وأيده في قراره رئيس الحكومة ، ولما علم نائب الملك بالحادثة طلب استقدام إدموندس « C.J. Edmonds » سكرتير مستشار وزير الداخلية لمقابلته ، وطلب منه ايضاح ما قاله كورنواليس وفوربس لوزير الداخلية ، وأخبره ان ذلك التصرف قد يؤدي الى أزمة وزارية ، لان وزير الداخلية سيقدم استقالته ، وان الوزراء جميعاً يدعمونه ومن المحتمل أن يقدموا استقالاتهم جميعاً ، وذلك سيثير الرأي العام . أما ادموندس فقد استأذن من الامير غازي أن يرجع الى وكيل السفير البريطاني ليستوضح منه الموقف ، ثم يعود اليه مساءً ليطلعه على الرد . وفعلاً عاد ادموندس في اليوم نفسه ليقابل الأمير غازي ويخبره بالرد وهو ان استقالة الوزارة عملية كبيرة ستؤدي الى حدث سياسي غير معروف النتائج ، والتمس منه أن يقابل وكيل السفير . وفي ١٩ حزيران ١٩٣٣ اجتمع الامير غازي مع وكيل السفير وناقشا الموضوع معاً ، وابتدأ وكيل السفير بالكلام قائلاً : ان الوزارة فهمت الموضوع بشكل مغاير لما كان يقصده .

---

(١٣٢) د . ك . و : ملفات البلاط الملكي ، ملفة د/ ١١ ، ١٩٣٣ ، رقم ١ ، ص ١٧٢ - ص ١٧٣ .

(١٣٣) كنة ، خليل : العراق أمسه وغده ، بيروت ١٩٦٦ ، ص ٤١ .

فاجابه الامير غازي : ان الثورة اذا وقعت فستهدد سلامة المطارات البريطانية التي يعمل فيها غالبية الاثوريين العاملين ضمن قوات « الليفي » البريطانية ، إذ انهم سيجدون اخوانهم واقرباءهم ضمن الثورة التي ستعلن ضد الحكومة ، ومن غير المستبعد أن يشاركوا فيها ، وستتأثر المطارات وستحدث فوضى وستترك آثاراً غير طبيعية في تلك المواقع العسكرية(١٣٤) . ولما كان الانكليز يشعرون بأن استقالة الوزارة ستترك تصوراً سلبياً في الأوساط السياسية الدولية ، مفاده ان البريطانيين ما زالوا يتدخلون في شؤون البلاد ويفتعلون المشاكل برغم دخول العراق عصبة الامم والتزامه بمعاهدة عام ١٩٣٠ المعقودة بين الطرفين . لقد أدرك الامير غازي والحكومة العراقية بأن موقف السفارة الذي سيؤدي الى استقالة الوزارة لا يستحق كل هذه التضحية . لذلك واصلت الحكومة اجراءاتها ضد المتمردين بعد أن عدلت عن استقالتها ، ونفذت اجراءاتها بحق المار شمعون وجهزت حملة عسكرية ضد المتمردين الاثوريين بقيادة اللواء بكر صدقي ، ولقيت تأييداً شعبياً واسعاً ، واثناء العملية العسكرية ، استرعى انتباه الامير غازي وجود كميات كبيرة من الاسلحة في حوزة المتمردين ، فقصد السفارة وطلب بلهجة شديدة ايضاحاً من السفير عن مصدر تلك الاسلحة التي صادرها الجيش من المتمردين ، وعن سبب تأييد بعض الموظفين البريطانيين للمتمردين الاثوريين ، ولما علمت الجماهير الشعبية بذلك الموقف انطلقت تردد الهتاف بحياة الامير غازي الذي عدت موقفه هذا تحدياً للوجود البريطاني ، فلقي موقفه صدى شعبياً كبيراً واتسعت شعبيته وباتت الجماهير تردد اسمه قبل اسم والده الملك فيصل الذي كان حتى ذلك الوقت خارج العراق .(١٣٥)

لقد عكست الخلافات بين الموقفين العراقي والبريطاني من قضية الاثوريين انطباعاً لدى المواطنين والمحللين السياسيين بأن السلطات البريطانية كانت تسعى لاستغلال الاضطرابات الداخلية وخاصة ذات العلاقة بالوحدة الوطنية وتحاول تغذيتها ، إذ ان التفرقة بين ابناء الشعب الواحد تقوي موقفها في البلاد ، وبالمقابل أثبت الامير غازي ومن وراءه الحكومة الوطنية التي يرأسها الكيلاني قدرتهما على مواجهة المشاكل ومعالجتها ، وبالوقت نفسه الوقوف بوجه السفارة البريطانية بحزم

---

(١٣٤) فرج ، د . لطفي جعفر : الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي ، مطبعة سومر ، بغداد ١٩٨٧ ، ص ٤٧ - ٤٩ .

(١٣٥) فرج ، د . لطفي : الملك غازي ودوره في سياسة العراق ، مصدر سابق ، ص ٥٠ - ٥٢ .

عندما يتطلب الموقف ذلك . أما البريطانيون فقد ترك لديهم ذلك الموقف انطباعاً سلبياً على مستقبل مصالحهم في البلاد في ظل حكم الامير غازي اذا ما تولى العرش وان المشكلة التي وقف منها الأمير وحكومته موقفاً متشدداً ، أوضحت لهم ان العلاقة معهما يجب أن تكون في ضوء التأييد الشعبي الذي اصبحا يحظيان به وكذلك موقف الجيش منهما .

د . الاجراء الحكومية بعد انتهاء التمرد

اتخذت الحكومة سلسلة من الاجراءات لانهاء ما تبقى من ذيول التمرد ، ففي ١٦ آب ١٩٣٣ قرر مجلس الوزراء اسقاط الجنسية العراقية عن المار شمعون وعمته سورما خاتون وبعض أنصاره لقيامهم باعمال تعد خطراً على أمن الدولة وسلامتها ، وقد نقلتهم احدى الطائرات البريطانية الى جزيرة قبرص . ومن جانبه وبعد استقراره في جزيرة قبرص ، لم يتوقف المار شمعون عن نشاطه وإثارة القضية أمام عصبة الامم عبر رسائله التي ارسلها الى العصبة ، مطالباً بارسال لجنة دولية للتحقيق في القضية ، كما حاول الاتصال باحد رجال الاعمال الالمان المقيمين بالجزيرة ، وطلب منه تدخل المستشار الالماني ادولف هتلر لدعم قضيته ، فسافر الى لندن لهذا الفرض لكنه لم يفلح في تحقيق أية نتيجة.(١٢٦)

وفي لندن اثارت الصحف قضية الاثوريين واتهمت العراق بالتخلف والوحشية ، كما حاول بعض المتعصبين اثارة الموضوع أمام عصبة الامم مطالبين باقصاء العراق من عضوية العصبة ووضع العراق مجدداً تحت الانتداب البريطاني لانه غير مؤهل للاستقلال حسب ما جاء بادعاءاتهم.(١٢٧)

وازاء ذلك سافر الى جنيف وفد عراقي في ٢٢ ايلول ١٩٣٣ برئاسة ياسين الهاشمي لعرض وجهة النظر العراقية حول الموضوع ، وتتلخص تلك الفكرة بان الحكومة العراقية لها موقف من الاثوريين على أساس موقفهم من السلطة . فالذين كان ولاؤهم للسلطة واحترامهم لقوانينها ثابتاً يعاملون كعراقيين ؛ أما الذين أسلموا للبلاد فلا بد من ايجاد مأوى لهم خارج العراق ، وستقدم الحكومة العراقية المساعدة

---

(١٢٦) الحسني : الوزارات ، جـ ٣ ، مصدر سابق ، ص ٣٠١ .

(١٢٧) المفتي ، حازم : العراق بين عهدين ، مصدر سابق ، ص ٣٦ .

المالية لتسفيرهم بقدر امكانيتها المالية.[128]

قررت عصبة الامم في ١٣ تشرين الاول ١٩٣٣ عد قضية الاثوريين مسالة داخلية يحق للحكومة العراقية معالجتها كما تشاء وقررت تاليف لجنة لتامين سكن الذين سينزحون خارج العراق ، وقد قبلت الحكومة الفرنسية قبول نحو الفي شخص منهم بالانتقال الى سوريا.[129]

كانت اجراءات الحكومة باستخدام الجيش لانهاء التمرد موفقة الى حد ما ، وهي مضطرة لذلك تحت ضغط المتمردين الذين رفعوا السلاح بوجهها ، بصفة ان غالبيتهم لم يكونوا أصلاً من مواطني البلد ، وانما دخلوا مهاجرين تحت رعاية السلطات البريطانية ، وعلى الرغم من قيام الحكومة العراقية بتوفير الدعم والرعاية لهم ومنحهم الجنسية وعدهم من مواطني البلد ، إلا انهم كما رأينا يؤدون دوراً تخريبياً ضد البلد واستخدموا من قبل السلطات البريطانية كأدوات لقمع الانتفاضات الوطنية المطالبة بالاستقلال ، فضلاً عن عدم احترامهم قوانين الدولة وتعرضهم للدوائر الحكومية وموظفيها ، واعتداءاتهم المتكررة على المواطنين وهو ما أدى الى تذمر المواطنين منهم ، وكانوا ينظرون اليهم كما ينظرون للبريطانيين ، لذلك لقيت تلك الاجراءات صدى طيباً في الاوساط الشعبية التي عدتها موجهة ضد البريطانيين ، وقد عزز هذا الاجراء التاديبي ضد المتمردين الثقة بالجيش في حماية أمن البلاد .

٢ ـ وفاة الملك فيصل الاول وتنصيب الامير غازي ملكاً

بانتهاء المشكلة التي اثارها المار شمعون ، قرر الملك فيصل ، وبناءً على نصيحة اطبائه السفر الى سويسرا ليرتاح قليلاً ويستشفى مما يعانيه من أمراض ، فقد كانت صحته سيئة واعصابه مرهقة.[140]

وبعد وصوله العاصمة السويسرية بستة أيام توفي بشكل مفاجيء وفي ظروف

---

(١٣٨) القيسي ، سامي عبدالحافظ : ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية ، جـ ٢ ، مصدر سابق ، ص ١٥٩ .

(١٣٩) القيسي : المصدر السابق اعلاه ، ص ١٦٠ .

(١٤٠) البزاز ، عبدالرحمن : العراق من الاحتلال ، مصدر سابق ، ص ٢٢١ .

غيرطبيعية ، ظلت الالسن تلاحقها حتى يومنا هذا[١٤١] . ولما وصلت انباء وفاته الى بغداد في ٨ ايلول عام ١٩٣٣ ، عقد مجلس الوزراء اجتماعاً عاجلاً في اليوم نفسه وقرر تتويج غازي الأول ملكاً على العراق ، وفي ١١ ايلول توجه الملك غازي بموكب خاص الى مجلس الامة لاداء اليمين امام اعضاء المجلس استكمالاً للشروط الدستورية في تتويجه ملكاً.[١٤٢]

لم يتمكن الملك الشاب من سد الفراغ الذي تركه والده بسبب صغر سنه البالغ ٢١ سنة وقلة تجربته ، كما انه لم يكن على قدر كبير من الذكاء والخبرة السياسية[١٤٣] وبدت عليه علائم الارتباك واضحة منذ الساعات الاولى لوفاة والده . وأكدت هذه المؤشرات افتقار الملك الجديد لمعرفته بأساليب الحكم والادارة وحاجته للتوجيه ، فقد اتصل بالسفير البريطاني « فرنسيس همفريز » حال وفاة والده ، وطلب منه التعاون في هذه المرحلة الحرجة وأن يمد له يد المساعدة وعلى اثر ذلك اتصل السفير البريطاني بياسين الهاشمي وابلغه باتباع ما تقتضيه التقاليد الدستورية بشأن تتويج الامير غازي ملكاً على البلاد.[١٤٤]

شهدت مدة حكم الملك غازي اضطرابات كثيرة في معظم انحاء البلاد واختلت الادارة اختلالاً ظاهراً ، فكثرت الاضطرابات العشائرية والصراعات السياسية والاصطدام بالمصالح البريطانية ، وأثر ذلك كثيراً على سير الادارة وتقدمها[١٤٥] . وكان لقيام الحكومات بتبديل الموظفين بشكل مستمر ، قد سبب ذلك ايضاً تدهوراً في وضع الادارة ونجم عنها فقدان السيطرة الحكومية على بعض الوحدات الادارية ، وهو ما اضطر مستشار وزارة الداخلية كينهان كورنواليس ، الى تنبيه الملك غازي على مساوىء بعض ممارسات رؤساء الوحدات الادارية في بعض الألوية ، الامر الذي دفع

---

(١٤١) القيسي ، سامي : ياسين الهاشمي ، مصدر سابق ، ص ١٦٢ . كذلك : مذكرات سندرسن باشا طبيب العائلة الملكية في العراق ١٩١٨ - ١٩٤٦ ، عشرة آلاف ليلة وليلة ، ترجمة سليم طه التكريتي ، ط ٢ ، مطبعة دار الخلود ، لبنان - بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ٢٠٩ .

(١٤٢) فرج ، لطفي جعفر : الملك غازي ، مصدر سابق ، ص ٦٣ .

(١٤٣) القيسي ، سامي : ياسين الهاشمي ، جـ ٢ ، مصدر سابق ، ص ١٦٢ .

(١٤٤) فرج ، لطفي جعفر : الملك غازي ، مصدر سابق ، ص ٦٣ .

(١٤٥) الجواهري ، عماد احمد : نادي المثنى وواجهات التجمع القومي في العراق ١٩٣٤ - ١٩٤٢ . مطبعة دار الجاحظ ، بغداد ، ١٩٨٤ ، ص ١٣ .

بالملك الى أن يلمح الى رئيس الوزراء آنذاك جميل المدفعي بوجود بعض الشكاوى من اجراءات وزارته وقد فسر رئيس الوزراء هذا التلميح بانه اشارة من الملك للتخلي عن الوزارة[١٤٦] ، فقد كانت بعض الوزارات وخاصة وزارة المدفعي الثانية التي تشكلت في ١١ شباط ١٩٣٤ ووزارة علي جودت الايوبي الاولى التي تشكلت في ٢٧ آب ١٩٣٤ قد أهملت التقارير التي كانت تصلها عن سوء الادارة في الألوية ، ولما تولى عبدالعزيز القصاب وزارة الداخلية في وزارة المدفعي الثالثة التي تشكلت في ٤ آذار ١٩٣٥ وجد في درج الوزير السابق أوراقاً مكدسة من التقارير والاقتراحات المهملة كان قد أرسلها بعض المتصرفين والمفتشين الاداريين توضح سوء الادارة في الالوية.[١٤٧]

مقابل ذلك فقد اهتمت الحكومة بالجيش في المدة ما بين ١٩٣٥ ـ ١٩٣٩[١٤٨] ، بوصفه من مقومات الدولة القوية ، للمحافظة على كيانها من التهديد الخارجي وسلامة البلد[١٤٩] ، وقد ساعد الملك غازي في تطوير الجيش وتابع انشطته المختلفة وشجع على تطوير كفاءات العسكريين ، فاصبح ملجأ للضباط[١٥٠] . الذين بدأوا يمارسون ضغطاً قوياً باتجاه تقليص نفوذ البعثة البريطانية في العراق ، وخاصة بعد دخول العراق عصبة الامم لاعتقادهم بأنهم تخلصوا من الهيمنة البريطانية ، إلا انهم اكتشفوا فيما بعد ان ما حصل كان شكلياً ، ومع ذلك فان نجاح الجيش بتأديب المتمردين الاثوريين قد أدى الى تعاظم الروح المعادية لبريطانيا التي كانت تستهين بقدراته فكانت تضع قدراته وكفاءته في مرتبة ثانية بعد قوات الليفي التي تضم الاثوريين ، وقد عبّر الجيش عن ذلك بقصفه معسكر القوة الجوية الملكية في الموصل سنة ١٩٣٣ بالمدفعية وكذلك تهديدات ضباطه بقتل عضو البعثة العسكرية البريطانية.[١٥١]

---

(١٤٦) القيسي : ياسين الهاشمي ، جـ ٢ ، مصدر سابق ، ص ١٦٧ .

(١٤٧) الهاشمي ، طه : المذكرات ١٩١٩ ـ ١٩٤٣ ، جـ ١ ، تحقيق خلدون ساطع الحصري ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٧ ، ص ٤٣٨ .

(١٤٨) الخطاب ، رجاء حسين : تاسيس الجيش العراقي ، مصدر سابق ، ص ٦٢ .

(١٤٩) الخطاب : تاسيس الجيش العراقي ، مصدر سابق ، ص ٧٧ .

(١٥٠) فرج ، لطفي : الملك غازي ، مصدر سابق ، ص ٧٣ .

(١٥١) الخطاب ، رجاء حسين : تاسيس الجيش العراقي ، مصدر سابق ، ص ١٥٦ ـ ١٥٨ .

وفي ١٢ حزيران صدرت الارادة الملكية بتنفيذ قانون الدفاع المدني الذي طبق نظام التجنيد الاجباري فانتشرت مراكز التجنيد في انحاء البلاد لاستقبال الشباب وسوقهم الى مراكز التدريب فساعد هذا القانون برغم المشاكل التي رافقت تشريعه[١٥٢] في تهيئة قوة احتياطية للسيطرة على مناطق الاضطرابات في البلاد وتعزيز الدفاع عن الحدود ، كما سنرى ذلك لاحقاً[١٥٣] . وفي عام ١٩٣٦ تقرر اعادة تنظيم الجيش على اساس الفرق بعدما كان يتألف من وحدات صغيرة ، فتم تشكيل الفرقتين الاولى والثانية .[١٥٤]

وفي عام ١٩٣٨ تم تشكيل الفرقة الثالثة ، أما الرابعة فقد تشكلت عام ١٩٤٠[١٥٥] . وفي عام ١٩٣٧ وضع نظام جديد لمدرسة الاركان سميت بكلية الاركان وعدت الدراسة فيها من الدراسات العليا[١٥٦] وتأسست مدرسة الطيران عام ١٩٣٣ وكانت الغاية منها تدريب الطلاب ليكونوا طيارين وضباطاً فنيين ، واختير معلموها من طلاب البعثات الذين ارسلوا الى انكلترا .[١٥٧]

ان الاهتمام الواضح بالجيش والسعي لتطويره من قبل الحكومات كان ، في جانب منه ، بسبب سعيها لاستخدامه في قمع الفتن والاضطرابات التي وقعت في انحاء مختلفة من مناطق البلاد[١٥٨] . كما حدث في تمرد الاثوريين عام ١٩٣٣[١٥٩] . وكذلك في قمع التمردات التي احدثتها العشائر وخاصة في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٣٥ - ١٩٣٧[١٦٠] كقيامه بقمع حركة الشيخ محمود في السليمانية ومنطقة بارزان ضد البارزانيين ، وضد اليزيديين في جبل سنجار ، وتمردات العشائر في الفرات . غير ان بعض الساسة المتنازعين على مصالح ذاتية

---

(١٥٢) القيسي ، سامي : ياسين الهاشمي ، مصدر سابق ، ص ٢٤٤ .

(١٥٣) الهاشمي ، طه : المذكرات ، جـ ١ ، مصدر سابق ، ص ١٤٣ .

(١٥٤) الهاشمي : المذكرات ، المصدر السابق أعلاه ، ص ١٤٤ .

(١٥٥) دليل الجمهورية العراقية : مصدر سابق ، ص ٣٢٥ .

(١٥٦) المصدر السابق اعلاه ، ص ٣٢٣ .

(١٥٧) الخطاب ، رجاء : تاسيس الجيش العراقي ، مصدر سابق ، ص ٦٣ .

(١٥٨) الخطاب : المصدر السابق اعلاه ، ص ١٦٤ .

(١٥٩) الحسني : الوزارات ، جـ ٣ ، مصدر سابق ، ص ٢٥٢ .

(١٦٠) القيسي ، سامي عبدالحافظ : ياسين الهاشمي ، مصدر سابق ، ص ٢١٧ .

عمدوا الى استخدامه في ضرب ابناء العشائر[161] ، الذين كانوا أدوات بيد شيوخهم ، فكان هؤلاء الساسة يثيرون بعض العشائر في مناطق الفرات بوجه الحكومات القائمة لاجبار الوزارة على الاستقالة[162] ، كما حدث في تمرد عشائر الاكرع الذي قاده شعلان العطية في مايس ١٩٣٦ ، فتحركت قوة عسكرية بقيادة اللواء بكر صدقي لاخمادها فاستغل المعارضون للوزارة هذا التمرد وراحوا يحرضون العشائر فعثرت قيادة الجيش على كتاب مرسل من حكمت سليمان الى الشيخ شعلان العطية يحرضه على التمرد ضد حكومة ياسين الهاشمي بهدف اسقاطها ، وسبب ذلك هو ان ياسين الهاشمي الذي شكل وزارته في ١٧ اذار ١٩٣٥ لم يسند وزارة الداخلية الى حكمت سليمان التي كان يرغب بها ، وكان هذا المنصب من أهم المناصب آنذاك ، فاظهر حنقه على الهاشمي برغم ان الاخير كان حليفاً له .[163]

كما ان الخوف من تطبيق قانون التجنيد الالزامي والمقت الذي قوبل به هذا القانون ، شكل عاملاً مهماً في قيام بعض الاضطرابات العشائرية التي وقعت في تلك المرحلة ، فضلاً عن المنازعات التي وقعت بسبب التنافس على الأراضي التي لم تتم تسويتها ، وسوء الادارة المحلية وفساد الموظفين كلها كانت من الامور الاساسية التي أدت الى تلك الاضطرابات .[164]

ولّد استخدام الجيش في قمع تمرد العشائر واستخدام القوة ضد ابنائها ، استياء بين صفوف الضباط والجنود ، الأمر الذي دفع بالفريق جعفر العسكري لأن يقترح تشكيل قوة درك تستخدم في قمع التمردات الصغيرة التي تقع في البلاد بدلاً من استخدام الجيش ، وعدم تكليفه بهذه المهام التي تبعده عن واجباته ، وكان هناك مَن يرى ان الشرطة وحدها كفيلة بضمان الأمن الداخلي .[165]

---

(١٦١) الهاشمي ، طه : المذكرات ، جـ ١ ، مصدر سابق ، ص ٤٣٩ .

(١٦٢) محمد ، علاء جاسم : جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري ، مصدر سابق ، ص ١٨٦ .

(١٦٣) الهاشمي ، طه : المذكرات ، جـ ١ ، مصدر سابق ، ص ٤٣٩ .

(١٦٤) دي غوري ، العقيد جيرالد : ثلاثة ملوك في بغداد ، ترجمة سليم طه التكريتي ، ط ٢ ، مكتبة النهضة العربية ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ١٥٨ - ١٦١ .

(١٦٥) محمد ، علاء جاسم : جعفر العسكري ، مصدر سابق ، ص ١٧٢ - ١٧٨ . كذلك : الهاشمي ، طه : المذكرات ، جـ ١ ، مصدر سابق ، ص ١٤٢ .

٣ ـ انقلاب بكر صدقي

أدت سياسة استخدام الجيش في قمع التمردات العشائرية الى ظهور نزعة لدى كبار الضباط الى احداث تغييرات سياسية واسقاط الحكومات ، وتنامت تلك النزعة بعد ازدياد قوة الجيش عام ١٩٣٦ وهو ما شجع بعض الضباط الطموحين لاقحام الجيش بالسياسة الذي توج بانقلاب عام ١٩٣٦ الذي قاده الفريق بكر صدقي ضد وزارة ياسين الهاشمي في ٢٩ تشرين الاول عام ١٩٣٦ .(١٦٦)

وكانت شخصية الفريق بكر صدقي ، وهو كردي القومية ، قد لمعت بين اوساط الجيش بعد القضاء على تمرد الاثوريين عام ١٩٣٣ ، وتمردات عشائر الفرات الأوسط بين ١٩٣٥ ـ ١٩٣٦ ، فبدأ الزعماء السياسيون يخطبون وده ويتقربون اليه خاصة حكمت سليمان الذي كان الى وقت قريب حليفاً لياسين الهاشمي ، وكذلك جعفر ابو التمن وجماعة الاهالي(*) بزعامة كامل الجادرجي الذين تقربوا منه ونتج عن ذلك تعاون مدني ـ عسكري ضد حكومة الهاشمي ، كان وراءه حكمت سليمان . ولما شعر بكر صدقي بأهمية وعلو مكانته ، راودته رغبة الزعامة فأخذ يخطط للوصول الى السلطة(١٦٧) ، فاستغل فرصة سفر رئيس اركان الجيش الفريق طه الهاشمي شقيق رئيس الوزراء الى انكلترا فأصبح رئيساً لأركان الجيش بالوكالة بوصفه أقدم ضابط يليه ، ثم زحف بقوة عسكرية الى بغداد لاجبار وزارة ياسين الهاشمي على الاستقالة .(١٦٨)

حاول وزير الدفاع الفريق جعفر العسكري أن يثني القوة الزاحفة من بعقوبة الى بغداد على الاحتكام للمنطق ، والتوقف عن عملها الطائش تجنباً لاراقة الدماء البريئة ، فذهب شخصياً لملاقاة قائدها في المنطقة المحصورة بين بغداد وبعقوبة ، إلا ان ضباط القوة من زمرة بكر صدقي أوقفوه في منطقة « خان البدير » وقتلوه بتوجيه

---

(١٦٦) فرج ، لطفي : الملك غازي ، مصدر سابق ، ص ١٣١ .

(*) تشكلت جماعة الاهالي من الشباب الجامعي المثقف ، وكانت ميولهم ليبرالية ، واصدروا جريدة الاهالي عام ١٩٣٢ ، واتخذت من الاشتراكية الفربية اساساً ايديولوجياً لها .
« الجادرجي ، كامل : اوراق كامل الجادرجي ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٧١ ، ص ١٠١ » .

(١٦٧) المفتي ، حازم : العراق بين عهدين ، مصدر سابق ، ص ٨٥ .

(١٦٨) محمد ، علاء جاسم : جعفر العسكري ، مصدر سابق ، ص ١٩١ .

من قائدهم ، ثم واصلت القوة زحفها الى بغداد[١٦٩] . وارسل قائد الانقلاب طائرات ضربت مدينة بغداد بالقنابل ، سقطت الاولى على بناية مجلس الوزراء والثانية أمام مبنى البرلمان والثالثة على دائرة البريد قرب دار رئيس الوزراء والرابعة في نهر دجلة ، وقد تسبب من جراء ذلك مقتل وجرح مواطنين ابرياء . وفي تلك الساعة ادرك الهاشمي ان أية مقاومة ستؤدي الى حرب أهلية ، ففضل تقديم الاستقالة على مقاومة قوة بكر صدقي تجنباً لاراقة الدماء بالرغم من ثقته العالية بقدرته على مواجهة الانقلابيين وردعهم.[١٧٠]

أ . الانقــــلاب .. ورد الفعــــل

كان رئيس الوزراء ياسين الهاشمي يسعى آنذاك لاجراء تغيير في شكل حكومته ، اثر الانتقادات التي ازدادت ضد وزارته ، فسعى لاشراك جميل المدفعي وحكمت سليمان في الوزارة أيضاً . وقد نجح في اقناع الأول لكي يتولى منصب وزير الدفاع ، لكنه فشل مع الثاني ، الذي كان قد وطد علاقته بجماعة الاهالي وبكر صدقي . وبينما كان في منزل جميل المدفعي صباح يوم ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ سمع بانباء الانقلاب ، فانتقل في الحال الى مجلس الوزراء وحاول الاتصال هاتفياً بقائد الانقلاب لغرض اقناعه بالتوقف عن الزحف الى بغداد ، إلا ان بكر صدقي أشعره بأن الانقلاب جرى بعلم وتاييد الملك غازي ، ثم دعيت الوزارة للاجتماع بقصر الزهور ، ولم يحضر وزير الداخلية رشيد عالي الكيلاني الذي بقي في الوزارة لمتابعة ما يستجد من أحداث والاتصال بمتصرفي الالوية لتبليغهم بالموقف.[١٧١]

بعد الاجتماع تأكد للهاشمي ضلوع الملك بالانقلاب ، عندما طلب منه مؤازرة الوزارة في اجراءاتها لقمع الانقلاب ، إلا ان الملك لاذ بالصمت وفهم الهاشمي عند ذاك ان الملك متعاطف مع الانقلابيين[١٧٢] . وهكذا لم يبق أمامه سوى تقديم

---

(١٦٩) محمد ، علاء : المصدر السابق اعلاه ، ص ١٩٧ ـ ١٩٨ . كذلك : لونكريك ، العراق الحديث ، جـ ٢ ، مصدر سابق ، ص ٤٠٠ .

(١٧٠) المفتي ، حازم : العراق بين عهدين ، مصدر سابق ، ص ٩٤ ـ ٩٥ .

(١٧١) Khadduri , Majid : Independant Iraq « 1932 - 1958 » , 2 ended , London , 1960 , P. 76 .

(١٧٢) الهاشمي ، طه : المذكرات ، جـ ١ ، مصدر سابق ، ص ١٥١ .

الاستقالة التي كتبها الهاشمي بلهجة قاسية وانتقادية طالت الملك بالذات ، فقد أوضح فيها : ان الوزارة استقالت بسبب تهديد الجيش للحكومة وان ذلك سيؤدي الى نتائج مستقبلية خطيرة على البلاد . وما ان تسلم الملك كتاب الاستقالة ، حتى ظهرت على وجهه بوادر الانشراح .[١٧٣]

فمن المعلوم ان وزارة الهاشمي كانت قد أصدرت مرسوم صيانة الاسرة المالكة ، ثم قام الهاشمي بتحديد تصرفات الملك وعلاقاته فعدّها الاخير تدخلاً غير مشروع في شؤونه الخاصة ، وظل الملك حانقاً على الهاشمي حتى وفاة الأخير[١٧٤] . الأمر الذي يعزز الاعتقاد بضلوع الملك في الانقلاب ، فقد تخلص من كابوس ثقيل كان يخيم عليه ويقيد تصرفاته ، فقبل الاستقالة وأمر بالاجابة عليها . ثم أصدر أمراً ملكياً عهد بموجبه الى حكمت سليمان بتشكيل الوزارة .[١٧٥]

أصدرت الوزارة الجديدة بياناً أوضحت فيه قيام « وزارة الاصلاح » وهي التسمية التي اطلقت على الوزارة ، وتضمن البيان وعوداً كثيرة باصلاح الوضع العام في البلاد ، وكان غنياً بالتفاؤل ومفعماً بالآمال[١٧٦] . ثم أبرق رئيس الوزراء الى متصرفي الالوية برقية جاء فيها بأن الوزارة حظيت بموافقة الملك وجاءت بعناية الله وجهود الشعب الكريم وعلى رئاسة الجيش الباسل .[١٧٧]

من الملاحظ ان البرقية التي نشرتها الصحف كبيان رسمي أوضحت بصراحة انها تقلدت مقاليد الامور بواسطة الجيش ، وهي مخالفة صريحة للفقرة الخامسة من المادة « ٢٦ » من القانون الاساسي العراقي التي نصت على ان : « الملك يختار رئيس الوزراء وعلى ترشيح الرئيس يعين الوزراء ويقبل استقالتهم من مناصبهم »[١٧٨] . وبذلك تكون وزارة حكمت سليمان التي فرضها الجيش بالقوة

---

(١٧٣) القيسي : ياسين الهاشمي ، جـ ٢ ، مصدر سابق ، ص ٢٨٧ . كذلك : الحسني : الوزارات ، جـ ٤ ، مصدر سابق ، ص ١٥ .

(١٧٤) الجادرجي ، كامل : مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني ، ط ١ ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص ٤٠ .

(١٧٥) الحسني : المصدر السابق اعلاه ، ص ٢٢٥ .

(١٧٦) اسماعيل ، المحامي يوسف : انقلاب تشرين الأول ، مطبعة المعارف ، بغداد ١٩٣٦ ، ص ١٨ .

(١٧٧) الحسني : الوزارات ، جـ ٤ ، مصدر سابق ، ص ٢٢٨ .

(١٧٨) حكومة العراق ، القانون الاساسي وتعديلاته ، بغداد ، مطبعة الحكومة ، ١٩٤٤ .

المسلحة غير شرعية ، وان هذا الاجراء أمر غير معهود في تشكيل الوزارات منذ قيام الحكم الوطني عام ١٩٢٠ ، فضلًا عن ان سقوط وزارة الهاشمي كانت خطوة غير دستورية لأنها استقالت بالقوة المسلحة التي فرضها الجيش بزعامة بكر صدقي . وكان هذا أول تدخل للجيش في السياسة ، الذي أخذ فيها يفرض حكومات بالقوة دون مراعاة للسياقات الدستورية .

ب . اسباب الانقــلاب

كانت سياسة ياسين الهاشمي قد ولدت تذمراً بين أوساط السياسيين ، بسبب قيام الهاشمي بحملة ضد المعارضة وتحريم الاجتماعات وتعطيل الصحف المعارضة كجريدة البيان وجريدة صوت الاهالي الناطقة بلسان جماعة الاهالي ، وتضييق حرية النقاش ، فضلًا عن تسخير الجيش باعمال عنف ضد العشائر المتمردة وفرض الاحكام العرفية .(١٧٩)

وبرغم الاحتجاجات التي تقدمت بها الاحزاب المعارضة ضد الحكومة ، إلا ان ذلك لم يجدِ نفعاً ، الأمر الذي دفع بحكمت سليمان احد عناصر المعارضة الذي اختلف مع حليفه السابق ياسين الهاشمي ، لاقناع جماعة الاهالي التي يتزعمها كامل الجادرجي بعدم جدوى الاحتجاج ضد الحكومة ولمح بامكانية الاستعانة بالجيش لاسقاطها ، غير ان جماعة الاهالي لم تأخذ برأي حكمت سليمان في بادىء الأمر لاعتقادها ان مبادىء الاهالي تتعارض مع مبدأ استخدام القوة(١٨٠) . لكن الجادرجي عدّ اجراءات حكومة الهاشمي التي تخللتها أعمال عنف وخنق للحريات امراً ينحو باتجاه الدكتاتورية ، لذلك فقد الأمل بسلوك طريق التفاهم الذي بات أمراً مستحيلًا ، ثم أضاف وعلى مضض قائلًا : (ان سياسة حكومة الهاشمي تدفعه للجوء الى استخدام القوة) ، وبرغم معارضة بعض أعضاء جماعة الاهالي لهذه الفكرة لكن في الاخير تم الاتفاق بين الجادرجي وحكمت سليمان وانظم اليها جعفر ابو التمن على التعاون مع الجيش لاسقاط الحكومة ، وعهدت الاطراف المتفقة الى حكمت سليمان بهذه المهمة(١٨١) . ومما شجع على ذلك الاتفاق وتسريعه قيام

---

(١٧٩) القيسي : ياسين الهاشمي ، مصدر سابق ، ص ٣٧٦ .

(١٨٠) الدراجي ، عبدالرزاق : جعفر ابو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق ١٩٠٨ ـ ١٩٤٥ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ١٩٧٨ ، ص ٤١٨ .

(١٨١) الجادرجي ، كامل : المذكرات ، مصدر سابق ، ص ٤٣ .

الصحف المحلية بنشر التصريح الذي أدلى به الهاشمي لتلك الصحف معلناً عن عزمه على البقاء في الحكم عشر سنوات قادمة لانجاز خططه ومشاريعه الطويلة ، وهو ما أثار حفيظتها وعدّتها مقدمة لإحكام قبضة الهاشمي على السلطة.[١٨٢]

ولتنفيذ الاتفاق اتصل حكمت سليمان بصديقه الفريق بكر صدقي قائد الفرقة الثانية الذي توطدت العلاقة بينهما منذ أحداث الاثوريين عام ١٩٣٣ عندما كان الأول وزيراً للداخلية والفريق بكر صدقي على رأس الحملة العسكرية التي قضت على تمرد الاثوريين ، وجرى التنسيق بينهما على تنفيذ الفكرة التي استجاب لها الفريق بكر صدقي ، إذ كان في تلك المرحلة يتطلع للوصول للسلطة ، فظهر محور مدني ـ عسكري في مواجهة حكومة الهاشمي ، وعدت اطراف المحور الفرصة باتت مواتية خاصة بعد غياب رئيس اركان الجيش الفريق طه الهاشمي شقيق رئيس الحكومة ، وتولي الفريق بكر صدقي رئاسة اركان من بعده بالوكالة بوصفه أقدم ضابط آنذاك ، فشرع بكر صدقي بتنفيذ الفكرة وهيأ فرقته للزحف الى بغداد.[١٨٣]

جـ . السفارة البريطانية والانقلابيون

كانت الحكومة الجديدة قد اتخذت بعض الاجراءات الاحترازية لتثبيت كيانها وابعاد المخاطر عنها فاصدرت في ٣٠ تشرين الاول أمراً بنفي كل من ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني الى سوريا ، أما نوري السعيد فقد التجأ الى السفارة البريطانية التي نقلته الى القاهرة على متن طائرة عسكرية بريطانية فاستقر فيها[١٨٤] . فقد كان بكر صدقي قد بيّت النيّة لنوري السعيد وياسين الهاشمي والكيلاني وبعض الساسة العراقيين ، لأنه يخشى انتقامهم ففاتح حكمت سليمان بذلك خلال حفلة العشاء التي اقامها الاخير للانقلابيين في داره ، غير ان حكمت رفض فكرته بشدة ، وهدده بترك منصبه إن هو أقدم على تنفيذ الفكرة ، وبعد الانتهاء من دعوة العشاء توجه حكمت الى الملك غازي وأخبره بنوايا بكر صدقي ، فما كان من الملك إلا أن يرسل رئيس مرافقيه (احمد محمود) الى ياسين الهاشمي والكيلاني ونوري لتحذيرهم ويطلب منهم مغادرة العراق قبل أن ينالهم انتقام بكر صدقي ،

---

(١٨٢) القيسي : ياسين الهاشمي ، مصدر سابق ، ص ٢٧٦ .

(١٨٣) Khadduri M., Op. Cit., P. 78

(١٨٤) القيسي : ياسين الهاشمي ، مصدر سابق ، ص ٢٨٨ .

فتسلل نوري السعيد الى السفارة البريطانية ليحتمي بها متهماً الملك بضلوعه في الانقلاب ويقتل صهره الفريق جعفر العسكري[185] . ولما وجد السفير البريطاني ان في الامر اسراراً ، قام بنفسه بمفاتحة الملك غازي والاستفسار منه عن حقيقة ما قاله نوري السعيد ، إلا ان الملك نفى ذلك وقدم مسوغاته بعدم صلته بالانقلاب ومقتل جعفر العسكري ، فاقتنع السفير البريطاني بعد أن تأكد من صحتها مستعيناً بشهادة المقربين له أمثال رستم حيدر الذي شهد لقاء الملك والفريق جعفر قبل ذهاب الأخير لمقابلة بكر صدقي عند منطقة (خان البير) الواقعة بين بغداد وبعقوبة وهو يقود القوة الزاحفة الى بغداد ، إذ أكد رستم ان الملك حاول منعه من الذهاب إلا انه أصرّ على ملاقاة بكر صدقي لأنه كان يعتقد بامكانية اقناعه للعدول عن زحفه الى بغداد . وكان السفير قد علم أيضاً من رئيس البعثة العسكرية البريطانية في الجيش العراقي ان الفريق جعفر العسكري كان مصراً على الذهاب لملاقاة بكر صدقي وانه وضع نفسه في كماشة الانقلابيين .[186]

لم تكن السفارة البريطانية مستاءة من الانقلابيين لانهم لم يظهروا أية بادرة عدوانية تمس المصالح البريطانية وعدت وجود بكر صدقي على رأس الانقلاب وهو بالوقت نفسه صاحب السطوة الاولى في السلطة ، وسيلة يمكن استخدامها للضغط على الملك غازي للتخفيف من سياسته المعادية لبريطانيا ، وخاصة ان بكر صدقي ومجموعته الحاكمة ابدت مشاعرها الطيبة تجاه البريطانيين ومصالحهم في العراق ، فقد أصر رئيس الحكومة حكمت سليمان على مقابلة مستشار وزارة الداخلية المستر ادموندز لطمأنته بأن الانقلاب لا يمس المصالح البريطانية ، وان العراق بدون الدعم البريطاني ليس له وجود ، وقام بالتشهير بمن سبقوه من الساسة العراقيين لعدم التزامهم وخيانتهم لمعاهدة عام ١٩٣٠ المعقودة بين العراق وبريطانيا[187] . ومن الجدير بالذكر ان بكر صدقي نفسه كان قد استخدم عميلاً للاستخبارات

---

(١٨٥) فرج ، د . لطفي : الملك غازي ، مصدر سابق ، ص ١٤٥ .

(١٨٦) A. Clark Kerr - Baghdad to F.O , 30.10.1936 , No. 269 . 371 / 20013 . E 6797 . P. 158 .

(١٨٧) الخطاب ، رجاء حسين : تاسيس الجيش العراقي ، مصدر سابق ، ص ١٦٩ - ١٧٠ .

البريطانية في المدة من عام ١٩١٩ ـ ١٩٢٠[٥] ، إذ كلفه ضابط الاستخبارات البريطاني ايدي لجمع المعلومات في المنطقة المتنازع عليها بين العراق وتركيا[١٨٨] . والأهم من ذلك كان بكر صدقي ومنذ الساعات الاولى لنجاح الانقلاب يؤكد حرصه للمسؤولين البريطانيين في العراق على تمتين أواصر العلاقة مع بريطانيا وبالذات مع البعثة العسكرية الاستشارية في الجيش العراقي ، وان انقلابه لم يكن ضد مصالح بريطانيا ، لا بل صرح لصحيفة نيويورك تايمز بأن سياسته ودية تجاه البريطانيين وان علاقته بهم ترجع الى ٢٠ عاماً « عرفونا وعرفناهم ولو تخلى البريطانيون عنا فسوف نقتفي أثرهم لاعادة العلاقة معهم » . لقد عدّت بريطانيا هذا الموقف كافياً لمنح الثقة لحكومة الانقلابيين[١٨٩] . من الواضح ان بكر صدقي أراد أن يعبر عن ولائه للبريطانيين ويذكرهم بتعاونه معهم في مرحلة الاحتلال العسكري البريطاني للعراق ويؤكد لهم بأنه قد خبروه جيداً في مثل تلك المواقف . وقد كشفت سياسة بكر صدقي طيلة مدة وجوده في السلطة عدم تعرضه للمصالح البريطانية أو الاختلاف معها ، برغم ان السفارة البريطانية ببغداد ابدت قلقها من اغتيال الفريق جعفر العسكري ، فقد اثيرت الحادثة في اجتماعات مجلس العموم البريطاني وصرح وزير الخارجية البريطاني آنذاك انتوني ايدن « A. Eden » في تلك الاجتماعات بأنه أبلغ سفيره في بغداد لتحذير الانقلابيين بسوء العاقبة إن هم كرروا الشيء نفسه مع الساسة العراقيين الاخرين[١٩٠] . وبدوره استدعى السفير البريطاني في بغداد مستشار وزارة الداخلية العراقية (المستر ادموندز) وأبلغه بأن يذهب حالاً الى حكمت سليمان ويخبره بأنه مسؤول شخصياً عن حياة الساسة العراقيين واذا ما سفكت قطرة دم اخرى فان علاقة بريطانيا بالعراق تصبح متوترة ، فما كان من حكمت إلا أن ارتبك وراح يطلب العفو والغفران من السفير البريطاني ، ووعده بأن يحافظ على حياة المواطنين وعلى التمسك بسياسة ترضي بريطانيا في

---

(٥) راجع ملحق رقم (١) ـ نص الوثيقة البريطانية مع ترجمتها للعربية تبين ارتباط بكر صدقي بالاستخبارات البريطانية .

(١٨٨) الصباغ ، فرسان العروبة ، مصدر سابق ، ص ١٠٠ .

(١٨٩) الخطاب : تاسيس الجيش العراقي ، مصدر سابق ، ص ١٨٠ ـ ١٨١ .

(١٩٠) فرج ، د . لطفي : الملك غازي ، مصدر سابق ، ص ١٤٣ .

العراق[١٩١] . ولولا تهديد السفير البريطاني لكانت هنالك فظائع جديدة لا يتورع بكر صدقي من الاقدام على ارتكابها ، إذ ان نوازع الشر كانت تهيمن عليه ، كما ان حكمت سليمان سهل أمر خروج غالبية السياسيين الذين كانوا مرشحين للتصفية الجسدية[١٩٢] ، ومن بينهم الهاشمي والكيلاني ونوري السعيد والمدفعي وناجي السويدي ورستم حيدر ، وغالبية هؤلاء يشكلون النخبة الحاكمة في العراق ، ولم يشكلوا خطراً حقيقياً على المصالح البريطانية في العراق حتى تلك اللحظة .[١٩٣]

من الملاحظ ان الانقلابيين كانوا يسعون لتوطيد علاقتهم بالسفارة البريطانية وعدم اثارتها وكسب ودها وارضائها ، فقد كانوا يراعون ذلك منذ اللحظات الاولى لوقوع الانقلاب سواء كان ذلك في تصريحاتهم أو مواقفهم ، إذ كانوا يتحسبون لكل تصرف أو أية خطوة يتخذونها لكي لا تمس المصالح البريطانية ، وعندما اتهم الانقلاب بأنه جاء بتدبير الماني - ايطالي ، بادر المستر أيدن أمام مجلس العموم البريطاني الى القول بأن الحكومة الجديدة حرصت منذ اللحظات الاولى لتسلمها السلطة على التعاون والحرص على التحالف مع بريطانيا ، ونفى أن يكون الانقلاب معادياً لبريطانيا أو انه جاء بتدبير الماني - ايطالي ، لذلك وفرت بريطانيا دعماً كبيراً للانقلابيين ووقفت ضد أي نشاط يرمي لاسقاط حكومة الانقلاب[١٩٤] . وعندما حاول نوري السعيد وهو في القاهرة القيام بنشاط سياسي معاد لحكومة بكر صدقي بالتعاون مع الاطراف المعارضة للاطاحة بحكومته ، حذرته الحكومة البريطانية بأن الحكومة العراقية الحالية تحظى برضا بريطانيا وانها لن تسمح بأي عمل معارض لها يؤدي لاسقاطها ، وبررت ذلك بأن أي نشاط معاد للانقلابيين سيدفع بكر صدقي للاستعانة بتركيا وهو ما يعرض المصالح البريطانية النفطية في شمال العراق للخطر[١٩٥] ، فقد تعهد حكمت سليمان للسفير البريطاني منذ اليوم الثاني للانقلاب

---

(١٩١) المفتي ، حازم : العراق بين عهدين ، مصدر سابق ، ص ١٠٠ - ١٠١ .

(١٩٢) العمر ، عبدالجبار : الكبار الثلاثة ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ١٩٩٠ ، ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .

(١٩٣) فرج ، د . لطفي : الملك غازي ، مصدر سابق ، ص ١٤٨ .

(١٩٤) الخطاب : تاسيس الجيش العراقي ، مصدر سابق ، ص ١٧٨ - ١٧٩ .

(١٩٥) محمد ، سماد رؤوف شير : نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٤٥ ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ١٩٨٨ ، ص ٣٤ - ٣٦ .

في اللقاء الذي تم بينهما في مقر وزارة الداخلية بالتزام حكومته بتعهداتها مع بريطانيا بما فيها المعاهدات والاتفاقيات المبرمة بينهما ، فانشرح صدر السفير لهذا الجواب وغادر الاجتماع مسروراً ، ومن مقره في السفارة البريطانية أبرق لحكومته بمضمون تصريح رئيس الوزراء العراقي . وكان حكمت سليمان قد بعث برسالة الى السفير البريطاني طمأنه فيها بأن الحكومة الجديدة ليس لها أي تفكير في اجراء تبديل في معاهدة ١٩٣٠ وعبر عن طموحه أن تنال حكومته تأييد السفارة البريطانية .(١٩٦)

أصبح بكر صدقي رجل الدولة الأول الذي يخضع لارادته جميع المسؤولين بما فيهم الملك برغم توليه رئاسة اركان الجيش ، يفرض ارادته ويصدر أوامره الى الجميع ، فأخذ رجال السياسة يتهافتون عليه في مقره ، وكان ينتهز الفرصة ليوضح سياسة الحكومة الداخلية والخارجية ، واصبحت مقابلاته تحدد جرياً على عادة مقابلات الرؤساء والملوك ، أما رئيس الحكومة فقد أصبح تابعاً له ، في حين انكمش الملك على نفسه في البلاط .(١٩٧)

غير ان بكر صدقي بدأ يمارس سياسة على الصعيد الداخلي اتسمت بالعنف ضد الساسة والشخصيات المهمة التي عدها من خصومه الذين يخشاهم أو يشكلون خطراً على مستقبله السياسي . ثم راح يصادر الحريات ويطارد الوطنيين حتى شملت سياسته تلك رؤساء العشائر والوجوه الاجتماعية المتنفذة ، فولدت تلك السياسة استياءً شعبياً كبيراً وكذلك بين أوساط الجيش(١٩٨) ، فشعر حلفاؤه جماعة الاهالي وخصوصاً زعيمهم كامل الجادرجي بالضيق من تصرفاته ، وأيقن الاخير بثقل وطأة التعاون مع العسكريين(١٩٩) ، إذ انهم وجدوا ان العسكريين لا يفهمون لغة السياسة ويعرفون لغة القوة فقط ، ففي ٢١ كانون الثاني ١٩٣٧ اغتيل ضياء

---

(١٩٦) العراق في الوثائق البريطانية لسنة ١٩٣٦ ، ترجمة نجدت فتحي صفوة ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة ، وثيقة رقم (٦٤) ، مطبعة اشبيلية الحديثة ، بغداد ١٩٨٣ ، ص ٣٣٢ .

(١٩٧) المفتي ، حازم ؛ العراق بين عهدين ، مصدر سابق ، ص ١٢٧ . كذلك ، ستلرسن : المذكرات ، مصدر سابق ، ص ٢٢٦ .

(١٩٨) المفتي ، حازم ؛ العراق بين عهدين ، مصدر سابق ، ص ١٦٧ .

(١٩٩) الجادرجي ، كامل : المذكرات ، مصدر سابق ، ص ٤٤ .

يونس سكرتير مجلس الوزراء السابق بالقرب من سكنه بسبب عدم انصياعه لزمرة بكر صدقي الذين طلبوا منه وثائق سرية خاصة بقضية فلسطين بعدما شددوا عليه مراراً قبل ذلك[٢٠٠] . وكانوا قد طالبوه في وقت سابق باحضار اضبارة تتضمن تهماً منسوبة الى بكر صدقي في عهد ياسين الهاشمي ، ولما أنكر وجودها توعده بالقتل[٢٠١] . كما حاول بكر صدقي اغتيال العين مولود مخلص والتخلص منه لكثرة انتقاداته واحتجاجاته التي كان يوجهها ضد سياسته ، فارسل زمرة من ضباطه لاغتياله بينما كان عائداً الى داره ليلة ١٠ شباط ١٩٣٧ لكنه لم يفلح ، واستطاع الهرب الى سوريا[٢٠٢] . كما اغتيل السيد عبدالله باش عالم من وجهاء الموصل ومن اعداء الانقلاب ، في قرية تل الشعير قرب الموصل في ١٦ شباط ١٩٣٧ ، واغتيل علي رضا العسكري شقيق جعفر العسكري في داره بأيدي مجموعة من اعوانه ومرافقيه من صغار الضباط أمثال اسماعيل توحلة وجمال جميل وأعلنوا انه مات منتحراً . كما اغتيل القانوني الكبير عبدالقادر السنوي في وضح النهار بمباركة بكر صدقي[٢٠٣] . وقد خطط بكر صدقي لاغتيال نوري السعيد معتقداً بأنه سينتقم منه بسبب مقتل صهره جعفر العسكري على يد زمرة من جماعته ، ولما علم نوري السعيد بما يخطط له بكر صدقي عن طريق احد مقربيه احمد المناصفي سكرتير وزير الدفاع ، هرب الى السفارة البريطانية التي دبرت أمر خروجه من العراق.[٢٠٤]

أما وزارة حكمت سليمان فقد أبعدت اقارب المسؤولين في وزارة الهاشمي الى خارج العراق ، فغادر تحسين العسكري شقيق جعفر العسكري الى القاهرة ، وغادر أحمد المناصفي صديق نوري السعيد ومن المقربين اليه الى خارج العراق ، كما غادر علي ممتاز الدفتر صهر ياسين الهاشمي الى خارج العراق ، تحت ضغط بكر صدقي.[٢٠٥]

---

(٢٠٠) الحسني : الوزارات ، جـ ٤ ، مصدر سابق ، ص ٢٥٢ .

(٢٠١) فيضي ، سليمان : في غمرة النضال ، دار القلم ، ط ٢ ، لبنان ١٩٧٤ ، ص ٣٠٨ .

(٢٠٢) التكريتي ، سليم طه : مولود مخلص بطل معركة وادي موس ، الدار العربية ، بغداد ١٩٩٠ ، ص ٦٠ – ص ٦٢ .

(٢٠٣) المفتي ، حازم : العراق بين عهدين ، مصدر سابق ، ص ١٠٨ – ص ١١٠ .

(٢٠٤) العراق في الوثائق البريطانية لسنة ١٩٣٦ ، مصدر سابق ، وثيقة رقم (٨٢) ، ص ٣٦٥ .

(٢٠٥) الحسني : الوزارات ، جـ ٤ ، ص ٢٢٢ .

قررت الوزارة في أول اجراء لها على صعيد السياسة الداخلية اجراء انتخابات نيابية ، ففي خطوة اولى حلت المجلس النيابي السابق في ٣١ تشرين الاول ١٩٣١ لكي تضمن وجود أغلبية موالية لها في مجلس النواب لتنفيذ برنامجها الاصلاحي التي كانت قد أعلنت عنه سابقاً ، فجندت عناصرها ، وفي ١٠ كانون الاول ١٩٣٦ بوشر في الانتخابات وانتهت منها في ٢٠ شباط ١٩٣٧ .[٢٠٦]

بدأت الانتخابات على قاعدة ارضاء بكر صدقي والجيش وشيوخ العشائر الموالين للوزارة ، فكانت النتيجة قيام مجلس يضم ١٠٨ اعضاء ، ثلثهم من النواب السابقين ، واعطي ثلاثون مقعداً لمرشحي بكر صدقي والباقي توزعت بين الفئات القومية وجماعة حكمت سليمان .[٢٠٧]

ازداد التباعد بين بكر صدقي والوزراء بسبب تدخلاته في شؤونهم ، وقيامه بفرض الاشخاص على المناصب ، الامر الذي كان يثير حفيظة الجادرجي وجعفر ابو التمن[٢٠٨] . فقد لاحظنا هيمنة بكر صدقي على مقاليد الامور وظهر حكمت سليمان ضعيفاً أمامه ، وهذا ما دعاهما لتقديم استقالتهما ، فضلاً عن وزراء آخرين من ضمنهم صالح جبر ، وكانت اجراءات الحكومة العنيفة ضد عشائر الديوانية ولا سيما في قضاء السماوة واستخدام الجيش في قمع تمردها الذي جاء بسبب اعلان سخطهما على تطبيق قانون التجنيد الاجباري هي التي عجلت بتقديم استقالتهما ، فكان جعفر ابو التمن من اشد المستنكرين لقيام الجيش بضرب العشائر بالقنابل واضرام النار في منازلهم وتدميرها وقتل عدد كبير من المواطنين .[٢٠٩]

كما أقدم بكر صدقي على ابعاد الضباط القوميين من مناصبهم الى مناصب غير مهمة ، وابعد الاخرين الى اماكن بعيدة ، فقد تم نقل المقدم صلاح الدين الصباغ الى منصب معاون مدير الميرة ، والمقدم محمود سلمان من منصب آمر الحرس الملكي الى معاون آمر الكتيبة الثانية ، والمقدم محمد فهمي سعيد الى مقدم لواء المنطقة

---

(٢٠٦) الدراجي : جعفر ابو التمن ودوره ، مصدر سابق ، ص ٤٥١ .

Khadduri , M. Op. Cit. P. 102 (٢٠٧)

(٢٠٨) حسين ، فاضل : تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ١٩٤٦ ـ ١٩٥٨ ، بغداد ١٩٦٧ ، مطبعة الشعب ، ص ١٣ .

(٢٠٩) الحسني : الوزارات ، جـ ٤ ، مصدر سابق ، ص ٣١١ . كذلك : الجادرجي ، كامل : المذكرات ، مصدر سابق ، ص ٤٦ ـ ٤٧ .

الشمالية في الموصل ، واللواء محمد امين العمري من منصب معاون رئيس اركان الجيش الى منصب أمر موقع الموصل.(٢١٠)

ثم قامت حكومة الانقلابيين بتجميد نظام الفتوة وابعاد الضباط القوميين الذين اشرفوا عليه ، وسعت لاشاعة جو من التحرر الاجتماعي المنافي لتقاليد الشعب ، وتشجيع الفرق الاجنبية الفنية لاختلاطها بالضباط عن طريق اقامة الحفلات(٢١١) . كما أسهمت بتعطيل دور العراق القومي وخاصة فيما يتعلق بقضية فلسطين ، وتأمين سلامة اليهود الذين ابدوا تعاطفاً كبيراً مع الانقلابيين ، وذلك بايقاف الدعم المادي والعسكري للثوار الفلسطينيين ، التي كانت توفره حكومة الهاشمي السابقة.(٢١٢)

وكل تلك الاجراءات التي نفذتها حكومة الانقلابيين كانت تنسجم مع السياسة البريطانية التي اتبعتها في العراق طوال عشرين عاماً مضت ، والتي زرعت بداياتها منذ أن وطأت حملتها العسكرية أرض العراق ١٩١٤ ، وعلى الرغم من ان هذه الاجراءات جاءت برغبة الحكومة القائمة إلا انها بالوقت نفسه قد وضعت بترتيب ذكي وعقل مدبر ، ذلك انها ستحظى برضا البريطانيين ، كما كان يتوقع الانقلابيون ، وهي وسيلة من وسائلهم للتقرب من البريطانيين وكسب ودهم وبالذات السفارة البريطانية والبعثة الاستشارية العسكرية البريطانية في الجيش العراقي . وعندما صرح حكمت سليمان رئيس الحكومة بأنه يميل شيئاً ما للتعاطف مع مشاعر الوحدة العربية ، وهو الذي يرجع الى اصول غير عربية (من مماليك الاتراك الذين استقروا في العراق) كان البريطانيون يدركون معنى ذلك التصريح ، لذلك اظهروا فرحهم وسعادتهم من هذا التصريح(٢١٣) ، الذي يعني عدم الاندفاع مع التيار القومي أو دعوات الوحدة العربية ، التي كانت تثير مشاعر البريطانيين ، الأمر الذي يؤكد ان الانقلابيين يراعون مصالح البريطانيين . وفي اطار ارضاء السلطات البريطانية فقد أهملت الحكومة الجيش ، ولم تسع لتطويره وفق الخطة التي أقرتها رئاسة الاركان

---

(٢١٠) الخطاب ، رجاء حسين : تاسيس الجيش العراقي ، مصدر سابق ، ص ١٧١ - ١٧٣ .

(٢١١) الخطاب : تاسيس الجيش العراقي ، المصدر السابق اعلاه ، ص ١٧٣ - ١٧٤ .

(٢١٢) Tarbush . Op. Cit. P. 137

(٢١٣) From Sir A Clark Kerr to F.O. in 3 nd November 1936 . F.O. 371 / 20014 . E 6906 / 419 / 93 , P. 210 .

العامة في عهد الهاشمي[٢١٤] . كما فرطت بجزء من حقوق العراق في شط العرب في المفاوضات التي اجرتها مع حكومة ايران وتوقيعها معاهدة عام ١٩٣٧ .[٢١٥]

ولغرض ابعاد العراق عن نهجه القومي وطدت الحكومة علاقاتها مع ايران وافغانستان وتركيا وعقدت معها ميثاق سعد اباد في ٨ تموز عام ١٩٣٧ ، وكان لبريطانيا دور واضح في دفع الحكومة بهذا الاتجاه .[٢١٦]

د . مقتل بكر صدقي وسقوط الوزارة

لعبت عوامل عديدة في عزل بكر صدقي ونظامه عن الشعب ، وقد مر ذكرها بشيء من الايجاز ، وهو ما أتاح الفرصة للعناصر القومية وخاصة ضباط الجيش للتفكير في التخلص منه ، وهو ما كان يسعى اليه الضباط القوميون الذين اطلق عليهم « كتلة الضباط القوميين » وغالبية هؤلاء من الذين يحملون أفكاراً قومية ، وتعرضوا للابعاد والمضايقات آنذاك ، وقد هيأت الظروف فرصة مناسبة لهم ، ففي ١١ آب من عام ١٩٣٧ ، سافر بكر صدقي الى تركيا بمهمة رسمية فتوقف في مطار الموصل ، فتحرك ضباط هذه الكتلة أمثال محمد فهمي سعيد وزملائه الذين كانوا متفاهمين مع آمر موقع الموصل اللواء محمد امين العمري ، فتم اغتياله عصر ذلك اليوم[٢١٧] .

وبمصرع بكر صدقي ضعف موقف حكمت سليمان فحاول السيطرة على الموقف في بغداد معتمداً على العسكريين من اعوان بكر صدقي الذين اصابهم الخوف هم الآخرين ، بينما قام بارسال العقيد انطوان لوقا من بغداد الى الموصل للتحقيق في حادث مقتل بكر صدقي ، غير ان ضباط الحامية في الموصل قاموا باحتلال موقع الموصل ومنعوا اعتقال منفذي العملية .[٢١٨]

---

(٢١٤) الدرة ، محمود : الحرب العراقية ـ البريطانية سنة ١٩٤١ ، مصدر سابق ، ص ٧٤ ـ ٧٥ .

(٢١٥) المفتي ، حازم : العراق بين عهدين ، مصدر سابق ، ص ١٨٨ .

(٢١٦) المبارك ، صفاء عبدالوهاب : انقلاب سنة ١٩٣٦ في العراق مقدماته وأحداثه ونتائجه ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاداب ـ جامعة بغداد ، ١٩٧٣ ، ص ٥٥ .

(٢١٧) المفتي ، حازم : العراق بين عهدين ، مصدر سابق ، ص ١٥٠ .

(٢١٨) المبارك ، صفاء عبدالوهاب : انقلاب سنة ١٩٣٦ ، مصدر سابق ، ص ٢٩٦ ـ ٢٩٧ .

أبرق حكمت سليمان الى جميل المدفعي الذي كان في بيروت ، يطلب حضوره على عجل لتولي وزارة الدفاع ، واتصل بامين العمري آمر موقع الموصل للتفاهم معه حول تشكيل مجلس عسكري محايد للتحقيق مع الضباط المتهمين بالحادث ، لكن الاخير طالب باستقالة الحكومة وتشكيل حكومة محايدة برئاسة جميل المدفعي[219] . غير ان حكمت سليمان شدد على ضرورة اجراء التحقيق مع منفذي عملية الاغتيال وطالب بايداعهم التوقيف لينالوا جزاءهم . واما كان اللواء محمد امين العمري آمر منطقة الموصل متفاهماً مع الضباط القوميين الذين أشرفوا على عملية الاغتيال ، لانه كان أحد القادة المبعدين الى خارج بغداد ، فقد رفض كل اجراءات حكومة حكمت سليمان وعد الحكومة نفسها غير شرعية لأنها فرضت بالقوة وخلافاً للدستور ، وهدد باستخدام القوة ضد الحكومة والانفصال عن حكومة بغداد إن لم تستقل الحكومة حالاً . ولما لم يجد تجاوباً من رئيس الحكومة الذي لم يذعن لمطالبه ، فقد أعلن في ١٤ آب ١٩٣٧ انفصال منطقة لواء الموصل عن حكومة بغداد وأصدر بياناً بين فيه الأسباب الموجبة لذلك ، وقد وزعه في لواء الموصل وبقية المدن الاخرى[220] . ولغرض تدارك المخاطر التي باتت تهدد الأمن الداخلي فقد سارع الساسة المتنفذون بالالحاح على جميل المدفعي الذي ما زال في بيروت العودة الى بغداد على جناح السرعة وتسلم مسؤولية رئاسة الحكومة وتخليص البلاد من مشاكل واضطرابات خطيرة تهدد أمنه ووحدته . وبوصول المدفعي الى بغداد استقالت وزارة حكمت سليمان في ١٧ آب ١٩٣٧ وتولى المدفعي رئاسة الحكومة .[221]

هـ . اجراءات حكومة المدفعي

حالما تسلم المدفعي مسؤولياته اعلن انه سيتبع سياسة اسدال الستار على الماضي بحسناته وسيئاته ، وفتح صفحة جديدة قائمة على التفاهم والتعاون ، وقد عرف فيما بعد بتلك السياسة ، التي نالت دعم واستحسان الملك غازي[222] . ومن

---

(٢١٩) المبارك ، المصدر السابق اعلاه ، ص ٢٩٦ ـ ص ٢٩٧ .

(٢٢٠) انظر ملحق « ٢ » نص البيان الذي أصدره اللواء محمد أمين العمري ١٩٣٧ .

(٢٢١) الحسني ؛ الوزارات ، جـ ٤ ، مصدر سابق ، ص ٣٥٥ .

(٢٢٢) العمري ، خيري ؛ الخلاف بين البلاط الملكي ونوري السعيد ، مطبعة دار المعارف ، بغداد ، ١٩٧٩ ، ص ٥٢ ـ ٥٣ .

جانبه فقد تراجع اللواء محمد أمين العمري وأعلن ولاءه لحكومة المدفعي ، غير ان تلك السياسة لم تقنع خصوم الحكومة السابقة ، وبالاخص ضباط الجيش وبعض رجال السياسة الذين عادوا الى بغداد ، بعدما اضطرهم العهد السابق الى هجرها مرغمين امثال طه الهاشمي ونوري السعيد ورشيد عالي الكيلاني[٢٢٣] . غير ان الهاشمي ونوري السعيد وهما أكثر المتضررين من بكر صدقي بدءا تقارباً مع بعض الضباط ، وخاصة العقداء الاربعة صلاح الدين الصباغ ومحمد فهمي سعيد وكامل شبيب ومحمود سلمان قادة الكتلة القومية ، بهدف الاطاحة بالوزارة ، فاستجاب ضباط الكتلة القومية ، لا سيما بعد قيام المدفعي باضعاف هؤلاء الضباط وتقريب زملائه أمثال صبيح نجيب الذي سلمه وزارة الدفاع فعدوها تحدياً لهم .[٢٢٤]

تحولت مواقف الضباط الاربعة وبعض الساسة الى معارضة علنية تصب اللوم على حكومة المدفعي ، وهو ما اضطر الحكومة لاصدار مرسوم منع الدعاية المضرة برقم ٤٤ لسنة ١٩٢٧ الذي كان يهدف الى تقييد حريات المواطنين وتحديد نشاط المعارضة ، إلا ان الاخيرة اشتدت بعدما أقدمت الحكومة على قبول مشروع المعاهدة العراقية ـ الايرانية المعقودة عام ١٩٣٧ التي عقدتها حكومة حكمت سليمان مع الحكومة الايرانية والتي فرطت بسيادة العراق بجزء من شط العرب ، وتنازلت عن حقوق عراقية تمثلت في الاعتراف لايران بمساحات مائية في نقطتين على شط العرب ، فضلاً عن منحها الشركات الاجنبية امتيازاً للتنقيب والبحث عن النفط في مناطق الموصل وكركوك والبصرة لقاء موارد ضئيلة ، وهو ما ألحق اجحافاً بحق العراق ، لانها وضعت أهم موارده بيد تلك الشركات ، ومما زاد الامر سوءاً مصادقة البرلمان على تلك الاتفاقية في ١٢ تشرين الثاني ١٩٣٨ باغلبية ساحقة ، وهي الموالي للوزارة .[٢٢٥]

أدت تلك السياسة الى اشتداد حدة المعارضة وازدياد حملاتها ضد حكومة المدفعي واتهمتها بالتفريط بمصالح البلاد لمصلحة الانكليز ، ووقفت كتلة الضباط القوميين الى جانب رجال المعارضة برغم محاولات المدفعي بتعطيل البرلمان ونفي

---

(٢٢٣) البزاز ، عبدالرحمن : العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ، مصدر سابق ، ص ٢٥٥ .

(٢٢٤) الحسني : الوزارات ، جـ ٥ ، مصدر سابق ، ص ٤٠ ـ ٤١ .

(٢٢٥) المفتي ، حازم : العراق في عهدين ، مصدر سابق ، ص ١٨٨ ـ ١٩٢ .

بعض الساسة الى مناطق نائية عن العراق(*) ، وقيامها باعتقال بعض الضباط القوميين إلا انها لم تفلح في السيطرة على الأوضاع الداخلية ، فقد نجحت كتلة الضباط من اسقاط الوزارة في ٢٤ كانون الأول ١٩٣٨ ، فاسندت الوزارة الى نوري السعيد الذي كانت علاقته جيدة بهؤلاء الضباط ، وهي الوزارة الثالثة التي يشكلها[٢٢٦] . فاختار اعضاءها بسرعة وأقدم على اجراء انتخابات جديدة وأصدر عفواً عن المبعدين السياسيين وسمح للصحف بالعودة للصدور بعد أن عطلتها حكومة حكمت سليمان فسيطر على الاوضاع الداخلية وشهدت أيامه نوعاً من الاستقرار[٢٢٧] ، غير انها سرعان ما توترت بعد مقتل الملك غازي في ٤ نيسان عام ١٩٣٩ .[٢٢٨]

٤ ـ مقتل الملك غازي

تسلم الملك غازي سلطاته الدستورية بعد وفاة والده الملك فيصل الأول ، وكان يحمل في داخله عداءً شديداً للانكليز ، إذ عاش المراحل التي عانت منها الاسرة الهاشمية من ويلات الانكليز وتآمرهم وغدرهم ، وجاء وهو في عنفوان شبابه واندفاعه وبداخله تلك المشاعر ، وبالرغم من كونه حديث العهد بالسلطة والادارة ، إلا انه لم يتخل عن نصيحة الانكليز ، فما أن إعلن عن وفاة والده حتى اتصل بالسفير البريطاني الذي قام بدوره بالاتصال بياسين الهاشمي وطلب منه اتباع ما تقتضيه التقاليد الدستورية في مثل هذه الحالات ، لتنصيب ولي العهد ملكاً على العرش[٢٢٩] . ان محاباته للانكليز وهو في بداية عهده بالسلطة كان الغرض منها تطمينهم حتى يشتد عوده ويكتسب الخبرة والدراية في العمل السياسي ، لذلك ما ان استقر عهده حتى كشف عن سياسته الوطنية والقومية التي تعارض المصالح البريطانية في العراق ، وتشكل خطراً على مستقبلها السياسي ووجودها في العراق ، إذ ان تسليح

(*) قرر مجلس الوزراء في ١١ / ١٢ / ١٩٣٨ نفي الكيلاني الى عنه ، وعلي محمود الشيخ علي الى بدرة ، وداود السعدي الى حلبجة وفائق السامرائي الى زاخو ، واعتقل يونس السبعاوي في موقف السراي . (الحسني : الوزارات ، جـ ٥ ، ص ٤٥) .

(٢٢٦) الحسني : المصدر السابق أعلاه ، ص ١٩٣ ـ ١٩٩ .

(٢٢٧) البزاز ، عبدالرحمن : العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ، مصدر سابق ، ص ٢٥٦ .

(٢٢٨) فرج ، لطفي : الملك غازي ، مصدر سابق ، ص ٢٤٣ .

(٢٢٩) فرج ، د . لطفي : الملك غازي ، مصدر سابق ، ص ٦٣ .

الجيش وتطويره وزيادة أعداده ، كان يؤرقه على الدوام ، أما وقد اصبح هو المسؤول الأول عنه فان الامر بات يمنيه ، لكن بريطانيا كانت قد حددته منذ بداية العشرينات لأنه يشكل تهديداً لوجودها ، كما ان اتباعه سياسة قومية في مقدمتها دعم الفلسطينيين بالمال والسلاح والتدريب وهم يخوضون صراع وجود مع الصهاينة المحتلين قد أثار فزع البريطانيين الذين صنعوا دويلة اسرائيل في فلسطين ، وقدموا الدعم والرعاية للحركة الصهيونية منذ بداية هذا القرن ، أما اتصاله بالمانيا النازية وايطاليا وبناء علاقات سياسية واقتصادية معها وتعدى ذلك للحصول على الاسلحة المتطورة منها ، فقد أثار بريطانيا لانها تعتقد ان ذلك يخالف معاهدة عام ١٩٣٠ المعقودة بين العراق وبريطانيا ، غير ان الملك الشاب اندفع في سياسته غير مبال بالبريطانيين ، الذين وجدوا ان الملك بات يشكل تهديداً لمصالحهم فاصروا يخططون للتخلص منه بأية وسيلة.[٢٣٠]

كانت الاشارة الاولى لنزوع الملك نحو سياسة العداء لبريطانيا قد ظهرت منذ أحداث تمرد الاثوريين عندما قصد السفارة البريطانية ، وسأل السفير بلهجة شديدة عن مصدر الاسلحة التي صادرها الجيش من الاثوريين وعن سبب تاييد بعض الموظفين الانكليز للاثوريين ، ولما وجد القائم بالاعمال البريطاني ان الملك غازي يخاطبه بطريقة غريبة ذكّره بأنه والده لا يخاطبه بهذه اللهجة . فاجابه الملك : بأنه غير مسؤول عن والده ، ثم أردف قائلاً : انه حر في مملكته وهو في غنى عن رأيهم ونصائحهم.[٢٣١]

كان البريطانيون حريصين منذ تاسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ على أن يكون ملك العراق أميناً على مصالحهم . وكان تفاهم الملك فيصل الأول وتشرشل الذي تكلل بمعاهدات عام ١٩٢٢ و ١٩٢٦ ، ١٩٢٧ وآخرها معاهدة ١٩٣٠ ، قد أسست تقليداً رسمياً بعدم المساس بالمصالح البريطانية في العراق ، وظل هذا التقليد قائماً حتى ساعة سقوط النظام الملكي في صبيحة ١٤ تموز ١٩٥٨[٢٣٢] . أما وقد كشف الملك الشاب عن سياسته العدائية لبريطانيا فقد ولّد ذلك قلقاً لدى

---

(٢٣٠) الخطاب : تاسيس الجيش العراقي ، مصدر سابق ، ص ٢٠٦ ـ ٢٠٨ .

(٢٣١) فرج ، د. لطفي : الملك غازي ، مصدر سابق ، ص ٥٢ .

(٢٣٢) نعمة ، كاظم : الملك فيصل الاول والانكليز ، مصدر سابق ، ص ٥٣ .

السفارة البريطانية في العراق ، ومن ثم حكومة بريطانيا ، ذلك ان النفوذ البريطاني كان يفرض سيطرته في كل دائرة من دوائر الدولة وفي الجيش أيضاً لذلك أصبح تفاهم الملك فيصل ـ تشرشل في مهب الريح بعد أن كشف الملك الجديد عن سياسته الوطنية الذي تعاطف معها الجيش والشعب اللذين عبرا عن حبهما للملك فكان مصدر قلق للسلطات البريطانية.[٢٣٣]

كان الملك غازي قد ولد انطباعاً لدى السلطات البريطانية في الشهر الأول من تسلمه السلطات الدستورية بأنه شخص ذكي وقوي ويمكن الوثوق به ، وانه تواق لمسايرة بريطانيا حتى ان السفير بات يشعر بانه كلامه ونصائحه موضع قبول من الملك.[٢٣٤]

ولكن على حين غرة وبعد أن استتبت له الامور راح الملك يكشف عن حقيقة موقفه متبعاً استقلالية على الصعيد الداخلي ، على العكس من والده الذي كان يحتفظ بسياسة متوازنة ترضي الجانبين البريطاني والعراقي ، وهما اللذان وفرا لصلاحياته الدستورية انسيابية بين مرافق الدولة التي كان يهيمن عليها المستشارون الانكليز ، لقد أراد الملك غازي أن يجعل من نفسه قائداً عاماً حقيقياً ، الامر الذي يمكنه فيما بعد من تحقيق أهدافه الوطنية والقومية.[٢٣٥]

كان الملك غازي يشعر باهمية الجيش وضرورة اعداده جيداً ليكون جاهزاً للقيام بدوره في استكمال تحرير العراق وتحقيق الوحدة ودعم القضايا القومية ، وان المهمة الاولى له أن يقوم بانهاء السيطرة البريطانية ، تمهيداً لاداء العراق دوره القومي ، وقد تغذى الملك على تلك المفاهيم من خلال وجود الاندية الاجتماعية ذات النشاط السياسي أمثال نادي المثنى وجمعية الجوال ، فضلاً عن احتكاكه بضباط الجيش الذين يحملون الافكار القومية وقد أبدى الملك غازي اهتمامه بالجيش وتطويره وتقويته ، ومتابعة أنشطته ، حتى غدا الملك ملجا للضباط الذين يصطدمون بضباط البعثة العسكرية البريطانية ، فيقدم لهم المساعدة ويساندهم ويحثهم على عدم

---

(٢٣٣) فرج ، د . لطفي : الملك غازي ، مصدر سابق ، ص ٦٥ .

(٢٣٤) الحصري ، خلدون : مذكرات طه الهاشمي ، ١٩١٩ ـ ١٩٤٣ ، ج ١ ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٦٧ ، ص ١٢٢ .

(٢٣٥) خدوري ، د . مجيد : مؤسسات العراق الدستورية والادارية والقضائية ، بغداد ١٩٣٨ ، ص ٢٤ .

الاهتمام بالضباط البريطانيين[٢٣٦] .

أ . ضلوع بريطانيا بالحادث

ارتابت السلطات البريطانية في سلوك الملك غازي ، الذي وصل الى حد انهاء خدمة السير كونهان كورنواليس مستشار وزارة الداخلية على الرغم من التماس عمه الامير عبدالله بابقائه وعدم ترحيله[٢٣٧] . وعلى الرغم من ان السفارة البريطانية كانت تدرك ان وراء سياسة الملك اصدقاءه الضباط الشباب في الجيش ، وبما ان هؤلاء الضباط كانوا يتجاوزون السياقات العسكرية في تعاملهم مع الملك الذي كان هو الآخر يبادلهم السلوك نفسه ، فقد أثار ذلك ياسين الهاشمي الذي راح يسعى سعياً حثيثاً للحد من علاقاته بهؤلاء الضباط الشباب وشاطره في ذلك نوري السعيد الذي كان هو الآخر ناقماً على الملك لأنه كان يعتقد انه السبب في مقتل صهره جعفر العسكري ، فضلاً عن اصابة ولده الوحيد صباح بحادث الطائرة التي كان سببها الملك نفسه ، لذلك تحامل عليه فاقترح ازاحته عن العرش وتشكيل مجلس وصاية الى أن يبلغ ابنه سن الرشد.[٢٣٨]

لقد وجدت السفارة البريطانية ان ذلك الاقتراح فرصة لابعاد الضباط الشباب عنه ، غير ان اقتراح نوري لم يحظ بموافقة بعض الساسة العراقيين ومنهم الهاشمي والكيلاني ، لاعتقادهم بأن المقترح من بنات افكار نوري[٢٣٩] . وجاء الاقتراح لأن نوري له موقف سلبي من الملك بسبب مقتل صهره واصابة ولده .

وفي تلك المرحلة توطدت العلاقة بين رشيد عالي الكيلاني والملك غازي ، والأول بدأ يجاهر علانية بالعداء لبريطانيا خاصة بعد أن أقام الضباط القوميون أمثال العقيد الصباغ والعقيد محمد فهمي سعيد علاقة متينة معه ، تجمعهم وحدة العداء لبريطانيا ، لذلك اختار الملك غازي ، رشيد عالي الكيلاني رئيساً للديوان الملكي وسكرتيراً شخصياً له ، وقد أبدت السلطات البريطانية عدم ارتياحها لهذا التقارب في صيغة عتاب لنوري السعيد وأبلغته بوساطة السفارة البريطانية ، لأن

---

(٢٣٦) فرج ، د . لطفي : الملك غازي ، مصدر سابق ، ص ٧٢ ـ ٧٣ .

(٢٣٧) لخوري : ثلاثة ملوك ، مصدر سابق ، ص ٧٦ .

(٢٣٨) محمد ، سعاد رؤوف : نوري السعيد ، مصدر سابق ، ص ٧٦ .

(٢٣٩) فرج ، د . لطفي : الملك غازي ، مصدر سابق ، ص ٢٦٠ .

هذا التقارب يشكل خطراً على مصالحها وسيصبح هذا الحلف قوة معادية لبريطانيا يصعب مقاومتها مستقبلاً[٢٤٠] . ان قناعة السفارة بهذه الفكرة ناتجة من كون الكيلاني أصبح في البلاط قوة مساندة للملك في تأييد دعواته القومية وهو ما سيشجع الملك على أن يكون العامل المؤثر الرئيس في تقرير سياسة البلاد[٢٤١] . لان هذا التقارب قوة وان ذلك سيجعل الملك يشعر بعدم حاجته للمشورة البريطانية[٢٤٢] . حاول نوري السعيد التقرب من الضباط القوميين لكي يحول دون استمرار اتصالهم بالكيلاني ، إلا انه لم يفلح في تليين موقفهم ، فقد بات الكيلاني يشكل معهم محوراً مهماً يساندهم في ذلك الملك[٢٤٣] ، الذي بات موضوع الكويت يشغل تفكيره بشكل أكثر مما سبق ، وقرر تبني دعوة ضم الكويت للعراق ، وكانت اذاعته الخاصة في قصر الزهور الوسيلة الاعلامية التي يبث من خلالها نداءاته ، التي تحولت فيما بعد الى منبر لمناصرة القضايا العربية ، وخاصة فيما يتعلق بسوريا وفلسطين ، وكان الملك يشرف عليها بنفسه ويذيع بصوته بعض الخطب والتعليقات من دون أن يذكر اسمه ، وقد خصصت الاذاعة جزءاً كبيراً من وقتها لتأييد الدعوة الرامية لضم الكويت الى العراق ، وكانت دعوته تلك تلاقي صدىً كبيراً في الكويت ، وتعاطف معها الشباب الكويتي الذي بات ينتظر فرصة عودة الوليد للأم ، كانت دعوة الملك غازي من الاذاعة تؤكد ان شيخ الكويت حاكم اقطاعي مستبد ، وان حكمه الرجعي يتعارض مع العهد المتمدن في العراق ، وان الكويت ستكون في حال افضل لو توحدت مع العراق بوصفها جزءاً لا يتجزأ منه ، وهو أحد اهداف الأمة العربية ، وفي ضوء ذلك راحت الاذاعة تحث الشباب الكويتي على الثورة ضد شيخهم من أجل الانضمام الى الوطن الأم العراق . لقد جاءت دعوة الملك غازي لتثير الرأي العام العراقي والعربي خاصة بعد أن ظهرت دعوة في الكويت من قبل شبابها ترحب بدعوة الملك غازي وتؤيدها ، إلا ان شيخ الكويت احمد جابر الصباح قابلها بالعنف والقسوة ، فراح الشباب الكويتي يستغيث بالملك غازي ، وهم ينادون نحن عراقيون ،

---

(٢٤٠) الخطاب : تاسيس الجيش العراقي ، مصدر سابق ، ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦ .

(٢٤١) فرج ، د . لطفي : الملك غازي ، مصدر سابق ، ص ٢٥٦ .

(٢٤٢) الخطاب : تاسيس الجيش العراقي ، مصدر سابق ، ص ٢١٤ .

(٢٤٣) الحصري ، خلدون : مذكرات الهاشمي ، ج ١ ، مصدر سابق ، ص ٢٠٥ ـ ص ٢٣٠ .

وان الشيخ احمد لا يمثل الكويتيين تمثيلاً شرعياً ، ثم راحوا يطالبون الملك والجيش العراقي لتخليصهم من هذه العائلة الحاكمة . ولم يجد الملك امامه سوى التفكير بالتدخل العسكري في الكويت لاحداث التغيير المطلوب واعادة الكويت العراقية الى وطنها الاصلي ، ولما شرع بالتنفيذ اعتذر بعض الساسة والعسكريين خاصة الفريق حسين فوزي رئيس اركان الجيش ، لأن التدخل في نظرهم سيثير بريطانيا التي لها مصالح في الكويت وسيعرض العراق للخطر . وكان الانكليز قد صرحوا منذ عام ١٩٣٦ بانه اذا ما أراد العراق تنفيذ فكرته بضم الكويت ستتدخل بريطانيا بقوة لمنع ضمها للعراق . وقد وردت الى مسامع السفير البريطاني في بغداد نوايا الملك .[٢٤٤]

ومنذ ذلك الوقت أدرك المسؤولون البريطانيون ان وجود الملك أصبح خطراً مباشراً على مصالحهم ، وهو ما دفع بالسفير البريطاني موريس بيترسون للتصريح علانية عند مغادرته بغداد في آذار عام ١٩٣٩ : « ان الملك غازي يجب أن يُسَيطَر عليه أو يُخْلع »[٢٤٥] .

ان التحسب من تطور مواقف الملك غازي على صعيد الوطن العربي فضلاً عن تطور العلاقات بين العراق والمانيا في الوقت الذي بدأت فيه نذر الحرب العالمية الثانية باتت تظهر واضحة للعيان ، خاصة ان الظروف التي تواجهها بريطانيا من توتر في علاقاتها مع المانيا واقتراب نشوب الحرب بينهما الذي سيجعل موقفها مشوباً بالحرج جعلها تشعر ان المشاكل التي سيثيرها العراق يمكن أن تجعل موقفها حرجاً ويؤثر في سير الصراع الدائر مع دول المحور . وخاصة فيما يتعلق بالتزامات الطرفين تجاه معاهدة عام ١٩٣٠ التي منحت بريطانيا حقوقاً وتسهيلات في العراق . وبما ان بقاء الملك غازي الذي بات يثير المشاكل بوجهها انما هو أمر في غاية الخطورة على مصالحها في العراق والمنطقة[٢٤٦] . لذلك بات أمر التخلص من الملك شيئاً حتمياً في نظر بريطانيا .

وفي صباح الرابع من نيسان من عام ١٩٣٩ نعى مجلس الوزراء الملك غازي في بيان اذيع من دار الاذاعة الملك غازي على اثر اصطدام سيارته التي يقودها

---

(٢٤٤) فرج ، د . لطفي : الملك غازي ، مصدر سابق ، ص ٢٢٠ - ص ٢٢٨ .

(٢٤٥) Maurice Peterson , Both Sides of the Curtain , London , 1950 , P. 151 .

(٢٤٦) الخطاب : تاسيس الجيش العراقي ، مصدر سابق ، ص ٢١٤ - ٢١٥ .

بنفسه بالعمود الكهربائي الواقع بالقرب من قصر الحارثية القريب من قصر الزهور الذي يقيم فيه(٢٤٧) . ورغم ان الادلة والتحليلات تشير باصابع الاتهام ضد السفارة البريطانية ونوري السعيد وغيره من رجال النخبة الحاكمة الموالين لبريطانيا ، إلا ان الوثائق لم تكشف عن الجهة التي كانت وراء الحادث برغم ان الشعب لم يسارع الى اتهام بريطانيا بالحادث .

وفي كل الأحوال فقد تنفست بريطانيا الصعداء وراحت تنفذ سياستها في العراق بالشكل الذي يطلق يديها لتأمين مصالحها وخاصة بعد اختيار الامير عبدالاله ابن عم الملك غازي وصياً على العرش وهو المعروف بولائه للانكليز وحماية مصالحهم في العراق .

لقد أظهرت الأحداث التي تزامنت مع حكم الملك غازي بتعدد الأزمات السياسية ، وأثبت والده الملك فيصل الأول علو مكانته وحسن سياسته الرشيدة ، وان مدة حكمه أكدت انه رجل من طراز نادر بالرغم من الضغوط البريطانية ، في حين ازدادت الفتن والاضطرابات خلال الحقبة التي تلت وفاته وهو ما يؤكد قدرته الفذة في مجال الادارة والسياسة .

ان مقتل الملك غازي أتاح للبريطانيين أن يعملوا بحرية تامة وبدون منغصات إذ كان الساسة الذين يشكلون النخبة الحاكمة آنذاك وغالبيتهم من انصار بريطانيا منسجمين مع السياسة البريطانية ، إلا ان ظهور التيارات القومية التي كان على رأسها بعض الساسة الذين كانوا ينتهجون هذا الخط السياسي قد اثرت في قطاعات واسعة من الشعب وهو ما دعا رجال النخبة الحاكمة وفي مقدمتهم نوري السعيد للقيام بمحاولات اصلاحية وكذلك اطلاق الحريات السياسية وبالذات في اواخر عام ١٩٣٩ لمواجهة هذه التيارات واحتواءها . إلا ان الوضع الدولي المتوتر الذي لاحت في افقه بوادر الصراع الدولي بين قطبين كبيرين يمثل الطرف الأول منه بريطانيا وتقود الطرف الثاني المانيا النازية أدت الى نشوب الحرب العالمية الثانية التي ألقت بظلالها على الأوضاع السياسية الداخلية في العراق . فقد كانت قطاعات واسعة من الشعب العراقي تحمل عداءً كبيراً لبريطانيا ، في حين تعاطفت كثيراً مع المانيا النازية والسبب ان الأخيرة لا تحمل عداءً للعرب .

---

(٢٤٧) جريدة الاستقلال ، ٥ نيسان ١٩٣٩ .

٥ ـ الوضع قبيل الحرب

كان الوضع السياسي في العراق قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية مشحوناً بالعداء ضد بريطانيا بالدرجة الأساس بسبب موقفها المعادي للعرب وبالذات في قضية فلسطين ، وكانت الصحف العراقية تهاجم تلك السياسة التي تتعارض مع الحماسة الجماهيرية والتأييد الشعبي الداخلي المناصر لقضية فلسطين في وقت أخذت القضية تاخذ منحى جديداً بعدما أظهرت السياسة البريطانية حقيقتها بشكل صريح تجاه فلسطين[٢٤٨] . وقد تزامنت هذه الحماسة الشعبية مع حادثة مقتل الملك غازي الذي رفع فيه الرأي العام العراق اصابع الاتهام ضد بريطانيا وعدت حادثة الاغتيال من تدبيرها ، ذلك لأن سياسة الملك كانت مناوئة لبريطانيا وتدعو الى وحدة العرب ومساندة فلسطين وضم الكويت للعراق ، وهذه السياسة أثارت غضب بريطانيا[٢٤٩] . وان مجيء الامير عبدالاله وصياً على عرش الملك الصغير فيصل ابن الملك غازي انما يوحي للمتابع ان وراء حادثة مقتل الملك اصابع بريطانية ، هذا ما كشفته السنوات اللاحقة التي قضاها الوصي عبدالاله على رأس السلطة ، حيث أبدى ولاءً لبريطانيا وحرصاً على مصالحها ، فهو في بداية حكمه لم يلعب دوراً مهماً في رسم سياسة العراق ذلك لأن خبرته في الادارة والسياسية وحداثته في السلطة لم تساعده على ممارسة السلطة بشكل مؤثر ، وقد ترك امور الدولة ومعالجتها الى الحكومات وفقاً لما جاء بالقانون الاساسي العراقي الذي عد الملك مصوناً غير مسؤول .[٢٥٠]

وقبيل نشوب الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ لجأ الى العراق عدد كبير من ثوار وأحرار العرب وبعض الشخصيات القومية العربية ، بعد أن وجدوا المناخ السياسي في البلاد ، يساعدهم على ممارسة نشاطهم القومي بوجود عدد كبير من الساسة العراقيين الذين ينتهجون نهجاً قومياً ، فاحتضنتهم بغداد ، وقد لعبه

(٢٤٨) حميدي ، جعفر عباس : التطورات السياسية في العراق من ١٩٤١ ـ ١٩٤٥ ، مطبعة النعمان ، النجف الاشرف ، ص ٩ .

(٢٤٩) الدرة ، محمود : الحرب العراقية ـ البريطانية ١٩٤١ ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٩ ، ص ١٠١ .

(٢٥٠) الحصري ، ساطع : مذكراتي في العراق ، ١٩٢٧ ـ ١٩٤١ ، مصدر سابق ، ص ٥٩٣ .

بعضهم دوراً مهماً في توجيه السياسة العراقية توجهاً قومياً واسهموا في صنع القرار السياسي .. ويقف في مقدمتهم مفتي القدس محمد امين الحسيني ، كما استطاعوا أن يسهموا في تنشيط الحياة الثقافية والاجتماعية الداخلية ، أما الحسيني فقد أقام علاقات واسعة مع التكتلات السياسية المعارضة المدنية منها والعسكرية وخاصة التيار القومي حتى أصبحوا قوة سياسية لا يمكن تجاهل دورها في الحياة العامة ، إلا ان الوضع العام في العراق أخذ منحى آخر بعد حادثة مقتل الملك غازي : إذ ان عهده تميز بتعدد النشاطات القومية وازدهارها ، وذلك مما أغاظ السلطات البريطانية التي كانت ترى ان العراق يجب أن ينأى عن أي دعوة قومية . وكان رجال النخبة الحاكمة الموالين لبريطانيا وفي مقدمتهم الوصي عبدالاله ونوري السعيد من أكثر الداعين لهذه السياسة ، غير ان الواقع السياسي كان يقوده تيار قومي جارف يقف على رأسه بعض الساسة وقادة الكتلة القومية ، وبمجيء الحسيني ، أصبح التيار القومي يشكل الثقل الأكبر في السياسة العراقية[٢٥١] . وفي بداية ايلول من عام ١٩٣٩ اندلعت نيران الحرب العالمية الثانية ، ولم يكن بوسع العراق أن يبقى بعيداً عن تاثيراتها الاقتصادية والسياسية ، فالعراق مرتبط مع بريطانيا بمعاهدة التحالف المعقودة بينهما عام ١٩٣٠ ، وذلك يرتب على العراق حقوقاً لبريطانيا . كانت الحكومة القائمة آنذاك يرأسها نوري السعيد ، وقد تحمس للوقوف الى جانب الحلفاء ، ولم يكن موقفه نابعاً من علاقاته العميقة بالبريطانيين وانما لأنه كان مؤمناً بشكل مطلق بانهيار المانيا النازية وانتصار الحلفاء ، وقد بنى توقعه على اساس ان التحالف السوفيتي - الألماني سيؤدي بالتالي الى انضمام الاتحاد السوفيتي للحلفاء ، ثم انه كان مقتنعاً بأن مصلحة العراق تقتضي الوقوف الى جانب الحلفاء[٢٥٢] . وقد صارح العقيد صلاح الدين الصباغ برأيه هذا قائلاً : « لو كنت اعتقد بأن بريطانيا ستخرج من هذه الحرب مغلوبة لكنت أول من يشهر مسدسه عليها »[٢٥٣] . وكان نوري السعيد قد ألقى خطاباً من دار الاذاعة قبل يومين من

---

(٢٥١) الدرة ، محمود : الحرب العراقية - البريطانية ، مصدر سابق ، ص ١٢٤ .

(٢٥٢) محمد ، سعاد رؤوف : نوري السعيد ، مصدر سابق ، ص ٧٦ .

(٢٥٣) الصباغ ، صلاح الدين : مذكرات من رواد العروبة ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٠ ، ص ١١٤ .

اعلان بريطانيا الحرب ضد المانيا أعلن فيه ان العراق سوف يكون متمسكاً بمضمون معاهدة التحالف المعقودة مع بريطانيا عام ١٩٣٠ ، والتي تنص على تقديم التسهيلات الضرورية للمواصلات البريطانية في العراق . غير انه أردف قائلًا : ان العراق غير ملزم بدخول الحرب ، وان كان عليه الدفاع عن نفسه في حالة الهجوم عليه[٢٥٤] . وعندما اعلنت الحرب رسمياً وبدأ الصدام المسلح بين الدول المتحاربة ، كرر نوري السعيد تصريحه السابق في الخطابين اللذين ألقاهما قبل نهاية الشهر[٢٥٥] .

كان نوري السعيد مقتنعاً بضرورة قطع العلاقات الدبلوماسية مع المانيا وحليفاتها والدخول في الحرب الى جانب الحلفاء ، بارسال فرقتين من الجيش العراقي الى ليبيا لقتال دول المحور أو الى منطقة البلقان حسبما يقتضيه الموقف العسكري[٢٥٦] . وأراد تطوير اتفاق سعد آباد بما يخدم الحلفاء ودعا لضم مصر للميثاق ، وكذلك المملكة العربية السعودية ، والتأكيد على بنوده العسكرية وذلك بالزام اطرافه الموقعة عليه باتخاذ قرار عسكري سياسي مشترك ، وجرى التمهيد له قبيل اندلاع الحرب ، بحيث اثار انتباه الصحف العربية . كما سعى لعقد اتفاق عسكري مع تركيا ، وكان في تصرفه هذا يهدف الى دعم المجهود الحربي البريطاني والوقوف الى جانب بريطانيا في الحرب . وازاء ذلك حاول نوري السعيد أن يطرح أفكاره في مجلس الوزراء ، واقناع بعض الساسة الذين كانوا حذرين لمثل هذه الطروحات التي تجر العراق الى ما لا تحمد عقباه ، ورغم ذلك فقد مضى في منهجه بوصفه رئيساً للوزراء ، وقد عارضه العديد من الشخصيات السياسية المتنفذة خارج مجلس الوزراء ، كما انهم عارضوه أيضاً من قرار اعلان الحرب ضد دول المحور ، وكان من رأيهم أن يتريث لحين انجلاء الموقف خصوصاً وان معاهدة التحالف لا تلزم العراق بدخول الحرب ، وانما تلزمه فقط بتقديم التسهيلات للقوات البريطانية المارة بالعراق[٢٥٧] . ولما وجد نوري السعيد انه أحدث قلقاً في الرأي العام الداخلي ،

---

(٢٥٤) جريدة البلاد : ٣ ايلول ١٩٣٩ .

(٢٥٥) جريدة الاستقلال : ٢٦ ايلول ١٩٣٦ ، جريدة صوت الشعب ، ٣٠ ايلول ١٩٣٩ .

(٢٥٦) الصباغ : رواد العروبة ، مصدر سابق ، ص ١١٤ .

(٢٥٧) محمد ، سعاد رؤوف : نوري السعيد ، مصدر سابق ، ص ٧٩ .

اضطر لاصدار بيان مذيل باسم مدير الدعاية العام في ١٧ ايلول أكد فيه ان العراق غير ملزم بدخوله الحرب الى جانب حليفته بريطانيا ، وان حدود مشاركته لا تعدو تقديم التسهيلات للقوات البريطانية عند مرورها بالأراضي العراقية.[٢٥٨]

لقد أحرج هذا التصريح نوري السعيد ، إذ وجد نفسه أمام البريطانيين في موقف لا يحسد عليه ، اذا كانت بريطانيا تضغط باتجاه الحصول على موقف عراقي أكثر تشدداً ، لا بل المشاركة في الحرب الى جانبها .

---

(٢٥٨) جريدة الزمان : بغداد ، ١٨ ايلول ١٩٣٩ .

المبحث الثالث

العراق خلال سنوات الحرب العالمية الثانية

بين عامي ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥

مدخــل :

في ٣ أيلول من عام ١٩٣٩ اندلعت الحرب العالمية الثانية بهجوم شنته جيوش المانيا النازية ، اجتاحت فيه حدود بولندا فاعلنت بريطانيا وفرنسا الحرب على المانيا ، وكان نوري السعيد يتولى رئاسة الوزراء في العراق آنذاك.[٢٥٩]

وكانت حكومة نوري السعيد قد أعلنت في منهاجها الوزاري انها ستجري تعديلات في دستور البلاد وتهتم بالجيش وتعزز قوته وتتبع سياسة خارجية تتلاءم مع تطلعات الشعب العراقي[٢٦٠] . وفي أول خطوة لها أعلنت عن اجراء الانتخابات النيابية في البلاد ، وفعلاً تم اجراء الانتخابات في أواخر نيسان ١٩٣٩ ، وكانت نتائج الانتخابات فوز أغلب أعضاء المجلس النيابي السابق ولم ينجح سي الانتخابات سوى عدد قليل من الاحزاب المعارضة[٢٦١] ، ولما كانت الوزارة قد انصرفت كلياً لمعالجة الاوضاع الداخلية ، تدهور الوضع العالمي بشكل خطير وسيء ، فما كان من نوري السعيد إلا أن يعلن في ٣٠ نيسان بأن سياسة حكومته تقوم على :

---

(٢٥٩) مذكرات سندرسن باشا : مصدر سابق ، ص ٢٤٣ .

(٢٦٠) جريدة الزمان ، العدد ٥١٠ ، ١ مايس عام ١٩٣٩ .

(٢٦١) Khaddurl , Op. Cit ., P. 143

أ . التحالف مع الدول العربية المستقلة والصادقة المخلصة مثل الدولتين الجارتين تركيا وايران استناداً الى روح ميثاق سعد آباد ، وكان هذا الميثاق قد عقد في افغانستان في الثامن من تموز عام ١٩٣٧ بين أربع دول هي العراق وتركيا وايران وافغانستان ، وقد ركز الميثاق في سياسته الخارجية على الامتناع المطلق عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول المتحالفة والتعهد باحترام الحدود المشتركة بينهم وعدم فسح المجال لتشكيل جماعات مسلحة غايته الاخلال بالأمن الداخلي لاي من البلدان الموقعة على الميثاق.[٢٦٢]

ب . التحالف مع بريطانيا العظمى[٢٦٣] .

ولما كان العراق حليفاً لبريطانيا بموجب معاهدة عام ١٩٣٠ فقد قررت حكومة نوري السعيد قطع العلاقة مع المانيا في ٥ ايلول ١٩٣٩ ، وفرضت الرقابة على الصحف ووسائل الاعلام[٢٦٤] . وقد اعترض على قرار قطع العلاقات كل من رستم حيدر ، وطه الهاشمي ، ومحمود صبحي الدفتري ورئيس الديوان الملكي رشيد عالي الكيلاني ، الذي كان مشاركاً في الاجتماع ، لانهم اثروا بقاء العراق على الحياد ، ولكن أصرار نوري السعيد الذي جاء بسبب ضغط السفير البريطاني[٥] على الحكومة العراقية أدى الى اتخاذ هذا القرار.[٢٦٥]

لم يتشاور نوري السعيد مع الساسة العراقيين ولم يرجع الى مجلس النواب لدى اتخاذه هذه الخطوة ، وأصدرت الحكومة بياناً أمرت بموجبه ترحيل الرعايا

---

(٢٦٢) وزارة الخارجية : ميثاق سعد اباد ، مطبعة الحكومة ، بغداد ١٩٣٨ .

(٢٦٣) Khadduri , Op. Cit ., P. 144

(٢٦٤) الحسني : الوزارات ، ج ٥ ، مصدر سابق ، ص ٩٨ . كذلك : الصباغ : رواد العروبة ، مصدر سابق ، ص ٧٩ .

(٥) طلب السفير البريطاني ببغداد السير بازل نيوتن من وزير الخارجية العراقية انذاك علي جودت الايوبي أن تقوم الحكومة العراقية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع المانيا النازية وترحيل جاليتها في العراق ، استناداً للمعاهدة العراقية ـ البريطانية ، وقد قرر مجلس الوزراء العراقي باجتماعه المنعقد في البلاط الملكي بحضور الوصي عبدالاله قطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة المانيا النازية . (الايوبي ، علي جودت ، ذكريات علي جودة ، ١٩٠٠ ـ ١٩٥٨ ، دار الوفاء ، بيروت ١٩٦٧ ، ص ٢٢٧) .

(٢٦٥) غروبا ، فريتز : رجال ومراكز قوى في بلاد الشرق ، ترجمة فاروق الحريري ، ج ٢ ، مصدر سابق ، ص ٢٢٣ .

الالمان من العراق ، بضمنهم السفير الالماني في العراق د . فريتز غروبا (Dr. F. Grobba) وخلافاً لما هو معروف دولياً في مثل هذه الامور تم تسليم بعض الرعايا الالمان الى حكومة الهند التابعة لبريطانيا ، بناءً على طلب من السفير البريطاني في بغداد .(٢٦٦)

عدت الأوساط السياسية في بغداد وغالبيتهم من الساسة المعارضين لحكومة نوري السعيد وكذلك أوساط السلك الدبلوماسي الأجنبي المعتمد في بغداد ان قرار قطع العلاقات مع المانيا خطأ كبير ، وهو ما عرض نوري السعيد وحكومته الى انتقادات واسعة من قبل الصحافة المحلية التي عدت هذا القرار انه جاء تجسيداً للضغط البريطاني على الحكومة العراقية ، كما هوجم نوري السعيد من قبل مجلسي النواب والاعيان لاقدامه على هذه الخطوة الخطيرة وكذلك تسليمه الرعايا الالمان للسلطات البريطانية .(٢٦٧)

١ ـ الموقف من المتحاربين

تابعت حكومة نوري السعيد الموقف الدولي الذي أثر سلبياً في الاسواق الداخلية فشرعت في اتخاذ بعض التدابير الوقائية على الصعيد الداخلي ، استعداداً لما يتطلبه الموقف بشأن تنظيم الحياة الاقتصادية في البلاد(٢٦٨) . فوضعت مرسوم الطوارىء المرقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الذي اعلن بموجبه حالة الطوارىء في العراق ، وخوّل الجهة المسؤولة صلاحيات واسعة أهمها مراقبة الاجانب المشتبه بهم ، وتنظيم اسفار العراقيين والاجانب خارج البلاد ، وفرض العقوبات التي تتطلبها المصلحة العامة ، ففي ١٣ ايلول اصدرت الحكومة قانوناً يقضي بتشكيل مجلس التموين المركزي الذي يهدف الى تنفيذ قانون تنظيم الحياة الاقتصادية في البلاد .

وفي اليوم نفسه صدر قانون منح بموجبه وزير الدفاع في حالة التهديد بالحرب أو اعلانها أو في حالة التعبئة العامة حق استخدام جميع الوسائل وطرق النقل

---

(٢٦٦) الايوبي ، علي جودت : ذكريات ، مصدر سابق ، ص ٢٢٧ . كذلك : غروبا : رجال ومراكز قوى في بلاد الشرق ، ج ٢ ، مصدر سابق ، ص ٢٣١ .

(٢٦٧) غروبا : المصدر السابق اعلاه ، ص ٣٢٣ .

(٢٦٨) الحسني : الوزارات ، جـ ٥ ، مصدر سابق ، ص ٩٧ .

البرية والبحرية والجوية والجسور والموانئ والسكك الحديد[٢٦٩] .

اثارت تلك الاجراءات حفيظة الأوساط السياسية العراقية وجوبهت بنقد كبير من العناصر القومية وخاصة ضباط الكتلة القومية بسبب عدم ثقتهم ببريطانيا التي لم توف بتعهداتها للعرب ، ولم تتخذ موقفاً جاداً من قضية فلسطين ازاء الاطماع الصهيونية فيها ، فضلاً عن ذلك فان وقوف المانيا ضد بريطانيا في الحرب كان كافياً للتعاطف مع المانيا أو الانحياز اليها بسبب من المآسي التي ألحقتها بريطانيا بالشعب العربي الفلسطيني ، كما ان الضباط القوميين كانوا غير مرتاحين منها بسبب موقفها المعارض لتسليح الجيش العراقي وتطوره ، فكانوا يعدونها فرصة لممارسة الضغط عليها واجبارها على تقديم مكاسب للعراق . وان المانيا لم تبدر منها أي نوايا عدوانية ضد العرب يتطلب ذلك الموقف الذي اتخذته حكومة نوري السعيد في قطع علاقتها معها والتي سبقتها في ذلك دول رابطة الشعوب البريطانية .[٢٧٠]

وفي تلك المرحلة وصل الحاج أمين الحسيني مفتي القدس الى بغداد في تشرين الاول عام ١٩٣٩ هارباً من فلسطين تخلصاً من مطاردة البريطانيين له . وكان الحسيني قد هرب من لبنان التي استقر فيها مدة قصيرة ووضع تحت الرقابة في احد القصور التي يحرسها الجنود الفرنسيون . وفي لبنان اتصل بوساطة عز الدين الشوا وهو مواطن لبناني ببعض الشخصيات العراقية ومنهم الفريق طه الهاشمي وزير الدفاع والعقيد صلاح الدين الصباغ وطلب منهم السماح له بالسفر الى بغداد والاقامة فيها ، وقد وافقت الحكومة العراقية على اقامته في بغداد[٢٧١] . وعند وصوله الى بغداد حرك الاجواء السياسية فيها واشتد التيار المعادي للبريطانيين وتبلور رأي في الأوساط السياسية بأن تتم الاستفادة من الاوضاع العالمية التي خلفتها ظروف الحرب لتحقيق المصالح القومية وذلك بالضغط على الحكومة البريطانية . ولما كانت بريطانيا غير جادة في مساعدة العرب وخاصة قضية فلسطين ، فقد كان

---

(٢٦٩) ياغي ، اسماعيل احمد : حركة رشيد عالي الكيلاني ، دراسة في تطور الحركة الوطنية العراقية ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٤ ، ص ٤١ .

(٢٧٠) Tarbush , Op. Cit . P. 161

(١٧١) الصباغ : رواد العروبة ، مصدر سابق ، ص ١٠٩ .

الحسيني يرى ان الاتصال بدول المحور المانيا وايطاليا واليابان خصوم بريطانيا في الحرب يمكن أن يثمر لصالح القضايا القومية [٢٧٢].

لقد أظهر الساسة العراقيون بمن فيهم نوري السعيد ترحيباً حاراً بالمفتي وخصصت له الحكومة العراقية راتباً قدره (١٨) دينار كمصاريف شخصية له بعد أن صادق عليها مجلس النواب[٢٧٣] . ولكن ترحيب هؤلاء الساسة بالحسيني جاء اضطراراً وخاصة النخبة الحاكمة ، ذلك لأنه جاء تحت ضغط الرأي العام في العراق . إذ ان القلق الذي استحوذ على النخبة الحاكمة لوصول المفتي وما ينطوي عليه من مخاطر وتهديدات تؤثر في الأمن الداخلي ، لاعتقادهم انه سيصبح مصدر اضطراب سياسي[٢٧٤] . كما ان قدومه كان مبعث قلق وإمتعاض السفارة البريطانية في بغداد أيضاً التي لم تتحمل وجوده فطلب السفير البريطاني مقابلة وزير الخارجية العراقي علي جودة الايوبي وطلب منه أن يكون حذراً من مجيء المفتي وانهم يشعرون بأن العلاقات العراقية ـ البريطانية ستتأثر بوجوده في بغداد ، غير ان الوزير العراقي طمأنه وأكد له ان الحكومة العراقية تعده لاجئاً سياسياً ولا تتخذ أي تدابير ضده بل سيعامل حسب ما تقتضيه الضيافة العربية من تقدير واحترام ، وانه لن يقوم بأي نشاط سياسي يضر بالعلاقات بين البلدين . ومن جانب الايوبي وتنفيذاً لرغبة السفير البريطاني فقد طلب من المفتي امين الحسيني أن يكون حذراً في سلوكه وأن يأخذ بنظر الاعتبار علاقات العراق السياسية مع الحكومة البريطانية[٢٧٥] .

ولم يتوقف الحد عن الحكومة البريطانية بل ناقش مجلس العموم البريطاني موضوع وصول الحسيني الى بغداد ، ففي جلسة ١ تشرين الثاني ١٩٣٩ وجه النائب البريطاني المستر ويليامز (Mr. T. Williams) سؤالاً الى وزير الخارجية البريطاني المستر بتلر (Mr. Butler) يستفسر منه فيما اذا اعلمت الحكومة العراقية نظيرتها الحكومة البريطانية ، بانها أعطت الاولى ضماناً بعدم قيام المفتي الحسيني بعمل معاد لبريطانيا واليهود في العراق ، فأجاب وزير الخارجية البريطاني

---

(٢٧٢) حداد ، عثمان كمال : حركة رشيد عالي الكيلاني سنة ١٩٤١ ، صيدا ، المطبعة المصرية ، ص ٢٠ .

(٢٧٣) Khadduri , Op. Cit. P. 163

(٢٧٤) Sir B. Newton to F.O. FO371 / 24241 , E7233 , 29 Oct. 1939 .

(٢٧٥) الايوبي ، علي جودة : ذكريات ١٩٠٠ ـ ١٩٥٨ ، مصدر سابق ، ص ٢٤٠ .

بأن الحكومة العراقية فعلت ذلك وانها لن تسمح له القيام بأي نشاط سياسي .(٢٧٦)

أما المفتي الحسيني فانه لم يستطع أن يلتزم بتعهداته تجاه الحكومة العراقية وضغوط السفارة البريطانية لاسباب عديدة في مقدمتها قوة التيار الشعبي القومي المتحامل ضد بريطانيا ، لذلك استغل فرصة نشوب الحرب العالمية الثانية ليتحرر من التزاماته التي أعطاها للحكومة العراقية(٢٧٧) . وفي الوقت نفسه وجد أن التيار القومي الذي طوقه من كل جانب قد وضعه في موقع القيادة ، وبدأ الشباب القومي المتحمس يتجمع حوله وغالبيتهم من رؤساء الجمعيات القومية والوطنية الذين باتوا يضغطون عليه باتجاه تفعيل نشاطه السياسي ، لذلك تجاوب معه وبدأ يحرك النشاط السياسي في العراق ويلعب دوراً خطيراً ، وكانت المدة من عام ١٩٤٠ - ١٩٤١ من أخطر السنوات التي نشط فيها الحسيني في العراق .(٢٧٨)

ولم يكتف بذلك بل امتد تأثيره الى الجيش واستطاع التأثير على بعض القادة العسكريين وهم كل من : العقيد صلاح الدين الصباغ والعقيد محمد فهمي سعيد والعقيد محمود سلمان والعقيد كامل شبيب ، وهؤلاء شكلوا فيما بعد كتلة العقداء الاربعة . وقد استطاع الحسيني اقناعهم بالوقوف بوجه البريطانيين الذين كانوا يريدون الحصول على حقوق أكثر مما وفرته لهم معاهدة عام ١٩٣٠(٢٧٩) . ولما كان نوري السعيد قد طرح فكرة فتح ابواب العراق أمام القوات البريطانية بدون قيد أو شرط مع ارسال فرقتين أو أكثر الى ليبيا أو البلقان للمشاركة في الحرب الى جانب بريطانيا وحليفاتها ، تحت ذريعة ان معاهدة عام ١٩٣٠ تنص على ذلك(٢٨٠) ، فقام وفد من بعض السياسيين وقادة الجيش بمقابلة العميد طه الهاشمي وزير الدفاع ، وقد ضم الوفد كلًا من اللواء محمد امين العمري واللواء اسماعيل نامق والعقيد صلاح الدين الصباغ والعقيد كامل شبيب ويونس السبعاوي ، والاخير كان السياسي الوحيد الذي رافقهم لمقابلة الوزير ، وناقشوا مع الوزير موقف نوري السعيد وعلي

---

(٢٧٦) Parliamantary . Debates Co,,ons Vol. 111 . P. 352

(٢٧٧) حداد ، عثمان كمال : حركة رشيد عالي الكيلاني ، مصدر سابق ، ص ١٩ - ص ٢٠ .

(٢٧٨) الدرة ، محمود : الحرب العراقية - البريطانية لسنة ١٩٤١ ، مصدر سابق ، ص ١٢٨ .

(٢٧٩) ياغي : حركة رشيد عالي الكيلاني ، مصدر سابق ، ص ٤٦ .

(٢٨٠) الصباغ ، العقيد صلاح الدين : من رواد العروبة ، مصدر سابق ، ص ٤٥ .

جوبهت من مسألة دخول العراق الحرب الى جانب بريطانيا وبينوا له بأن المعاهدة العراقية ـ البريطانية لم تلزم العراق باعلان الحرب ، وان اعلان العراق الحرب سيكلفه اعباءً جديدة ، وقد أدت هذه المعارضة الى جانب موقف بعض الوزراء المعارض لاجراءات نوري السعيد ، الى تراجعه عن موقفه[281] ، فأصدرت الحكومة بياناً صادراً من مدير عام الدعاية العام في ١٧ ايلول بينت فيه : (ان العراق بصفة كونه حليفاً لبريطانيا ليس مكلفاً بالقيام بأمر في حالة اشتراك حليفته في الحرب سوى تسهيل المواصلات البريطانية داخل العراق ، ولا يترتب عليه الاشتراك في الحرب في أي ميدان كان)[282] . وفي ١ تشرين الأول عام ١٩٣٩ عقد البرلمان اجتماعاً حضره الوصي عبدالاله استعرض الموقف على النطاق الدولي واستعرض الاعتداء الذي قامت به المانيا وانتهاكها للتعهدات الدولية ، ثم أوضح ان ذلك قد ارغم بريطانيا وفرنسا باعلان الحرب على المانيا دفاعاً عن استقلال الدول الاخرى ، وتطرق الى قرار الحكومة العراقية بقطع العلاقات مع المانيا وعد ذلك وفاءً لالتزاماتها تجاه بريطانيا التي تربطهما معاهدة عام ١٩٣٠ .[283]

جوبه الوصي بانتقاد من بعض النواب والأعيان وانتقدوا أيضاً اجراءات الحكومة التي لم تستند الى موافقة مجلس النواب[284] . وقد ساهمت تلك الاجراءات الى اضعاف حكومة نوري السعيد وظهرت ملامح أزمة كان الحد الفاصل فيها حادثة مقتل وزير المالية رستم حيدر الذي هزّ الأوسط السياسية في بغداد ، وكان رستم حيدر يرتبط بعلاقة صداقة مع نوري السعيد منذ المشرينات ، عندما جاء به الملك فيصل الى العراق بوصفه من العناصر السياسية الكفوءة ، ومما يجدر ذكره ان رستم حيدر ترجع اصوله الى بلدة بعلبك ، وقد عرف عنه تاييده للسياسة البريطانية فالتقى مع نوري السعيد في هذه الناحية وقد اختاره نوري وزيراً للمالية في وزارته التي شكلها عام ١٩٣٠ ثم عاد واختاره ثانية للوزارة نفسها عام ١٩٣٨ . ان سياسة رستم حيدر القائمة على تاييده للمصالح البريطانية قد عرضته لانتقادات كثيرة وفي

---

(٢٨١) الهاشمي ، طه : المذكرات ، مصدر سابق ، ص ٢١٧ .

(٢٨٢) جريدة الزمان ، ١٨ ايلول ١٩٣٩ .

(٢٨٣) الحسني : الوزارات ، جـ ٥ ، مصدر سابق ، ص ١٠٥ ـ ١٠٦ .

(٢٨٤) ياغي : حركة رشيد عالي الكيلاني ، مصدر سابق ، ص ٤٢ .

مقدمة من كان يوجه له الانتقادات العناصر القومية.[285]

لقد هزّ هذا الحادث نوري السعيد من اعماقه وأصبح في وضع نفسي صعب عد مقتل رستم موجهاً ضده ويستهدف شخصه بالذات فتقدم باستقالته الى البلاط في شباط ١٩٤٠[286] . إلا ان التحقيقات حول ملابسات القضية كشفت فيما بعد ان لنوري السعيد دوراً في مقتل حيدر ، أما استقالته فلم تكن سوى مناورة أراد أن يخدع بها خصومه السياسيين بعد أن وجد ان وزارته اصابها الوهن والضعف بمقتل رستم حيدر ، وكان من نتائج الاستقالة ظهور محورين في الجيش ، الأول : يضم الفريق حسين فوزي رئيس اركان الجيش واللواء أمين العمري وعبدالعزيز ياملكي الذين كانوا يرغبون بتولي الكيلاني الوزارة وعرضوا اقتراحهم على الوصي ، بعد أن وضعوا قطعاتهم العسكرية بمعسكر الوشاش في حالة انذار ، أما الثاني : فيضم العقداء الاربعة ومعهم اللواء اسماعيل نامق الذين اجتمعوا في دار نوري السعيد بعد أن وضعوا قواتهم في معسكر الرشيد في حالة انذار ، وبعد هذا الاجتماع التقى نوري السعيد ومعه القادة بالوصي وطلبوا منه احالة رئيس اركان الجيش الى التقاعد فوافق الوصي ونجح نوري في مسعاه الذي كان يخطط له بابعاد بعض العناصر الموجودة على رأس الجيش.[287]

وفي ٢٢ شباط عام ١٩٤٠ شكل نوري السعيد وزارته الخامسة وقد اتسمت بالضعف ولم تَلقَ تأييد الرأي العام ، وكذلك كتلة العقداء الاربعة صلاح الدين الصباغ وكامل شبيب ومحمد فهمي سعيد ومحمود سلمان الذين تحول ولاؤهم الى الكيلاني بعد انكشاف نوايا نوري السعيد وموقفه من الحرب ومن بريطانيا[288] . وظهرت رغبة لدى هذه الكتلة باسناد الوزارة الى الكيلاني وخاصة بعد وصول مفتي فلسطين امين الحسيني الى بغداد فأصبح مرجعاً لهم بوصفهم كانوا يتبنون المنهج القومي الذي جاء امتداداً لمنهج نادي المثنى ، فشكلوا محوراً سياسياً كبيراً حرك الاجواء السياسية العراقية التي بدأت تنحو منحىً قومياً ، وكان هذا المحور يجد إن تولي الكيلاني لرئاسة الحكومة سيمنح هذا التيار زخماً كبيراً يحقق أهداف المحور الذي

---

(٢٨٥) Khadduri , Op. Cit, P. 149

(٢٨٦) الحصري ، خلدون : مذكرات طه ، ج ١ ، مصدر سابق ، ص ٣٢١ .

(٢٨٧) الدرة ، محمود : الحرب العراقية ـ البريطانية ، مصدر سابق ، ص ١٠٨ ـ ص ١٢٠ .

(٢٨٨) شوكت ، ناجي : سيرة وذكريات ، مصدر سابق ، ص ٣٨٤ .

قام من أجلها .[٢٨٩]

وفي محاولة لاستقطاب الضباط القوميين اجرى نوري السعيد بعض التعيينات في الجيش فعين اللواء أمين زكي رئيساً لأركان الجيش بالوكالة ، واسند قيادة الفرقة الاولى الى العقيد كامل شبيب والفرقة الثالثة الى العقيد الصباغ ، كما عين العقيد محمد فهمي سعيد قائداً للقوة الآلية والعقيد محمود سلمان قائداً للقوة الجوية .[٢٩٠]

ورغم ذلك فقد تدنت شعبيته بسبب ضعف الوزارة والملابسات التي احاطت بقضية مقتل رستم حيدر ، كما ان الجيش وبعض الساسة المدنيين اظهروا معارضتهم للوزارة ، ووجد نوري السعيد ان تغيير الوزارة أمر لا مفر منه ، فقرر كسب ود المعارضة بما فيها الجيش وحاول اشراكهم في الوزارة ، ففاتح العقداء الاربعة وطلب اليهم زيارة الكيلاني واقناعه بتاليف الوزارة ، وهو ما كان ينشده العقداء الاربعة ، وقد قام الحاج أمين الحسيني بمهمة جمع العقداء الاربعة بالكيلاني في داره فأعلن الأخير قبوله رئاسة الوزارة بشرط عدم تدخل العسكريين بشؤون الحكم ، فايدوه وعاهدوه على السير معه .[٢٩١]

وفي ٣١ آذار استقالت وزارة نوري السعيد الخامسة وأحدثت الاستقالة فراغاً سياسياً في العراق ، الامر الذي دفع بالكيلاني بصفته رئيساً للديوان الملكي بتقديم اقتراح الى الوصي على أن يقوم بتشكيل وزارة ائتلافية لديها القدرة على تجنب الضغوط العسكرية وتحقيق الوحدة الوطنية . وكان الكيلاني قد مهد لذلك مسبقاً عندما ضمن موافقة نوري السعيد والضباط القوميين الذين كانوا يؤازرونه ، أما الوصي فقد قام بدعوة رؤساء الوزارات السابقين الى اجتماع مصغر في القصر حضره نوري السعيد وتوفيق السويدي وناجي شوكت وجميل المدفعي وناجي السويدي وعلي جودت الايوبي ، وفي ختام الاجتماع اجمعت الآراء على تشكيل وزارة تضم بعض الشخصيات القوية التي تستطيع تحمل مسؤولية البلاد اثناء الحرب ووقعوا على وثيقة بهذا المعنى سلمت الى الوصي[٢٩٢] . وقد جاء فيها :

---

(٢٨٩) الخطاب ، رجاء : تاسيس الجيش العراقي ، مصدر سابق ، ص ٢٢١ . كذلك ، ياغي ، حركة رشيد عالي الكيلاني ، مصدر سابق ، ص ٤٦ .

(٢٩٠) الخطاب : المصدر السابق اعلاه ، ص ٢٢٤ - ٢٢٥ .

(٢٩١) الدرة ، محمود : الحرب العراقية - البريطانية ، مصدر سابق ، ص ١٢٨ . كذلك : الصباغ : رواد العروبة ، مصدر سابق ، ص ١٣٧ .

(٢٩٢) حميدي : التطورات السياسية ، مصدر سابق ، ص ١٧ .

نظراً لرغبتنا الاكيدة في جمع الكلمة وتصافي القلوب وازالة الضغائن في هذه الظروف العالمية الخطيرة وما تتطلبه مصلحة البلاد من التفرغ لمعالجة الامور وتمشيتها بصورة اعتيادية ودستورية فقد اتفقت آراؤنا على ما يلي :

أ . تؤلف وزارة قومية مؤتلفة يختار رئيسها صاحب السمو الوصي حسب التقاليد الدستورية والاستشارات المعتادة .

ب . رؤساء الوزارات السابقون ورجال الدولة الموقعون يتعاونون مع الوزارة المؤتلفة في داخلها أو خارجها ، ومن يتعذر عليه الاشتراك فيها لسبب مقبول لدى سموه فانه يؤيدها لتحقيق الغايات المذكورة اعلاه ويتجنب مناوءتها .

جـ . توقع هذه الاتفاقية وترفع لصاحب السمو المعظم .[293]

وفي ختام الاجتماع تم الاتفاق على أن يتولى الكيلاني رئاسة الوزارة . وقد لقي هذا الاتفاق ارتياحاً لدى ضباط الكتلة القومية الذين ساندوا الكيلاني كثيراً خاصة وانهم اصبحوا يفرضون رأيهم على الاوساط السياسية . غير انه وبعد أن تسلم الكيلاني مهام الوزارة اجتمع بالمفتي والعقداء الأربعة واشترط على العقداء بالذات أن تكون خطته كالآتي :

أ . المحافظة على الصلات التقليدية مع بريطانيا على اساس معاهدة ١٩٣٠ ، المعقودة بين الطرفين .

ب . عدم التساهل أمام المطاليب البريطانية التي تخرج عن نصوص المعاهدة ، إلا ما كان فيه مصلحة مشتركة للطرفين ، بالنظر لما تتطور اليه حالة الحرب أو ما كان فيه ضمان لاستقلال العراق الناجز ووحدة العرب واستقلالهم خاصة فلسطين وسوريا على أن تعطي في ذلك عهود ومواثيق رسمية .

جـ . عدم تدخل الجيش في السياسة وترك معالجة الامور السياسية له .

د . تزويد الجيش العراقي بالسلاح من أي مصدر كان ليكتمل تسليحه ويقف على أهبة الاستعداد .

هـ . اجراء انتخابات عامة للمجلس النيابي تؤمن مجيء اعضاء احرار يمثلون الامة ويعبرون عن رأيها .[294]

---

(٢٩٣) وزارة الداخلية ، مدير الدعاية العامة ، خطاب الوصي عبدالاله ، بغداد ، مطبعة الحكومة ١٩٤١ ، ص ٥ - ٦ .

(٢٩٤) الصباغ : رواد العروبة ، مصدر سابق ، ص ١٣٧ .

أشرك الكيلاني في وزارته ثلاثة من رؤساء الوزارات السابقين وهم نوري السعيد الذي شغل وزارة الخارجية وناجي السويدي للمالية وناجي شوكت للعدلية ، فضلاً عن طه الهاشمي الذي شغل وزارة الدفاع . وسميت هذه الوزارة بـ (وزارة الائتلاف الوطني)[٢٩٥] . كما وصفت بأنها أول وزارة تولت الحكم بطريقة دستورية منذ وفاة الملك فيصل الأول .[٢٩٦]

٢ ـ حكومة الكيلاني والضغط البريطاني

باشرت الوزارة أعمالها باتخاذ بعض الاجراءات فالغت حالة الطوارىء التي اعلنت عام ١٩٣٩ في بعض مناطق البلاد[٢٩٧] ، وأطلقت سراح عدد من المحكومين باعفائهم عما تبقى من محكومياتهم ومنهم صبيح نجيب[٢٩٨] . واعلنت الحرب على التحلل الخلقي والموبقات والرذائل وعنيت بالأوقاف الاسلامية ، وأصدرت تعميماً وزعته على كافة الدوائر للاهتمام بأعمال المواطنين وانجازها . كما نجحت الحكومة بتسويق القطن الى اليابان بسبب احجام بريطانيا عن شرائه .[٢٩٩]

ومن جهة اخرى فقد ازداد الشعور المعادي لبريطانيا في العراق ، وظهر ميل لدى العناصر القومية نحو دول المحور ، بسبب موقفهم المتعاطف من قضية العرب في فلسطين ، خاصة بعد الانتصارات التي حققها الالمان ، واستسلام فرنسا في حزيران ١٩٤٠ ، وبمرور الوقت وجد الكيلاني نفسه الناطق بلسان التيار المعادي لبريطانيا .[٣٠٠]

أدركت بريطانيا صعوبة انسجامها مع سياسة الحكومة العراقية ، وبدأت تتحين الفرص لتصعيد الموقف ضدها ، فطلبت منها تحديد موقفها من العسكريين

---

(٢٩٥) الحسني : الوزارات ، جـ ٥ ، مصدر سابق ، ص ١٢٩ ـ ١٣٠ . كذلك : لونكريك : العراق الحديث ، جـ ٢ ، مصدر سابق ، ص ٤٥٧ .

(٢٩٦) ياغي : حركة رشيد عالي الكيلاني ، مصدر سابق ، ص ٤٨ . كذلك : الصباغ : رواد العروبة ، مصدر سابق ، ص ١٣٧ .

(٢٩٧) لونكريك : العراق الحديث ، جـ ٢ ، مصدر سابق ، ص ٤٥٧ .

(٢٩٨) ياغي : حركة رشيد عالي الكيلاني ، مصدر سابق ، ص ٥١ .

(٢٩٩) الحسني : الوزارات ، جـ ٥ ، مصدر سابق ، ص ١٣٤ ـ ١٣٦ .

(٣٠٠) ياغي ، اسماعيل : حركة رشيد عالي الكيلاني ، مصدر سابق ، ص ٥٢ .

المتحاربين وقطع العلاقات مع ايطاليا بوصفها حليفة المانيا في الحرب ، غير ان مجلس الوزراء العراقي قرر التريث في طلب الحكومة البريطانية .(٣٠١)

وفي محاولة لتصعيد الموقف من جانب بريطانيا ، طلبت من الحكومة العراقية السماح لقواتها العسكرية بالمرور عبر الاراضي العراقية ، وأن تقوم القوة الجوية البريطانية بتاسيس معسكرات استراحة لها في البصرة وبغداد والموصل .(٣٠٢)

ويظهر مما تقدم ان بريطانيا كانت ترمي لتعزيز قواتها في العراق ليس فقط لضمان وضعها في الداخل ، وانما لأسباب استراتيجية تتعلق بوضعها العسكري الذي بات سيئاً في شمال افريقيا .

وافق مجلس الوزراء في ٢٠ تموز على مرور القوات البريطانية ، غير ان الضغوط البريطانية استمرت ضد الكيلاني الذي تدعمه كتلة العقداء الاربعة ، بسبب من ازدياد الدعاية لدول المحور في وسائل الاعلام العراقية ، وقيام الحكومة بشراء الاسلحة من المانيا وايطاليا وبيع القطن الى اليابان .(٣٠٣)

لم تنته الضغوط البريطانية ضد الحكومة ، لان الكيلاني ما زال على رأسها ويحظى بدعم ومساندة شعبية ، فضلاً عن التأييد الرسمي والشعبي وخاصة من العسكريين .(٣٠٤)

حددت الحكومة البريطانية ثلاثة أسس يمكن في ضوئها تحديد تعاملها مع حكومة الكيلاني « الاول » الموقف من المانيا وايطاليا « والثاني » قضية فلسطين « والثالث » الدور المتنامي للعقداء الاربعة . أما بالنسبة للاول فحكومة الكيلاني كانت راغبة في تعزيز علاقاتها بدول المحور وخاصة المانيا ، وفيما يتعلق بقضية فلسطين ، فقد كانت حكومة الكيلاني تنتظر موقفاً بريطانياً ايجابياً واضحاً تجاه القضية ، أما الثالث فان الوزارة تعد العقداء الاربعة هم القوة العسكرية التي يركن

---

(٣٠١) شوكت ، ناجي : سيرة وذكريات ، جـ ١ ، مصدر سابق ، ص ٣٨٧ ـ ٣٨٨ . كذلك : الصباغ ، صلاح الدين : رواد العروبة ، مصدر سابق ، ص ١٤٢ .

(٣٠٢) ياغي : حركة رشيد عالي الكيلاني ، مصدر سابق ، ص ٥٨ . كذلك : الدرة ، محمود : الحرب العراقية البريطانية ، مصدر سابق ، ص ١٥٠ ـ ١٥١ .

(٣٠٣) الحسني ، عبدالرزاق : الاسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ التحررية ، مطبعة الوفاق ، صيدا ـ بيروت ، ١٩٧١ ، ص ٥٦ .

(٣٠٤) الحسني : الوزارات ، جـ ٥ ، مصدر سابق ، ص ١٧٩ .

اليها في مواجهة تحركات البلاط والسفارة البريطانية .

وفي ضوء ذلك راحت بريطانيا تتحرك مجدداً ضد الحكومة واتفقت مع الوصي ونوري السعيد الذي كان يشغل منصب وزير الخارجية ، لاسقاط حكومة الكيلاني على وفق خطة معينة ، فتقرر أن يقدم نوري السعيد وناجي شوكت استقالتيهما وأن يؤثر في الوزراء الآخرين لزعزعة الوزارة ومن ثم اسقاطها ، وقد أبدى طه الهاشمي انحيازاً الى جانب الوصي.[٣٠٥]

وفي ١٥ كانون الاول ١٩٤٠ وبناءً على خطة متفق عليها بين السفارة والبلاط قدم نوري السعيد استقالته الى رئيس الوزراء ثم استقال ناجي شوكت من الوزارة ايضاً فتقدم بعدئذ معظم الوزراء بالاستقالة ، باستثناء رؤوف البحراني وزير الشؤون الاجتماعية الذي كان يأمل انتهاء الازمة بشكل سلمي وتخليص البلاد من كارثة محتملة.[٣٠٦]

أ . تفاقم الازمة وهروب الوصي

أبدى الكيلاني تماسكاً وصموداً تجاه الضغوط التي بدأ البلاط ومن ورائه السفارة البريطانية يفتعلانها ضده فلوح باثارة الشعب والجيش ضد بريطانيا[٣٠٧] ، وعندما حاول طه الهاشمي كسب الجيش جوبه بموقف صلب من قبل العقداء الاربعة وصارحوه بأنهم قرروا اسناد رئيس الوزراء ، رافضين التدخل البريطاني في الشؤون الداخلية[٣٠٨] . ثم حاول الكيلاني أن يعالج موضوع الاستقالة فأقدم على ترشيح يونس السبعاوي وعلي محمود الشيخ علي بدلاً من ناجي شوكت ونوري السعيد ، فاستعان بالعقداء الاربعة للتأثير في الوصي وحمله على قبول تعيين الوزراء ، فنجحوا في مسعاهم بمساعدة السيد محمد الصدر رئيس مجلس الأعيان ، وصدرت الارادة الملكية في ٢٨ كانون الأول ١٩٤١ بتعيين كل من : يونس السبعاوي وزيراً للاقتصاد وعلي محمود الشيخ علي العدلية ، وعين موسى الشابندر وزيراً

---

(٣٠٥) الخطاب ، رجاء : تأسيس الجيش العراقي ، مصدر سابق ، ص ٢٢٧ - ٢٢٩ .

(٣٠٦) الحسني : الوزارات ، جـ ٥ ، مصدر سابق ، ص ١٨٢ . كذلك : شوكت ، ناجي : سيرة وذكريات ، جـ ١ ، مصدر سابق ، ص ٤٢٦ .

(٣٠٧) الخطاب ، رجاء : تأسيس الجيش العراقي ، مصدر سابق ، ص ٢٢٩ .

(٣٠٨) الحصري : مذكرات الهاشمي ، جـ ١ ، مصدر سابق ، ص ٢٧٨ .

للخارجية[٣٠٩] . وكان صادق البصام وزير المعارف وطه الهاشمي قد قدما استقالتيهما من الوزارة في ٢٦ كانون الاول بطلب من الوصي[٣١٠] . وقد احتفظ بها الكيلاني ولم تصدر ارادة ملكية بقبولها .[٣١١]

حاول بعض الساسة معالجة الازمة ، فقصد علي جودت الايوبي مقر الكيلاني فطلب اليه التحلي بالصبر وطول البال في معالجتها .[٣١٢]

أبدى الكيلاني ارتيابه من تحركات ومناقشات بعض النواب المضادة له في مجلس النواب وتحريضهم لبعض النواب على الطلب من الكيلاني تقديم استقالته ، كما حصل في تحريض الايوبي لبعض النواب أمثال النائب زامل المناع نائب المنتفك[٣١٣] ، الذي قال صراحة : « الوصي يطلب منه الاستقالة ولا يستقيل ، فرضاة الامة من رضاة الوصي ، فاذا كان باستقالته صلاح للامة فأرجوه أن يستقيل » ثم عقب النائب ابراهيم عطار باشي موضحاً بانه في حالة حصول خلاف بين رئيس الوزارة والوصي ، فعلى رئيس الوزارة طلب الثقة من المجلس وفي حالة تعذر ذلك ، فعلى الرئيس تقديم استقالته[٣١٤] . فاضطر الكيلاني ازاء ذلك أن يطلب من الوصي حل مجلس النواب ، لا سيما وان المجلس لم يجرِ انتخابه منذ وزارة نوري السعيد المُشكّلة قبل اعلان الحرب ، فنظم ارادة ملكية باجراء استفتاء للرأي العام ، وحَلّ مجلس النواب ليوقعها الوصي ، ولما وجد الاخير ان الكيلاني يسعى لاحكام السيطرة على مجلس النواب أيضاً أمهله حتى المساء لكي يتفاهم مع بعض الساسة ، لكنه هرب الى الديوانية ، ومن هناك اتصل بمتصرفي البصرة صالح جبر والموصل تحسين علي والناصرية يوسف ضياء والعمارة ماجد مصطفى ، كما اتصل بقائد قوات كركوك قاسم مقصود وطلب اليهم قطع علاقاتهم بحكومة بغداد ، ولما وجد

---

(٣٠٩) الصباغ : من رواد العروبة ، مصدر سابق ، ص ١٩٣ . كذلك : الحسني : الاسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ التحررية ، مصدر سابق ، ص ٨٧ .

(٣١٠) الحصري ، خلدون : مذكرات طه ، مصدر سابق ، ص ٣٧٩ .

(٣١١) الحسني : الأسرار الخفية ، مصدر سابق ، ص ٨٦ .

(٣١٢) الايوبي ، علي جودت : المذكرات ، مصدر سابق ، ص ٢٤٨ .

(٣١٣) الحسني : الوزارات ، جـ ٥ ، مصدر سابق ، ص ١٨٩ .

(٣١٤) محاضر اجتماع مجلس النواب ، الجلسة العشرين ، ٣٠ كانون الثاني ١٩٤١ ، ص ٢٧٠ - ٢٧١ .

الكيلاني ان الامور قد تأزمت قدم استقالته وبعث بها الى الوصي.[٢١٥]

وفي ٣١ كانون الثاني ١٩٤١ وافق الوصي على الاستقالة وكلف طه الهاشمي بتشكيلها[٢١٦] . وعدت الاستقالة انتصاراً للوصي وتراجعاً للعقداء الاربعة الذين يؤيدون الكيلاني ، إلا انه برغم نجاح الوصي في ابعاد الكيلاني الذي كان في الواقع القوة المعادية للانكليز ، فقد فشل في اضعاف مركز العقداء الاربعة الذين كانوا يشكلون القوة الاساسية الكامنة التي جاءت بالكيلاني الى السلطة ، فاصبح الوصي وجهاً لوجه أمام كتلة العقداء الاربعة التي أصبحت قوة عسكرية يصعب قهرها والتغلب عليها ، لذلك راح يبحث عن وسائل جديدة للتغلب عليهم .

ركزت السفارة البريطانية أيضاً بعد ابعاد الكيلاني على ابعاد العقداء الاربعة والتخلص من نفوذهم ، فاستطاعت بالاتفاق مع البلاط اقناع طه الهاشمي على بذل الجهود للتخلص من نفوذ العقداء الاربعة في الجيش . ولغرض تحقيق ذلك كان عليه الاستمرار بسياسته المعتدلة ، وازاء ذلك قام الهاشمي بمحاولات رافقها شيء من الحذر والتردد لاقناع بعض العقداء بالانتقال من بغداد الى حاميات الالوية .[٢١٧]

لم تقتنع اجراءات الهاشمي ، السفارة البريطانية في التخلص من نفوذ العقداء الاربعة ، وكان السفير البريطاني السير بازل نيوتن « Basil Newton » صريحاً في نقد الهاشمي فقد أشار في رسالته الى الخارجية البريطانية الى ان الهاشمي لم يفعل شيئاً لكبح جماح قوة الزمرة العسكرية التي لعبت دوراً بارزاً وغير دستوري في الأحداث التي أدت الى استقالة الكيلاني .[٢١٨]

ولما لم يجد الوصي بداً من ذلك صدرت في ٢٠ / ٢ / ١٩٤١ أوامر من رئاسة الاركان بنقل العقيد كامل شبيب الى الديوانية وصلاح الدين الصباغ الى جلولاء فاحتج العقداء الأربعة ورفضوا تنفيذ الأوامر وعدوها من تخطيط الوصي بهدف ابعادهم ومن ثم الانتقام منهم .[٢١٩]

---

(٢١٥) الحسني : الوزارات ، جـ ٥ ، مصدر سابق ، ص ١٩٠ ، كذلك : الصباغ : من رواد العروبة ، مصدر سابق ، ص ١٩٩ .

(٢١٦) الحصري ، خلدون : مذكرات طه ، المصدر السابق ، ص ٣٨٩ .

(٢١٧) الحصري : مذكرات طه الهاشمي ، مصدر سابق اعلاه ، ص ٢٩٧ .

(٢١٨) يالجي : حركة رشيد عالي الكيلاني ، مصدر سابق ، ص ٨٤ ـ ٨٥ .

(٢١٩) الهاشمي : المذكرات ، مصدر سابق ، ص ٤١٣ ـ ٤١٤ .

ازداد الموقف سوءاً فاضطر مجلس الوزراء للانعقاد يوم ٣١ / ٣ في قصر الرحاب حضره رئيسا مجلسي الأعيان والنواب ، وتدارسوا موقف القادة ، وكان موقف رئيس الوزراء ضعيفاً ، لأنه لم يستطع كبح جماح الضباط الاربعة ، ولم يعمل شيئاً ازاء رفض الضابطين لاوامر النقل.(٣٢٠)

اتخذ العقداء اوربعة موقفاً موحداً ، ففي ١ نيسان قاموا بتدابير مستعجلة لمعالجة الموقف فانذروا الوحدات العسكرية في معسكر الوشاش ، واحتلت بعض الفصائل دوائر البريد والبرق والتلفون وأمسكت بالطرق العامة والجسور والمعابر.(٣٢١)

ثم توجه وكيل رئيس اركان الجيش محمد أمين زكي والعقيد فهمي سعيد الى دار رئيس الوزراء طه الهاشمي ، وأعلموه باجراءاتهم ، ثم أجبروه على الاستقالة(٣٢٢) . ولما علم الوصي بالامر هرب الى دار عمته الاميرة صالحة الواقعة في الرصافة متنكراً بلباس امرأة ثم أمكنه اللجوء الى السفارة الامريكية التي كانت قريبة من الدار فدبرت أمر هروبه الى قاعدة الحبانية ، وهناك اجتمع بالسفير البريطاني الجديد والمستشار السابق في وزارة الداخلية « كينهان كورنواليس » ثم استقل طائرة حربية بريطانية نقلته الى البصرة ، ومن هناك واصل نشاطه التحريضي ضد حكومة الكيلاني.(٣٢٣)

ولما علمت رئاسة اركان الجيش في بغداد بوجود الوصي في البصرة أبرقت الى حامية البصرة بعدم تلقي الأوامر منه لأنه فقد صفة الوصاية.(٣٢٤)

ب . تشكيل حكومة الدفاع الوطني

وفي بغداد راحت كتلة الضباط تستعجل الامر في تكوين حكومة عسكرية يرأسها الكيلاني لتسيير دفة الامور بعد استقالة الهاشمي ، فتشكلت الحكومة التي

---

(٣٢٠) الدرة ، محمود : الحرب العراقية ـ البريطانية ، مصدر سابق ، ص ٢٠١ .

(٣٢١) الحسني : الاسرار الخفية ، مصدر سابق ، ص ١١١ .

(٣٢٢) الحصري : مذكرات طه الهاشمي ، مصدر سابق ، ص ٤٢١ .

(٣٢٣) تشرشل ، ونستون : حوادث العراق في سنة ١٩٤١ ، تعريب جعفر الخياط ، مطابع دار الكشاف ، بيروت ، ١٩٥٤ ، ص ٢٥ .

(٣٢٤) الحسني : الاسرار الخفية ، مصدر سابق ، ص ١١١ .

سميت بـ « حكومة الدفاع الوطني » في ٣ نيسان ١٩٤١ ، برئاسة الكيلاني وضمت كلًا من الفريق أمين زكي وكيل رئيس اركان الجيش واللواء اسماعيل نامق مدير شؤون الدفاع والعقيد نور الدين محمود مدير الحركات بوزارة الدفاع وقادة الفرق ، وأصدرت منشوراً أعده المحاميان محمد صديق شنشل ويونس السبعاوي بينت فيها الحكومة أهدافها وأسباب تشكيلها ، كما أعد رئيسها بياناً آخر أوضح فيه اسباب تحمله المسؤولية ، ثم عقد مجلس حكومة الدفاع الوطني اجتماعاً في وزارة الدفاع في اليوم نفسه ، وتقرر تقديم مذكرة الى الحكومة البريطانية يؤكد فيها ضرورة احترام نصوص معاهدة ١٩٣٠ ، والطلب منها عدم التدخل في الشؤون الداخلية لان ذلك يتعارض مع نصوص المعاهدة وتقرر أيضاً في هذا الاجتماع ما يأتي :

١ ـ ارسال قوة اضافية الى البصرة لتعزيز حاميتها وقمع أي حركة يثيرها عملاء الانكليز .

٢ ـ اعتقال متصرف البصرة صالح جبر وجلبه الى بغداد لأنه قطع الاتصال ببغداد .

٣ ـ ترك الحرية للوصي على أن لا يسمح له الاتصال بالعشائر .[٣٢٥]

بدأ الوصي خلال وجوده في البصرة يتصل بقواد الفرق ورؤساء العشائر وحرضهم على اسقاط حكومة بغداد ، كما سعى لتشكيل حكومة مؤقتة ، يشاطره جميل المدفعي وعلي جودت الأيوبي اللذان رافقاه الى هناك مع صالح جبر متصرف لواء البصرة الذي انضم اليهما .[٣٢٦]

وفي ٤ نيسان انتقل عبدالاله الى الدارعة البريطانية كوك شبير « Cok Shpeer » الراسية في شط العرب ، أما الحكومة البريطانية فقد عينت العقيد جيرالد دي غوري « Geralde De Gaury » وزيراً مفوضاً لها في الدارعة ، وقدم اوراق اعتماده للوصي ثم نصبت له اذاعة لاسلكية ، فانتهز هذه الفرصة وأعد منشوراً هاجم فيها حكومة الكيلاني من خلال الاذاعة ، بثته اذاعة لندن باللغة العربية[٣٢٧] . ثم أوعزت الى سفيرها الجديد كورنواليس في بغداد أن يماطل بتقديم اوراق اعتماده الى الحكومة المراقية التي وصفتها بـ « غير الشرعية » بحجة عدم وجود من

---

(٣٢٥) الصباغ : من رواد العروبة ، مصدر سابق ، ص ٢٨٨ ـ ٢٨٩ .

(٣٢٦) الحسني : الوزارات ، جـ ٥ ، المصدر السابق ، ص ٢٢١ .

(٣٢٧) ياغي : حركة رشيد عالي الكيلاني ، المصدر السابق ، ص ١٠٤ .

يستطيع أن يقدم له اوراق اعتماده رسمياً . وبالمقابل فقد أرسل السفير البريطاني في بغداد برقية الى حكومته شدد فيها على وجوب ارسال جيش بريطاني الى العراق للسيطرة عليه ، وإلا فان البلاد ستقع في قبضة الالمان[٣٢٨] . ثم بعث السياسي البريطاني المخضرم جون سمطس الذي كان يقيم في جنوب افريقيا برأيه الى الحكومة البريطانية يحذرها من خطورة موقع العراق اذا ما استولت عليه المانيا … إذ ان ذلك سيؤدي الى خسارة بريطانيا الحرب[٣٢٩] . ثم أوضح تشرشل الذي أصبح رئيساً للوزراء في بريطانيا في رسالة بعث بها الى حليفه الرئيس الامريكي روزفلت من خطورة النتائج المترتبة على انهيار الشرق الاوسط[٣٣٠] . وفي الوقت نفسه قرر تشرشل الاحتفاظ بالبصرة وبعض المراكز المهمة وطرق المواصلات في المنطقة ومن بينها العراق ، لمكانتها الاستراتيجية في سير المعارك .[٣٣١]

وفي ٨ نيسان ارسل تشرشل برقية الى وزير الهند المستر آمري « Mr. Amry » يحثه فيها على ارسال المزيد من القوات البريطانية الى العراق موضحاً له بأن الحرب « أخذت تتجه نحو الشرق ، وان من واجبنا الاحتفاظ بالبصرة » . وفي اليوم ذاته أبرق المستر آمري الى اللورد لنليثو « L. Linlethow » نائب الملك في الهند بهذا المعنى[٣٣٢] . ثم طلب المستر تشرشل من نائب الملك الاستغناء عن بعض القوات الاضافية التي كانت بعهدة الجنرال اوكينلياك « Okenaliak » وارسالها الى البصرة ، وكانت هذه القوة محملة في باخرة متجهة الى الملايو ، كما اتخذت التدابير اللازمة لارسال قوات اخرى بأسرع ما يمكن[٣٣٣] .

---

(٣٢٨) Paifroc , The official story of the Persia and Iraq command . 1941-1946 . (London 1948) . P. 19-20 .

(٣٢٩) Morris , James , The Hashemite Kings , (Latimer trend , London 1959) . P. 121 .

(٣٣٠) شيرر ، وليام : تاريخ المانيا الهتلرية ، ق ٣ ، تعريب خيري حماد . (بغداد ، مكتبة المثنى ١٩٦٢) ، ص ٣٨٤ .

(٣٣١) Churchill , W. The Second World War Vol. 111 . (London 1950) . P. 225 .

(٣٣٢) تشرشل ، ونستون : ثورة العراق مايس ١٩٤١ ، تعريب سليم طه التكريتي ، مطبعة دار البصري ، بغداد ، ١٩٦٣ ، ص ٧ .

(٣٣٣) Churchill , W. Op. Cit, P. 225

وفي ١٢ نيسان غيرت هذه القوة سيرها من كراچي الى الخليج العربي متجهة الى البصرة وكان يقود هذه القوة آمر اللواء و . ك . فريزر « O. K. Frezcir » فوصلتها في ١٨ نيسان.[٢٣٤]

جـ . تنصيب الشريف شرف وصياً

في الوقت الذي كانت تجري فيه الاستعدادات البريطانية على النحو الذي نكرناه ، كانت الاحداث في بغداد تتجه بشكل مغاير ، فقد قرر قادة الحركة اتخاذ الاجراءات الاحترازية لمواجهة التهديدات البريطانية ، وبالوقت نفسه السعي لايجاد وصي على العرش . ففي ١٠ نيسان أعلن البرلمان العراقي تنصيب الشريف شرف أحد أفراد العائلة الهاشمية وصياً على العرش بدلًا من عبدالاله الذي سبب هروبه فراغاً دستورياً في البلاد . غير انه لما وجد ان الجيش في البصرة لم يتعاون معه ، غادر البصرة الى القدس ومنها الى عمان عاصمة امارة شرق الاردن يرافقه جميل المدفعي وعلي جودت الايوبي ليستقر فيها طيلة أيام الحركة.[٢٢٥]

كان تنصيب الشريف شرف وصياً على العرش ، قد وجبه هروب الوصي الى البصرة والتجاؤه الى سفينة حربية بريطانية . ويعني ذلك خروجه من الأراضي العراقية بصفة ان السفن الحربية تعد قلاعاً اجنبية تسود فيها سيادة الدولة التي ترفع علمها ، سواء مخرت عباب البحر أو رست في أحد الموانىء ، فيكون بذلك الوصي عبدالاله قد ترك واجبات الوصاية دون أن يكلف أحداً من بعده ، وتعطيله الدستور فيكون بذلك أيضاً قد خلع نفسه بنفسه ، ولما كان الملك فيصل الثاني دون السن القانونية فيجب تعيين وصي عليه.[٢٢٦]

شرع الوصي الجديد يمارس صلاحياته الدستورية فأصدر الارادة الملكية بقبول استقالة رئيس الوزراء طه الهاشمي ، وكان العقيد صلاح الدين الصباغ محتفظاً بورقة الاستقالة عنده حتى ذلك الحين.[٢٢٧]

---

(٢٣٤) تشرشل : ثورة العراق ، مصدر سابق ، ص ٨ .

(٢٣٥) شوكت ، ناجي : سيرة وذكريات ، جـ ٢ ، مصدر سابق ، ص ٤٤٨ .

(٢٣٦) الشيخ علي ، علي محمود : محاكمتنا الوجاهية ، بيروت ، ١٩٦٧ ، ص ١٧٢ .

(٢٣٧) الحسني : الاسرار الخفية ، مصدر سابق ، ص ١٢٨ . شوكت : سيرة وذكريات ، جـ ٢ ، مصدر سابق ، ص ٤٥٣ .

وبناءً على رغبة بعض الساسة والعسكريين بانهاء الحكم العسكري في البلاد وتكوين وزارة جديدة ، تستند في ادارة البلاد الى الدستور والقوانين المرعية ، فاستقر الرأي على اسنادها الى رشيد عالي الكيلاني ، فوجه الشريف شرف كتاباً الى الكيلاني يعهد اليه تشكيل الوزارة الجديدة ، وفي يوم ١٢ نيسان صدرت الارادة الملكية المرقمة ١٣٩ لسنة ١٩٤١ بتشكيل الوزارة الجديدة.[٣٣٨]

حاول السفير البريطاني الجديد كينهان كورنواليس الذي لم يقدم أوراق اعتماده للحكومة العراقية حتى ذلك الحين ، أن يقنع حكومته بقبول نوع من الاعتراف بالحكومة الجديدة المشروط باحترام الكيلاني لالتزامات العراق تجاه بريطانيا ، وعلى اساس المعاهدة العراقية ـ البريطانية المعقودة بينهما عام ١٩٣٠[٣٣٩] . إلا ان الحكومة البريطانية لم توافقه الرأي وعدت حكومة الكيلاني غير شرعية لانها اغتصبت الحكم بالقوة وعطلت حقوق بريطانيا في المعاهدة.[٣٤٠]

يظهر مما تقدم ان الحكومة البريطانية كانت عازمة على تعزيز قواتها في العراق بكثافة ، غير مكترثة بموقف الحكومة الجديدة التي وصفتها بـ « اغتصاب الحكم بالقوة » ، وانها عازمة أيضاً على مواجهتها واسقاطها بالقوة ، وبالوقت نفسه شددت على أهمية احكام السيطرة وتامين الحماية لقاعدة الحبانية التي تؤمن حماية انابيب النفط الممتدة الى البحر المتوسط الذي يشكل عصب الحياة لاقتصادها وقواتها العسكرية التي تخوض حرباً عالمية.[٣٤١]

د . الحرب العراقية ـ البريطانية

في ١٨ نيسان عززت بريطانيا قواتها في العراق ، فأنزلت قوة عسكرية في البصرة تقدر بلواء مشاة تحت حماية فوج من المظليين هبط في قاعدة الشعيبة القريبة من البصرة ، وكانت الحكومة البريطانية قد استأذنت الحكومة العراقية مسبقاً ، فاستقبلت القوة من قبل اللواء ابراهيم الراوي الذي أرسلته الحكومة الى

---

(٣٣٨) الحسني : الوزارات ، جـ ٥ ، مصدر سابق ، ص ٣٤٣ ـ ٣٤٤ .

(٣٣٩) ياغي : حركة رشيد عالي الكيلاني ، مصدر سابق ، ص ١٣٢ .

(٣٤٠) تشرشل ، ونستون : ثورة العراق مايس ١٩٤١ ، مصدر سابق ، ص ٧ .

(٣٤١) تشرشل ، ثورة العراق ، مصدر سابق اعلاه ، ص ٨ . كذلك : الحسني ، الوزارات ، جـ ٥ ، مصدر سابق ، ص ٢٥٢ .

البصرة لهذا الغرض ، في محاولة لاظهار حسن النية تجاه المعاهدة.[٣٤٢]

وفي ٢٨ نيسان فوجئت الحكومة العراقية بطلب السفارة البريطانية السماح لقوات جديدة بالنزول في البصرة قبل أن تغادر القوة السابقة وهي مخالفة صريحة لبنود معاهدة عام ١٩٣٠ . إذ نص أحد بنودها على « ان لا تدخل قوات بريطانية جديدة الى العراق ما لم تغادر القوات البريطانية التي سبقتها الى خارج حدود العراق »[٣٤٣] . ولما وجدت ان الحكومة البريطانية بتصرفها هذا تبيّت نية غير حسنة ضد الحكومة العراقية ، استنفرت جهودها واتخذت الاجراءات الوقائية اللازمة لمواجهة مثل هذا الموقف ، فاذاعت بياناً شددت فيه على الالتزام بروح المعاهدة ، وحملت بريطانيا مسؤولية النتائج ، واحتجت وزارة الخارجية على عدم تقديم السفير البريطاني الجديد اوراق اعتماده للحكومة العراقية.[٣٤٤]

وما كادت تنزل هذه القوات في البصرة حتى شرعت في حفر الخنادق ، وتنظيم وسائل الدفاع عن المعسكر ، وأعلنت قيادتها عن مناقصات لتجهيزها بمواد الاعاشة لمدة سنة كاملة[٣٤٥] ، وهو ما يوحي بأن هذه القوات جاءت للقيام بعمل عسكري معين وان وجودها سيطول وهذا يتعارض مع نص معاهدة ١٩٣٠ التي تسمح بمرور القوات البريطانية عبر الاراضي العراقية فقط من دون أن تستقر فيها . وبتصرفها هذا فصحت الحكومة البريطانية عن نواياها فأرسلت الى قيادتها العسكرية في الشرق الأوسط في فلسطين برقية تؤكد لها بأن اتخاذ أي اجراءات في العراق أصبح أمراً لا مفر منه . أولاً : لتأسيس قاعدة تجمع في البصرة . وثانياً : لحماية البترول الايراني القريب منها.[٣٤٦]

وتمادت الحكومة البريطانية في اجراءاتها ، فنشرت قواتها شمالي مدينة البصرة لقطع الطريق على امدادات القوات العراقية الموجودة في البصرة ، وهو ما اضطر رئاسة الاركان العراقية الى سحب قواتها وعودتها الى مقرها في

(٣٤٢) تشرشل : ثورة العراق ، مصدر سابق ، ص ٧ .

(٣٤٣) الحسني : العراق في ظل المعاهدات ، مصدر سابق ، ص ٩٦ .

(٣٤٤) شوكت : سيرة وذكريات ، جـ ٢ ، مصدر سابق ، ص ٤٥٩ . كذلك : ياغي : حركة رشيد عالي الكيلاني ، مصدر سابق ، ص ١٥١ .

(٣٤٥) الحسني : الاسرار الخفية ، مصدر سابق ، ص ١٤٦ .

(٣٤٦) تشرشل ، ونستون : ثورة العراق مايس ١٩٤١ ، مصدر سابق ، ص ١٢ .

المسيب .[٣٤٧]

أصدرت السفارة البريطانية أمراً الى الموظفين البريطانيين المستخدمين في دوائر الحكومة العراقية والشركات أن يستعدوا للرحيل الى خارج البلاد عند صدور أول اشارة لهم ، كما أوعزت للبنوك العائدة للسلطات البريطانية بتهريب موجودها النقدي[٣٤٨] . وبذلك تكون قد كشفت عن نواياها العدوانية ضد حكومة الكيلاني ، الأمر الذي اضطر الحكومة العراقية لارسال قوات الى المنطقة المحيطة بقاعدة الحبانية ذات الأهمية الاستراتيجية لبريطانيا ، وذلك لممارسة نوع من الضغط على القوات البريطانية « ففي ٣٠ نيسان ظهرت القوات العراقية القادمة من بغداد على بُعد مسافة ميل واحد من التلال المشرفة على مطار ومعسكر الحبانية ، وسرعان ما انضمت اليها قوات جديدة جاءت من بغداد حتى بلغ عددها زهاء تسعة آلاف مقاتل وخمسين مدفعاً »[٣٤٩] . ولما كان المعسكر يضم اعداداً كبيرة من عوائل الضباط والمراتب البريطانيين ، ولغرض القيام باجراء لمنع القوات العراقية من مهاجمتهم ، فقد قرر الضباط البريطانيين الذين كانوا يشكلون قيادة القاعدة الجوية بمباغتة القوات العراقية والقيام بهجوم مفاجيء عليها . وفي حديث لآمر قاعدة الحبانية البريطاني الجنسية « آيرفايس مارشال هوتري » حول خطة الهجوم جرى مع مجموعة من الضباط الطيارين العراقيين في أواخر عام ١٩٥٤ . وقد كان « هوتري » اثناء حركة مايس عام ١٩٤١ ضابطاً في قاعدة الحبانية قال : قررنا القيام بهجوم مفاجيء ضد القوات العراقية المحيطة بنا ، بعدما وجدنا انه من الغباء أن نبقى ننتظر الهجوم المعادي ، فجمعنا بقايا جنود الليفي وبعض الاداريين والفنيين والحرس الموجودين في القاعدة وبادرنا بالهجوم ضد القوات العراقية ، إذ انها لو باغتت القاعدة الجوية التي توجد فيها عوائل الضباط والجنود البريطانيين ، وضربت بمدفعيتها خزان الماء المنصوب وسط المنطقة السكنية وكذلك مدرج القاعدة ، فان ذلك سيؤدي الى هلاك افراد القاعدة وعوائلهم ، كما ان تعطل المدرج سيعوق نشاط الطائرات الحربية المساندة للقوات البريطانية ، وسيشكل ذلك نقطة ضغط على القوات البريطانية ، لأن جميعهم سيقعون في الأسر إن لم يهلكوا ، وعند

---

(٣٤٧) الدرة ، محمود : الحرب العراقية ـ البريطانية ، مصدر سابق ، ص ٢٥٨ .

(٣٤٨) تشرشل : ثورة العراق مايس ١٩٤١ ، مصدر سابق ، ص ٩ ـ ١٠ .

(٣٤٩) تشرشل : المصدر السابق اعلاه ، ص ١٠ ـ ١١ .

ذلك سيصبحون ورقة رابحة بيد الحكومة العراقية ، وفضلاً عن ذلك سيحرم البريطانيون من استخدام القاعدة في عملياتهم العسكرية[٢٥٠] . لذلك قامت القوة البريطانية بهجوم مباغت ضد القوات العراقية في صبيحة ٢ مايس وهي في مواقعها وشاركت معها القوة الجوية البريطانية في الحبانية بقصف القوات العراقية قبل أن يطالهم القصف المدفعي[٢٥١] فأمر الكيلاني بتحويل دار السفارة البريطانية الى معتقل[*] ، جمع فيه السفير ورجال السفارة وعوائلهم فضلاً عن خبراء ومهندسي النفط الانكليز .[٢٥٢]

كانت الحبانية تشكل مركزاً مهماً للقيادة البريطانية ذلك لانها تؤمن الحماية الكافية لانبوب النفط المار بالصحراء الى البحر الابيض المتوسط ، كما اشار الى ذلك المستر تشرشل ، مشدداً على أهميتها قائلاً : « سنعمل ما بوسعنا لانقاذ الحبانية للمحافظة على خط الانبوب النفطي »[٢٥٣] .

اضطرت السفارة البريطانية الى توجيه انذار الى الحكومة العراقية جاء فيه انها ستتخذ الاجراءات العسكرية الكفيلة في حالة حصول اعتداء على السفارة البريطانية أو المفوضية الامريكية أو وقوع أذى لأي مواطن بريطاني .[٢٥٤]

وازاء ذلك التصعيد قررت الحكومة العراقية اعادة العلاقات مع المانيا ، وطلبت منها ارسال مساعدة عسكرية ، وبناء علاقات مع الاتحاد السوفيتي ، كما اقدمت الحكومة العراقية على اخراج الدينار العراقي من المنطقة الاسترلينية ، فأصبح الوضع المالي في العراق خطيراً ، وهو ما دفع بالحكومة للاستعانة بحكومة المانيا لوضع ثلاثة ملايين باون من الذهب كرصيد لعملة ورقية جديدة تصدرها حكومة

---

(٢٥٠) لقاء مع المقدم الطيار المتقاعد علاء الدين حسين العزاوي جرى بتاريخ ٢٢ / ٩ / ١٩٩٨ . الذي كان حاضراً الحديث مع مجموعة الطيارين العراقيين .

(٢٥١) الدرة : الحرب العراقية ـ البريطانية ، مصدر سابق ، ص ٢٧٤ .

(*) للمزيد من التفاصيل عن حصار السفارة البريطانية ، انظر : ستارك ، فريا : الحصار وقصة الثورة ومحاصرة الانكليز في السفارة البريطانية ببغداد ، مطبعة دار البصري ، بغداد ١٩٦٣ ، تعريب سليم طه التكريتي .

(٢٥٢) ياغي : حركة رشيد عالي الكيلاني ، مصدر سابق ، ص ١٦٣ .

(٢٥٣) تشرشل : ثورة العراق ، جـ ٥ ، مصدر سابق ، ص ١٣ ـ ١٤ .

(٢٥٤) الحسني : الوزارات ، جـ ٥ ، مصدر سابق ، ص ٢٦١ .

العراق ، على أن تطبع في مطابع الحكومة الالمانية ، وتسدد من المحصولات العراقية الزراعية والنفطية ، وقد وافقت حكومة المانيا على هذا الطلب ووصل جزء منها ، غير ان تتابع الأحداث التي كانت تسير لصالح القوات البريطانية ، أدى الى عدم وصول بقية المبالغ .(٣٥٥)

لقيت الحركة مساندة ودعماً جماهيرياً واسعاً ، وكان طلبة المدارس في مقدمة فئات الشعب الذين هبوا لمؤازرة الحركة الوطنية والقتال الى جانبها ، فقد وضعت هذه الفئة نفسها تحت تصرف قيادة الحركة ، وأعلنت انها رهن اشارة الجيش الذي يخوض قتالاً ضارياً ضد القوات البريطانية المعتدية ، وسارعوا للتطوع كفدائيين الى جانب الجنود والضباط ، كما سارعوا لتشكيل كتائب الشباب من طلبة الكليات والمعاهد العليا باشراف من أحد قادة الحركة ، فوقع الاختيار على يونس السبعاوي ، وكانت مهمة الكتائب مساندة الحركة وحماية مؤخرة الجيش العراقي الذي قد يتعرض لهجوم مفاجىء يمكن أن يقوم به اعداء الحركة(٣٥٦) . كما قامت جمعية الجوال القومية بمساندة الحركة مساندة فعالة ، إذ بادرت أولاً : بتشكيل وفد لمقابلة رئيس الحكومة الكيلانية وتقديم التهنئة له ، وتمنت لحكومته التوفيق في سياسته التي تخدم العراق والامة العربية ، وأبلغته بأنها رهن اشارته وان اعضاءها تحت تصرف حكومته . أما الكيلاني فقد عاهدهم بأنه سيكون عند حسن ظن هذا الوطن وتحت خدمته(٣٥٧) . ولما قامت القوات البريطانية بالاعتداء على الجيش العراقي صبيحة يوم ٢ مايس ، عقدت الهيئة العامة لجمعية الجوال صباح ذلك اليوم اجتماعاً في مقرها بمطبعة الجزيرة في منطقة الفضل ، وقررت ما يأتي :

١ - تؤلف كتائب تابعة لجمعية الجوال العربي ينتمي اليها الجوالون وغيرهم من الشباب للقيام بأعمال الدفاع المدني بالتعاون مع الهيئات الرسمية .
٢ - فتح باب الانتساب للراغبين من الشباب للانخراط في صفوف هذه الكتائب ، ودعوة اولئك الشباب لمراجعة مقر الجمعية لتسلم التعليمات التي يتطلبها الموقف .(٣٥٨)

---

(٣٥٥) الحسني : المصدر السابق اعلاه ، ص ٢٦٨ .

(٣٥٦) التكريتي ، سليم طه : منظمة الحرس الوطني ، مجلة الثقافة ، العدد (٥) ، مايس ١٩٧٦ ، ص ١٥١ .

(٣٥٧) جريدة البلاد ، ١٥ نيسان ١٩٤١ . (٣٥٨) جريدة البلاد ، ٣ مايس ١٩٤١ .

كما قام نادي المثنى الذي يهدف لبث الروح القومية وانماء الشعور الوطني بمساندة حركة مايس مساندة فعالة ونشطة منذ توليها السلطة واعرب بعض قادته أمثال صائب شوكت والدكتور جلال عزاوي ودرويش المقدادي في بيان أصدروه في ١٠ نيسان عن دعمهم لقيام حكومة الدفاع الوطني وعدوها انتصاراً لمبادىء النادي وأهدافه[٢٥٩]. كما قدمت الحركات والمنظمات والاحزاب الوطنية مساندة كبيرة واصدر رجال الدين فتاوى تدعو لمقاومة الانكليز ومساندة الحركة، وقد هبّت جماهير الشعب وعلى نطاق واسع تساند الحركة، وأدركوا ان الاعتداء البريطاني يضع المواطن بموقف المدافع عن وطنه. وقدمت المنظمات والأحزاب القومية في الوطن العربي دعماً كبيراً، وجاء متطوعون من سوريا للمشاركة في صفوف الجيش العراقي الذي يقاتل الجيش البريطاني وتم توزيعهم على جبهات القتال[٢٦٠]. ثم أصدر مفتي فلسطين أمين الحسيني بياناً دعا فيه المسلمين الى الجهاد في سبيل الاسلام ونصرة الحركة في العراق[٢٦١].

أما الموقف الرسمي العربي فلم يكن مشجعاً، ولم تصدر منه بادرة تؤيد العراقيين في حربهم مع بريطانيا، ذلك ان ولاء الحكام العرب كان لبريطانيا وكان الأمير عبدالله بن الحسين امير شرق الاردن أكثر حكام العرب عداءاً للحركة لأنه يرتبط بصلة القربى الى العائلة المالكة في العراق، فهو عم الامير عبدالاله، لذلك أصدر الأمير عبدالله في ١٦ مايس بياناً عدّ الحركة تهدف الى الفتنة وطالب بريطانيا بضربها بالسرعة الممكنة[٢٦٢].

ومن جانب آخر وفي جبهة البصرة فتحت القوات البريطانية النار على الفوج العراقي المرابط في منطقة الهارثة فقابله الفوج بالمثل، وأسقط أحد الطائرات البريطانية، ثم انسحب الى القرنة، ثم واصلت القوات البريطانية احتلالها للبصرة فسيطرت على منطقة العشار في ٧ نيسان، وقد دافع الاهالي عنها فاشتبكوا معهم

---

(٢٥٩) جريدة البلاد، ١١ نيسان ١٩٤١.

(٢٦٠) جريدة الاستقلال، العدد (٤٠٣٣)، ٦ مايس ١٩٤١.

(٢٦١) جريدة الاستقلال، العدد (٤٠٣٦)، ٩ مايس ١٩٤١.

(٢٦٢) الحسين، عبدالله: مذكراتي، مطبعة بيت المقدس، القدس ١٩٤٥، ط ١، ص ٢٢٨ - ص ٢٢٩.

بمعركة غير متكافئة ، وقف فيها اليهود الى جانب القوات البريطانية .(٣٦٣)

وفي الوقت الذي كانت فيه الأحداث في البصرة تجري على هذه الشاكلة ، اجتمع في بغداد مجلس الوزراء بتاريخ ٩ مايس وقرر ما يأتي :(٣٦٤)

١ - انهاء خدمات الضباط وضباط الصف والمدنيين البريطانيين العاملين في العراق والغاء عقودهم .

٢ - تخويل رئيس الوزراء عقد اتفاقيات مع أي دولة اجنبية لشراء اسلحة وعتاد ومعدات عسكرية للجيش العراقي .

٣ - ارسال بعثة عسكرية برئاسة اللواء ابراهيم الراوي بمهمة رسمية لهذا الغرض .

وفي ١٩ مايس اكملت القوات البريطانية احتلالها للفلوجة ، بعد معركة قصيرة ، فاضطرت القوات العراقية الموجودة فيها للانسحاب الى بغداد .(٣٦٥)

بدأ زحف القوات البريطانية نحو بغداد في ليلة السابع والعشرين من مايس ، وعلى الرغم من ان الزحف كان بطيئاً بسبب الفيضانات وتدمير بعض الجسور التي نسفت من قبل القوات العراقية المنسحبة ، إلا انها أحرزت بعض النجاح في تقدمها ، ووصلت القوات البريطانية الى مشارف مدينة بغداد في الثلاثين من مايس .(٣٦٦)

هـ . سقوط حكومة الكيلاني وعودة الاحتلال البريطاني

ازاء هذا الموقف اضطر الوزراء وبعض القادة العسكريين الى الانسحاب من بغداد ، بعد انهيار المواضع الدفاعية ، وكانت النية معقودة أولاً لنقل مقر القيادة الى كركوك لتنظيم المقاومة من هناك ، غير ان الموقف العسكري كان غير مشجع ، فاضطر بعض القادة للجوء الى طهران ومن هناك الى انقرة(٣٦٧) ، بعد أن تم تشكيل

---

(٣٦٣) باغي : حركة رشيد عالي الكيلاني ، مصدر سابق ، ص ١٦٦ .

(٣٦٤) الحسني : الوزارات ، جـ ٥ ، مصدر سابق ، ص ٢٧١ - ٢٧٤ .

(٣٦٥) باغي : حركة رشيد عالي الكيلاني ، مصدر سابق ، ص ١٧٥ .

(٣٦٦) تشرشل : ثورة العراق ، مصدر سابق ، ص ٢٦ - ص ٢٧ .

(٣٦٧) باغي : حركة رشيد عالي الكيلاني ، مصدر سابق ، ص ١٧٨ .

لجنة الامن الداخلي[*] في بغداد لكي تشرف على ادارة الأوضاع ومفاوضة القوات البريطانية التي دخلت بغداد.[٣٦٨]

واصلت القوات البريطانية تقدمها الى بغداد، فاضطرت لجنة الأمن الداخلي لمفاوضة السفارة البريطانية وعقد هدنة مع الجيش البريطاني المحتل، وأوصت أن تكون شروط الهدنة مشرفة، فأصدرت مجموعة من البلاغات لتهدئة الحالة واعادة الحياة الى وضعها الطبيعي وطالبت المواطنين باستئناف اعمالهم الاعتيادية.[٣٦٩]

وفي ٢٥ مايس وصل الوصي عبدالاله الى الحبانية، وانتقل الى بغداد يرافقه نوري السعيد وعلي جودت الايوبي وداود الحيدري، فقصد قصر الزهور واستقبل استقبالاً رسمياً.[٣٧٠]

وفي ١ حزيران اعلن عن وصول الأمير عبدالاله الى بغداد وخرج عدد كبير من اليهود لاستقباله. وتشاء المصادفات أن يكون موعد وصول الوصي متزامناً مع عيد النبي يشوع. وكان هؤلاء يعبرون عن فرحهم لوصوله، وقد فسرت فئات كثيرة من الشعب العراقي وخاصة المتحمسة منها هذا التصرف، بأنه تعبير عن الولاء المطلق للسلطات البريطانية، بوصف ان الوصي هو رجل بريطانيا في العراق، خاصة وان اليهود في البصرة قد استقبلوا القوات البريطانية المحتلة استقبالاً حافلاً عند نزولها في الميناء، ووزعوا عليها الفواكه والحلوى[٣٧١]. وكان بعضهم قد التجأ للسفارة البريطانية خلال مدة اشتداد الازمة بين العراق وبريطانيا، وتطوع بعضهم الآخر بنقل الاخبار الى السفارة البريطانية، في الوقت ذاته راجت شائعات كثيرة بأن البريطانيين سيشكلون حكومة يهودية عند عودتهم الى البلاد، وفضلاً عن ذلك مارس اليهود استفزازاً ضد مشاعر المواطنين عند دخول قوات الاحتلال الى بغداد، فقام

(*) ضمت اللجنة كلاً من : ارشد العمري رئيساً وعضوية كل من حسام الدين جمعة مدير الشرطة العام وخالد الزهاوي متصرف لواء بغداد والزعيم الركن حميد نصرت (الحسني : الوزارات، جـ ٥، مصدر سابق، ص ٢٨٥).

(٣٦٨) الحسني : الوزارات، جـ ٥، مصدر سابق، ص ٢٨٠.

(٣٦٩) ياغي : حركة رشيد عالي الكيلاني، مصدر سابق، ص ١٧٩.

(٣٧٠) ياغي : المصدر السابق اعلاه، ص ١٨٢.

(٣٧١) الراوي، ابراهيم : من الثورة العربية الكبرى الى العراق الحديث، ذكريات، بيروت، مطبعة دار الكتب ١٩٦٩، ص ٢٢٨.

بعض المواطنين المتحمسين بالهجوم على اليهود في بعض مناطق بغداد وعلى المحال التجارية ، وقد بذلت السلطات المحلية وأجهزتها جهوداً كبيرة لايقاف النزاع .(٢٧٢)

كان أول اجراء للوصي في تصريف شؤون الدولة هو تكليف جميل المدفعي بتشكيل الوزارة ، ولما كانت الظروف التي نجمت عن قيام الحرب ودخول القوات البريطانية العراق مرة ثانية قد أوجدت نوعاً من الاضطراب ، فقد صدرت الارادة الملكية في ٢ حزيران ١٩٤١ بتشكيل الوزارة وشارك فيها اعضاء كانوا ساخطين على سياسة الكيلاني أو موالين للانكليز ، وعند اعلان الوزارة التي كانت مهمتها اعادة الوضع الى طبيعته ، وهي الوزارة الخامسة التي يشكلها المدفعي ، والتي جاءت في ظروف صعبة للغاية ، كان نظام منع التجوال سارياً في العاصمة واطرافها ، فاستعين بمحطة الاذاعة اللاسلكية لاذاعة بيان تشكيلها .(٢٧٣)

٣ ـ حكومة المدفعي وسياسة المراسيم

كان أول عمل قامت به حكومة المدفعي هو اعلانها الاحكام العرفية ببغداد والمناطق المجاورة لها . وتم تحديد المنطقة التي اعلنت فيها الاحكام العرفية بأن تكون الادارة فيها عسكرية صرفة ، ويكون قائد القوات العسكرية المرابطة فيها مرجعاً لجميع الادارات ، وله صلاحية توزيع الاعمال والسلطات على جميع الموظفين في تلك المنطقة(٢٧٤) ، كما صدرت ارادة ملكية في ٣ حزيران وهو اليوم نفسه الذي صدرت فيه تلك الارادات ، عينت بموجبها العقيد مصطفى راغب رئيساً للمجلس العرفي العسكري والمقدمان ناجي عبدالرزاق وطاهر محمد عضوين عسكريين فيه ، وصدرت الارادة الملكية بتعيين الحاكمين محمد فهمي الجراح ومصطفى عزت عبدالسلام عضوين مدنيين فيه ، وفقاً للمادة الاولى(*) من مرسوم الادارة العرفية

---

(٢٧٢) حميدي : التطورات السياسية ، مصدر سابق ، ص ٦٩ ـ ص ٧٣ .

(٢٧٣) الحسني : الوزارات ، جـ ٦ ، مصدر سابق ، ص ٧ .

(٢٧٤) جريدة الوقائع العراقية ، العدد ١٩١٨ ، ٣ حزيران ١٩٤١ .

(*) نصت المادة الاولى : « يتألف المجلس العرفي العسكري من رئيس واربعة اعضاء ، على أن يكون الرئيس والعضوان من الضباط العسكريين يعينون بارادة ملكية على اقتراح وزير الدفاع . والعضوان الاخران من الحكام العدليين يعينان بارادة ملكية على اقتراح وزير العدلية » . وزارة العدلية ـ مجموعة القوانين والانظمة لسنة ٩٣٥ ص ٢١٢ .

المرقم ١٨ لسنة ١٩٣٥.[٢٧٥]

ولما كان الوضع الداخلي مضطرباً ومشحوناً بالعداء لبريطانيا في مختلف انحاء البلاد ، فقد وزعت منشورات في بعض المدن العراقية ، ففي النجف وزعت منشورات تدعو المواطنين لالتزام الهدوء وتؤكد عليهم ان حكومة الكيلاني ما زالت تقاوم وانها نقلت مقرها الى الموصل وستواصل كفاحها بمساعدة النجدات الالمانية ، ثم القيت كلمات حماسية في تجمع جرى في صحن الامام علي « ع » وكلها موجهة ضد الوصي عبدالاله والاستعمار البريطاني والحكومة القائمة ، وانتشرت التظاهرات والمعارضة الشعبية في أغلب مناطق العراق ، شملت مدن الموصل وكربلاء والعمارة والحلة والنعمانية وبعقوبة ، وكلها تدعو للجهاد ضد السيطرة البريطانية ، ففي الناصرية قتل الكابتن « جفرس » ضابط الاستخبارات البريطاني على يد المواطنين الثائرين في ٤ حزيران ، وطالبت السفارة البريطانية بانزال العقاب الصارم بالفاعلين ، وفعلاً نفذ حكم الاعدام بأحد المنفذين بتأثير من النفوذ البريطاني الذي أصبح طاغياً في البلاد.[٢٧٦]

ولما كانت حكومة الدفاع الوطني قد أصدرت مجموعة من القوانين والانظمة خلال الازمة ، فقد قامت دائرة التدوين القانوني باصدار قرار في ٣ حزيران ١٩٤١ ابطلت فيه جميع هذه القوانين والانظمة وعدتها غير شرعية.[٢٧٧]

واستناداً الى الفقرة ٣ من المادة ٢٦ من القانون الاساسي العراقي فقد أصدرت وزارة المدفعي أحد عشر مرسوماً خلال مدة وجودها في الحكم من ٢ حزيران الى ٧ تشرين الأول عام ١٩٤١ ، كانت ثلاثة منها لتعديل قانون الملاك رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ ، واربعة لاضافة مبالغ الى ميزانية سنة ١٩٤١ - ١٩٤٢ المالية ، وواحد لتعديل مرسوم انضباط موظفي الدولة ، وآخر لوضع ذيل لمرسوم الادارة العرفية الصادر في ١٩٣٥ يجيز فيه محاكمة القائمين بحوادث الشهرين نيسان ومايس عام ١٩٤١ غيابياً . وآخر لإقصاء المشتركين في تلك الحوادث عن مناصبهم ، أما المرسوم الحادي عشر رقم ٦٣ فقد صدر لتأمين اعادة كبار الضباط

---

(٣٧٥) الحسني : الوزارات ، جـ ٦ ، مصدر سابق ، ص ٩ .

(٣٧٦) حميدي : التطورات السياسية ، مصدر سابق ، ص ٨٠ .

(٣٧٧) وزارة العدلية : مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤١ ، ص ٩

المحالين على التقاعد في مختلف الظروف الى خدمة الجيش مرة اخرى .[٢٧٨]

كما أوقف تنفيذ قانون اصول المحاكمات الجزائية وقوانين ادارة الالوية والجمعيات ، وقانون دعاوى العشائر والمطبوعات ، وانضباط موظفي الدولة والخدمة المدنية والحكام والقضاة والقوانين الاخرى ، بقدر علاقتها بالاجراءات والمحاكمات التي تتطلبها الادارة العرفية والعسكرية في المنطقة .[٢٧٩]

كما صدرت ثلاثة بيانات عن متصرفية لواء بغداد ورئاسة الاركان العامة ، الأول منع بموجبه التجمهر في الشوارع والازقة وحذر المواطنين بأن الشرطة ستستخدم القوة في فض التجمعات والتجمهر ، وستقوم باطلاق النار على المخالفين ، أما الثاني فقد حدد أوقات منع التجوال في مناطق بغداد ما بين الساعة الخامسة مساءً والخامسة صباحاً ، وطالب البيان الثالث المواطنين بالمحافظة على الهدوء والسكينة وحذرهم من مغبة الاخلال بالأمن لأن الشرطة ستستخدم النار ضد المخالفين .[٢٨٠]

ولفرض احكام السيطرة البريطانية على الوضع الداخلي ، عينت الحكومة في كل لواء من الالوية العراقية ضابط ارتباط بريطانياً يمثل القوات البريطانية فيها ، فكان هؤلاء يتدخلون في شؤون المتصرفين ، فأدى ذلك الى تذمر المتصرفين ، وبقية الموظفين .[٢٨١]

وفي ٥ حزيران وافقت الحكومة العراقية وبناءً على طلب من السفارة البريطانية ، بانشاء ادارة الرقابة على البريد والتلغراف لتأمين حماية المصالح البريطانية ، وخصصت موظفاً بريطانياً من بين الموظفين البريطانيين الذين يعملون في خدمة الحكومة العراقية ، لاستخدامه في الادارة المذكورة وكلفت وزير الخارجية العراقي أن يبلغ السفير البريطاني بهذه الموافقة ، علاوة على ذلك فقد طالبت السفارة البريطانية تعويض المتضررين من رعايا الانكليز والموظفين في الحكومة العراقية ، تعويضاً مالياً عما اصابهم من اضرار خلال الازمة ، وطلبت اجراء التحقيق والملاحقة لكل من قام باعمال تجاه هؤلاء .[٢٨٢]

---

(٣٧٨) وزارة العدلية : مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤١ ، ص ٢٤٠ - ٢٦١ .

(٣٧٩) جريدة الوقائع العراقية ، العدد ١٩١٨ ، ٣ حزيران ١٩٤١ .

(٣٨٠) جريدة الزمان ، العدد ١١٢٩ ، ٦ حزيران ١٩٤١ .

(٣٨١) الهاشمي : المذكرات ، جـ ١ ، مصدر سابق ، ص ٤٥٦ .

(٣٨٢) ياغي : حركة رشيد عالي الكيلاني ، مصدر سابق ، ص ٢٨٧ - ٢٩٠ .

وأقدمت حكومة المدفعي على فصل عدد من الموظفين العراقيين الذين تعاطفوا مع حركة مايس ، كما قررت ايضاً اسقاط الجنسية العراقية عن نخبة من رجال الثقافة والفكر والتوجيه القومي ومنهم ساطع الحصري والدكتور احمد قدري والاستاذ محمد درويش المقدادي وكذلك الضابطان السوريان المقدم محمود الهندي والمقدم صبحي العمري ، وهؤلاء قدموا للعراق خدمات جليلة في مجال التربية والتعليم ، وآخرون خدموا في القوات العسكرية العراقية ، كما قررت الحكومة انهاء عقود ثلاثمئة مدرس عربي ، خدموا في حقول التعليم ، وينتمون الى اقطار عربية عديدة ، مصر وسوريا ولبنان وفلسطين ، وكانوا يعملون في العراق بعقود خاصة ، بسبب تعاطفهم مع حركة الكيلاني .[٢٨٣]

وبالرغم من كل الاجراءات التي اتخذتها وزارة المدفعي لاعادة الامن الى نصابه إلا ان الوضع لم يستقر في البلاد إلا بعد مرور مدة طويلة[٢٨٤] . كما ان الوصي والسلطات البريطانية لم يرتاحا لتلك الاجراءات ، فقد طالبا بحل الجيش العراقي واعتقال كل من ساهم أو شارك أو تعاطف مع حركة مايس[٢٨٥] . وفعلاً فقد تم اعتقال غالبية المشاركين فيها ، ومطاردة قادة الحركة الذين هرب القسم الاكبر منهم الى خارج الوطن ، وصدرت بحقهم الاحكام المختلفة ، وأودع السجون من كان متعاطفاً مع الحركة ، كما تم تسريح اعداد كبيرة من الضباط ، ففي السنوات السبع التي تلت الحرب اخرج من الجيش « ٢٨٧٩ » ضابطاً منهم ١٤١٩ من الضباط الاحداث ، أما الباقون فهم القادة وكبار الضباط وغالبيتهم يؤلفون العمود الفقري للجيش ، وسارت سياسة بريطانيا بشكل منظم لاضعاف الجيش وتقويض بنيانه ، فالغيت احدى فرق الجيش الاربع ، وطبقت فيه سياسة سلاح بلا عتاد وجهاز حربي تنقصه الادارة[٢٨٦] ، وذلك بتحويل الفوج الثالث من كل لواء الى ملاك اداري صرف[٢٨٧] ، وتم

---

(٢٨٣) الحسني : الوزارات ، جـ ٦ ، مصدر سابق ، ص ٢٤ .

(٢٨٤) حميدي ، جعفر عباس : التطورات السياسية في العراق ١٩٤١ - ١٩٥٣ ، مصدر سابق ، ص ٨٦ .

(٢٨٥) كنة ، خليل : العراق أمسه وغده ، مصدر سابق ، ص ٨٨ .

(٢٨٦) الدرة ، محمود : الحرب العراقية - البريطانية ، مصدر سابق ، ص ٤٢٠ - ٤٢١ .

(٢٨٧) Batatu , Hanna : Old Social classes and revolutionary movements of Iraq . Princeton . 1978 . P. 346 .

ابعاد جميع العناصر العربية التي تنتمي الى الاقطار العربية العاملة في الجيش ، واشار الى ذلك صراحة نوري السعيد أمام مجلس الأعيان في مايس ١٩٤٢ .(٢٨٨)

واستغلت بريطانيا الظروف التي اعقبت فشل الحركة فكرست جهودها لتثبيت نفوذها السياسي والعسكري والاقتصادي في البلاد ، فأوجدت وضعاً سياسياً غير متوازن ، فقد رجحت كفة الموازين لصالحها والمتحالفين معها من العناصر الحاكمة .(٢٨٩)

وبعودة الاحتلال البريطاني للعراق .وجدت بريطانيا نفسها في عزلة تامة لا يمكن فكها ما لم يسع البريطانيون لاستقطاب الوجوه الاجتماعية بالدرجة الاولى ، فسعوا لاستقطاب شيوخ العشائر المنتشرين في اغلب المناطق وخاصة الزراعية منها ، وحاولوا استرضاءهم ومنحوهم حقوق التصرف في الأرض التي تم شراؤها في العهد العثماني وبقيت بيد الفلاحين ، كما منحوا البعض الآخر من الشيوخ والتجار الموالين لسياستهم مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الاخرى . وأصبح هؤلاء الشيوخ طبقة متنفذة في المجتمع وقوة كبيرة مساندة للوجود البريطاني في العراق ، وأمست النخبة الحاكمة قوة كبيرة تقف بمواجهة التيارات المناهضة لبريطانيا ، فقد ارتبطت بها كلياً . أما الحكومة فقد سارت على السياسة نفسها في تعزيز مكانة هذه الطبقة ومنحتها حقوق التصرف في الأراضي ثم فسحت لها المجال للدخول الى مجلس النواب والأعيان التي باتت تشكل نسبة لا بأس بها .وبذلك حصلوا على موقع متنفذ في مؤسسات الدولة . ثم زجت الحكومة بابنائهم في مواقع مهمة في الدولة وخاصة في الجيش وسلمتهم مسؤوليات واسعة . ثم أصدرت الحكومة قوانين خاصة بهذه الطبقة التي اصبحت بمنزلة الاقطاعيين ، فكانت النتيجة استئثار نسبة قليلة بامتلاك مساحات واسعة من الاراضي(٢٩٠) . ثم سهلت الطريق لعودة العديد من المستشارين البريطانيين الذين غادروا العراق ، وقد انتشر هؤلاء في الوزارات

---

(٢٨٨) محاضر جلسات مجلس الاعيان- الاجتماع الاعتيادي السادس عشر لسنة ١٩٤١ - ١٩٤٢ ، ص ١٦٧ .

(٢٨٩) باغي : حركة رشيد عالي الكيلاني ، مصدر سابق ، ص ٢٧٧ .

(٢٩٠) خليل ، عادل غفوري : احزاب المعارضة العلنية في العراق ١٩٤٦ - ١٩٥٤ ، المكتبة العالمية ، بغداد ١٩٨٤ ، ط ١ ، ص ٢٤٦ .

والدوائر العراقية . كما تعاظم وجودهم في دوائر الدولة من جديد ولكن بصلاحيات أوسع ونفوذ أقوى ، فاسندت اليهم وظائف كثيرة ، وفوضوا بأسماء شتى كمستشارين أو ضباط ارتباط ، وهو ما ساعدهم على توجيه السياسة الادارية للدولة بما ينسجم مع مصالحهم[٣٩١] ، فاخذوا يعززون صلاتهم بالشيوخ والمتنفذين في المدن ، والتدخل لدى الدوائر الحكومية لتسهيل اعمال هؤلاء في محاولة لكسبهم[٣٩٢] . كما كانوا يتساهلون مع رؤساء العشائر في تطبيق التجنيد الاجباري على اولادهم أو المحسوبين عليهم ، في محاولة لارضائهم وكسبهم ، لأنهم يشكلون طبقة موالية لا يستهان بها .[٣٩٣]

أدت حركة مايس التي قيدت الوصي من اتخاذ أي اجراء لمواجهة خصومه الى القيام باجراء تعديل في بعض مواد القانون الاساسي ، بحيث يحفظ حقوقه ويمكنه من السيطرة على البلاد في الظروف الاستثنائية ، فقد عجز عن إقالة حكومة الكيلاني والسيطرة على الوضع وهو خارج العاصمة ، كما انه لم يستطع فرض ارادته على القادة العسكريين ، لذلك فقد كان مصمماً على أن الجيش يجب أن لا يستخدم ضده مرة اخرى ، وعجز أيضاً من الاجتماع بمجلس الامة ، وفوق ذلك تم خلعه من الوصاية وعهدت الى الشريف شرف أحد أفراد العائلة الهاشمية ، لهذا أقدم على هذه التعديلات لكي يتفادىء تكرار المأزق الذي واجهه أثناء الازمة ، فقد شمل التعديل المادة الثالثة الذي أجاز نقل العاصمة الى احدى المدن بصورة مؤقتة ، أما المادة « ٢٠ » فنصت على انتقال ولاية العهد الى ارشد رجل عراقي من ابناء انجال الملك حسين بن علي عند شغورها ، وجاء في الفقرة السادسة من المادة السادسة والعشرين للملك حق اقالة رئيس الوزراء ، عند الضرورة ، وفي الفقرة الثامنة من المادة نفسها اعطي له الحق بتعيين قواد الفرق فما فوق ، كما جاء في الفقرة الاولى من المادة الحادية والثلاثين جعل عدد اعضاء مجلس الاعيان بقدر ربع اعضاء مجلس النواب البالغ عددهم ١٣٨ نائباً ، وجوز اجتماع المجلسين خارج العاصمة ،

---

(٣٩١) حميدي ، جعفر عباس : التطورات السياسية ، مصدر سابق ، ص ٩٢ .

(٣٩٢) حسين ، محمد توفيق : عندما يثور العراق ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٥٩ ، ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٣٩٣) محمد ، سعاد رؤوف شير : نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية ، مصدر سابق ، ص ١٥٢ .

اذا تعذر اجتماعهما فيها.[٢٩٤]

لقد استغلت السلطات البريطانية اضطراب الاوضاع الداخلية، فنشطت دائرة العلاقات في السفارة البريطانية وأخذت تبذل الاموال في مراكز الالوية، وتقيم حفلات الكوكتيل في بغداد، لاستقطاب الرأي لصالحها[٢٩٥]. فقد قامت السلطات البريطانية بانشاء مكاتب للارشاد والثقافة والدعاية تتلقى التوجيه والدعم من السفارة البريطانية، وأوجدت معاهدة ثقافية في بغداد والبصرة لتدريس اللغة الانكليزية، وخصصت قاعات كبيرة لالقاء المحاضرات، تدار من قبل اشخاص يمتازون بالدهاء ولهم معرفة واسعة باحوال البلاد، مهمتهم الاتصال بعدد كبير من المواطنين، وخصوصاً النخبة المثقفة منهم لتكوين طبقة موالية لهم تتفهم طبيعة الاحتلال البريطاني الجديد، وتقف بمواجهة الافكار والتيارات الوطنية الرافضة لهذا الاحتلال، ثم انشأت نوادي اخرى للغرض اعلاه نفسه، كنادي اخوان الحرية الذي ترأسته البريطانية فريا ستارك، التي قامت بدور كبير في نشر أفكار وآراء النادي الذي يعكس صورة الاحتلال البريطاني الجديد، وبالوقت نفسه كانت تسعى لالهاء الشباب العراقي عن تطلعاتهم الاساسية التي تدعو لطرد النفوذ البريطاني من العراق، وقد أجرت ستارك اتصالات مع بعض الساسة العراقيين، وخاصة الذين كانوا موالين للسلطات البريطانية وأبرزهم صالح جبر. على أية حال استمر وجود هذا النادي وفروعه الاخرى في الالوية العراقية بنشاطه بعد أن استقطب أعداداً لا بأس بها من الشباب قدر بـ « ٧ » سبعة آلاف عضو حتى نهاية عام ١٩٤٣، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية الغي النادي وتم حل فروعه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥[٢٩٦]. ولم يقتصر نشاط السلطات البريطانية على هذا النادي بل ظهرت نواد اخرى مثل نادي « Z » وله الاهداف والمهمات نفسها التي قام بها نادي اخوان الحرية. ثم ظهر تشكيل « بايفورس Paiforce » وهو تشكيل يختص بتقديم الخدمات لجيوش الاحتلال البريطاني[٢٩٧]. واستجابة للضغوط

---

(٣٩٤) حكومة العراق: القانون الاساسي وتعديلاته، مصدر سابق، ص ٤٤ - ٦٤.

(٣٩٥) الهاشمي: المنكرات، جـ ١، مصدر سابق، ص ٤١٧.

(٣٩٦) حميدي: التطورات السياسية، مصدر سابق، ص ٩١ - ٩٨.

(٣٩٧) حميدي: المصدر السابق اعلاه، ص ٩٩ - ١٠٣.

البريطانية فقد قامت حكومة المدفعي بتعطيل جمعية الجوال ومصادرة ممتلكاتها واعتقال ابرز اعضائها[٣٩٨] . وقررت الحكومة في ١١ تموز عام ١٩٤١ الغاء اجازة نادي المثنى وتعطيل أعماله ومصادرة ممتلكاته لمواقفه المناصرة لحركة مايس ، وتم الاستيلاء على مقر النادي وتحويله مقراً لنادي « اخوان الحرية ».[٣٩٩]

وبعد أن قامت حكومة المدفعي باعادة الأمن والاستقرار الى الوضع الطبيعي ، شعر رئيس الحكومة بان الوقت قد حان لتخليه عن المسؤولية ، فقدم استقالته في اوائل تشرين الأول ١٩٤١.[٤٠٠]

اسند الوصي رئاسة الوزارة الى نوري السعيد الذي كان يشغل منصب الوزير المفوض في السفارة العراقية في القاهرة ، فاستدعي على عجل ، وألف وزارته السادسة في تشرين الاول عام ١٩٤١.[٤٠١]

اختار نوري السعيد اعضاء وزارته من العناصر الموالية للبريطانيين لكي يتمنى له تطبيق سياسته التي رسمت له من قبل السلطات البريطانية ، كما زج في وزارته بعض العناصر التي لم تتعاطف مع جماعة رشيد عالي الكيلاني . وقد احتفظ لنفسه بمنصب وزارة الدفاع وكالة ، واسند وزارة الداخلية الى صالح جبر فضلاً عن وزارة الخارجية بالوكالة ، واختار علي ممتاز الدفتري لوزارة المالية ، وصادق البصام لوزارة العدلية وتحسين علي للمعارف ومحمد امين زكي للمواصلات والاشغال ، وجمال بابان للشؤون الاجتماعية والسيد عبدالمهدي للاقتصاد.[٤٠٢]

عمدت وزارة نوري السعيد الى اتباع سياسة الحزم ضد العناصر التي ساهمت في احداث مايس ، وكان أول عمل قامت به هو فصل عدد من المديرين العامين والمتصرفين والقائممقامين ومديري النواحي وبعض الموظفين الذين أيدوا الحركة ، وألقت القبض على المتهمين بالاخلال بالامن وسلامة البلاد خلال تلك الحقبة وحجزتهم في معتقلات الفاو ونقرة السلمان والعمارة ، وشملت تلك الاجراءات بعض

---

(٣٩٨) المفتي ، حازم ، العراق بين عهدين ، مصدر سابق ، ص ١٣٦ .

(٣٩٩) حميدي : التطورات السياسية ، مصدر سابق ، ص ٩٣ .

(٤٠٠) الحسني : الوزارات ، جـ ٦ ، مصدر سابق ، ص ٤٦ .

(٤٠١) جريدة صوت الاهالي ، ١٠ تشرين الاول ١٩٤١ .

(٤٠٢) محمد ، سعاد رؤوف : نوري السعيد ، مصدر سابق ، ص ١٤٠ .

الشخصيات السياسية والعسكرية وأبرزهم : محمد صديق شنشل ، ومحمد بهجت الاثري وطالب مشتاق ومحمد درويش المقدادي وخليل كنه وعبدالرزاق الحسني والعقيد سعيد يحيى والزعيم قاسم مقصود والمقدم صالح زكي الطائي والحاج عبدالواحد سكر وداود السعدي والملازم خيرالله طلفاح[٤٠٣] وبدأت بمحاربة ما يسمى بالافكار النازية والشيوعية ، فأناطت امور المعتقل العامة والخاصة بمدير الشرطة العام بدلًا من ربطها بوزارة الشؤون الاجتماعية[٤٠٤] . كما طالب نوري السعيد من مجلس النواب اسقاط عضوية الكيلاني والسبعاوي وناجي شوكت من المجلس لعدم حضورهم الجلسات الثلاث للمجلس منذ افتتاحه ، وقد وافق المجلس على الطلب باكثرية الاصوات في حين اعترض بعض النواب على الطلب بصفة ان تغيبهم كان اضطرارياً .[٤٠٥]

وجهت حكومة نوري السعيد عنايتها بالشرطة فأولت هذا الجهاز اهتماماً خاصاً ، وطالبت بتطويره ومضاعفة عدد افراده لكي يقوم بواجب حفظ الأمن والاستقرار في البلد[٤٠٦] . وفعلًا فقد تم تخصيص مبالغ طائلة لهذا الغرض فاصبح عدد أفراده في عام ١٩٤٥ أكثر من تسعة عشر الف شرطي ، وجند نحو خمسة آلاف شخص للعمل في قسم الشرطة السرية ، وكانت واجبات هذا القسم مراقبة الاشخاص الذين يشكلون خطراً على أمن الدولة ، ومتابعتهم وتعقبهم ومن ثم اتخاذ الاجراءات بحق من ترى فيه شعوراً وطنياً ، أو من كان متذمراً من السلطة .[٤٠٧]

لقد كان الغرض من تشكيل هذا القسم هو متابعة نشاطات الاحزاب السياسية المعارضة للحكومة ، وكشف تحركاتها وخاصة الأحزاب السرية ، والعناصر الوطنية التي كانت تحرك المواطنين ضد النظام ، وفضلًا عن ذلك جاءت خطوة نوري السعيد

---

(٤٠٣) وزارة الداخلية : اضبارة المعتقلين ، ص ٢٦ ، لسنة ١٩٤٢ ، م / قائمة المعتقلين بحوادث سنة ١٩٤١ .

(٤٠٤) الحسني ، الوزارات ، جـ ٦ ، مصدر سابق ، ص ٥٩ ـ ٦٠ .

(٤٠٥) محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤١ ـ ١٩٤٢ ، الجلسة العاشرة ص ٨٦ ـ ١٢٦ .

(٤٠٦) محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠ ـ ١٩٤١ ، الجلسة الثالثة ص ٣٨ ـ ٣٩ .

(٤٠٧) حميدي ، جعفر عباس : التطورات السياسية ، مصدر سابق ، ص ١٠٨ ـ ١٠٩ .

في اعقاب فشل الحركة ، ودخول القوات البريطانية الى البلاد باعداد هائلة ، فاصبح العراق معسكراً لهذه القوات فكان من الطبيعي أن يزداد الحقد والغليان الشعبي ضدها ، ولهذا أقدم نوري السعيد على تشكيل قسم الشرطة السرية وزيادة عدد افراد الشرطة بهدف متابعة هذه النشاطات التي تستهدف نظام الحكم .

كما حاولت حكومة نوري السعيد الاهتمام بالجانب الاقتصادي الذي اثرت فيه ظروف الحرب العالمية الثانية تأثيراً مباشراً ، فكان من نتائجها ارتفاع اسعار الحاجيات الضرورية ، حتى بلغت عشرة اضعاف ما كانت عليه قبل اندلاع الحرب ، وشملت هذه الزيادة المواد الغذائية ، لا سيما الحنطة والشعير والرز والسمن ، الأمر الذي حال دون حصول الطبقات الفقيرة عليها ، وقد زاد الحالة سوءاً اعتماد القوات البريطانية المتواجدة في العراق على تلك المواد ، لتأمين حاجتها ، وهذا ما أربك السوق فحصلت شحة فيها(٤٠٨) ، فضلاً عن ضعف الرقابة الحكومية على الميدان الاقتصادي .(٤٠٩)

وفي ٣ تشرين الأول قدم نوري السعيد استقالة وزارته السادسة ، فعهد اليه الوصي ثانية بتشكيل الوزارة ، وسميت بوزارة نوري السعيد السابعة ، فقرر الوصي بعد استشارة السفارة البريطانية أن يعهد وزارة المالية الى شخصية قوية واقترح تسمية صالح جبر لهذه الوزارة(٤١٠) ، وحال تسلمه المسؤولية أدلى بتصريح صحفي شدد فيه على ضرورة ضرب المحتكرين والمضاربين بالمواد وخاصة التموينية ، وأكد انهم يرتكبون الحياة الاقتصادية ويحرمون الناس من قوتهم ، وشبههم بالرتل الخامس ، وطالب أن يعاملوا على هذا الاساس .(٤١١)

غير ان الوزير الجديد اعتقد بأنه سيعامل هؤلاء كما كان يعتقل الوطنيين والمتهمين بالانتماء للنازية ، فلما اتضح له بأن المحتكرين هم عصبة من اليهود ويشاركهم لفيف من الوزراء والأعيان والمتنفذين المتواطئين معهم على حساب المصلحة العامة ، اضطر للتراجع ووجد انه استعجل تصريحه(٤١٢) . وكان غالبية

---

(٤٠٨) محمد ، سعاد رؤوف : نوري السعيد ، مصدر سابق ، ص ١٨٢ .

(٤٠٩) لونكريك ، العراق الحديث ، جـ ٢ ، مصدر سابق ، ص ٤٥٨ .

(٤١٠) الحسني : الوزارات ، جـ ٦ ، مصدر سابق ، ص ٩٤ .

(٤١١) جريدة الزمان ، العدد ١٥٥٥ في ٢٦ تشرين الأول ١٩٤٢ .

(٤١٢) الحسني : الوزارات ، جـ ٦ ، مصدر سابق ، ص ٩٦ .

هؤلاء لديهم مصالح كبيرة ، فكانوا يقفون بالمرصاد لاي اجراء يستهدف مصالحهم حتى ولو كان يستهدف تحسين الأوضاع العامة في البلاد ، ويقف في مقدمة هؤلاء جميل المدفعي الذي كان يمتلك مصنعاً للسكاير بالاشتراك مع توفيق السويدي ، وعلي جودت الايوبي الذي يملك نحو « ٩٠٠٠ » تسعة آلاف متر مربع من الأراضي السكنية في منطقة ام العظام في حي كرادة مريم ببغداد ، ناهيك عن حصته في شركة الاسمنت العراقية ، فضلاً عن امتلاك هذه الفئة مساحات واسعة من الأراضي الزراعية المنتشرة في انحاء البلاد ، كانت حصة المدفعي وحده تقدر بـ « ٣٩٧٦ » دونماً من الأراضي الزراعية في ديالى وعلي جودت الايوبي « ٦٣٦٦ » دونماً في ديالى أيضاً ، وتقدر ملكية حكمت سليمان بـ« ١٦٦٧٦ » دونماً في ديالى ، ويملك حمدي الباجه جي « ٣٤٣٣٧ » دونماً في بغداد ، ومصطفى العمري « ١٢٧٣٢ » في الموصل وعبدالوهاب مرجان « ٩١٧٠ » دونماً في الحلة واحمد مختار بابان « ٣٩٥٨ » في كركوك ، في حين كان صباح نوري السعيد يمتلك « ٩٢٩٤ » دونماً في بغداد.[٤١٣]

أما العائلة المالكة فقد كانت تملك « ١٧٧٠٠٠ » دونم من الأراضي الزراعية في أماكن متعددة من العراق.[٤١٤]

أما رئيس الحكومة فقد تعامل مع الازمة بشيء من الاعتدال ، لأنه يعرف مقدار نفوذ زملائه الساسة والمتنفذين ورؤساء العشائر من الاقطاعيين ، واذا ما حاول مجابهتهم فسوف يكون في مأزق ، خاصة وان غالبيتهم من زملائه ويشكلون كتلة واحدة تقف في مواجهة التيارات السياسية الوطنية ، لذلك فقد صرح بأنه سيبذل قصارى جهده لتحسين شؤون التموين.[٤١٥]

لقد كان نفوذ هؤلاء طاغياً في مفاصل الدولة ، وكانوا على قدر كبير من الجشع والاستغلال ، ويمارسون شتى أنواع الاحتكار واستغلال النفوذ ، حتى ان السفارة البريطانية وصفتهم بأنهم لصوص واستغلاليون ، إلا ان السفير البريطاني كورنواليس حاول التخفيف من الوصف لكي لا يثير مشاعرهم ، ثم استثنى نوري السعيد من هذا

---

(٤١٣) Batatu . Op. Cit. P. 392-394

(٤١٤) السويدي ، توفيق : مذكراتي نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية ، بيروت ، ١٩٦٩ ، ص ١٦٦ .

(٤١٥) محمد ، سعاد رؤوف : نوري السعيد ، مصدر سابق ، ص ١٦١ .

الوصف.[٤١٦]

وفي أوائل الصيف ١٩٤٤ اصبحت وزارة نوري السعيد في وضع صعب ، ولما لم يجد أي مساندة من الوصي قدم استقالته في ٢ حزيران ، واختار بدله رجلًا كهلًا هو حمدي الباجه‌جي ، الذي لم يكن يمتلك مواهب ادارية تمكنه من السيطرة على مشاكل البلاد ، فضلًا عن انه كان بعيداً عن مسؤولية الحكم لمدة عشرين عاماً.[٤١٧]

بدأت حكومة الباجه‌جي عملها بنشاط ملحوظ إلا انها واجهت مشكلة مهمة هي وضع الخطط لاصلاح الجيش ، فقد كلفت الحكومة المفتش البريطاني في الجيش العراقي الجنرال رنتن « Renton » لتنفيذ الخطة ، فقدم تقريراً طالب فيه بتقليص وحدات الجيش العراقي بالغاء فرقتين من فرقه الاربع والاكتفاء بفرقتين الاولى متكاملة والثانية للتدريب معللًا ذلك بنقص ملاك الوحدات العسكرية وعدم تطبيق نظام التجنيد الاجباري من قبل السلطات الادارية ، وتهرب العشائر من الخدمة العسكرية ، ولكن وزير الدفاع العراقي تحسين علي اعترض على تلك الخطة وبعد مناقشة مستفيضة استقر الرأي على الاحتفاظ بفرقتين كاملتين وفرقة ثالثة للتدريب . ورغم ذلك لم يقتنع وزير الدفاع لأن ذلك سيؤدي الى احالة اربعمائة ضابط على التقاعد ، وهو ما أحدث تصادماً بين وزير الدفاع وأرشد العمري وزير المواصلات وقد تم حل المشكلة بنقل أحدهما مكان الآخر إلا ان هذا الترتيب لم ينه المشكلة فاستقالت الوزارة[٤١٨] . غير ان الوصي جدد الثقة برئيسها فشكل وزارته الثانية في آب ١٩٤٤ ، وقد عايشت هذه الوزارة السنة الاخيرة من الحرب والستة الأشهر الاولى من عهد السلم[٤١٩] . وفي عهد هذه الوزارة وقعت تطورات سياسية مهمة أهمها اقامة العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي نظراً لتزايد مكانته العالمية ، وقد قوبلت تلك الخطوة بترحيب بالغ من قبل العناصر التقدمية والشيوعية في العراق ، وأسهمت وزارته في اعداد بروتوكول المؤتمر التأسيسي لجامعة الدول العربية المنعقد في الاسكندرية ، في ٢٥ كانون الأول عام ١٩٤٤ ، وحضر المؤتمر عن الجانب العراقي وزير الخارجية أرشد العمري . ووقع الميثاق في آذار عام ١٩٤٥ ،

---

(٤١٦) Batatu . Op. Cit. P. 347

(٤١٧) الحسني : الوزارات ، جـ ٢ ، مصدر سابق ، ص ٢٠٣ ـ ٢٠٨ .

(٤١٨) حميدي : التطورات السياسية ، مصدر سابق ، ص ١٤١ ـ ١٤٢ .

(٤١٩) الحسني : الوزارات ، ج ٢ ، مصدر سابق ، ص ٢٠٩ .

كما اتخذت وزارته موقفاً ايجابياً تجاه القضية الفلسطينية لم ترحب به السلطات البريطانية ، وفي عهده شارك العراق في مؤتمر سان فرانسيسكو المنعقد عام ١٩٤٦ الذي مهد لعقد ميثاق الامم المتحدة وشارك في هذا المؤتمر الدكتور محمد فاضل الجمالي ، والذي نتج عنه انبثاق المنظمة الجديدة التي سميت بـ (هيئة الامم المتحدة) التي جاءت على انقاض مجلس عصبة الامم . وكانت مبادىء المنظمة العالمية الجديدة قد حفزت القوى الوطنية على تعديل معاهدة عام ١٩٣٠ المعقودة بين العراق وبريطانيا ، ذلك لأنها تتعارض مع مبادىء ميثاق الامم المتحدة وسنأتي على ذلك بالتفصيل في المباحث القادمة.[٤٢٠]

وكانت حكومة الباجه‌جي قد اتخذت أول اجراء لها هو وضع لائحة « قانون الاثراء غير المشروع » لمحاسبة الموظفين الذين حصلوا على مبالغ لا تتناسب مع مدخولاتهم ، والذين اتخذوا من الوظيفة وسيلة لابتزاز الاموال ، ولما عرضت اللائحة على مجلس النواب جوبهت بالرفض من بعض النواب الذين كانوا منتفعين . ورغم موقف بعض النواب المساندين للائحة أمثال سعد صالح وعبدالكريم الازري ، إلا انها لم تحظ بموافقة المجلس.[٤٢١]

أما على الصعيد الداخلي فقد أجازت الحكومة النقابات العمالية فلقيت تأييداً كبيراً من قبل العناصر الديمقراطية والصحف الوطنية التقدمية[٤٢٢] ، لكنها واجهت مطالب شعبية تدعو الى منح الحريات السياسية وممارسة حرية الصحافة فكانت الاذاعات والتصريحات الرسمية تدعو الى ارساء المبادىء الديمقراطية وتحسين الأوضاع العامة في القطر ، لكن الحكومة ربطت ذلك كله بانتصار القوى الديمقراطية العالمية في الحرب ، وكان النظام العراقي آنذاك يعد نفسه جزءاً من العالم الغربي الذي يرسي دعائم الديمقراطية[٤٢٣] . وخلال هذه المرحلة ظهرت كتل وجماعات تدعو للديمقراطية وحق ممارسة العمل الحزبي من بينها جماعة الجادرجي وعبدالفتاح

---

(٤٢٠) جميدي : التطورات السياسية ، مصدر سابق ، ص ١٤٢ ـ ١٤٨ .

(٤٢١) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٤٤ ـ ١٩٤٥ ، الجلسة السابعة والثلاثين ، ص ٤٦٢ ـ ٤٦٣ .

(٤٢٢) مجلة الرابطة ، العدد (١١) ، السنة الاولى ، ١٦ ايلول ١٩٤٤ .

(٤٢٣) Khadduri , Op. Cit. P. 253

ابراهيم وعزيز شريف وغيرهم . ان ظهور تلك الآراء المدعوم من قبل هذه الجماعات عززتها وصول حزب العمال البريطاني الى السلطة عام ١٩٤٥ الذي حفزهم الى المزيد من التفاؤل بامكانية التفاهم مع حكومة بريطانيا الجديدة تحت قيادة هذا الحزب[٤٢٤] ، الذي سيمكنه مد جسور التفاهم مع القوى اليسارية في العالم وخاصة الشعوب المضطهدة . لقد بلورت هذه المرحلة السياسية المهمة التي واكبت الحرب العالمية الثانية الأوضاع لنشوء تيارات وأحزاب سياسية مهمة ذات اتجاهات قومية وماركسية واشتراكية وديمقراطية ، وسنرى في الفصل القادم طبيعة هذه التيارات التي لعبت دوراً مهماً في مواجهة النفوذ البريطاني مستهدفة جلاءه عن البلاد وفك ارتباط العراق معه من خلال معاهدة عام ١٩٣٠ .

جوبهت حكومة الباجه‌جي الثانية بانتقادات واسعة فاضطرت للاستقالة ، بسبب الاتهامات التي وجهها النواب لها ، لأنها لم تكن قادرة على تطهير الادارة من الفاسدين والمرتشين ، فقد اشار نائب بغداد سلمان الشيخ داود بأن الرشوة بلغت حداً بعيداً بحيث « اصبح دفع الرشوة لتمشية الاشغال مقدماً على دفع الضريبة القانونية » وقال سعد صالح نائب الديوانية : بأن الوضع السيء في البلاد سار من سيء الى أسوأ واصيب كيان الدولة بأمراض اجتماعية وسياسية من الصعب الشفاء منها[٤٢٥] ، وذهب نائب السليمانية ماجد مصطفى للقول : بأن الماكنة نفسها فاسدة ، ولا يمكن التغلب على الصعاب ما لم تغير الماكنة .[٤٢٦]

وباستقالة حكومة الباجه‌جي التي طالب بها النواب تمهيداً لمرحلة ما بعد انتهاء الحرب فقد بدأت التحضيرات للظروف الجديدة التي سيتبعها انفراج على المستوى الداخلي .

---

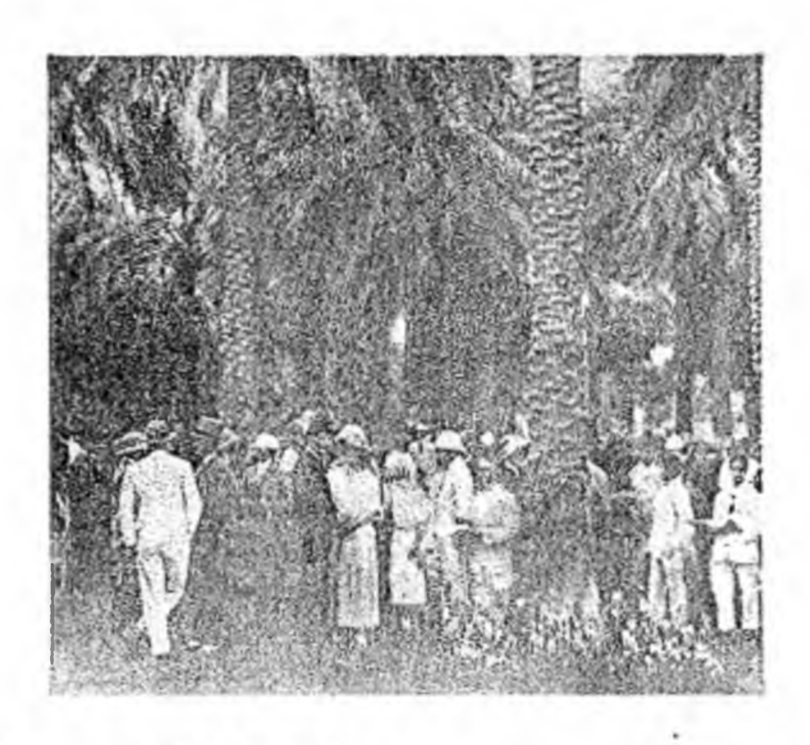
(٤٢٤) جريدة الوطن ، ١٠ تموز ، ٣ آب ، ١٠ آب ١٩٤٥ . كذلك : مجلة الرابطة ، ٣٠ حزيران ، ١٠ تموز ، ١٢ آب ١٩٤٥ .

(٤٢٥) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦ ، الجلسة الثالثة والاربعون ، ص ١٠٤ - ١٠٩ .

(٤٢٦) محاضر مجلس النواب ، المصدر السابق أعلاه ، ص ١٣٥ - ١٤١ .



مكتب المقيم البريطاني في بغداد اواخر القرن التاسع عشر



حفلة توديع في حدائق دار المقيمية البريطانية ببغداد للسر برسي كوكس وعقيلته الليدي كوكس ، وذلك قبل مغادرتهما العراق عام ١٩٢٣ . تبدو الليدي كوكس في منتصف الصف الامامي ، ويُشاهد على يسارها السر برسي .

واحدة من الحفلات التي كانت تقيمها دار المقيمية البريطانية ببغداد



السيد طالب النقيب في المنفى بالهند ومعه ولداه بالزي الهندي سنة ١٩٢٤ . وكان النقيب أول من نادى بمبدأ العراق للعراقيين وحاول أن يرشح نفسه ملكاً على العراق لكن المصالح البريطانية اقتضت تعيينه وزيراً للداخلية ثم أبعد للهند .



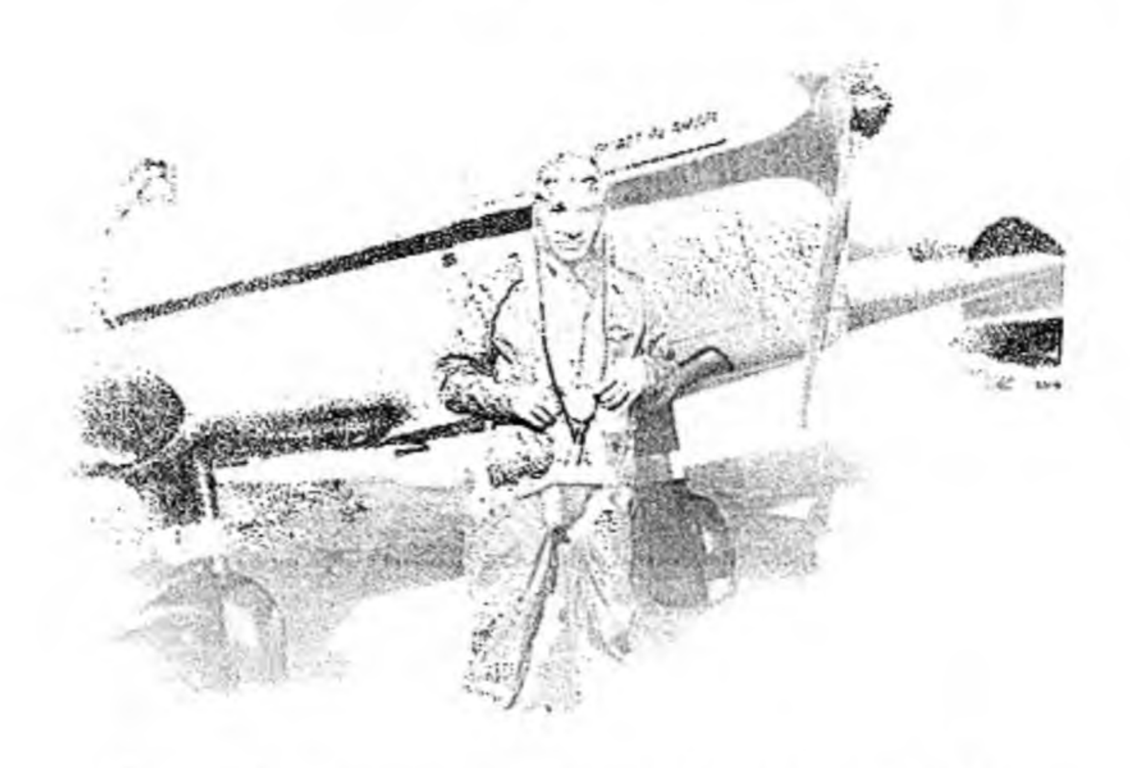
مظاهرات شعبية عراقية تندد بزيارة الصهيوني الفرد موند الى بغداد في اواخر العشرينات .



لقطة نادرة تجمع ياسين الهاشمي والمندوب السامي البريطاني هنري دويس عقب المصادقة على معاهدة سنة ١٩٢٢ وخلفه رشيد عالي الكيلاني وبعض الساسة العراقيين . ويجلس أمامه شقيقه طه الهاشمي .. الصورة تعود لسنة ١٩٢٤ .



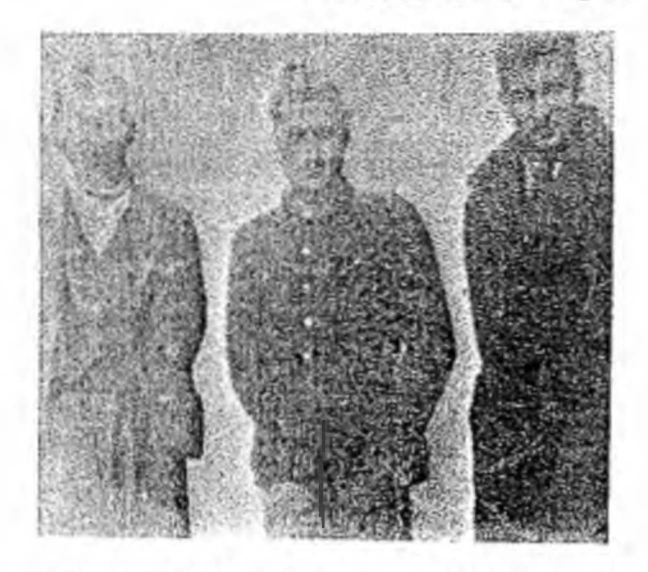
الملك غازي يرافقه رشيد عالي الكيلاني خلال زيارته للمدرسة المستنصرية وبجواره مدير دائرة الاثار ، ومعه لفيف من الساسة العراقيين



الملك غازي عاشق الطيران ، هنا يمارس هوايته المفضلة قيادة الطائرات



الملك عبدالله والى يساره ولده الملك طلال والى يمينه الملك غازي فالامير عبدالاله ،
سنة ١٩٣٥ ، في قصر الزهور ببغداد



الاول من اليسار محمد سعيد التلعفري قاتل الفريق بكر صدقي في المنفى بالسماوة عام
١٩٤٤



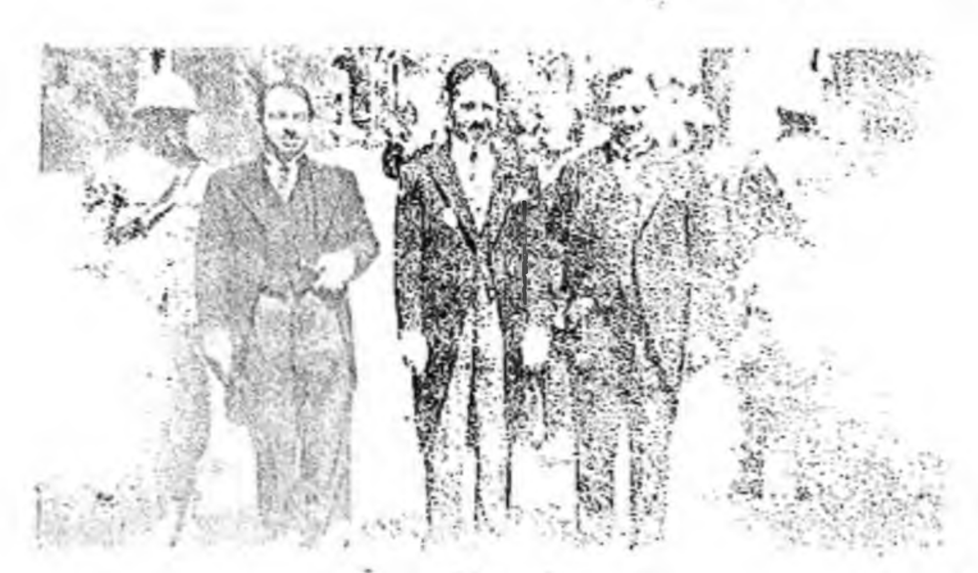
الملك غازي ورئيس ديوانه علي جودت الايوبي في حديقة قصر الزهور ببغداد اواسط الثلاثينات



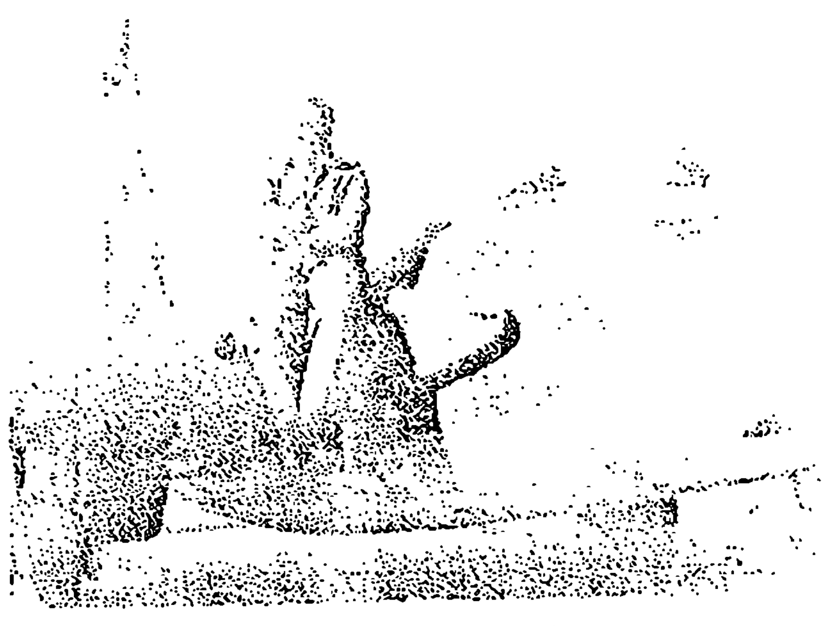
تشييع الملك غازي الى مثواه الاخير في المقبرة الملكية في الاعظمية ببغداد سنة ١٩٣٩



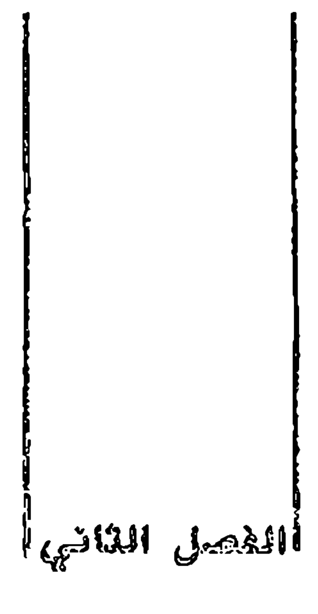
من اليمين فائق السامرائي « أحد قادة حزب الاستقلال » ـ حمدي الباجه‌جي ـ ورشيد عالي الكيلاني « رئيس حكومة الدفاع الوطني عام ١٩٤١ » ـ احد رجال الدين ـ يونس السبعاوي
الصورة اثناء حركة مايس ١٩٤١



ثلاثة من وزراء حكومة الدفاع الوطني سنة ١٩٤١
من اليمين : علي محمود الشيخ علي ـ يونس السبعاوي ـ محمد حسن سلمان
في باحة البلاط الملكي بعد استيزارهم



المقدم الطيار
المتقاعد علاء حسين
العزاوي
يجلس على جناح
احدى الطائرات
المقاتلة العراقية
في مطار الحبانية .



الاوضاع السياسية والتأثير البريطاني ١٩٤٥ـ١٩٥٨

المبحث الاول : التطورات السياسية واحكام السيطرة البريطانية من ١٩٤٥ـ١٩٤٨ .

المبحث الثاني : الاوضاع السياسية والتدخل البريطاني ١٩٤٨ـ١٩٥٣ .

المبحث الثالث : العراق وبريطانيا وسياسة الاحلاف ١٩٥٣ـ١٩٥٨

الفصل الثاني

الاوضاع السياسية والتأثير البريطاني في العراق ١٩٤٥ـ١٩٥٨

تمهيد :

انتهت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ بانتصار دول الحلفاء فدخل العالم مرحلة جديدة وشهد تغيرات واسعة في كافة الميادين ، وكان العراق أحد الاقطار التي عانت من ويلات الحرب التي تجسدت في كون البلاد قد أصبحت معسكراً للقوات البريطانية وطريقاً مهماً لمرور مساعدات الحلفاء الى الاتحاد السوفيتي . ونتيجة لاحداث عام ١٩٤١ ، فقد عانت البلاد حالة انعدام الحريات الديمقراطية واعلان الاحكام العرفية وصدور الانظمة والقوانين التي قيدت الحريات الشخصية والسياسية الى جانب ارتفاع الاسعار ، وكان الشعب العراقي تواقاً لانتهاء تلك الحرب ، لكي يتمتع بالحياة الجديدة الموعودة ، وكان الوعي السياسي قد تنامى في العراق خلال هذه الحقبة . وفضلاً عن ذلك ، فقد انتشرت الدعاية والوعود التي تمجد الحياة الديمقراطية وتحسين الأوضاع العامة في البلاد فيما لو انتصرت القوى الديمقراطية في الحرب[1] . إلا ان البلاد لم تشهد تغيراً واضحاً في السياسة الداخلية ، ولم تحرك النخبة الحاكمة ساكناً باتجاه الاوضاع السياسية الداخلية ، التي شهدت تطوراً ملموساً ، فظهرت كتل وجماعات عديدة أبرزها جماعة كامل

---

(١) Khadduri , Op. Cit. P. 253 .

الجادرجي ، صاحب جريدة صوت الأهالي وجماعة عبدالفتاح ابراهيم وجماعة عزيز شريف وهؤلاء كانوا سابقاً من جماعة الاهالي ، وكذلك جماعة المحامي يحيى قاسم والحزب الشيوعي العراقي السري والقوميون من أعضاء نادي المثنى الملغى الذي ظهر في الثلاثينات وساند حركة رشيد عالي الكيلاني ، وجماعة محمد مهدي الجواهري وهو من الديمقراطيين الذين يدعون لقيام الجبهة الوطنية التي تضم كافة الكتل الديمقراطية ، وقد كان هدف جميع هذه الكتل والجماعات الحصول على الاستقلال وجلاء القوات البريطانية عن العراق والغاء أو تعديل معاهدة عام ١٩٣٠ ، وقد أبدى الديمقراطيـون تعاطفـاً مع الاتحاد السوفيتي وراحـوا يروجون لأفكاره التي تدعو لاستقلال الشعوب المضطهدة بوصفه نصيراً للشعوب الضعيفة .[٢]

كان لظهور الاتحاد السوفيتي بسياسته الجديدة تأثير على الاستراتيجية البريطانية ، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط التي تعد منطقة نفوذ ومصالح لبريطانيا فقد شعرت ان مصالحها في الشرق الأوسط باتت مهددة من الخطر الشيوعي القادم من الاتحاد السوفيتي ، لذلك سعت لاستنفار امكانياتها ، وتحفيز اصدقائها في المنطقة على اتباع سياسة أكثر تفهماً لواقع شعوبها لكي لا تؤثر فيهم الدعاية الشيوعية وكذلك اتباع برامج اقتصادية ترفع من المستوى المعاشي لتلك الشعوب . ويظهر مما تقدم ان السعي البريطاني وتقديم النصيحة لاصدقاء بريطانيا في المنطقة ليس لمصلحة الشعوب وانما خوفاً على مصالحها من الخطر السوفيتي الجديد . ومن جانب آخر دعت اصدقاءها وضمن اطار سياستها لمواجهة هذا الخطر الى عقد احلاف ومعاهدات بينهما وسنرى كيف ظهر الاتفاق الخاص بين بريطانيا والعراق الذي مهد الطريق لظهور حلف بغداد .

---

(٢) حميدي ، جعفر عباس : التطورات السياسية ، المصدر السابق ، ص ١٦٤ ـ ١٦٥ .

المبحث الاول

التطورات السياسية واحكام السيطرة البريطانية

من ١٩٤٥ ـ ١٩٤٨

في أواخر عام ١٩٤٥ تولى السلطة في بريطانيا حزب العمال بعد فوزه بالانتخابات العامة ، وكانت بعض الجماعات السياسية في العراق ترى ان هذا الفوز بمثابة انتصار للشعوب المستعمرة ، وضربة للقوى الاستعمارية ، لأن ذلك سيترك أثراً ايجابياً على وضع المستعمرات البريطانية ، وسيؤدي الى مزيد من التفاهم بين الحكومة البريطانية الجديدة والقوى الوطنية في الدول الخاضعة للاستعمار البريطاني[٣]. وازاء ذلك ازدادت المطالبة الشعبية في العراق باطلاق الحريات السياسية والغاء الاحكام العرفية والحالات الاستثنائية التي فرضتها ظروف الحرب ، والغاء الرقابة على الصحف ، والسماح للأحزاب السياسية بممارسة نشاطها .[٤]

لم تستجب السلطة الحاكمة لهذه المطاليب أول الأمر ، وظهر ذلك واضحاً في خطاب الوصي الذي ألقاه في ١ كانون الأول عام ١٩٤٥ بمناسبة افتتاحه الجلسة الاعتيادية لمجلس النواب[٥] . فقد تبين في خطابه « أن العراق سيشترك في منظمة الامم المتحدة التي وُضع ميثاقها في مؤتمر سان فرنسيسكو » كما تطرق الى

---

(٣) جريدة صوت الاهالي ، ٢٧ تموز ، ٣١ تموز ، ١ آب ، ١٦ آب ـ ١٩٤٥ . كذلك : جريدة الوطن : ١٠ تموز ، ٣ آب ـ ١٩٤٥ .

(٤) حميدي ، جعفر عباس : التطورات السياسية ، مصدر سابق ، ص ١٦٦ .

(٥) الحسني : الوزارات ، جـ ٦ ، مصدر سابق ، ص ٣٠١ ـ ٣٠٤ .

الجامعة العربية معبراً عن سعادته لميلادها وعدها « عنوان التآخي والوحدة بين الاقطار العربية » متمنياً « أن تعمل من أجل فلسطين والاقطار الاخرى » . ثم استعرض زياراته الى امريكا وبريطانيا وتركيا مبيناً أثرها في توطيد العلاقات الطيبة بين العراق وتلك البلدان . كما أشاد باجراءات الحكومة على الصعيد الداخلي التي اسهمت في استقرار الأمن واحلال السلام في البلاد من خلال تقوية أجهزة الشرطة « وتحكيم القوانين والأنظمة في جميع الاعمال » وأوضح بأن الحكومة جادة في بذل الجهود لتحسين الأوضاع الاجتماعية والصحية والثقافية ، وأكد حرص حكومته على تحسين الأجهزة والمؤسسات القضائية ، وتطوير الجيش وتقويته والاهتمام بمشاريع الري والمواصلات والمعارف وتطوير قطاع الزراعة والصناعة والنفط بهدف التخفيف عن الآثار الاقتصادية التي اجتاحت البلاد.[٦]

لقد عكس الخطاب عدم جدية السلطة في تنفيذ الوعود التي قطعتها للشعب اثناء الحرب العالمية الثانية ، تلك الوعود التي صرح بها الوصي ورجال النخبة الحاكمة وأكدوا فيها انهم سيعملون على اطلاق الحريات الشخصية والسماح للمواطنين بممارسة النشاط الحزبي ورفع القيود عن الصحف والغاء الأحكام العرفية حال انتهاء الحرب . وبرغم التضحيات الكبيرة والخسائر المادية والمعنوية التي تحملها العراق ، إلا ان الخطاب لم يف بجزء يسير مما وعدت به السلطة .

جوبه الخطاب بنقد شديد من الفئات الوطنية ، وصحافتها . وعُدَّ ما جاء فيه لا يختلف عما كان عليه الوضع السياسي خلال الحرب العالمية الثانية واستمراراً له ، وكانت تلك الفئات تأمل بانفراج الوضع العام في البلاد والغاء الأحكام العرفية والقوانين الاستثنائية ليمارس الشعب حرياته الشخصية.[٧]

ولدت مواقف البلاط والنخبة الحاكمة ردود فعل واسعة بين الأوساط الوطنية وتكللت تلك الردود بطرح شعار الجبهة الوطنية لتوحيد الجهود من أجل عودة الحياة الديمقراطية.[٨]

---

(٦) محاضر مجلس النواب ـ الاجتماع الاعتيادي الثالث ، ١ كانون الاول ١٩٤٥ ، ص ١ ـ ص ٣ .

(٧) جريدة الاهالي : ٥ كانون الاول ـ ١٩٤٥ ، (مقالة بعنوان : نظرة في خطاب العرش للاستاذ كامل الجادرجي رئيس تحرير الجريدة) .

(٨) حميدي : التطورات السياسية ، مصدر سابق ، ص ١٦٧ .

أما الموقف الحكومي البريطاني فقد كان قلقاً من سياسة الضغط والاكراه التي مورست ضد الشعب العراقي[٩] . ومما زاد من ذلك القلق تنامي نفوذ الاتحاد السوفيتي في المنطقة وسياسته الجديدة التي باتت تهدد مصالحها ، والتي تركزت في دعم الدول الضعيفة ومناصرة الشعوب المُستَعمَرة ، فدفع ذلك بالحكومة البريطانية للتفكير في ايجاد وضع جديد لدول المنطقة بشكل عام والعراق بشكل خاص .[١٠]

ونتيجة لتلك المتغيرات الدولية التي انعكست على منطقة الشرق الأوسط بالذات ، كان على بريطانيا أن تغير سياستها في المنطقة أولًا اذا ما أرادت أن تؤمن مصالحها في مرحلة ما بعد الحرب .[١١]

وفي نهاية آذار من عام ١٩٤٥ أعد السفير البريطاني في بغداد كورنواليس قبيل مغادرته بغداد دراسة حول الوضع في العراق مفترضاً انه ليس بمقدور أية حكومة عراقية مهما كانت علاقتها ببريطانيا أن تعقد معاهدة جديدة ، أو تمنح تسهيلات عسكرية لبريطانيا أكثر مما هو منصوص عليه في معاهدة عام ١٩٣٠ ، وارتأى أن تدعو بريطانيا العراقيين ليكونوا شركاء في تحقيق أمن المنطقة .[١٢]

وفي ضوء ذلك اقترح أرنست بيفن « A . Bevin » عضو حزب العمال وزير الخارجية البريطاني الجديد على مجلس الوزراء البريطاني دعوة ممثلي بريطانيا في الشرق الأوسط لمناقشة سياستها الجديدة[١٣] .

وفي ايلول من عام ١٩٤٥ عقد المؤتمر في لندن بحضور ممثلي حكومة بريطانيا في الشرق الأوسط وتم تأكيد استمرار النفوذ البريطاني في المنطقة . وأن تتحمل بريطانيا مسؤولية الدفاع عنها ، وجرى الاتفاق على منع السوفيت من تحقيق أي وجود فيها . ولاجل ذلك دعا المؤتمرون الى حث الحكومات على تحسين الأوضاع

---

(٩) ياغي ، اسماعيل احمد ، تطور الحركة الوطنية العراقية ، مصدر سابق ، ص ٧٤ .

(١٠) العمر ، فاروق : المعاهدة العراقية ـ البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨ ، بغداد ، دار الحرية للطباعة ، ١٩٧٧ ، ص ٣٨٢ .

(١١) FO 371 / 40079 . E 1134 / G . 19.2.1944 .

(١٢) Cornwallis to Eoden , 30.3.1945 / FO 371 / 45302 .

(١٣) C.P. 129 / 1 . No. « 45 » 174 , 17.9.1945 .

الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها ، الأمر الذي يعزز الاستقرار الداخلي لبلدانها التي دفعها النظام الاجتماعي المتردي للاصغاء للدعاية السوفيتية ، كما تم الاتفاق على مشاركة بريطانيا لتلك البلدان في الدفاع عن المنطقة .[١٤]

وفي الشهر نفسه التقى الوصي عبدالاله بالمستر بيفن في لندن وأبلغه الأخير ببعض ما تم التوصل اليه في المؤتمر كما تطرق الى موضوع تعديل اتفاقية عام ١٩٣٠ .[١٥]

ونتيجة لهذا اللقاء ، بعد عودة الوصي الى بغداد ، دعا الاخير اعضاء مجلس الوزراء ومجلسي النواب والاعيان الى حفلة شاي في قاعة بهو امانة العاصمة في ٢٧ كانون الأول عام ١٩٤٥ وخلال اللقاء ألقى خطاباً أعلن فيه عزم حكومته على اطلاق الحريات والسماح بتأليف الأحزاب السياسية في البلاد وطالب المواطنين بالانخراط في الحياة الحزبية الجديدة ليمارسوا حقوقهم الديمقراطية واشار الى اصلاح قانون الانتخاب ، كما دعا الى بعض الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية .[١٦]

وجد بعض الساسة الوطنيون ان مبادرة الوصي فرصة يجب انتهازها لتوحيد الفئات الوطنية وتنظيم الحياة السياسية ونشر الوعي السياسي بين المواطنين ، وبرغم انهم لم يكونوا واثقين من سياسة الوصي وحسن نواياه ، إلا انهم وجدوها فرصة لمعرفة نواياه .[١٧]

١ ـ حكومة السويدي وحرية العمل الحزبي

استناداً للسياسة الجديدة التي أعلن عنها الوصي ، وفي أول خطوة بهذا الاتجاه فقد أجرى تغييراً وزارياً لتنفيذ تلك السياسة ، فوقع اختياره على توفيق السويدي بعد مداولة طويلة مع بعض الساسة المتنفذين . والسويدي هو أحد ساسة

---

(١٤) Ibid .

(١٥) Ibid .

(١٦) لمزيد من التفاصيل عن خطاب الوصي ، انظر : الحسني : الوزارات ، جـ ٦ ، مصدر سابق ، ص ٣١١ ـ ٣١٤ .

(١٧) كبة ، محمد مهدي : مذكراتي في صميم الاحداث ١٩١٨ ـ ١٩٥٨ ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٥ ، ص ١١١ .

الجيل القديم الذين واكبوا تأسيس الدولة العراقية منذ تنصيب الملك فيصل الأول عام ١٩٢١ ملكاً على العراق . ويصف البريطانيون السويدي بالثعلب الماكر لمهارته العالية في عالم السياسة وقدرته الفائقة على المناورة مع خصومه السياسيين . وقد قبل السويدي بالتكليف[١٨] . شرعت الوزارة التي تشكلت في شباط عام ١٩٤٦ بتنفيذ منهاجها الذي أكد رئيسها في باب السياسة الخارجية منه ضرورة اعادة النظر بمعاهدة ١٩٣٠ ، بحيث تنسجم مع التطورات العالمية الجديدة ومع ميثاق الامم المتحدة ، وشدد على ان الوزارة ستقوم بمفاوضة الحليفة بريطانيا بهذا الشأن . أما في باب السياسة الداخلية فقد أكد سعي الوزارة لازالة كافة القيود التي فرضتها ظروف الحرب العالمية الثانية ، من قوانين استثنائية والغاء الرقابة المفروضة على الصحف والسماح بتشكيل الأحزاب السياسية وتشريع قانون الانتخابات ، والسعي لتطوير قطاعات الدولة ، وتحسين الادارة وتطوير الجيش .[١٩]

وفي أول اجراء لرفع القيود الاستثنائية فقد اصدرت الحكومة أمراً بانهاء حالة الحرب وألغت القوانين المقيدة للحريات ، ثم رفعت الرقابة عن الصحف وألغت الاحكام العرفية وألغت معسكرات الاعتقال وسمحت بتأسيس الاحزاب السياسية .[٢٠]

أ ـ الاحزاب الرسمية المجازة

تقدمت ستة أحزاب بطلب الى وزير الداخلية سعد صالح للسماح لها بممارسة نشاطها السياسي العلني فأجازت الوزارة خمسة منها هي :

أ . حزب الاستقلال ، ب . الحزب الوطني الديمقراطي ، جـ . حزب الأحرار ، د . حزب الشعب ، هـ . حزب الاتحاد الوطني .[٢١]

كانت تلك الاحزاب في المدة التي سبقت الحرب العالمية الثانية وخلالها تمثل اتجاهات سياسية يختلف أحدها عن الآخر في الأهداف والأفكار ، فبعضها غير

---

(١٨) الونداوي ، د . مؤيد ابراهيم : العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية من ١٩٤٤ ـ ١٩٥٨ ، الطبعة الاولى ، دار الشئون الثقافية ـ بغداد ، ١٩٩٢ ، ص ٧١ .

(١٩) الحسني : الوزارات ، جـ٧ ، مصدر سابق ، ص ٧ ـ ٩ .

(٢٠) محاضر مجلس الأعيان ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥-١٩٤٦ ، ص ٣٧ .

(٢١) كبة ، محمد مهدي : مذكراتي ، مصدر سابق ، ص ١١٢ .

منظم ، وبعضها الآخر يشكل أحزاباً قائمة بذاتها وتمارس نشاطها بشكل سري واخرى تعمل بشكل تنظيمات تحت أسماء شتى ثم تبلورت خلال الحرب وظهرت تحت اسماء جديدة ، ولو دققنا النظر بهذه الأحزاب لوجدنا انها تمثل ثلاثة تيارات :

١ ـ التيار القومي : ويتمثل بحزب الاستقلال .
٢ ـ التيار الاشتراكي الديمقراطي : ويتمثل بحزب الاتحاد الوطني وحزب الشعب والحزب الوطني الديمقراطي .
٣ ـ التيار الذي يضم الأحزاب والتكتلات المساندة للسلطة ومن أبرزها حزب الأحرار .

ولغرض تقييم الأوضاع السياسية التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية سنتناول طبيعة تلك الأحزاب وخلفياتها السياسية وأهدافها من خلال عرضنا الموجز الذي سنقدمه عنها :

أولا : حزب الاستقلال

يعد هذا الحزب امتداداً لنادي المثنى الذي نشأ في الثلاثينيات الذي عرف بتوجهاته القومية وقد اغلق بعد فشل حركة مايس عام ١٩٤١ واعتقل أغلب اعضائه بموقفه المساند للحركة . وحزب الاستقلال ضم العديد من الشباب المثقف الذين كانوا ضمن التنظيم القومي السري السابق . وقد استقطب الحزب العناصر القومية من طلاب الكليات والمدارس الثانوية[٢٢] ، ثم انضم اليه بعض ابناء الطبقة الوسطى من اصحاب المهن والأعمال الحرة وكذلك العمال والفلاحين ، دون أن يسمح لرؤساء العشائر بالانتماء اليه بالرغم من ماضيهم المشرف الذي لا يشك في وطنيته أحد . وهم من المشاركين في الثورة العراقية عام ١٩٢٠ ، وقد عدت هذه الشرائح النواة التي يستند اليها الحزب .[٢٣]

جاءت فكرة تأسيس الحزب على يد فائق السامرائي حيث قام بمفاتحة محمد صديق شنشل ومعه خليل كنة وبعد اتفاقهما فاتح الشيخ محمد مهدي كبة نائب رئيس نادي المثنى السابق[٢٤] . وقد شارك في تأسيسه فضلًا عن الاسماء الاربعة

---

(٢٢) خليل ، عادل غفوري : احزاب المعارضة العلنية في العراق ، مصدر سابق ، ص ٨١ ـ ٨٢ .

(٢٣) جريدة لواء الاستقلال ، العدد « ١٦٦٩ » ، ٨ ايلول ١٩٥٢ .

(٢٤) خليل ، عادل غفوري : احزاب المعارضة ، مصدر سابق ، ص ٨١ .

اعلاه كل من داود السعدي ، اسماعيل الغانم ، فاضل معلة ، علي القزويني ، وعبدالمحسن الدوري ، ورزوق شماس ، وعبدالرزاق الظاهر[٢٥] . يهدف الحزب الى تحرر البلاد واستقلالها من كل سيطرة اجنبية ويدعو الى الاصلاح في مختلف نواحي الحياة على اسس ومبادىء تقدمية اشتراكية ، ويعمل على الصعيد القومي لتحرير البلاد العربية وتحقيق الوحدة العربية التي عمل الاستعمار على تجزأتها وتشتيت شملها .[٢٦]

ثانيا : الحزب الوطني الديمقراطي

تأسس هذا الحزب بمبادرة من كامل الجادرجي واشترك معه كل من محمد حديد وحسين جميل وعبدالكريم الارزي وهم من جماعة الاهالي ، وقد شاركهم في التأسيس يوسف الحاج الياس وعبدالوهاب مرجان ومحمد عبود الشالجي وصادق كمونة وهو غير الحزب الوطني الذي كان يرأسه جعفر ابو التمن[٢٧] . وكان الحزب قد ارتكز على مبدأي الوطنية والديمقراطية بوصفهما عنصرين مترابطين ويؤمن بارتكاز أحدهما في الآخر[٢٨] . ومن جانب آخر كان الحزب يدافع عن المبادىء الاجتماعية المعتدلة ولكنه شدد على المبادىء الديمقراطية أكثر من المبادىء الاجتماعية .[٢٩]

كما تمسك بالاساليب الدستورية في عمله وفي منهاجه والتزم بدقة بكافة مبادئه التي جاء بها كاحترامه للنظم الديمقراطية والنيابية وتأييده للحريات الديمقراطية كالحرية الفردية وحرية الصحافة والتعبير والاجتماع والاعتقاد ، فضلاً عن دعوته لاصلاح الجهاز الحكومي والجيش اصلاحاً عصرياً وضمان استقلال القضاء .[٣٠]

---

(٢٥) الحسني : تاريخ الوزارات ، جـ ٧ ، مصدر سابق ، ص ٣٠ .

(٢٦) كبة ، محمد مهدي : منكراتي ، مصدر سابق ، ص ١١٢ .

(٢٧) قاسم ، قاسم جميل : الحزب الوطني الديمقراطي في العراق ـ دراسة سياسية اقتصادية واجتماعية ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٣ .

(٢٨) جريدة صدى الاهالي ، العدد (٢١٠) ، ٢٠ مايس ١٩٥٠ .

(٢٩) Khadduri , Op. Cit, P. 300 .

(٣٠) لمزيد من التفاصيل انظر : منهج الحزب الوطني الديمقراطي ونظامه الداخلي ، بغداد ، مطبعة الرابطة ، ١٩٥٠ .

ثالثاً : حزب الاحرار

بدأ التفكير بتشكيل هذا الحزب بعد خطاب الوصي عبدالاله الذي ألقاه في ٢٧ كانون الأول ١٩٤٥ ، التي أعلن فيها عن نيته بالسماح للأحزاب السياسية بممارسة العمل العلني ، وكان نوري السعيد هو صاحب فكرة تأليف الحزب ، إذ ترجع الفكرة الى مرحلة سابقة ، وكان المقترح أن ينضم للحزب بعض النواب ورجال السياسة القدماء[٣١] . ولما اعلنت وزارة السويدي التي تشكلت في ضباط عام ١٩٤٦ عن اجازتها الأحزاب السياسية تقدم مجموعة من السياسيين بطلب التأسيس الذي وقعه كل من كامل الخضيري وداخل الشعلان وحسين النقيب ومحمد فخري الجميل وعبدالقادر باش اعيان وعبدالعزيز السنوي ونوري الاورفهلي وعباس السيد سلمان[٣٢] . وبعد استحصال الموافقة من وزارة الداخلية في ٢ نيسان ١٩٤٦ اجتمعت الهيئة المؤسسة وانتخبت كامل الخضيري رئيساً للحزب وحسين النقيب نائباً وداخل الشعلان معتمداً عاماً وعباس السيد سلمان نائباً للمعتمد ومحمد فخري الجميل سكرتيراً عاماً للحزب.[٣٣]

يعد الحزب من أحزاب اليمين المعتدل ، بحسب ما جاء في نظامه الداخلي ومنهاجه الاصلاحي المعتدل[٣٤] . كما ان غالبية اعضائه من الملاكين والتجار وبعض رؤساء العشائر وبعض المثقفين وعددهم قليل جداً[٣٥] . وبعد استقالة وزارة السويدي في ٣٠ مايس ١٩٤٦ ، انظم السويدي ومعظم اعضاء وزارته الى الحزب ، واعيد انتخاب هيئته العليا ، فاصبح السويدي رئيساً للحزب ، وسعد صالح نائباً له ، إذ ان وجود الاخير في صفوف الحزب ومعه بعض نواب المعارضة ، ولما يحمله من أفكار وطنية متطرفة ، اصبح الحزب يميل للمعارضة . وبمرور الوقت بات هذا الحزب وبتأثير هؤلاء الاعضاء حزباً معارضاً للسلطة[٣٦] . وكان نوري السعيد هو

---

(٣١) حميدي : التطورات السياسية ، مصدر سابق ، ص ٢٠٦ .

(٣٢) الحسني ، عبدالرزاق : تاريخ الاحزاب السياسية في العراق ، مركز الابجدية ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ١٥٠ .

(٣٣) جريدة صوت الاحرار ، العدد ٢ ، ٢٧ نيسان ١٩٤٦ .

(٣٤) Khadduri , Op. Cit, P. 299 .

(٣٥) حميدي : التطورات السياسية ، مصدر سابق ، ص ٢٠٩ .

(٣٦) الجابري ، ستار جبار : سعد صالح ودوره السياسي في العراق ، مطبعة المشرق ، بغداد ١٩٩٧ ، ص ١٥٦ - ص ١٥٧ .

صاحب فكرة تاسيس الحزب وكان يريد من وراء ذلك تشكيل حزب يضم بعض المعتدلين ، ليكون بالتالي حزباً موالياً للسلطة ، كما كانت السلطات البريطانية ترغب بذلك . وعندما أظهرت عناصر الحزب القيادية موقفاً وطنياً اتخذ الحزب موقفاً معارضاً منه . لذلك شرع بتنظيم حملة معادية للوزارة لفرض اسقاطها خاصة بعد أن تطورت الأوضاع السياسية في المنطقة .(٣٧)

جاء في منهاج الحزب انه يقوم على مبدأين اساسيين هما :

الأول : استقلال العراق وتعزيز كيانه الدولي مع بقية الأقطار العربية التي تربطه بها وشائج التاريخ واللغة والعادات .

والثاني : بناء الدولة من الداخل لتكون موحدة بعناصرها ، قوية وحديثة ، تتمثل في اصلاحات شاملة تتناول مختلف وجوه الحياة(٣٨) . كما يهدف الحزب الى تكوين رأي عام واع يستطيع أن يصمد ويواصل النضال والكفاح في سبيل محاربة الاستعمار السياسي والاقتصادي .(٣٩)

رابعاً ، حزب الشعب

كانت البدايات الاولى لنشاط هذا الحزب قد ظهرت بشكل سري منذ عام ١٩٤٢(٤٠) ، وعندما أعلن الأمير زيد نائب الوصي في خطابه الذي ألقاه في اجتماع مجلس الامة في ١ كانون الاول ١٩٤٣ بأن (الحكومة عازمة على تشجيع تأليف الاحزاب السياسية واعادة الحياة الدستورية في البلاد)(٤١) . حاول أن يظهر هذا الحزب منذ ذلك الوقت على المسرح السياسي بشكل علني ، فتقدم مجموعة من المحامين الذين يحملون الأفكار الاشتراكية بطلب تأسيس حزب سياسي تحت اسم (حزب الشعب) غير ان الحكومة لم توافق على الطلب ، ثم أصدرت هذه المجموعة جريدة سياسية باسم (الشعب) ، وقد صدر العدد الأول منها في ايلول ١٩٤٤ ووضحوا في هذه الجريدة مبادءهم وأفكارهم(٤٢) . كانت الدلائل تشير الى ان هذا

---

(٣٧) الحسني : تاريخ الأحزاب السياسية ، مصدر سابق ، ص ١٥٠ - ص ١٥١ .

(٣٨) جريدة صوت الاحرار ، العدد « ١ » ، ٢٦ نيسان ١٩٤٦ .

(٣٩) جريدة صوت الاحرار ، العدد « ٢ » ، ٢٧ نيسان ١٩٤٧ .

(٤٠) قاسم ، جميل قاسم : الحزب الوطني الديمقراطي ، مصدر سابق ، ص ٣٠ .

(٤١) الحسني : تاريخ الوزارات ، جـ ٦ ، مصدر سابق ، ص ١٦١ . (نص الخطاب) .

(٤٢) حميدي : التطورات السياسية ، مصدر سابق ، ص ٢٠٥ .

الحزب قد تأسس بدفع من الحزب الشيوعي العراقي ، وقد اعترف عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي مالك سيف في اعترافاته التي سجلت في مديرية التحقيقات الجنائية فيما بعد بأن من مقررات الحزب آنذاك ، أن ينشر مفاهيم الحزب الشيوعي أو مفاهيمه على المواطنين وكلف كلًا من حسين الشبيبي وزكي بسيم لدفع بعض العناصر المقبولة على تقديم طلبٌ لتأسيس حزب الشعب .(٤٣)

وعندما اجيز الحزب كانت الهيئة المشرفة عليه تتكون من عزيز شريف وتوفيق منير وعبدالامير ابو تراب ، وعبدالرحيم شريف ، وابراهيم الدركزلي ، ونعيم الشهرباني ، وجرجيس فتح الله ، وهم من المحامين المشبعين بالثقافة الماركسية(٤٤) .

كانت أهداف الحزب قد تحددت بـ (أ) استقلال العراق واستكمال سيادته القومية . (ب) تحقيق الحريات الديمقراطية . (جـ) احداث تطور اقتصادي اجتماعي شامل وحل مشكلة الأراضي واستخدام الصناعة الآلية الحديثة ودعا الى التعاون مع سائر البلدان العربية والجهاد في سبيل تحرير فلسطين من الاستعمار والصهيونية(٤٥) . وعلى صعيد السياسة الخارجية دعا الى تطوير العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع جميع الدول الديمقراطية واعادة النظر في العلاقات العراقية البريطانية(٤٦) . وأيد السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي وعد القوى الغربية الاستعمارية من الاعداء الطامعين بوطننا .(٤٧)

ثامناً : حزب الاتحاد الوطني

تأسس الحزب في نيسان ١٩٤٦ وكانت الهيئة المؤسسة تضم كلًا من عبدالفتاح ابراهيم ، ومحمد مهدي الجواهري ، وجميل كبة ، وموسى الشيخ راضي ، وأدوار قليان ، وموسى صبار ، وعطا البكري(٤٨) ، كان هدف الحزب يرمي الى تحقيق

---

(٤٣) خليل ، عادل غفوري : احزاب المعارضة العلنية ، مصدر سابق ، ص ٨٧ .
(٤٤) الحسني : تاريخ الوزارات ، جـ ٧ ، مصدر سابق ، ص ٣٨ .
(٤٥) خليل ، عادل غفوري : احزاب المعارضة ، مصدر سابق ، ص ٨٩ .
(٤٦) جريدة الوطن ، العدد (٦١) في ٩ شباط ١٩٤٦ .
(٤٧) Khadduri , Op. Cit, P. 300 .
(٤٨) الحسني : تاريخ الوزارات ، جـ ٧ ، مصدر سابق ، ص ٤٤ .

مجتمع ديمقراطي صحيح بالوسائل الدستورية ويدعو لتوسيع مجال الحريات الديمقراطية وتعزيز كيان العراق واستكمال سيادته وتوطيد علاقاته على اساس المساواة والمصالح المتبادلة في جميع الدول الديمقراطية[٤٩] . ثم انه كان يدعو الى جلاء القوات البريطانية عن العراق وطالب بالغاء المعاهدة العراقية ـ البريطانية ، لأنها أصبحت بحكم ميثاق الامم المتحدة ملغيةً[٥٠] . وكان الحزب قد تبنى الفكرة الماركسية لكنه لم يكن بعيداً عن المناداة بالاتحاد بين البلاد العربية وبذلك يكون قريباً من تبنيه لفكرة القومية العربية.[٥١]

ضم الحزب بين صفوفه الكثير من عناصر الطبقة المتوسطة وغالبيتهم من التجار الصغار وقلة من العمال حتى وصل عدد المنتمين اليه ثلاثة آلاف عضو[٥٢] . وقد آمن الحزب بالثورة الاجتماعية ودافع عن الطبقة العاملة وعد الحياة الحزبية قاصرة ولا يمكن أن تنمو وتتقدم ما لم تقترن بالتنظيم النقابي وربط بين الحركة الوطنية والحركة العمالية[٥٣] . وقد سعى الحزب خلال مدة عمله العلني على توحيد الأحزاب الديمقراطية في حزب واحد وجعله واحداً من أهدافه الرئيسة التي تأسس من أجلها ولكن هدفه اقتصر على حزبي الشعب والوطني الديمقراطي متجاوزاً بقية الأحزاب فأدى الى وقوع قطيعة بينه وبين الحزب الشيوعي العراقي.[٥٤]

ب ـ موقف السفارة من الاحزاب

لقد وصفت السفارة البريطانية في بغداد هذه الأحزاب بأنها مجموعة من السياسيين الطامحين للسلطة وانها لا تشكل خطورة على النظام الحاكم ، غير ان هذه الاحزاب عبرت من خلال برامجها على ضرورة الغاء أو تعديل معاهدة ١٩٣٠ وبدأت بحملة سياسية ضد النفوذ البريطاني في العراق والمنطقة العربية[٥٥] . وكان

---

(٤٩) جريدة السياسة ، العدد (٤٥) ، ٢٦ مايس ١٩٤٧ .

(٥٠) جريدة صوت السياسة ، العدد (٨٨) ، ٣١ آذار ١٩٤٧ .

(٥١) انظر : منهاج ونظام حزب الاتحاد الوطني ، بغداد ، ١٩٤٦ ، المطبعة الخبرية .

(٥٢) قاسم ، جميل قاسم : الحزب الوطني الديمقراطي ، مصدر سابق ، ص ٣٢ .

(٥٣) جريدة صوت السياسة ، العدد (٨٦) ، ٢٨ آذار ١٩٤٧ .

(٥٤) خليل ، عادل غفوري : احزاب المعارضة ، مصدر سابق ، ص ٩٤ .

(٥٥) Stone Hewer - Bird to Bevin , 28.3.1946 . Fo 371 / 52401 .

تقدير السفارة البريطانية ان السياسيين القدماء الذين أسماهم البريطانيون بـ(الجماعة القديمة) لم يقوموا بأية محاولة لتشكيل حزب خاص بهم ، فهم يعتقدون ومعهم الطبقة الحاكمة بامكانية استخدام الشباب المعتدل لتعزيز مكانة الحكومة ، إذ ان الجميع يظنون بأن الأحزاب الجديدة التي يؤلفها عدد قليل من الشعب تناضل من أجل الفوز بمناصب في الحكومة ، غير ان الاحداث أظهرت ان تلك الأحزاب كانت تتلقى دعماً من الجماهير ، ولديها القدرة على ايقاع الهزيمة بالحكومات . كما رأى البريطانيون ان الحزب الوطني الديمقراطي اصبح أكثر وطنيةً ومناوأة للبريطانيين ، برغم ان الحزب قد قطع علاقته مع الشيوعيين ، ولم يعد لديه أي ارتباط معهم ، ثم اعتقدوا ان العداء الأكثر ضراوة لبريطانيا بين الأوساط السياسية الواعية في العراق ، يمثله حزب الاستقلال فهو الحزب الذي صرح اعضاؤه بضرورة اعلان عدائهم لبريطانيا بكل الوسائل الممكنة ، إذ ان البريطانيين لم يكونوا قادرين على نسيان ماضي أعضاء هذا الحزب الذين منحوا دعمهم ومساندتهم للكيلاني عام ١٩٤١ عندما قاد الحركة الوطنية ومعه العقداء الاربعة . وكان البريطانيون يخشون قيام هذا الحزب بدعم الشيوعيين أو الترحيب بهم ، إذ ان ذلك الأمر يوفر لهم فرصة اخرى لطرد البريطانيين من البلاد[٥٦] . على أية حال كان المسؤولون البريطانيون يظنون ان العراق بحاجة للتغيير وهم أنفسهم يحتاجون الى الاستقرار والطمأنينة في البلاد . ان التوفيق بين هذين الهدفين يعتمد على نجاح السياسة البريطانية في العراق ، وثمة اعتقاد سائد في الأوساط البريطانية بأن الحكومات العربية يمكن أن تكون بمنأى عن الاضطرابات عندما تصبح حيادية ، وان أية قوة اجنبية في البلاد ستكون سيئة كحال أية قوة اخرى في ظل هذه الأوضاع ، ونظراً للتهديد الشيوعي الذي بدأ يقترب من المنطقة فقد أصبح هدف بريطانيا لأجل تأمين سلامة البلاد من الاضطرابات الداخلية هو التشديد على النخبة الحاكمة بأن تقوم باجراء اصلاحات اجتماعية واقتصادية في البلاد تخفف من وطأة الغلاء وتدني المستوى المعاشي للمواطنين ، وكذلك لتحسين احوالهم العامة والعيش بشيء من الرفاهية ، لكي يبعدهم عن التفكير بالتيارات الجديدة وبالذات الماركسية منها والقومية ، وبذلك يبعدهم عن القيام بأعمال ضد الحكومة وتؤدي بالتالي الى الاضرار

Minute by Walker , 26.2.1948 , Fo 371 / 68447 . (٥٦)

بالمصالح البريطانية التي غالباً ما يخيفها شبح الاضطرابات التي قد يكون وراءها الخطر الشيوعي . وخلاصة الامر حاولت بريطانيا أن توضح للحكومات العربية وبالذات الحكومة العراقية بأن تحقيق الامن الداخلي الذي يسهم في ترسيخ الانظمة هو تأكيد تطوير بلدانهم اقتصادياً واجتماعياً وكذلك تشجيع اتفاقيات الدفاع المشترك واقناع العرب بحقيقة التهديد السوفيتي واستحالة اعلان الحياد اتجاهه ، وقد شدد الساسة البريطانيون على الأخذ بنظر الاعتبار ضرورة التقرب الى الشعب وخصوصاً « الافندية » وهم الذين نالوا التعليم ويسهمون حالياً بالمشاركة في حكومة البلاد بوصفهم المجموعة السياسية الأكثر وعياً في المجتمع رغم تباين وضعهم الاقتصادي والاجتماعي الامر الذي جعلهم يندمجون مع المجتمع ، وكذلك التقرب الى رؤوس الحكومة ، ولكي تقوم بريطانيا بذلك يتوجب عليها الايحاء لهذه الشرائح بـ :

أ . انها ترفض الظلم الاجتماعي والاقتصادي السائد في اغلب البلدان العربية .

ب . انها ترغب باعطاء المساعدات للأحزاب السياسية اليسارية المتحررة .

جـ . انها تفضل انضمام افراد طبقة « الافندية » للحكومة والبرلمان .

د . انها تندد بفساد وضعف اداء الاجهزة الادارية الحكومية .(٥٧)

ولوضع هذه الافكار حيز التنفيذ اعتقدت السفارة البريطانية في بغداد بوجوب اقامة حزب جديد يشكل قاعدة تجمع بين « الافندية » وبين « الجماعة القديمة » من السياسيين ، وعليها يجب أن تمنح دعماً لهذه الجماعة لكي تستقطب بعض الشخصيات الواعية المثقفة الذين كانوا آنذاك على خلاف مع « الجماعة القديمة » ، كما جرى مع النازي السابق الدكتور محمد فاضل الجمالي ، الذي جرى استقطابه الى جانبهم ، ولوحت السفارة الى ضرورة التركيز على بعض الشخصيات الشابة المهمة لغرض استقطابهم ، ووجدت بأن عليها أن تبذل كل الجهود لجذب الرجل الثاني في قيادة الحزب الوطني الديمقراطي محمد حديد ، وكذلك زعيم حزب الاستقلال محمد مهدي كبة وعدد من انصاره الشباب للانضمام الى صفوف « الجماعة القديمة » ، فاذا نجحت السفارة بمسعاها هذا فانها ستحقق نتيجتين

---

(٥٧) Memordanduman The Future Of The Iraqui treaty and Arab Nationalist Movement , 7.4.1948 , Fo 371 / 68385 .

الاولى : ان رجالًا كهؤلاء وآخرين مثلهم يجب أن يتخلوا عن نظرتهم المتطرفة وأن يصبحوا أعضاء أكثر نفعاً للمجتمع . والثانية : ان اغراء مثل هؤلاء الرجال سيفقدهم قوتهم في احداث الضرر بحجم واسع ، وسيفقدون الكثير من انصارهم ، وهكذا سيصبحون قادة ضعفاء بلا جماهير ، ولو ان بعض جماهيرهم سيتبعونهم ، وهو أمر تفضله بريطانيا في النهاية[٥٨] . ان سياسة الاغراء التي روجتها السفارة التي استهدفت فيها العناصر الوطنية ، لم تبلغ غايتها إلا في أواخر عام ١٩٥٠ ، عندما أخبر السفير البريطاني ببغداد السير هنري ماك « Sir. H. Mack » كافة الممثلين البريطانيين الذين عقدوا مؤتمرهم في لندن في تموز عام ١٩٤٩ الذي سمي بمؤتمر الممثلين البريطانيين في الشرق الأوسط ، حيث قال فيه : « بأن بريطانيا قادرة على اسقاط الحكومة العراقية في أية لحظة تقريباً ، وأضاف بأن التأثير البريطاني فيها قوي وخاطب المؤتمرين قائلًا مرة اخرى : بأن بريطانيا ملومة على كل تأخير حصل في العراق » .[٥٩]

في مطلع عام ١٩٤٥ أظهر جيل الشباب رغبته في تخلي الجيل القديم عن السلطة ، غير ان الأخير لم تكن لديهم فكرة للتخلي عنها ، فقد تمسكوا بها منذ زمن طويل وأظهروا عدم رضاهم من دخول الشباب بين صفوفهم خاصة وان الجيل ما زال غير معروف لديهم ، إذ كان هدف جيل الشباب هو الارتقاء الى السلطة بطريقة سلمية ، وأن يحلوا محل الجيل القديم ، أما موقفهم من بريطانيا فغالبيتهم وخاصة المتعلمون منهم يطالب بمعاهدة معقولة تربط بريطانيا بالعراق تكون السيادة العراقية فيها أكثر واقعية وتضع نهاية للتاثير البريطاني في الحكومة والأجهزة الادارية والسياسية الاخرى .[٦٠]

وفي ذات الوقت حاول توفيق السويدي رئيس الوزراء آنذاك أن ينحو منحى هؤلاء الشباب في رغبتهم بتعديل معاهدة عام ١٩٣٠ فاعلن لوسائل الاعلام وبشكل

---

(٥٨) Mack to Bevin , 26.5.1948 , Fo 371 / 68386 .

(٥٩) Conference of His Majesty's Representiones in the Middle East , First meeting , 21.6.1949 , Fo 371 / 75072 .

(٦٠) Special Report , Issued by the director , Cid in Baghdad , 27.5.1945 , Fo 371 / 45302 .

مفاجيء لكي يحرج الحكومة البريطانية بأن حكومته قدمت طلباً للحكومة البريطانية لغرض تعديل معاهدة عام ١٩٣٠ ، وفي حقيقة الامر فانه لم يقدم طلباً رسمياً بهذا الخصوص ، لكنه أراد باعلانه هذا أن يحرج البريطانيين ويحملهم على الاستجابة لطلب العراق بتعديل المعاهدة .(٦١)

وفي أول رد فعل على تصريح السويدي قام وزير الخارجية بابلاغ سفير دولته في بغداد بأن حكومته لا ترغب بفتح مفاوضات مع بغداد بهذا الموضوع حالياً لانشغالها بالمحادثات مع المصريين حول تعديل معاهدة عام ١٩٣٦ المعقودة بينهما .(٦٢)

لم تنسجم سياسة وزارة السويدي مع رغبة الوصي ونوري السعيد وخاصة فيما يتعلق بسعي الوزارة لتعديل المعاهدة العراقية ـ البريطانية ، وتساهلها مع الأحزاب السياسية وخاصة حزب الاستقلال ، فوضع البلاط هذه الاحزاب تحت المراقبة وراح يناصبها العداء للحيلولة دون توسيع نفوذها .(٦٣)

أما الجيل القديم من الساسة فقد أبدوا تذمرهم من هذه السياسة وعدوها خطراً على مصالحهم ، ولوحوا بالنتائج الخطرة التي سوف تترتب على ذلك ، وجاء تخوف هؤلاء الساسة أيضاً من السعي الجدي للوزارة باقامة انتخابات حرة تكون نتائجها لصالح خصومهم ، لذلك لجأوا للتكتل لاسقاط الوزارة ، وفعلاً فقد تكتل سبعة منهم في مجلس الأعيان(٥) عند تقديم لائحة قانون الانتخاب ، وقاطعوا الوزارة ، فأدت الى استقالة الوزارة في ٣٠ مايس ١٩٤٦(٦٤) . فتدخل الوصي في اللحظات الأخيرة خوفاً من وقوع أزمة ، وحصلت الموافقة على قانون الانتخاب .(٦٥)

---

(٦١) Ibid .

(٦٢) Stone Hewer - Birde to Bevin , 1.5.1946 , Fo 371 / 5240 .

(٦٣) كبة : مذكراتي ، مصدر سابق ، ص ١١٣ .

(٥) الاعضاء الذين تكتلوا كل من : مصطفى العمري وحمدي الباجه‌جي ويوسف غنيمة وارشد العمري والسيد عبدالمهدي وصادق البصام والشيخ احمد الداود (الحسني : احداث عاصرتها ، مصدر سابق ، ص ٢٧٣) .

(٦٤) السويدي ، توفيق : مذكراتي ، مصدر سابق ، ص ٤٤٠ . كذلك : كنة ، خليل : العراق أمسه وغده ، مصدر سابق ، ص ٢٧٣ .

(٦٥) الحسني : الوزارات ، جـ ٧ ، مصدر سابق ، ص ٩١ .

جـ - قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٤٦

كان السويدي قد أعلن قبيل تسلمه الوزارة ان مشكلات البلاد ناتجة بالدرجة الاساسية عن ضعف الوزارات المتعاقبة لأنها لم تستند الى مجالس تشريعية منتخبة انتخاباً حراً ، ولم يكن التمثيل النيابي صحيحاً ، فادى ذلك الى تباعد الشقة بين الشعب والحكومة ، ولو كان هناك مجلس تشريعي منتخب انتخاباً صحيحاً لما وقعت الكثير من هذه المشكلات.[٦٦]

ولما ألف السويدي وزارته في شباط ١٩٤٦ ، تقدم بمشروع قانون لتعديل قانون الانتخابات النيابية وكانت أهم نقطة شملها التعديل ، جعل القضاء دائرة انتخابية واحدة ، بعد أن كان قانون عام ١٩٢٤ يعد اللواء دائرة انتخابية واحدة ، عدا مدينة بغداد التي قسمت الى عدة دوائر انتخابية ، وأن تجري الانتخابات تحت اشراف المحاكم العدلية ، وأن يكون الحكام العدليون مرجعاً لشكاوى الناخبين والمرشحين ، واشترط التعديل ، الاعلان المسبق عن المرشح بمدة لا تقل عن عشرة أيام قبل موعد الانتخابات . يهدف هذا التعديل الى منع التدخل الحكومي في الانتخابات أو الحد منه ، وكان التعديل قد ألزم المرشح وضع تأمينات مقدارها مئة دينار تصادر منه في حالة عدم حصول المرشح على عشرة بالمئة من اصوات الناخبين في منطقته الانتخابية ، إلا ان الثغرة التي أبقت للحكومة مجالًا للتدخل في الانتخابات هو طبيعة تشكيل اللجان التفتيشية التي سمح لها القانون بحق الاشراف على سير الانتخابات ، حيث يجري تاليف هذه اللجان على أساس قيام مختار كل محله باختيار ثلاثة أشخاص ، ويقوم هؤلاء الثلاثة بدورهم باختيار خمسة أشخاص آخرين ، ومن بينهم يتم انبثاق اللجنة التفتيشية التي تشرف على الانتخابات في كل منطقة انتخابية.[٦٧]

ان اختيار اعضاء هذه اللجان على الشكل الذي ذكره القانون يتيح للحكومة عبر موظفيها أو الوحدات الادارية أو عن طريق ممثليها ، أن تختار العناصر التي تؤمن لها التاثير على سير الانتخابات وتحديد الفائزين ، وامكانية حصول التزوير فيها

---

(٦٦) الحسني : المصدر السابق اعلاه ، ص ٤ .

(٦٧) قانون انتخاب النواب رقم « ١١ » لسنة ١٩٤٦ ، بغداد ، مطبعة الحكومة ، ١٩٤٦ ، ص ٣ - ٩ .

سواء كان ذلك بالاغراء أو الرشوة لصالح مرشحي الحكومة .

ومن جانب آخر نص المشروع على اجراء الانتخابات النيابية على وفق صيغة الانتخاب غير المباشر « على درجتين » ورفضت الحكومة الاخذ بمبدأ الانتخاب المباشر « درجة واحدة » على اساس ان نسبة كبيرة من ابناء الشعب هم من الاميين[٦٨] . وكانت وجهة نظر السويدي ان القانون الجديد قد أوجد تبدلًا اساسياً في طرق الانتخابات فجعلها مقبولة أكثر من السابق ، واقتربت كثيراً من الديمقراطية ولكن دون توسع ، أي ليست ديمقراطية شعبية .[٦٩]

جوبهت لائحة المشروع بالانتقاد عندما عرضت على مجلس النواب في ٨ مايس ١٩٤٦ ، لعدم اعتماد مبدأ الانتخاب المباشر « درجة واحدة » وكان في طليعة من انتقدها النائب صالح جبر ، لأن هذه الصيغة تعزز الصلة بين الناخب والمرشح وتَحُد من تدخل الحكومة في سير الانتخابات[٧٠] . والانتخابات المباشرة « درجة واحدة » تعني قيام المواطنين المؤهلين للانتخاب ، بانتخاب المرشحين مباشرة ، في حين كان مبدأ الانتخاب غير المباشر « على درجتين » الذي أخذ به القانون ، يعني قيام المنتخبين بانتخاب مُمثلين عنهم وهؤلاء سيقومون بانتخاب المرشحين[٧١] . إلا ان هذه الطريقة حرمت نسبة كبيرة من المواطنين من حق التعبير عن آرائهم ، فضلًا عن صعوبة التزام ممثليهم باختيار المرشحين الذين يرغبون في انتخابهم بسبب من احتمالات التأثير عليهم[٧٢] . وبرغم ان مشروع القانون عالج مشكلات مهمة فقد رأى بعض النواب عدم الفائدة من هذا التعديل ، الذي لم يحل دون تدخل الحكومة بالانتخابات ، على الرغم من وجود بعض المواد التي وردت في اللائحة التي تمنع تدخل الحكومة ، ومع ذلك فقد صادق المجلس في ٢١ مايس ١٩٤٦ على اللائحة .[٧٣]

---

(٦٨) الازري ، عبدالكريم : تاريخ في ذكريات العراق ١٩٣٠ - ١٩٥٨ ، جـ ١ ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ١٦٧ .

(٦٩) السويدي : المذكرات ، مصدر سابق ، ص ٤٥٤ .

(٧٠) حميدي : التطورات السياسية ، مصدر سابق ، ص ١٧٥ .

(٧١) قانون انتخاب النواب رقم « ١١ » لسنة ١٩٤٦ ، مصدر سابق ، ص ٢ .

(٧٢) جريدة الأهالي : العدد ١٣٠١٢ حزيران ، ١٩٥٢ .

(٧٣) محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي ١٩٤٥ - ١٩٤٦ ، ص ٣٤٦ .

لم يكن موقف العناصر الوطنية متعارضاً مع موقف بعض النواب في نقده للمشروع ، فقد كانت هذه العناصر تأمل أن يلبي هذا المشروع مطاليبها في خلق مجالس نيابية تمثل الشعب تمثيلاً صحيحاً ، غير ان اعلان وزارة السويدي عن عزمها لمنع الحكومة من التدخل في الانتخابات ، كما ورد ذلك في بعض نقاط المشروع التي قللت من تاثير الحكومة على سير الانتخابات ، وخاصة النقطة التي بينت فيها تقسيم الالوية الى دوائر انتخابية صغيرة ، جعلها توافق على المشروع الجديد .[٧٤]

بعد استقالة وزارة السويدي اسندت رئاسة الوزارة الى ارشد العمري في ١ حزيران ١٩٤٦ وقد بدأت هذه الوزارة عهدها بالتضييق على القوى الوطنية وكبت الحريات الديمقراطية في حين لم يمض على تشكيلها سوى بضعة أيام .[٧٥]

جاء تكليف ارشد العمري المعروف بحزمه بهدف الضغط على المعارضة وتحديد نشاطها الذي يطالب بالغاء معاهدة ١٩٣٠ ، التي أوصت بها اللجنة الوزارية السابقة فأعلن في أول تصريح له غداة تسلمه منصبه بأن حكومته لن تسعى لتعديل المعاهدة ، وان مهمتها الاساسية ادارة وانجاز الانتخابات العامة ، ولما بدأ العمري معركته مع الأحزاب السياسية المعارضة لتحجيم دورها واضعاف نفوذها كان بحاجة الى دعم السفارة البريطانية له ، وفعلاً فقد شجعته السفارة في البداية وبدأ بضرب الاحزاب السياسية وأغلق صحفها ، إلا ان السفارة لم تكن راضية عن استخدام العنف بهذا الشكل[٧٦] ، ذلك لان تلك السياسة ستزيد من حدة العداء الشعبي ضدها ، وسيؤدي بالنظام الى الهاوية وبالنتيجة ستفقد بريطانيا نفوذها الواسع في العراق .

مضت وزارة ارشد العمري في سياستها القمعية فتصدت لاحدى التظاهرات التي قام بها حزب التحرر الوطني وعصبة مكافحة الصهيونية في ٢٨ حزيران ، وهما واجهتان للحزب الشيوعي السري ، احتجاجاً على سياسة القمع والظلم الجارية في فلسطين فقمعتها حكومة العمري بالقوة وسقط من جراء ذلك عدد من القتلى[٧٧] .

---

(٧٤) حسين ، فاضل : تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ، مصدر سابق ، ص ٥٠ .

(٧٥) الجادرجي ، كامل : مذكرات كامل الجادرجي ، مصدر سابق ، ص ١٠٧ .

(٧٦) Bevin to Stone Hewer - Bird , 19.7.1946 , Fo 371 / 52402 .

(٧٧) ياغي : تطور الحركة الوطنية ، مصدر سابق ، ص ١٣٦ .

وفي تموز جابهت الحكومة اضراب عمال شركة النفط في كركوك بالقوة عندما طالب العمال مجلس ادارة الشركة بزيادة اجورهم وتطبيق قانون العمال وتوفير مساكن لهم ، والسماح لهم بتكوين نقابات عمالية . غير ان الشركة تغاضت عن مطالبهم فأضربوا وقاموا بمظاهرة سلمية في كركوك مطالبين بتدخل الحكومة بوصفها وسيطاً ، وبدلاً من استجابة الحكومة لذلك ودخولها وسيطاً بينهما ، جابهتهم بالقوة وألقت بعضهم في السجون ، فاجتمع العمال في مكان يعرف في كركوك بـ (ڤاور باغي) مطالبين باطلاق سراح المعتقلين فقامت الشرطة بتفريقهم بالقوة وقتلت خمسة منهم وسقط اربعة عشر جريحاً .(٧٨)

أدت تلك السياسة التي اتسمت بالقمع الى استياء شديد بين الأوساط الوطنية وهو ما دفع بالأحزاب الوطنية المعارضة الى تقديم احتجاجات رسمية الى البلاط وإقامة تجمعات مناوئة للحكومة . ففي ٣٠ آب دعت أحزاب الاتحاد الوطني والشعب والوطني الديمقراطي الى اجتماع لها ورفعت احتجاجاً ضد سياسة الحكومة وممارساتها القمعية ضد المواطنين وطالبت بتنحي هذه الوزارة واقامة وزارة دستورية تحظى برضا الشعب .(٧٩)

أبدت السفارة البريطانية عدم ارتياحها من اندفاع العمري ومغالاته في استخدام القوة والعنف ، وكان مصدر قلق السفارة هو ان العنف ضد القوى الوطنية قد يدفع الاخيرة لاستخدام العنف أيضاً ضد السلطة فتضطر للالتجاء للجيش فيتحرك هذا لتغيير النظام .(٨٠)

من جانبه فان العمري لم يكن مقتنعاً بوجهة نظر السفارة ، ففي ايلول ارسل وزير خارجيته د . فاضل الجمالي الى لندن لمناقشة الحكومة البريطانية في كيفية الحصول على دعم شامل لسياسته ، فكان جواب وزير الخارجية البريطاني بيفن غير مؤيد لوجهة نظر العمري ، بل كان متطابقاً مع رأي السفارة البريطانية في بغداد ، واستغل بيفن وجود الجمالي في لندن واخبره بأن الوقت قد حان للدخول بمفاوضات

---

(٧٨) الحسني : الوزارات ، جـ ٧ ، مصدر سابق ، ص ١١٣ . كذلك : الجادرجي : المذكرات ، مصدر سابق ، ص ١١٢ .

(٧٩) جريدة صوت الاهالي ، العدد ١٢٤٤ ، ١ ايلول ١٩٤٦ .

(٨٠) Busk to Bevin , 5.9.1946 , Fo 371 / 52402 .

حول تعديل معاهدة ١٩٣٠[٨١] . وعلى الرغم من وجود العمري في رئاسة الحكومة إلا ان هنالك رجلين فقط أخذا على عاتقهما مسؤولية تدقيق المعاهدة وهما نوري السعيد وعبدالاله ، وقد أجرت السفارة البريطانية محادثات حول البنود العسكرية ، وفي ١٩ تشرين الثاني من عام ١٩٤٦ دعي الوصي عبدالاله ونوري السعيد لحفلة عشاء في السفارة البريطانية ، وفي هذه الحفلة تم الاتفاق على البدء في المفاوضات .[٨٢]

وبعد انتهاء العشاء حدد الطرفان النقاط المهمة لاجراء المفاوضات بما يأتي :

١ ـ ترتيب العراق بزيارة وفد عسكري بريطاني لمناقشة الموضوع .
٢ ـ يجب أن لا يضم الوفد ضباطاً كباراً كي لا يثيروا الانتباه .
٣ ـ ضرورة مشاركة الوصي شخصياً في المفاوضات .

غير ان المشكلة التي جابهت السفارة هي ان نوري السعيد لم يكن رئيساً للوزراء ، وان ارشد العمري ليس الرجل الملائم لهذا العمل ، ويجب أن يكون نوري طرفاً في المفاوضات كي يسهل الطريق للمحادثات العسكرية . عند ذاك ارسلت السفارة بالحال برقية الى بيفن تحثه على تشجيع الوصي لاقصاء العمري وتعيين نوري السعيد محله كي يهيىء الاجواء للمباشرة بالمفاوضات .[٨٣]

وعلى اثر ذلك وصلت برقية من بيفن الى الوصي بهذا المعنى[٨٤] . ولم يتردد الاخير في تنفيذ مضمونها ، فبعد ثلاثة أيام عهد الوصي الى نوري برئاسة الوزارة ، وهي الوزارة التاسعة التي يشكلها ، وفي اليوم ذاته أشار القسم الشرقي في السفارة ، بأنه على بريطانيا البدء بالمحادثات مع العراق وقد اتفق بيفن على أن تكون المفاوضات ذات صيغة غير رسمية وخاصة في الجانب العسكري منها .[٨٥]

---

(٨١) Bevin to Stone Hewer - Bird , 16.9.1946 , Fo 371 / 52402 .

(٨٢) AHQ . Iraq and Persia to air ministry London . 20.11.1946 . Fo 371 / 52402 .

(٨٣) Stone Hewer - Bird to Howe , 21.11.1946 , Fo 371 / 52402 .

(٨٤) السويدي : المذكرات ، مصدر سابق ، ص ٤٥٠ .

(٨٥) Baxter to Group Captain Stapleton in Cabinet office , 20.11.1946 , Fo 371 / 52402 .

٢ ـ حكومة نوري السعيد التاسعة

عندما قبل نوري تشكيل الحكومة ، فاتح السويدي وكامل الجادرجي قائدي حزبي الأحرار والوطني الديمقراطي أولًا لترشيح اعضاء من حزبيهما لوزارته وأن ينوبا عنهما في الوزارة . وقد وافق الاثنان لكنهما اشترطا ضمان حرية الكلام في مجلس النواب ، وأن تقوم الحكومة باجراء انتخابات وعدم التعامل مع كل المشاكل بالتصريحات فقط . وأعلن نوري موافقته على هذه الشروط . وقد مثل الجادرجي في الوزارة محمد حديد بينما كان علي ممتاز الدفتري ممثل السويدي[٨٦] . لقد كان محمد حديد ، الذي يدخل الوزارة للمرة الاولى يمثل الجيل الجديد من المثقفين ، وبالوقت نفسه كان ثرياً ، وكانت السفارة البريطانية لا ترى فيه شيوعياً متمرساً مثلما كان يريد كثير من خصومه أن يقنعوا السفارة البريطانية لتصديق ذلك . وكان تشكيل الوزارة بهذه الطريقة يعد انعطافة جديدة في السياسة العراقية ، لأن اعضاءها يمثلون اتجاهات مختلفة . وقد هنأ البريطانيون نوري على هذه التشكيلة الحكومية .[٨٧]

أعلن نوري حال تسلمه المسؤولية ان أمن البلاد ومصالحها لهما الاولوية في سياسة الوزارة ، وينبغي على العراق أن يتحالف مع قوة أو مجموعة قوى تساعده في تحقيق أمنه ، وخاصة الامم المحبة للسلام[٨٨] . وهي اشارة واضحة الى رغبته في تعزيز العلاقة مع بريطانيا ، وتمهيداً لقبول تعديل صيغة المعاهدة الجديدة التي تنوي الحكومة الدخول في مفاوضات مع بريطانيا بشانها . أما على صعيد السياسة الداخلية ولكي يكون بمستطاعه وضع سياسته الخارجية موضع التطبيق دون القيام بخطوات كبيرة في مجال السياسة الداخلية وعلى وجه الخصوص الانتخابات القادمة التي يامل من خلالها تشكيل برلمان يكون غالبية اعضائه من المؤيدين لسياسته الخارجية ، لذلك أعلن بان وزارته ستكون انتقالية ومهمتها اجراء

---

(٨٦) Al - Windawi , M. Ibrahim , unpublished Thesis Anglo - Iraqi Relations 1945 - 1958 , University of Reading , 1989 , P. 51 .

(٨٧) Fo to U.K. Delegation to Council of Foreign Ministers , 28.11.1946 , Fo 371 / 52403 .

(٨٨) Stone Hewer - Bird to Attlee , 10.12.1946 . Fo 371 / 52405 .

انتخابات حرة وانها لن تستخدم نفوذها للتدخل في الانتخابات.[٨٩]

بدأ نوري عمله بالغاء كافة القرارات والاجراءات التي اتخذتها حكومة العمري ضد السياسيين المعارضين والصحف الوطنية ثم اتخذ قراراً بحل مجلس النواب.[٩٠]

وباشر باتخاذ الترتيبات اللازمة لاجراء الانتخابات بعد أن ضمن مشاركة احزاب المعارضة فيها.[٩١]

أ ـ الانتخابات النيابية عام ١٩٤٧

بالرغم من عدم ثقة الأحزاب التي شاركت في الانتخابات بنوري السعيد لمعرفتهم المسبقة بسياسته غير المشجعة على دخول الانتخابات إلا ان البعض منهم شارك فيها ، وبررت تلك الاحزاب مشاركتها لتثبيت حق المواطنين في ممارسة الانتخابات بحرية وكان يتبنى هذا الرأي الحزب الوطني الديمقراطي الذي يتزعمه كامل الجادرجي.[٩٢]

أما حزب الاستقلال فقد أوضح ان مشاركته جاءت لكشف التزوير الذي يجري فيها ، وان عدم مشاركته ستفتح الطريق أمام من يريد تزييف ارادة الامة[٩٣] . وما أن بدأت الانتخابات حتى ظهرت بوادر التدخل الحكومي منذ بدايتها ، فقد كانت الشرطة تجوب مناطق الانتخابات وهي مدججة بالسلاح لاجبار الناخبين على انتخاب مرشحي الحكومة[٩٤] . في حين عمم البلاط على كافة متصرفي الالوية اسماء مرشحيه لضمان فوزهم.[٩٥]

---

(٨٩) الياسري ، قيس عبدالحسين : الصحافة العراقية والحركة الوطنية من نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ١٩٧٨ ، ص ١٩ .

(٩٠) Stone Hewer - Birue to Attlee , 10.12.1946 , Fo 371 / 52405 .

(٩١) Fo to U.K. Delegation to Council of Foreign ministers , 28.11.1946 , Fo 371 / 52403 .

(٩٢) حسين ، فاضل : تاريخ الحزب الوطني ، مصدر سابق ، ص ٦٧ .

(٩٣) الحكام ، عبدالامير : تاريخ حزب الاستقلال ١٩٤٦ ـ ١٩٥٨ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٠ ، ص ٢٠٤ .

(٩٤) الياسري : الصحافة العراقية ، مصدر سابق ، ص ٢٣ .

(٩٥) السويدي : المذكرات ، مصدر سابق ، ص ٤٥٢ .

أدت تلك التدخلات لاستقالة بعض الوزراء فتقدم علي ممتاز الدفتري ممثل حزب الاحرار باستقالته وكذلك محمد حديد الذي مثل الحزب الوطني الديمقراطي.[96]

وفي ١٠ اذار من عام ١٩٤٧ انتهت الانتخابات بفوز مرشحي الحكومة بنسبة عالية وفاز الحزب الوطني الديمقراطي باربعة مقاعد من مجموع ١٣٨ مقعداً وحصل على بقية المقاعد مؤيدو الحكومة والبلاط وبذلك استطاع نوري السعيد ببراعته المعهودة أن ينهي الانتخابات بضمان وصول اغلبية ساحقة من مرشحي الحكومة الى المجلس الجديد[97] . فاحتجت الاحزاب المعارضة على النتائج ، وطالبت بحل البرلمان لانه لا يمثل ارادة الامة ، وقام الحزب الوطني الديمقراطي بسحب اعضائه الذين فازوا بالانتخابات بسبب التدخل الحكومي فيها.[98]

أما السفارة البريطانية فقد رحبت بحرارة بنتائج الانتخابات مؤكدة انها جرت بحرية وشكلت انتصاراً كبيراً لاصدقائها الاوفياء وممثليها.[99]

٣ ـ صالح جبر في السلطة

عندما انتهت الانتخابات كان من الطبيعي أن تستقيل وزارة نوري السعيد بعد أن أنهى مهمته بنجاح تام وفعلاً قدم استقالته في ١١ اذار من عام ١٩٤٧ ، غير ان الوصي احتفظ بها لغاية ٢٩ اذار[100] . وظهر صالح جبر كمرشح قوي لتولي الوزارة لانه يمثل الخيار الأمثل لبريطانيا ، فضلاً عن انه اداري كفوء ويحظى بقناعة الوصي ويتوقع له البريطانيون مستقبلاً كبيراً ، إذ انهم عدوه أمل بريطانيا ، وأفضل خليفة لنوري السعيد.[101]

وعلى هذا الاساس عزمت السفارة البريطانية على أن يكون رئيساً للوزراء وأن يقدم له نوري السعيد الدعم الكامل في مجلس النواب ليحصل على الثقة ، وفعلاً تم

---

(٩٦) الحسني : الوزارات ، جـ ٧ ، مصدر سابق ، ص ١٣٧ ـ ١٤١ .

(٩٧) الياسري : الصحافة العراقية ، مصدر سابق ، ص ٢٧ .

(٩٨) حسين ، فاضل : تاريخ الحزب الوطني ، مصدر سابق ، ص ٩١ .

(٩٩) Stone Hewer - Bird to Bevin , 25.3.1947 . Fo 371 / 61588 .

(١٠٠) الحسني : الوزارات ، جـ ٧ ، مصدر سابق ، ص ١٥٧ ـ ص ١٥٨ .

(١٠١) Minut by Carran . 28.4.1947 , Fo 371 / 61589 .

اسناد رئاسة الوزارة اليه في ٢٩ اذار ، وعبرت السفارة البريطانية عن ارتياحها ووصفته بأنه قائد السفينة ، كما وصفت نوري السعيد بانه أدميرال البحرية.[١٠٢]

وفي اوائل نيسان قدم صالح جبر منهاج وزارته الذي كان واسعاً وخيالياً ، ففي باب السياسة الخارجية عبر عن نية حكومته بتعديل معاهدة ١٩٣٠ على أساس المصالح المتبادلة ووفق نصوص ومبادىء الامم المتحدة ، وأكد تقوية الروابط الاخوية مع الدول العربية ، وعد قضية فلسطين قضيته . أما في مجال السياسة الداخلية ، فقد أكد أهمية ضمان الوحدة العراقية ، ومكافحة الافكار الهدامة ، وتطوير الجهاز الاداري ، وتقوية الجيش وتعزيز استقلال القضاء ، وشمل المنهاج تطوير كافة القطاعات المالية وشؤون التموين والاقتصاد والري والمواصلات والاشغال العامة والصحة ، ووعد بالعمل على تحسينها[١٠٣] . لقد كان المنهاج واسعاً وكبيراً مفعماً بالآمال والطموحات ، ويسعى الى تحقيق اصلاح اقتصادي واجتماعي كبير في البلاد وكان من الصعب تطبيقه أو تنفيذه ليس من قبل حكومة صالح جبر فحسب ، وانما من قبل أي حكومة عراقية اخرى ، فهو يحتاج الى مدة زمنية طويلة . وصفه توفيق السويدي رئيس الوزراء السابق وكان محقاً بذلك بأنه (لا يتمنى للبلد تحقيقه إلا بنصف قرن)[١٠٤] .

لقي برنامج صالح جبر نقداً كبيراً من مجلس النواب وخاصة فيما يتعلق بموضوع المعاهدة العراقية ـ البريطانية ، كما لقي هجوماً من قبل الصحافة ، الأمر الذي دفعه للاعلان في ٢٧ نيسان بأن شروط تعديل المعاهدة سيتم اقرارها بعد دراسة مستفيضة وان الحكومة سوف تناقش الموضوع مع بقية الأطراف السياسية الوطنية ، إلا ان الحكومة لن تكون ملزمة بما سيتمخض عن هذه المناقشة.[١٠٥]

برغم الهجوم الذي تعرضت له حكومة صالح جبر من قبل الصحافة والنواب فان أول عمل قام به هو انه أبدى موافقته على مجيء الوفد العسكري البريطاني الى بغداد للتفاوض بشكل غير رسمي حول المعاهدة . وفعلاً ففي اوائل مايس وصل الوفد

---

(١٠٢) Stone Hewer - Bird to Bevin , 2.4.1947 . Fo 371 / 61589 .

(١٠٣) للمزيد من التفاصيل عن منهاج الوزارة انظر الحسني : الوزارات ، جـ ٧ ، مصدر سابق ، ص ١٦٠ ـ ١٦٧ .

(١٠٤) السويدي : المذكرات ، مصدر سابق ، ص ٤٥٧ .

(١٠٥) Busk to Bevin , 3.5.1947 , Fo 371 / 61589 .

البريطاني المفاوض وقد ضم كلًا من السير بريان بيكر « Brian Baker » واف . سي كورتز « F. C. Curtis » ودوغلاس بوسك « D. Busk » السكرتير الشرقي في السفارة البريطانية ببغداد . وكان الأخير قد حضر نيابة عن السفير البريطاني الذي كان في لندن بسبب مرضه . أما الجانب العراقي فقد ترأسه الوصي ، وضم صالح جبر ووزير الدفاع شاكر الوادي ، ورئيس اركان الجيش الفريق صالح صائب الجبوري ، ورئيس البعثة العسكرية البريطانية في وزارة الدفاع العراقية الجنرال رنتن « Renton »(١٠٦) . وفي ٨ مايس عقد الاجتماع الاول سراً بين الطرفين في مبنى السفارة البريطانية أعقبه اجتماعان في ١٠ مايس ، ١٧ مايس ، وفي هذه الاجتماعات طرحت مقترحات الطرفين لاجل تعديل المعاهدة ، وقد شكلت هذه المقترحات نقاطاً ثابتة للحوار الذي استمر مدة طويلة ، جرى ما بين بغداد ولندن ، وكانت المقترحات العراقية تتمحور في :

١ ـ تنمية الجيش العراقي وتطويره وتجهيزه بالمعدات والاسلحة والتجهيزات العسكرية من قبل بريطانيا بهدف اعاقة تأخير أي هجوم محتمل حتى وصول الامدادات البريطانية .

٢ ـ اعادة النظر بالقواعد الجوية البريطانية بالعراق .

في حين تركزت المطاليب البريطانية ، على استمرار استخدام قاعدتي الشعيبة والحبانية وايجاد نواة هيئة قادرة على مساعدة البريطانيين في نشر القوات بسرعة وقت الحرب ، وايجاد تسهيلات في الحصول على النفط واستخدام الأراضي العراقية لمرور القوات البريطانية ، ومنح تسهيلات جوية في ميادين اخرى للقوة الجوية البريطانية.(١٠٧)

في ١٨ آب انتقلت المفاوضات الى لندن ، والتقى بيفن في هذه المفاوضات بالوصي ونوري السعيد ، وأكد الاول أهمية عقد اتفاق مبكر بين الطرفين قبل انتهاء مفعول معاهدة ١٩٣٠.(١٠٨)

---

(١٠٦) Report to the Cheif of Staff by British ministary representations on preliminary tarks with the Iraqis authorities , 8 to 17 may , 1947 , Fo 371 / 61591 .

(١٠٧) J.P « 46 » 232 , 27.12.1946 . ministray Discussioins With Iraqis , reported by the Joint Planning Staff , Fo 371 / 52405 .

(١٠٨) P.G. Carran to D.C. Stapletion , 6.9.1947 , Fo 371 / 615994 .

وفي ٢٢ تشرين الثاني عقد لقاء سري جديد في السفارة البريطانية ببغداد بين الطرفين ، وفي هذه المرة قاد المفاوضات منفرداً صالح جبر ، بعد ابعاد بقية اعضاء الوفد ، وكان صالح متشدداً في موضوع السيادة العراقية بصفة العراق وبريطانيا عضوين في الامم المتحدة ، ويجب أن يكون التعامل بينهما على اساس متكافيء .[١٠٩]

ثم عقدت بين الطرفين خمس جلسات في المدة من ٢٣ تشرين الثاني ولغاية ٣ كانون الأول حيث تم وضع مسودة المعاهدة الجديدة التي ستكون بديلة لمعاهدة ١٩٣٠ ، وابلغ البريطانيون صالح جبر بضرورة أن يستشير زملاءه بصدد الموضوع ، ويرتب الوضع الداخلي الذي تأثر بقرار تقسيم فلسطين ، وفعلاً عقد صالح جبر اجتماعاً مع كبار المسؤولين العراقيين ، ولم يشرك قادة المعارضة ، كما لم يخبرهم بما ينوي عمله[١١٠] ، وهو ما يؤكد ان المعاهدة مجحفة بحق العراق ، ولا يريد اطلاع المعارضة لكي لا تثير زوبعة في وجهه وبالتالي تفشل عقد المعاهدة . وفضلاً عن ذلك فهو يعلم علم اليقين انه لا جديد في المعاهدة بما يخفف من القيود التي فرضتها المعاهدة القديمة على العراق . وقد يكون ذلك نابعاً من حرصه على ارضاء البريطانيين .

أ ـ معاهد بورتسموث عام ١٩٤٨

ما أن علمت الاحزاب المعارضة بفكرة عقد معاهدة جديدة مع بريطانيا حتى أعلنت رفضها لاي فكرة من هذا النوع ، لان معاهدة ١٩٣٠ تعد ملغاة بموجب ميثاق الامم المتحدة ، بصفة ان البلدين عضوين مستقلين في هيئة الامم ، وان المعاهدة رجحت كفة المصالح البريطانية في العراق على حساب السيادة الوطنية ، لأن الطرفين لم يكونا متكافئين عند عقدها ، إذ كان العراق يخضع للانتداب البريطاني آنذاك ، وهذا يتعارض مع مبادىء وميثاق الامم المتحدة . ثم أوضحت الأحزاب المعارضة ان الوزارة لا تمتلك حق تعديل المعاهدة لانها لم تنبثق عن مجلس نيابي يمثل الشعب[١١١] . وعشية سفر الوفد العراقي الى لندن الذي ترأسه صالح جبر ،

---

(١٠٩) Minutes of meeting held in Baghdad on November . 17 th 1947 , Fo 371 / 61596 .

(١١٠) Busk to Bevin , 26.11.1947 , Fo 371 / 6688 .

(١١١) كبة ، محمد مهدي : مذكراتي في صميم الاحداث ، مصدر سابق ، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥ .

أدلى د . فاضل الجمالي وزير الخارجية الذي كان في لندن بتصريح الى بعض المراسلين حول معاهدة ١٩٣٠ المراد تعديلها فأوضح « بانها قوبلت بنقد شديد لاسباب حزبية وبدون وجه حق »[١١٢] . وعند سماع الجماهير في العراق لهذا التصريح انفجرت غاضبة ، وخرجت بمظاهرات صاخبة غالبيتها من طلاب الكليات فاصطدمت بقوات الشرطة التي خرجت للتصدي لها ، وسقط من جرائها اعداد كثيرة من الجرحى ، فاصدر مجلس الوزراء قراراً في الخامس من كانون الثاني عام ١٩٤٨ يقضي بتعطيل الدراسة في كلية الحقوق ، وأوعز الى وزارة العدلية باجراء التحقيق فوراً ، ثم أوقفت السلطات بعض المتظاهرين ، وأغلقت الاقسام الداخلية للطلاب فغادر الوفد المفاوض الى لندن بعد أن اطمأن الى هذا الاجراء .[١١٣]

وفي لندن واصل الوفد العراقي اجتماعاته مع الجانب البريطاني . وفي ٧ كانون الثاني أعلن بسرعة أدهشت الجميع عن توصل الطرفين الى عقد معاهدة جديدة ، وتقرر التوقيع عليها في ١٥ كانون الثاني في ميناء بورتسموث ، وعلى اثر نشر نص المعاهدة التي ابرقت من لندن الى وكيل رئيس الوزراء جمال بابان ، وتلقفتها الصحف المحلية في صدر صفحاتها ، اشتعل الفتيل بين صفوف الجماهير ، ودعت الاحزاب السياسية كافة ابناء الشعب لاحباط هذا المشروع الذي وصفته بالمشروع الاستعماري الجديد ، وطالبت برفضه ومقاومته .[١١٤]

ب ـ الوثبـــة

ما أن علمت الجماهير بنصوص المعاهدة التي نشرت في الصحف حتى خرجت اعداداً كبيرة من المتظاهرين وغالبيتهم من طلاب الكليات ، امتلأت بهم شوارع العاصمة ، وقد أسهم في تحريضهم الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وحزب الاحرار والحزب الشيوعي ، وغالبية هؤلاء المتظاهرين يشكلون جماهير هذه الاحزاب . كما دعت الاحزاب المعارضة الى الاضراب العام في الدوائر والمعامل ، وتعرضت المنشآت البريطانية الى هجمات عنيفة من المتظاهرين كما هوجمت

---

(١١٢) Chancery to Eastern Depatement , 17.1.1948 , Fo 371 / 168442 .

(١١٣) الحسني : احداث عاصرتها ، مصدر سابق ، ص ٢٨٧ .

(١١٤) كبة : مذكراتي ، مصدر سابق ، ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩ . كذلك : الحكام : تاريخ حزب الاستقلال ، مصدر سابق ، ص ٢١٩ .

جريدة الاوقات العراقية .[115]

وبينما كان الوفدان المتفاوضان يتبادلان عبارات التهاني والرسائل بلغت الأحداث في بغداد حد الأزمة التي سميت بالوثبة[116] . فطلبت وزارة الخارجية البريطانية من الوفد العراقي العودة الى بغداد في أقرب فرصة ممكنة ، لان الأوضاع باتت فيها متردية ، وقد وافق الوفد على المغادرة فوراً ، غير ان صالح جبر وتحت ضغط زوجته التي كانت ترافقه في لندن ، رفض العودة وأعرب عن رغبته بالبقاء لكي تستكمل زوجته التبضع من اسواق لندن .[117]

وفي بغداد طلب الوصي من وكيل رئيس الوزراء جمال بابان أن يتصل بصالح جبر ويأمر بعودته الى بغداد على جناح السرعة . أما الأخير فقد صرح من لندن للاذاعة البريطانية بانه مقتنع بأن الشعب العراقي والبرلمان سيجدان في المعاهدة ما يحقق أمانيهم القومية ، وان بعض العناصر الهدامة استغلت فرصة غيابه فأحدثت الاضطرابات وانه سيعود للعراق ويسحق هذه الرؤوس الفوضوية ! فأثار هذا التصريح المتظاهرين الذين خرجوا صبيحة ٢٢ كانون الثاني بمظاهرات طافت شوارع بغداد وهم يتوعدون رئيس الوزراء على تصريحه هذا ، ثم احتشد نحو ٣٥٠ ثلاثمائة وخمسين طالباً في باب المعظم يهتفون بسقوط الحكومة والتمجيد بالوثبة التي اطلقوا عليها « ثورة الشعب » وانضم اليهم عدد من العمال والنسوة فاتجهوا صوب شارع الرشيد ، وعند وصولهم سوق الصفافير ألقى الشاعر محمد صالح بحر العلوم قصيدة حماسية . ثم توقفوا أمام مقر التحقيقات الجنائية وحملوا رئيس الحزب الوطني الديمقراطي كامل الجادرجي على الاكتاف . وهنا صاح بعض اعضاء حزب الاستقلال : هؤلاء هم الشيوعيون اتركوا صفوفهم فانهم يريدون أن يبيعوا المملكة للروس . فانسحب نحو ثلث الحشد ، وبسبب الانقسام الذي حدث بين المتظاهرين اثر الهتافات التي كانت تمجد الحزب الشيوعي ، استأنفت المظاهرة بالمسير الى ساحة الباب الشرقي وتوقفت ، فاعتلى الجادرجي تمثال السعدون الذي ينتصب

---

(١١٥) لونكريك : العراق الحديث ، جـ ٢ ، ص ٥٦٦ ـ ٥٦٧ .

(١١٦) Chancery to Eastern Departement , 7.1.1948 , Fo 371 / 68442 .

(١١٧) Minute by Wright , 14.1.1948 , Fo 371 / 68444 .

(١١٨) الحسني : الوزارات ، جـ ٧ ، مصدر سابق ، ص ٢٦٣ . كذلك : كبة : مذكراتي ، مصدر سابق ، ص ٢٣٠ .

عندها وجعلهم يقسمون بالكفاح حتى تلبى مطاليب الشعب.[119]

وفي يوم ٢٥ كانون الثاني هدأت الحالة في بغداد وقامت جهات مجهولة بتوزيع مناشير غير مذيلة تتهجم على الحركة الوطنية والوثبة وتتهمها بأنها من عمل الشيوعية الدولية والصهيونية العالمية بهدف اشعال الفتنة في البلاد وصرف الاذهان عن القضية الفلسطينية ودفع العراق الى احضان روسيا[120] . أما في بقية الالوية « المحافظات » فقد خرجت مظاهرات واسعة استطاع المتصرفون (المحافظون) السيطرة عليها وتقليل نطاقها ، والمحافظة على الوضع العام في معظم المراكز المهمة ، إلا ان المظاهرة التي خرجت في السليمانية كانت تهتف للروس ، واختطف المتظاهرون أحد المدرسين الانكليز في المدينة وأحرقوا المعهد البريطاني فيها.[121]

أما السفارة البريطانية في بغداد ، وبالرغم من كونها كانت تقوم بدور واضح عند وقوع الازمات في البلاد ، إلا انها طيلة أيام الوثبة ظلت بعيدة عنها ، ورغم ان نوري السعيد اطلع السفارة بوجوب اهمال المعاهدة في الوقت الحاضر في الاقل ريثما تهدأ الأحوال ، إلا انها كانت فاقدة القوة ، لان الوصي كان بعيداً عنها ، كما ان الموظفين البريطانيين شعروا بأن أي تدخل من قبلهم في هذا الوقت المحرج بالذات سيكون أمراً غبياً للغاية.[122]

ومن جانبها فقد اتخذت السلطات في أول الأمر اجراءات رادعة وقوية ضد قياديي المظاهرات فقد اعتقلت بعض قياديي حزب الاستقلال ، لأنه كان المنظم الرئيس للمظاهرات وأودعتهم التوقيف ومن بينهم فائق السامرائي واسماعيل الغانم ، فضلاً عن بعض عناصر الحزب الشيوعي ، وعدد كبير من المتظاهرين يقدر عددهم بالآلاف . كما تم غلق جريدتي الاستقلال واليقظة[123] . وكان لاشتداد المظاهرات وتأزم الوضع الأمني وبالذات العاصمة بغداد التي شهدت مصادمات دموية بين افراد

---

(١١٩) Batatu , Op. Cit , P. 556 .

(١٢٠) حميدي : التطورات السياسية ، مصدر سابق ، ص ٥٢٧ ـ ص ٥٢٨ .

(١٢١) لونكريك : العراق الحديث ، جـ ٢ ، مصدر سابق ص ٥٦٧ .

(١٢٢) Al - Windawi , Op. Cit , P. 93 .

(١٢٣) الحسني : الوزارات ، جـ ٧ ، مصدر سابق ، ص ٢٦١ .

الشرطة والمتظاهرين ، قد دفعت بالوصي لان يتراجع ويعلن بنفسه « بانه يعد ابناء الشعب بعدم الموافقة على أية معاهدة ما لم تحظ بموافقة الشعب وتضمن حقوق البلاد وأمانيه الوطنية »[١٢٤] . وقد كان هذا الاعلان مثار دهشة الاوساط البريطانية التي وبختته على موقفه الضعيف هذا . وفي الواقع كان الوصي مضطراً لتهدئة الوضع الداخلي المتوتر ، كما كان في الوقت نفسه بمثابة ضربة قوية لسياسة وزير خارجية بريطانيا بيفن . وقد حملت الصحف البريطانية عليه والتنديد به[١٢٥] . في حين وجد البيان صدىً ايجابياً في الأوساط الشعبية والسياسية الوطنية[١٢٦] . وكان بيفن قد وضع الآمال بصالح جبر والوصي لتوفير الدعم لكي يصادق مجلس النواب على المعاهدة بأقرب وقت ، وطلب اليهم أن يزيلوا سوء الفهم الذي أحدثته الترجمة العربية لنص المعاهدة.[١٢٧]

وبهدف الاسراع بتسوية الوضع المضطرب في بغداد ، دفعت الحكومة البريطانية تكاليف عودة الوفد العراقي الى بغداد ، وقامت طائرة خاصة بنقلهم من لندن الى قاعدة الحبانية . وفي لحظات توديع الوفد العراقي شدد بيفن على صالح بأن هذه اللحظات دقيقة وعصيبة ، لكنها لحظة الثبات والحزم.[١٢٨]

وفي يوم ٢٦ كانون الثاني وصل الى بغداد صالح جبر وأدلى بتصريح حال وصوله ، أكد فيه ان المعاهدة الجديدة تتضمن مزايا ايجابية وسوف تقول الامة كلمتها فيها ، إلا ان هذا التصريح اثار الجماهير مجدداً ، فخرجت حاشدة في مناطق بغداد تعلن غضبها ضد الحكومة ، فتصدت لها الشرطة واستخدمت العنف معها ، وسقط من جرائها ضحايا ابرياء بلغ عددهم ١٧ قتيلاً حتى ذلك اليوم[١٢٩] . وكانت السلطات قد اضطرت لاستخدام الاسلحة لتفريق المتظاهرين الذين كانوا متحمسين لا يهابون اجهزة الشرطة واسلحتهم ، وازاء ذلك طلبت متصرفية لواء بغداد مساعدة

---

(١٢٤) كبة : مذكراتي ، مصدر سابق ، ص ٢٣٠ . كذلك : الجادرجي : المذكرات ، مصدر سابق ، ص ١٧٦ .

(١٢٥) Al - Windawi , M. Op. Cit , P. 93 .

(١٢٦) الحسني : الوزارات ، جـ ٨ ، مصدر سابق ، ص ٢٦٠ .

(١٢٧) Bevin to the Regent , 24.1.1948 , Fo 371 / 68443 .

(١٢٨) Conversation with the Iraqi prime minister , 26.1.1948 , Fo 371 / 68444 .

(١٢٩) Batatu , Op. Cit , P. 554 .

الجيش وأيدتها وزارة الداخلية ، إلا ان الوصي وأفراد النخبة الحاكمة لم يوافقوا على اشراك الجيش لعدم الاطمئنان له ، لأنه يضم عناصر وطنية معادية للانكليز ، فصرف النظر عن الموضوع(١٣٠) . وتؤكد المصادر ان الفريق صالح صائب الجبوري رئيس اركان الجيش كان من المعارضين لفكرة إقحام الجيش في مواجهة المتظاهرين وهدد بتقديم استقالته من الجيش في حالة تنفيذ الفكرة.(١٣١)

أما السفارة الروسية في بغداد فقد أظهرت اهتماماً بالتطورات السياسية ، فقد شوهد اركادي سوفوروف رئيس البعثة الروسية في بغداد يتجول بسيارته في شارع الرشيد ، ليتقصى الاخبار عن المظاهرات ، فدخل صيدلية دجلة في الحيدرخانة ، وطلب من صاحب الصيدلية ورئيس لجنة الهجرة الارمنية تزويده بمعلومات تفصيلية عن المظاهرات والحوادث.(١٣٢)

وفي ٢٧ كانون الثاني استمرت التظاهرات وزحفت من جانب الرصافة الى جانب الكرخ قابلتها تظاهرة اخرى من الكرخ توجهت نحو الرصافة التحمتا على جسر المأمون سابقاً « جسر الشهداء حالياً » وتصدت لها الشرطة من فوق المآذن المطلة على الجسر في جامعي حنان والآصفية ، واطلقت عليهم النار فقتل عدد غير قليل من المتظاهرين وسقط البعض الاخر منهم في النهر .

حاول نوري السعيد أن يقنع الحكومة باستخدام القوة وفرض منع التجوال في العاصمة لاعادة الهيبة للسلطة ، إلا ان بعض الساسة ومنهم السيد محمد الصدر لم يوافقوه وطلبوا اتباع الوسائل السلمية لمعالجة الازمة بما في ذلك استقالة الوزارة.(١٣٣)

جـ - استقالة صالح جبر وسقوط المعاهدة

كان صالح جبر موضع اهتمام السلطات البريطانية منذ وقت سابق ، فقد علقت عليه آمالاً كبيرة ، وعندما بدأت المفاوضات حول عقد معاهدة جديدة وصفته في تقاريرها بأنه قبطان السفينة التي سيقودها الى بر الأمان . ثم وصفته بانه أمل

---

(١٣٠) حميدي : التطورات السياسية ، مصدر سابق ، ص ٥٣٧ - ٥٣٩ .

Al - Windawi , M. Op. Cit , P. 94 . (١٣١)

Batatu , Op. Cit , P. 556 . (١٣٢)

(١٣٣) حميدي : التطورات السياسية ، مصدر سابق ، ص ٥٤٠ - ٥٤١ .

بريطانيا في العراق . وكل هذه الالقاب والتسميات اطلقت عليه لكي يحافظ على المصالح البريطانية في العراق . فقد وجدت فيه شخصاً قوياً يمكن أن يخلف نوري السعيد السياسي الماكر الذي بدأ يتجاوز سن الستين عاماً ، وأصبح عجوزاً ، على حد وصف التقارير البريطانية التي كانت السفارة البريطانية تبعث بها الى لندن . أما صالح جبر فقد كان من جانبه حريصاً على البروز والتألق ، وكان هذا الشعور يداخله منذ زمن بعيد يمتد الى السنوات الاولى للاحتلال البريطاني للعراق وبالذات في عام ١٩١٨ عندما كان يشتغل موظفاً صغيراً في دائرة الايرادات البريطانية في الناصرية والتي كانت تدار من قبل ضابط بريطاني تولاه بالرعاية والدعم ، واسهم بقدر كبير في تسهيل قبوله في كلية الحقوق ، التي تخرج فيها وبعدها أظهر قدراته الادارية ، فانطلق متدرجاً المناصب الصغيرة فالكبيرة مدعوماً من قبل السفارة البريطانية . وبرغم انه كان رجلاً قوياً لكنه كان يفتقر الى الذكاء والدهاء السياسي الذي كان يمتلكه نوري السعيد غريمه السياسي ومنافسه في الزعامة .

لقد استغل معارضو صالح جبر الانتقادات التي وجهت لحكومته ، لاخفاقها في سد النقص في المواد الغذائية ، ومعالجة التردي الواضح في المستوى المعاشي للفرد ، وضعف الاوضاع الاقتصادية ، واستشراء الفساد الاداري في الدوائر الحكومية ، مع ضعف الاداء الوظيفي لمعظم العاملين في المؤسسات الادارية الحكومية ، فعملوا على ترويجها شعبياً لغرض اسقاط الحكومة . ثم جاءت وثبة كانون الثاني رداً على سياسة حكومته التي دعت لعقد المعاهدة الجديدة مع بريطانيا والتي لم تتحملها الاحزاب المعارضة ولم يتقبلها الشعب الذي انفجر رافضاً ما جاء فيها ، وفي حقيقة الأمر كان وراء هذه الاضطرابات التي اجتاحت شوارع بغداد حزبا الاستقلال والوطني الديمقراطي ، يشاركهما الاحزاب الشيوعية السرية . ثم ان الساسة الشبان عملوا بكل وسيلة لازاحة صالح جبر من منصبه .[١٣٤]

ان اعلان الوصي عن عدم قبوله لاية معاهدة لا يرضى عنها الشعب هي بمثابة اعلان عن سقوط المعاهدة كلياً . ذلك ان الوصي كان يتشبث بكل وسيلة لانقاذ عرشه حتى لو تطلب الامر اغضاب بريطانيا ، وقد وقع تحت تأثير شقيقاته ووالدته اللواتي كن يتلقين مكالمات هاتفية من بعض السيدات البغداديات يقصصن عليهن الحوادث

---

(١٣٤) الونداوي : العراق في التقارير السنوية ، مصدر سابق ، ص ٨٦ .

المروعة التي تشهدها شوارع بغداد ، وسقوط العديد من القتلى الشبان في التظاهرات ، فوجد الوصي ان عرشه ومصير العائلة الهاشمية المالكة بات مهدداً بالسقوط ، ما لم يتخذ اجراءات تخفف من اندفاع الاحزاب المعارضة والجماهير الغاضبة ، فكان بيانه بمثابة حقن مهدئة للشعب الثائر . ولم يكتفِ بذلك بل وضع نصب عينيه اقالة الوزارة ، لأن استمرارها يعني تحدي الشعب وتأجيج الاضطرابات ، خاصة ان المتظاهرين جعلوا من أنفسهم اعداء لصالح جبر وتوعدوه عند العودة بالويل والثبور والانتقام منه . لذلك طلب من صالح جبر أن يقدم استقالته ، وبعد تردد من الاخير ، وافق على الاستقالة بعدما لاحظ اصرار الجماهير على ذلك[١٣٥] . ثم هرب الى منطقة الفرات الأوسط ومنها الى الحلة عند اصهاره آل الجريان من عشائر البوسلطان للاحتماء بهم من غضب الجماهير ، وبعدها غادر العراق الى انكلترا ليستقر فيها مدة قصيرة[١٣٦] ، وباستقالته هدأت الحالة في بغداد والمدن العراقية ، ولم يعد هنالك أي نشاط للمتظاهرين .

٤ ـ السيد الصدر يشكل الوزارة

اختير السيد محمد الصدر رئيساً للوزراء في ٢٩ كانون الثاني ، وكان اختياره في هذه الظروف الدقيقة موفقاً بوصفه يحظى باحترام الجميع ، كونه لم يكن محسوباً على أحد الأطراف ، فأصدرت وزارته في أول خطوة لها قراراً بالغاء معاهدة بورتسموث ، وحصلت موافقة جميع الوزراء عدا وزير العدلية عمر نظمي ، الذي عارض الغاءها بحجة انها من القضايا الدولية الخطيرة مما يترتب عليها نتائج دولية وخيمة[١٣٧] ، وأبلغت السفارة البريطانية بمضمون قرار مجلس الوزراء برسالة سلمت الى السفارة في ٤ / ٢ / ١٩٤٨[١٣٨] ، وخلال ذلك اصدرت الوزارة بعض القرارات منها :

١ ـ تأليف لجنة للقيام بالتحقيق في حوادث المظاهرات الوطنية .

٢ ـ اطلاق الحريات الدستورية والافراج عن الصحف المعطلة واخلاء سبيل

---

(١٣٥) الحسني : الوزارات ، جـ ٧ ، مصدر سابق ، ص ٢٧٢ ـ ٢٧٣ .

(١٣٦) Batatu , Op. Cit , P. 557 .

(١٣٧) كبة : مذكراتي ، مصدر سابق ، ص ٢٤٧ .

(١٣٨) Iraq goverment , ministry of Foreign affaires , 4.2.1948 . Fo 371 / 68447 .

الموقوفين .

٣ - السعي لتوفير الغذاء والملبس للشعب واستيراد ما تحتاجه البلاد .

٤ - دعم القضية الفلسطينية والاهتمام بها .

٥ - العمل على حل المشاكل العصيبة التي تواجه البلاد .

قوبلت هذه القرارات بارتياح بالغ من الاوساط الوطنية(١٣٩) ، وفعلاً باشرت الوزارة بتنفيذ أغلب القرارات التي اتخذتها ، ففضلاً عن الغاء المعاهدة التي كانت أهم خطوة لتهدئة الحالة العامة ، وكانت خطوة شجاعة وقتذاك ، فقد تشكلت لجنة للتحقيق بحوادث الايام التي شهدتها الوثبة ، كما سمح للصحف والمجلات المعطلة باستئناف عملها ، وتم اطلاق سراح الموقوفين وغالبيتهم من الذين شاركوا في التظاهرات بما فيهم بعض قادة الأحزاب المعارضة ، ورفعت الرقابة عن الأشخاص الذين تتعقبهم الحكومة السابقة في تحركاتهم وغالبيتهم من الوطنيين ، وبخصوص مشكلة الغذاء فقد طلبت وزارة التموين من مجلس الغذاء الدولي تزويد العراق بثلاثين ألف طن من الحنطة كمرحلة أولى لحين توفير هذه المادة من مصادر أخرى .(١٤٠)

ثم قامت الحكومة بحل المجلس النيابي في ٢٢ شباط برغم معارضة وزير العدلية عمر نظمي(١٤١) تمهيداً لاجراء الانتخابات النيابية ، ففي اوائل نيسان طالب رئيس الوزراء من ابناء الشعب المحافظة على الهدوء وضبط النفس ، واحترام حرية الناخبين والمنتخبين ، أثناء سير الانتخابات ، وما كانت الانتخابات تجري حتى ظهرت التدخلات الحكومية في الانتخابات ، وقيام جماعة يرشحون بفرض أنفسهم على الانتخابات ، فوقعت معارك كثيرة وحوادث قتل أودت بحياة الابرياء(١٤٢) . وهو ما اضطر بعض الوزراء للانسحاب من الوزارة وتقديم استقالتهم ، فانسحب داود الحيدري وزير الشؤون الاجتماعية في ٢٦ مايس ، احتجاجاً على تدخل موظفي الادارة في شؤون الانتخابات(١٤٣) . وانسحب محمد مهدي كبة ممثل حزب الاستقلال

---

(١٣٩) حميدي : التطورات السياسية ، مصدر سابق ، ص ٥٥٥ . كذلك : الحسني : الوزارات ، جـ ٧ ، مصدر سابق ، ص ٢٨٨ .

(١٤٠) الحسني : الوزارات ، جـ ٧ ، مصدر سابق ، ص ٢٨٧ .

(١٤١) حميدي : التطورات السياسية ، مصدر سابق ، ص ٥٥٦ .

(١٤٢) الحسني : الوزارات ، جـ ٧ ، مصدر سابق ، ص ٣١٤ - ٣١٥ .

(١٤٣) الحسني : المصدر السابق اعلاه ، ص ٣٢٠ .

من الوزارة في ٧ حزيران احتجاجاً على تدخل الحكومة في سير الانتخابات وفرض مرشحيها على الناخبين.[١٤٤]

وفي ١٥ حزيران انتهت الانتخابات التي جرت على وفق قانون ١١ لسنة ١٩٤٦ وفي ظل الاحكام العرفية ، فحصل ممثلو الحكومة على أغلبية ساحقة في مجلس النواب ، وبقي للأحزاب السياسية المعارضة سبعة مقاعد ، فقد حصل حزب الاستقلال على أربعة مقاعد فاز فيها كل من محمد مهدي كبة وداود السعدي واسماعيل الغانم وفائق السامرائي[١٤٥] . وحصل الحزب الوطني الديمقراطي على ثلاثة مقاعد فاز فيها كل من حسين جميل وخدوري خدوري ومحمد حديد ، وبانتهاء الانتخابات قدم الصدر استقالته من رئاسة الحكومة في ٢٣ حزيران.[١٤٦]

٥ ـ حكومة الباجه‌جي ونكبة فلسطين

وقع اختيار الوصي على مزاحم الباجه‌جي لتشكيل الوزارة ، وكان الباجه‌جي بعيداً عن المسرح السياسي العراقي طوال عشر سنوات سابقة كان خلالها وزيراً مفوضاً للعراق في روما وباريس ؛ ولم تكن له أية صلة بالاحداث السياسية في العراق ، وكانت سنوات الحرب العالمية الثانية قاسية عليه ، إذ فصل من الخدمة في السلك الخارجي وبقي يتنقل في الدول الاوربية ، واستفاد من وجوده في هذا المجتمع فائدة كبيرة وازداد خبرة بالعمل السياسي ، إذ كان بتماس مع السياسة العالمية ابناء وجوده في اوربا ، وكان قريباً من الحياة الديمقراطية الغربية فتشرب بمبادئها وعاد الى بلاده وهو على جانب كبير من الاطلاع والمعرفة . وكانت بلاده بامس الحاجة الى خدماته في تلك المرحلة ، ولما استقالت وزارة الصدر كانت الاوضاع المحلية والعربية مضطربة ، فعلى الصعيد المحلي ما زالت آثار وثبة كانون الثاني التي اسقطت معاهدة بورتسموث باقية في نفوس المواطنين ، وفي الوقت نفسه كانت القضية الفلسطينية محور اهتمام الشعب العربي عامةً في ذروتها ، والجيوش العربية متحفزة لنصرة الشعب العربي الفلسطيني في مواجهة المؤامرة الصهيونية التي تساندها دول الغرب وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية

---

(١٤٤) كبة : مذكراتي ، مصدر سابق ، ص ٢٥٢ ـ ٢٥٣ .

(١٤٥) كبة : المصدر السابق اعلاه ، ص ٢٥٣ .

(١٤٦) حسين ، فاضل : تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ، مصدر سابق ، ص ٢٣١ .

وبريطانيا ، لذلك كانت مهمة الباجه‌جي كبيرة[١٤٧] ، لكنه بما يملك من مؤهلات وخبرة وكفاءة سياسية كان قادراً على قيادة دفة الامور بما يخدم البلاد[١٤٨] .

لقد كان المواطنون يعلقون آمالاً كبيرة على وزارة الباجه‌جي وانتظروا أن تتقدم بمنهج صريح توضح السياسة التي ستسير عليها ، نظراً لكون رئيسها شخصية كفوءة وهو الذي قضى في اوربا سنوات الحرب العالمية الثانية يدرس اسبابها وعواملها ويعيش في ظروفها القاسية[١٤٩] . ولما تسلم مسؤولياته في ٢٦ حزيران عام ١٩٤٨ كانت القضية الفلسطينية قد قطعت شوطاً من الصراع ما بين الطرفين المتحاربين ، وفي الوقت نفسه كان مجلس الأمن التابع الى هيئة الامم المتحدة قد أصدر قراره بقبول الهدنة الاولى وايقاف القتال بين الطرفين المتحاربين في فلسطين اعتباراً من ١١ حزيران ، ووجد الباجه‌جي وحكومته انهما يقفان أمام مهمة جسيمة تتطلب التنسيق مع الحكومات العربية الاخرى لمعالجة القضية . ورغم الجهود التي بذلها الباجه‌جي لحمل الدول العربية على عدم وقف القتال أو قبول الهدنة الثانية التي صدرت عن مجلس الأمن في منتصف تموز من عام ١٩٤٨ إلا انه لم يجد تجاوباً من بعض الحكومات العربية وبالذات مصر والسعودية وشرق الاردن واليمن علاوة على تردد لبنان برغم انه كان يميل للقبول بالهدنة ، فابرق من العاصمة اللبنانية وهو يترأس الوفد العراقي لاجتماعات اللجنة السياسية التابعة لجامعة الدول العربية ، وأبلغ حكومته في بغداد بأن اللجنة غير جادة بقبول مبدأ استمرار القتال بسبب تخوف الجيوش العربية من مواصلة القتال ، كونها لم تتمكن من تحقيق أهدافها في دخول فلسطين ، ولم يساند العراق في موقفه سوى حكومة سورية التي رفضت قبول الهدنة وهو ما حمل مجلس الوزراء العراقي على اتخاذ قرار مماثل ومن ثم الاستمرار على القتال ، وقد أبرق مجلس الوزراء الى الباجه‌جي الذي كان لا زال في بيروت طالباً منه الاتفاق مع الاطراف العربية بخصوص استمرار القتال في فلسطين . غير ان اللجنة السياسية خيبت آمال الحكومتين العراقية والسورية ووافقت على قرار الهدنة وايقاف القتال في فلسطين ، ولما عاد الباجه‌جي الى بغداد كشف عن مواقف الدول العربية في اجتماعات اللجنة السياسية ، ولقي الباجه‌جي

---

(١٤٧) الحسني : الوزارات ، جـ ٨ ، مصدر سابق ، ص ٧٠٦ .

(١٤٨) كنة ، خليل : العراق أمسه وغده ، مصدر سابق ، ص ٨٦ .

(١٤٩) الحسني : الوزارات ، جـ ٨ ، مصدر سابق ، ص ٩ .

في بغداد تأييداً واضحاً لموقفه من قبل الاحزاب السياسية التي استنكرت قرار اللجنة السياسية وعدت الانصياع لأوامر مجلس الأمن في فرض الهدنة اعترافاً ضمنياً بقيام دولة اسرائيل التي اصبحت تشكل طعناً للكرامة العربية واصدرت بياناً بذلك.[١٥٠]

كان لقرار اللجنة السياسية تأثير سلبي في نفوس الشعب العراقي، فقد خرجت تظاهرات سلمية في شوارع بغداد يوم ٢٣ تموز رافضة قرار اللجنة وهي تطالب بمواصلة القتال ضد الصهاينة الذين كانوا يتلقون دعماً ومساندة من مجلس الامن، كما أبرق رؤساء الاحزاب الى رؤساء الدول العربية والى جامعة الدول العربية برقية بالمعنى ذاته يؤكدون فيها ان مواصلة القتال هو الطريق الوحيد لانقاذ فلسطين من العصابات الصهيونية[١٥١].

كان الباجه‌جي قد اقترح على اللجنة السياسية التابعة لجامعة الدول العربية أن تنسحب الدول العربية من عضوية هيئة الامم المتحدة احتجاجاً على قرار مجلس الامن بخصوص ايقاف القتال في فلسطين، إلا ان اكثرية الدول العربية لم توافق على المقترح، ثم أصر على وجوب مواصلة القتال فلم يفلح[١٥٢]. وبسبب ما آلت اليه فلسطين من ضياع وتشريد لشعبها فقد كان الباجه‌جي يعزو سبب الضياع الى خيانة الملك عبدالله والأمير عبدالاله، ويؤكد بأنهما متفقان مع البريطانيين على ترك قسم مهم من فلسطين لليهود وما تبقى منها يعود الى شرق الاردن لينضم اليها ويصبح ضمن مملكة الملك عبدالله بن الحسين المقترحة[١٥٣]. لقد اكتشف الباجه‌جي بعد حين ان محاولاته ليست ذات أهمية فقد تم ترتيب كل شيء منذ وقت طويل. وحاولت بريطانيا وامريكا أن تُفهِمَا القادة العرب بان الدولة اليهودية قد جاءت لتبقى. إلا ان مشكلة الحكام العرب هي انهم كانوا قد اقنعوا المواطن العربي بأن جيوشهم انما هي ذاهبة في مهمة سهلة في فلسطين، ولما وقعت النكبة واجه الجميع مشكلة في كيفية مكاشفة الجماهير العربية بالحقائق وعلى من تقع المسؤولية[١٥٤]، ورغم ان

---

(١٥٠) الحسني : الوزارات ، جـ ٨ ، مصدر سابق ، ص ٢٢ ـ ٢٣ .

(١٥١) جريدة لواء الاستقلال ، العدد ٤٣٤ ، ٢٥ تموز ١٩٤٨ .

(١٥٢) حسين ، د . فاضل : تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ، مصدر سابق ، ص ٢٣٦ .

(١٥٣) السويدي ، مذكراتي ، مصدر سابق ، ص ٤٨٦ .

(١٥٤) الونداوي : العراق في تقارير السفارة ، مصدر سابق ، ص ٨٤ ـ ٨٥ .

قضية فلسطين قد أخذت حيزاً كبيراً من نشاط حكومة مزاحم الباجهجي إلا انها شغلت نفسها بجانب كبير من الاصلاحات الداخلية ومحاولة فرض الأمن والاستقرار ولو بالقوة ، لذلك اعلنت الاحكام العرفية في البلاد في ٢٨ ايلول ١٩٤٨ ـ وكانت البلاد انذاك تمر بظروف اقتصادية ومالية صعبة وقد بذل وزير المالية علي ممتاز الدفتري جهوداً كبيرة لاصلاح الوضع المالي وقدم اقتراحات لزيادة الرسوم والضرائب وخاصة على أصحاب الدخول إلا ان الاقتراحات كانت بمثابة علاجات غير فعالة لم تثمر شيئاً ، مما دفع به للاستقالة[١٥٥] .

---

(١٥٥) الحسيني : الوزارات ، جـ ٨ ، مصدر سابق ، ص ٢٧ ـ ٢٨ .

المبحث الثاني

الأوضاع السياسية والتدخل البريطاني

١٩٤٨ ... ١٩٥٣

تمهيد

من الامور التي أقرها صناع السياسة البريطانية في وزارة الخارجية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لكي تحافظ بريطانيا على كامل مصالحها في العراق ومنطقة الشرق الأوسط ، هي أن لا تدع الفرصة لأية حركة سياسية محلية أو زعيم سياسي معارض يظهر للعيان لكي يفرض وجوده ويربك الوضع الداخلي بتحريك الجماهير ضد السلطة والنفوذ البريطاني في البلاد ، ورغم ان مشاعر الخوف والحذر كانت مسيطرة على اذهان الساسة البريطانيين في لندن وبغداد وبالذات الرجال العاملين في السفارة البريطانية ببغداد ومعهم رجال النخبة العراقية الحاكمة من ظهور حركات ثورية على شاكلة الحركات التي بدأت تظهر آنذاك في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ذات الطابع اليساري المدعومة من المعسكر الاشتراكي ، إلا ان رجال السياسة البريطانيين شددوا على الساسة العراقيين بضرورة اعتماد مبدأ الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي الداخلي لقطع الطريق على تلك الحركات السياسية ومنع تاثيرها على الأوساط الشعبية . أما في العراق وبعد أن سيطرت قضية فلسطين على ذهنية المواطن العراقي فقد ظهر رأي جماهيري واسع يدعو بقوة لارسال الجيش العراقي الى فلسطين لمقاتلة الصهاينة الذين باتوا يشكلون خطراً على الشعب العربي الفلسطيني . فيما تصر بريطانيا على عدم ذهاب الجيش ومشاركته في الحرب ضد الصهاينة ، إلا ان انحياز رجال السلطة لرغبة الشعب خوفاً على مصيرهم

من الغضب الجماهيري اجبر الجانب البريطاني على الرضوخ ايضاً لرغبة الشعب ، فاستجابوا لهذه الرغبة على مضض ووافقوا على قرار الحكومة بارسال الجيش العراقي الى فلسطين .

١ ـ الحرب في فلسطين والموقف البريطاني

شارك العراق في الحرب العربية ـ الاسرائيلية التي نشبت عام ١٩٤٨ لمناصرة الشعب الفلسطيني الذي كان يكافح من أجل منع اقامة وطن قومي لليهود على أرضه والتي كانت بريطانيا قد وعدت بانشائه على لسان وزير خارجيتها (بلفور) عام ١٩١٧ ، أما الدافع الحقيقي الذي كان وراء القرار الذي اتخذته الحكومة العراقية بالمشاركة في تلك الحرب فيرجع الى عدة أسباب : (أ) العلاقات العراقية ـ البريطانية . (ب) طموح العائلة الهاشمية المالكة في العراق والاردن لكسب التأييد الشعبي لها من وراء تلك المشاركة . (جـ) المصالح الاقتصادية العراقية في فلسطين بوصفها منفذاً بحرياً يخدم الاقتصاد العراقي وكذلك وجود انبوب نفطي عراقي يمتد الى ميناء حيفا الفلسطيني وهو انبوب حيوي لضخ النفط الى البواخر الراسية هناك . (د) العوامل الدينية المتمثلة بتجمع اليهود في فلسطين ، الذي أثار المشاعر الدينية للعرب والمسلمين . (هـ) التنافس بين العراق والمملكة العربية السعودية لايجاد مكانة أو تأثير في القضية الفلسطينية من أجل استقطاب الرأي العام العربي ، إلا ان العامل الاخير لم يكن ذا أهمية قياساً بالعوامل الاربعة الاولى .[١٥٦]

لم تظهر حكومات العراق سابقاً اهتماماً كبيراً ومؤثراً بقضية فلسطين وبالذات قبل عام ١٩٤٨ برغم الاهتمام الشعبي وتاييده الكبير للقضية ، باستثناء المدة التي كان فيها الملك غازي في السلطة ، إذ قدم فيها دعماً ومساعدة مادية ومعنوية للعرب الفلسطينيين على العكس من والده الملك فيصل الذي كان أول حاكم عربي يتوصل الى تفاهم مع وايزمن « Weizinan » أحد مؤسسي دولة اسرائيل خلال اللقاء الذي جمعهما عام ١٩١٩[١٥٧] . وقد أجبرت احداث الثلاثينات التي وقعت في فلسطين بين اليهود المتسللين والسكان العرب ، افراد النخبة الحاكمة في العراق

---

(١٥٦) Al - Windawi , M. Op. Cit , P. 113 .

(١٥٧) نعمة ، كاظم هاشم : الملك فيصل والاستقلال والانكليز ، مصدر سابق ، ص ٧٢ .

على التعاطف مع الفلسطينيين . فظهر تياران احدهما يقبل بحل القضية الفلسطينية سلمياً من خلال التفاهم مع البريطانيين وهم من المعتدلين ، أما الطرف الاخر وغالبيتهم من ضباط الجيش وبعض العناصر القومية الذين كانوا رافضين لمبدأ التفاهم وهو أمر اضطرهم للاصطدام بحرب مع البريطانيين عام ١٩٤١[١٥٨] . إذ قام العقداء الاربعة ومعهم رشيد عالي الكيلاني يساندهم التيار القومي الجارف الذي عمّ الشعب العراقي بحركة اطاحت بالنخبة الحاكمة والوصي عبدالاله وجعلهم يهربون الى خارج العراق فأدى ذلك الى اصطدام الجيش العراقي مع الجيش البريطاني في حرب دامت شهراً كاملًا ، ونظراً لعدم تكافؤ الجيشين فقد أدى ذلك الى انسحاب الجيش وفشل الحركة[١٥٩] . وعلى ضوء ذلك حدث تغير خطير في السياسة العراقية تجاه فلسطين إذ أودعت العناصر القومية والوطنية في السجن وبقيت في السلطة عناصر معتدلة أصبح التأثير البريطاني واضحاً عليها ، وهو ما أدى لأن يفقد العراق تأثيره القومي في السياسة العربية ، وثمة أمر خطير فرض نفسه على السياسة العراقية إذ ان للعراق مصالح اقتصادية في فلسطين كما ذكرنا ذلك آنفاً وبخاصة فيما يتعلق في المبادلات التجارية التي كان ميناء حيفا الفلسطيني يشكل منفذاً تجارياً حيوياً للعراق على البحر الابيض المتوسط ، وباعلان دولة اسرائيل عام ١٩٤٩ فقد العراق هذا المنفذ الحيوي لانه اوقف التعامل التجاري مع هذه الدولة الغريبة على الجسم العربي وكذلك اوقف ضخ النفط عبر خط انبوب حيفا .[١٦٠]

كان الساسة العراقيون ، وغالبيتهم من اصدقاء بريطانيا ومن ضمنهم نوري السعيد يؤمنون بأن بريطانيا تقف الى جانبهم في القضية الفلسطينية ، وان المشكلة هي في موقف الولايات المتحدة الامريكية التي بدأت تظهر كقوة مناصرة للاسرائيليين ، لذلك حاول هؤلاء الساسة استخدام شتى الوسائل ومنها مسائل المقاطعة الاقتصادية للشركات الامريكية وكذلك من خلال هيئة الامم المتحدة . أما الصهاينة فقد طوروا من جانبهم مجتمعهم الجديد وبدأوا ينظمونه اقتصادياً.

---

(١٥٨) جبار ، عباس عطية : العراق والقضية الفلسطينية ١٩٣٢ ـ ١٩٤١ ، مطبعة الجامعة ، بغداد ١٩٨٣ ، ص ٢٠٨ .

(١٥٩) الدرة ، محمود : الحرب العراقية ـ البريطانية ، مصدر سابق ، ص ٢٥٦ ـ ٢٦٠ .

(١٦٠) الونداوي ، د . مؤيد : العراق في التقارير السنوية ، مصدر سابق ، ص ٥٢ .

وعسكرياً بفضل ذلك الدعم الامريكي القوي حتى انهم دفعوا عام ١٩٤٥ بالرئيس الامريكي هاري ترومان لكي يسمح لمائة الف يهودي اوربي بالهجرة الى فلسطين ، وقد أدى ذلك بالعراق لان يضع كامل ثقته ببريطانيا وبات يعول عليها ازاء قضية فلسطين . أما الحكومة البريطانية وفي خطوة مهمة لمناقشة القضية الفلسطينية فقد استدعت ممثليها في الشرق الأوسط لعقد اجتماع في لندن في ايلول ١٩٤٥ . وقد خلص هذا الاجتماع الى خطة هي أن تظل فلسطين تحت السيطرة البريطانية والتركيز على تشجيع العناصر العربية والاسرائيلية المعتدلة لعقد اجتماع مشترك يتم التوصل الى اتفاق حول القضية وإلا فان استمرار الهجرة اليهودية سيؤدي الى انفجار الوضع في فلسطين(١٦١) . وكان هنالك رأي يدعو الى عدم تجاهل الرأي العام العربي الذي ظهر متحمساً للقضية الفلسطينية(١٦٢) . أما جامعة الدول العربية فقد استدعت الدول الاعضاء الى اجتماع في بلودان بسوريا عقد في حزيران عام ١٩٤٦ ومثل العراق فيه حمدي الباجه جي ومحمد فاضل الجمالي وكلاهما معروف بمعارضته لانشاء دولة يهودية في فلسطين وطلبا من المجتمعين اتخاذ قرار صلب من بريطانيا وامريكا لانهما لا يدعمان الفلسطينيين وان تعرض القضية الفلسطينية في الامم المتحدة ، إلا ان المقترح رفض وقبل الاقتراح السعودي القاضي باستمرار المفاوضات مع بريطانيا وامريكا(١٦٣) . وصدرت عن اجتماع بلودان قرارات عرفت بالقرارات السرية لاجتماع بلودان وتضمنت : (أ) تجميد الامتيازات الاقتصادية البريطانية والامريكية في العالم العربي . (ب) الامتناع عن دعم مصالح الدولتين في النشاطات الدولية . (جـ) الغاء امتيازاتهما في الدول العربية كافة . وقد اتخذت الاجتماعات قرارات لدعم الشعب الفلسطيني في الداخل وعدت القرارات نافذة المفعول في حال اصرار بريطانيا وامريكا على دعم اليهود وقد سجل الوفد العراقي تحفظه على القرارات ، وأضاف ان العراق الحق بالرد اذا ما تعرضت فلسطين لأي عدوان(١٦٤) .

---

(١٦١) Cabinet Paper , Post War Fssues in Middle east , C. G. 537 / 3982 .

(١٦٢) Baxter to W.O , 14.6.1944 , Fo 371 / 40079 .

(١٦٣) Al - Windawi , M. Op. Cit , P. 120 .

(١٦٤) Ibid . P. 115 .

وفي بغداد أقنع نوري السعيد اعضاء وزارته والبرلمان العراقي بتوجيه دعوة الى الدول العربية باتخاذ موقف موحد ازاء القضية الفلسطينية ، في وقت كانت القضية قد عرضت أمام الامم المتحدة ومثل العراق في الوفد الذي سافر الى نيويورك لحضور الجلسة الخاصة لمناقشة القضية الدكتور فاضل الجمالي ، ولما توقف في لندن التمس من الحكومة البريطانية تقديم دعمها الى العرب عند مناقشة القضية وأعرب لهم عن مخاوفه من التأثير الامريكي والمال الصهيوني في الاعضاء للتصويت ضد العرب . وقد طمأنه وزير الخارجية البريطاني بأن الامريكان والبريطانيين لن يتدخلا في ذلك(١٦٥) .

غير ان نتائج الجلسة كانت مخيبة لآمال العرب الذين فوجئوا بالموقف البريطاني الذي اعترف بادعاء احقية اليهود في فلسطين ، ومنذ تلك اللحظة أدرك الجمالي ان مستقبل فلسطين بات بيد امريكا وبريطانيا .(١٦٦)

أ ـ التقسيم

ان الموقف البريطاني الذي قاد الامم المتحدة لاتخاذ قرار بتقسيم فلسطين جاء بمساندة امريكية واضحة ومنحازة للصهاينة ، وفي الوقت الذي لم تفعل فيه بريطانيا شيئاً لحلفائها العرب بل على العكس اسهمت بمنح اليهود دولة اقتطعت من فلسطين ، وبقي الجزء العربي من فلسطين تحت رحمة الفكرة البريطانية الداعية لالحاقه بامارة شرق الاردن التي يرأسها الملك عبدالله(١٦٧) .

ان خطة التقسيم هذه التي نفذتها الدولتان الاستعماريتان قوبلت برفض شديد من الشعب العربي الذي خرج بمظاهرات اجبرت الجامعة العربية على عقد مؤتمرين الاول في لبنان بمدينة صوفر والثاني في القاهرة لكنهما لم يتوصلا الى أي شيء واصبح العرب أمام الامر الواقع .(١٦٨)

في تلك المرحلة كان العراق يمر باضطرابات داخلية نتيجة لتمرد الأكراد ، فضلاً عن هاجس الخوف الذي بات ينتاب السلطة الحاكمة من الخطر السوفيتي

---

(١٦٥) F.O to Stone Hewer - Bird , 2.5.1947 , Fo 371 / 61589 .

(١٦٦) Bevin to Cambell , 13.6.1947 , Fo 371 / 61591 .

(١٦٧) Al - Windawi , M. Op. Cit , P. 122 .

(١٦٨) Ibid . P. 124 .

والتيار الشيوعي الذي أخذ يتغلغل في الاوساط الشعبية ، وعندما نشرت قرارات فلسطين الصادرة من الامم المتحدة كان صالح جبر رئيساً للحكومة العراقية وهي المرة الاولى التي تسلم فيها هذا المنصب ، وبسبب حاجته للدعم الشعبي الذي يمهد الطريق للمعاهدة الجديدة المزمع عقدها مع بريطانيا والتي سميت فيما بعد بمعاهدة بورتسموث(١٦٩) . وفي الوقت ذاته وجه صالح جبر نداء الى الحكومات العربية لارسال قواتها الى فلسطين للقتال الى جانب شعبها ، وقد أغضب هذا التصرف الحكومة البريطانية والسفارة في بغداد إذ رفضتها رفضاً قوياً ، غير ان صالح جبر أشعر السفارة في بغداد بان ارسال كتيبة عراقية الى فلسطين سيؤدي الى كسب تأييد الشعب العراقي الذي سيدعمه عند الترتيب للمعاهدة الجديدة المزمع عقدها مع بريطانيا(١٧٠) .

حاول الملك عبدالله أن يثني صالح جبر عن محاولته ارسال قطعات عراقية الى فلسطين . وفي ضوء هذا الموقف اقتنع العرب نهائياً بأن بريطانيا لا ترغب بمساعدة العرب في ايجاد حل للقضية الفلسطينية . وقد طالب صالح جبر الحكومات العربية ايضاً بايقاف شركات النفط العاملة في العراق والعربية السعودية عن ممارسة نشاطها في الوقت الذي شهدت فيه بغداد تظاهرات واسعة هاجمت السفارة البريطانية ومكتب الخطوط الجوية البريطانية والمركز الثقافي البريطاني رداً على الموقف الرسمي البريطاني من القضية الفلسطينية(١٧١) .

على أية حال أصر البريطانيون على احياء فكرة الحاق الجزء العربي من فلسطين بامارة شرق الاردن التي كان الملك عبدالله يبذل محاولات محمومة لتحقيقها ، في الوقت الذي كانت فيه الدعوة لارسال الجيوش العربية قائمة ، وكانت هذه الدعوة تجد لها تاييداً شعبياً عربياً واسعاً ، غير انه في الوقت نفسه لم تكن الدول العربية مستعدة لارسال قواتها الى فلسطين والدخول في حرب ، باستثناء العراق والاردن ، إلا ان الدول العربية اعادت النظر بموقفها وبدأت تكشف عن نيتها ارسال جيوشها الى فلسطين لاعاقة الملك عبدالله من تنفيذ خطته ، أما الملك

---

(١٦٩) Busk to Bevin , 23.10.1947 , Fo 371 / 61595 .

(١٧٠) Busk to Bevin , 4.12.1947 , Fo 371 / 61598 .

(١٧١) Al - Windaw , M. Op. Cit , P. 123 .

عبدالله فقد اقترح على الحكام العرب أن يتحد العراق والاردن لغرض التعاون بينهما فيما اذا وقعت الحرب في فلسطين ، وكان من جانبه يشعر بان هذا الاتحاد سيكون قوة بوجه التحدي المصري السعودي ، لكن نوري وصالح جبر رفضا اقتراح عبدالله لاسباب منها : (أ) ان العراق لم يكن في وضع يمكن أن يدعم به الاردن مادياً وعسكرياً ، (ب) كان الرأي العام في العراق يعارض تماماً أي نوع من الاتحاد مع الاردن وكذلك الاحزاب السياسية العراقية لعدم ثقتها بالملك عبدالله الذي قاتل جيشه الى جانب البريطانيين اثناء الحرب العراقية ـ البريطانية عام ١٩٤١ . (جـ) معارضة الدول العربية لاي نوع من أنواع الاتحاد بين العراق والاردن في ذلك الوقت .[١٧٢]

بعد أيام قليلة سقطت حكومة صالح جبر بفعل التظاهرات التي اجتاحت البلاد اثر توقيع معاهدة بورتسموث ، والقيت المسؤولية مباشرة على السيد محمد الصدر فشكل وزارة تضم بعض الوطنيين المعروفين أمثال محمد مهدي كبة زعيم حزب الاستقلال ، ولم يعد هنالك تاثير شديد على الحكومة لا من الوصي ولا من البريطانيين بسبب الدعم الجماهيري الذي حظيت به حكومة الصدر ، وفي تلك الفترة شهدت الساحة السياسية انحساراً في التأثير البريطاني على الساسة التقليديين[١٧٣] .

في نهاية شباط قررت الجامعة العربية عدم ارسال الجيوش العربية الى فلسطين وهو محاولة من جانب التكتل المصري السعودي لاعاقة الملك عبدالله من الاستيلاء على فلسطين كلها مقابل ذلك قررت دعم جيش الانقاذ وجيش التحرير العربي والمنظمات الفدائية الفلسطينية من خلال تزويدهما بالمال والسلاح والذخيرة ، في الوقت الذي استعدت فيه القوات الاسرائيلية وأجرت تحضيرات مدة طويلة استعداداً لمواجهة أي فعل مباشر أو متهور في فلسطين .[١٧٤]

ب ـ تحرك الجيش العراقي

ان الوضع الجديد في فلسطين اجبر القادة العرب على القيام بتحرك ما ، وأخذ

---

(١٧٢) Kirkbride to Bevin , 20.12.1947 , Fo 371 / 61583 .

(١٧٣) Busk to Wright , 30.1.1948 , Fo 371 / 68446 .

(١٧٤) Fo to Cairo , 4.6.1948 , Fo 371 / 68527 .

الوصي عبدالاله المبادرة وحاول ردم الفجوة بين مصر والاردن الناتجة عن اصرار الملك عبدالله على أن تكون العمليات العسكرية تحت قيادته ، ومن جانب آخر فوضت الجامعة العربية الفريق اسماعيل صفوت أحد قادة الجيش العراقي بوضع الجيشين العراقي والاردني تحت قيادته ، ولما نجح الوصي باقناع الملك فاروق بالقاهرة بارسال الجيش المصري الى فلسطين أبرق الى بغداد وهو في القاهرة وأمر حكومته بتحرك الجيش العراقي الى فلسطين . أما على الصعيد الشعبي وبعد أن قامت الهجانة مع القوات الصهيونية بهجومها على القوات العربية في فلسطين في نيسان ١٩٤٨ الذي اسفر عن احتلال بعض المدن العربية مثل طبرية وحيفا وصفد ويافا ، مارست القوات الغازية مع السكان العرب اساليب همجية ووقعت مذابح في هذه المدن وبالذات في دير ياسين ، فاستفزت هذه الأحداث المشاعر العربية وخلقت سخطاً كبيراً وطالب الشعب بارسال مزيد من الجيوش الى فلسطين ، فازداد السخط ضد البريطانيين ووضع اللوم على السلطات البريطانية بسبب تفوق الصهاينة على القوات العربية بالسلاح والعدة ، وغالبية هذا السلاح حصلوا عليه من السلطات البريطانية .[١٧٥]

حين بدأ القتال في فلسطين وهي المرة الاولى التي يقاتل فيها الجيش العراقي خارج حدوده وجد العراقيون ان اسلحتهم ومعداتهم قليلة جداً وغير كافية ، وألقوا باللوم على بريطانيا لترددها في تزويد الجيش بالسلاح والذخيرة ، وكان ذلك سبباً كافياً لدفع الاحزاب الوطنية للمطالبة بالغاء معاهدة ١٩٣٠[١٧٦] . أما الحكومة العراقية ، فقد بدأت تمارس ضغطاً على السفير البريطاني لكي يوفر حاجات الجيش العراقي[١٧٧] ، غير ان هذه الضغوط لم تثمر عن نتيجة ، إذ كانت السياسة البريطانية ترمي لابقاء الجيش العراقي على هذا المستوى من التسليح تحت حجة وجود حصار تفرضه الامم المتحدة بعدم تزويد الاطراف المتحاربة بالسلاح .[١٧٨]

لقد أظهر الموقف البريطاني انحيازاً واضحاً للجانب الصهيوني في حربه مع

Mack to Bevin , 28.4.1948 , Fo 371 / 68371 . (١٧٥)

Mack to F.O , 10.7.1948 , Fo 371 / 68450 . (١٧٦)

Mack to Micheal Wright , 17.7.1948 , Fo 371 / 68471 . (١٧٧)

Fo to Mak , 30.6.1948 , Fo 371 / 68470 . (١٧٨)

القوات العربية خاصة بعد أن ظهرت نتائج الحرب بشكل واضح ، وهي ان العرب خسروا الحرب ، وكان واحد من الاسباب تلكؤ بريطانيا بعدم تزويد حلفائها العرب بالسلاح والذخيرة(١٧٩) ، فبدأ الموظفون البريطانيون في العراق يظهرون علائم الخوف من الرأي العام العراقي ، اضافة لتخوفهم من عودة الجيش العراقي الناقم على حكامه الذين تواطأوا مع البريطانيين في اخراج مسرحية الحرب التي شكلت نكبة كبيرة للعرب ، وباتوا يشعرون بأن الجيش العائد سينتقم خاصة بعد أن وصلت معلومات عن وجود تكتلات داخل الجيش تجمع ذوي الرتب الصغيرة من مقدم نزولاً ، لذلك اتخذت الاجراءات الاحترازية عند عودة الجيش الى بغداد(١٨٠) . ومنذ ذلك الوقت تصاعد العداء ضد بريطانيا بشكل كبير على المستويين الشعبي وبين أوساط الجيش ، ولم تعد صورة بريطانيا مقبولة تحت أي شكل من الأشكال في ذهن الساسة والعسكريين وبقية المواطنين . أما العسكريون فقد باتوا متأكدين من ان حكومتهم منعتهم بقوة من القيام بعمليات هجومية ضد الصهاينة ، لذلك لم تكن مفاجأة أن يتحدث هؤلاء الضباط عن حاجتهم للتخلص من الوجود البريطاني في العراق وتغيير النظامين في بغداد وعمان .(١٨١)

٢ ـ خلافات نوري وصالح تثير بريطانيا

ان الظروف التي خلفتها وثبة كانون الثاني عام ١٩٤٨ وكذلك نكسة الجيوش العربية في فلسطين قد تركت آثاراً سلبية على الرأي العام الداخلي في العراق ، فعلى صعيد الحكومة لم يستطع رئيس الحكومة مزاحم الباجه‌جي اتخاذ أية اجراءات لمعالجة الجروح وهو الرجل الذي كان قد خدم القضية الفلسطينية باخلاص وأراد أن يقدم شيئاً للقضية ، وكان صعباً عليه أن يواجه هذه الحقيقة ، إذ فقد السيطرة على زمام الأمن وظهر مرتاعاً عن اعلان الهزيمة ، التي اعقبتها

---

(١٧٩) Kirkbird to Fo , 6.8.1948 , Fo 371 / 68471 , Pric Gordon to F.O , 29.7.1947 , Fo-371 / 68471 .

(١٨٠) G. C. Litter to Charge d'Affair's in British Embasy in Baghdad , 26.9.1948 , Fo 371 / 75127 .

(١٨١) العارف ، اسماعيل : اسرار ثورة ١٤ تموز وتاسيس الجمهورية العراقية ، مكتبة الماجد ، لندن ، ١٩٨٦ ، ص ٦ .

تظاهرات ضد الحكومة ، ولم يكن أمامه سوى الاذعان للاستقالة التي قدمها في ٦ كانون الثاني ١٩٤٩[١٨٢] . وقد فسحت الاستقالة المجال لنوري السعيد لتشكيل وزارة جديدة في ١٥ ايلول ١٩٥٠ ، أما الأحزاب المعارضة فقد عدت عودة نوري السعيد للحكم ، من الأحداث المهمة التي اعقبت الوثبة وعدت عودته تمهيداً لعودة البورتسموثيين « أي الذين عقدوا معاهدة بورتسموث ١٩٤٨ » وعودة سيطرتهم الكاملة على الحكم من جديد . وبالوقت نفسه تصفية الآثار المتبقية للوثبة .[١٨٣]

ان هذه الخطوة جاءت بعد دراسة مستفيضة قام بها البلاط والنخبة الحاكمة للوضع الداخلي بعد هزائمهم في كانون الثاني ١٩٤٨ على يد الأحزاب المعارضة ، وكذلك بعد نكبة فلسطين وعودة الجيش المتحفز لاسقاط النظام الملكي لضلوعه في النكبة . لقد دفعهم ذلك للعمل من أجل تشكيل جناح معارض للأحزاب السياسية والقوى المعارضة التي اصبحت أكثر خطراً من ذي قبل ، خاصة وان العداء لبريطانيا تصدر نشاط تلك القوى الوطنية ، لدرجة ان السفارة البريطانية نصحت الحكومة العراقية بالعمل على استقطاب الشباب المثقف من ابناء المدن . وقد تبنى هذه السياسة نوري السعيد وصالح جبر[١٨٤] .

وكانت أول خطوة بهذا الاتجاه هو مبادرة نوري السعيد لتشكيل حزب جديد اطلق عليه تسمية حزب الاتحاد الدستوري في ٢٤ / ١١ / ١٩٤٩. ، وقد ضم كلاً من محمد علي محمود وموسى الشابندر وخليل كنة وعبدالوهاب فرمان وجميل الاورفلي[١٨٥] . وانضم اليه الاعضاء المستقلون في مجلس النواب ونسبة كبيرة من رؤساء العشائر النواب في المجلس الذين اعتادوا التصويت التلقائي في المجلس لأي حكومة تتسلم السلطة طالما انها حازت على ثقة الوصي[١٨٦] . واستطاع صالح جبر تأسيس حزبه الجديد « الامة الاشتراكي » في ٢٤ حزيران ١٩٥١ . وضمت هيئته المركزية كل من : صالح جبر والسيد عبدالمهدي وعبدالكاظم الشمخاني ونظيف الشاوي وحنا خياط واحمد الجليلي ، وانضم للحزب عدد كبير من رؤساء

---

(١٨٢) الحسني : الوزارات ، جـ ٨ ، ص ٥٦ .

(١٨٣) الجادرجي : المذكرات ، مصدر سابق ، ص ٢٦٧ .

(١٨٤) Minute by Walker , 26.2.1948 , Fo 371 / 68447 .

(١٨٥) الحسني : الوزارات ، جـ ٨ ، مصدر سابق ، ص ١١٧ .

(١٨٦) الونداوي : العراق في تقارير السفارة البريطانية ، مصدر سابق ، ص ١١٢ .

العشائر واصحاب المصالح[١٨٧] . وقد انتعشت آمال البلاط بتأسيس هذين الحزبين اللذين استقطبا اعداداً كبيرة من الوجوه السياسية والاجتماعية ورؤساء العشائر الذين كانوا يشكلون قوة في مواجهة الاحزاب المعارضة ، غير ان الآمال تلاشت بعدما ظهرت الخلافات والصراعات الشخصية بين نوري السعيد وصالح جبر ، لمحاولة كل منهما فرض هيمنته على المجلس النيابي.[١٨٨]

على أية حال كان البريطانيون مقتنعين ، ان العراق بحاجة للتغيير وهم أنفسهم بحاجة الى الاستقرار والطمانة في البلاد . وان التوفيق بين هاتين الحالتين يعتمد على نجاح الحكومات العراقية اذا ما أرادت تعزيز الاستقرار في البلاد ، ولأجل تحقيق ذلك عليها أن تسعى لاجراء اصلاح اجتماعي واقتصادي يمنع الخطر الشيوعي القادم[١٨٩] . وذلك يقضي وجود حكومة قوية ، وكانوا يفضلونها تضم حلفاءهم من ساسة الجيل القديم .

لذلك وقع الاختيار على نوري السعيد الذي يستطيع وحده في تلك الظروف أن يشكل حكومة قوية تلبي طموح السفارة والبلاط ، على الرغم من ان صالح جبر كان يسعى لاضعاف تلك الحكومة بسبب منافسته لنوري السعيد.[١٩٠]

وعندما وصل نوري السعيد الى السلطة ، كان متفائلاً ومفعماً بالحيوية والنشاط ومتسلحاً بأفكار جديدة لتطوير البلاد ، في مقدمتها القضاء على البطالة وتحسين الظروف الاجتماعية ، فأعلن ان حكومته ستركز في مشاريعها على تطوير الاقتصاد واصلاح الادارة . وبعد مرور اسابيع قليلة على وجوده في السلطة ، شكلت حكومته لجنة التنمية لغرض تطبيق الافكار الخاصة في مجال الاصلاح والتنمية وعينت الخبير البريطاني السير ادرنفتون ميللر « Edrington Miller » بصفة سكرتير عام للجنة ، وكان البريطانيون قد قضوا قرابة ثلاث سنوات في اقناع النخبة الحاكمة في العراق بالحاجة الى هذه اللجنة لتحسين الأوضاع الداخلية في البلاد ، وخاصةً المستوى المعاشي المتردي للمواطنين ، وكانت أول خطوة ناجحة حققها

---

(١٨٧) كبة : مذكراتي ، مصدر سابق ، ص ١٠٦ .

(١٨٨) الونداوي : العراق في تقارير السفارة البريطانية ، مصدر سابق ، ص ١٢٥ .

(١٨٩) Memerdandum on the Hilure of the Iraqi treaty and Arab Nationtist Movement , 7.4.1948 . Fo 371 / 68585 .

(١٩٠) Mack to Bevin , 26.5.1948 , Fo 371 / 68386 .

نوري السعيد في هذا المجال هو اتفاقه مع شركة النفط البريطانية « I.P.C » التي أدت الى ازدياد الايرادات المالية للبلاد ، وارتفعت الى نحو خمسين مليون دولار ، وهو ما ساعده على الاعلان للشعب بأنه سيضع خطة لتطوير الاعمال العامة والطرق والمدارس والمستشفيات وغيرها ، ولقيت تصريحات نوري السعيد ترحيباً حاراً من البريطانيين ، لكنهم كانوا يعتقدون انه لا يستطيع الاستمرار بالسلطة مدة طويلة برغم ازدياد ايرادات الدولة المالية التي تمكنه من تنفيذ مشاريعه وتمنحه رصيداً شعبياً واسعاً ، ما لم يعتمد على بعض الوزراء الاكفاء الاقوياء.[191]

ومن جانب آخر صعدت الاحزاب المعارضة من حدة هجومها في البرلمان وفي الصحافة ، وكان نواب المعارضة في غالبيتهم يساندون الحزب الوطني الديمقراطي وخاصة في مجال نشره لمفهوم الحياد في الصراع العالمي القائم آنذاك بين المعسكرين الشرقي والغربي . ان الرغبة بالحياد اخذت بالاتساع من خلال الاعتقاد بأن القوى الغربية ربما ليست قادرة على حماية العراق عند الاجتياح الروسي ، وقد أدى هذا الهجوم من قبل الأحزاب المعارضة الى ضعف الحكومة بشكل كبير لكنها استمرت بالبقاء لأن نوري بقي قوياً . في حين ان صالح جبر منافسه التقليدي لم يستطع أن يخرج بمعارضة قوية ضد الحكومة . ورغم المحاولات البريطانية لاصلاح ذات البين بين صالح ونوري من خلال تشكيل حزبين سياسيين جديدين تأسس الأول في حزيران بقيادة صالح جبر من عام ١٩٥١ تحت اسم الحزب الاشتراكي والثاني اسسه مزاحم الباجه‌جي وجماعته في البرلمان اطلق عليه اسم « الجبهة الشعبية المتحدة » وانتخب لرئاسته العميد طه الهاشمي ، وأوضح الحزب الجديد بأنه سيتعاون مع الحزب الوطني الديمقراطي وخاصة في مجال نشر فكرة الحياد . إلا ان النزاع بين نوري وصالح ظل قائماً ، حتى تم تأميم النفط في ايران مما شجع الاحزاب المعارضة على المطالبة بتأميم النفط العراقي ، وبالذات حزب الاستقلال والحزب الوطني.[192]

ان انباء الاتفاقية الجديدة مع شركات النفط العاملة في العراق ، استفزت المعارضة واثارت غضبهم الشديد وطالبوا مرة اخرى بتأميم الصناعة النفطية ، وفتح

---

(١٩١) Mack to Bevin , 6.10.1950 . Fo 371 / 82408 .

(١٩٢) Troutbeck to Morrison , 16.5.1951 , Fo 371 / 91633 .

الحزب الوطني الديمقراطي والجبهة الشعبية المتحدة اللذان يقودهما حزب الاستقلال سلسلة من الهجمات الشديدة في الصحافة على الحكومة وارتباطاتها مع بريطانيا ، وقد ساعد المعارضة على هذا الهجوم فتور دعم نوري السعيد لمصر التي كانت قد ألغت معاهدة عام ١٩٣٦ مع بريطانيا . على أية حال لم يفسح نوري المجال للمعارضة لمواصلة مطالبها ، ففي كانون الثاني من عام ١٩٥٢ وقع نوري المعاهدة الجديدة مع شركات النفط وصادق عليها مجلس النواب العراقي .(١٩٣)

ان النزاع المصري ـ البريطاني على معاهدة عام ١٩٣٦ زاد من حدة الهجوم الذي قامت به المعارضة العراقية ضد سياسة بريطانيا ، وقد اجبر ذلك السفير البريطاني السير جون تروتبك « Sir Jhom Troutbec » على ان يسترعي انتباه القادة العراقيين لخطر الحملة التي تقوم بها المعارضة ، واذا ما فسح المجال لهؤلاء فسيجد العراق نفسه معزولاً تماماً عن اصدقائه وليس لديه قدرة للدفاع عن نفسه عندما يقع الاجتياح الروسي .(١٩٤)

إلا ان تروتبك تأكد بأن المعارضة تكبر وان مطالبها بتأميم النفط ومطالبها بالغاء معاهدة عام ١٩٣٠ من الامور الخطرة في العراق ، لذلك فانه يعتقد ان ادخال قادة الى الحكومة يقومون بهاتين الخطوتين هو أمر يعرض المصالح البريطانية للخطر(١٩٥) . وازاء ذلك طلب تروتبك من الوصي تشكيل حكومة صارمة لا تضم هؤلاء القادة الذين يحاولون تشويش اتفاقية النفط واضعاف العلاقات البريطانية ـ العراقية .(١٩٦)

ورغم ان الوصي ونوري حاولا تشكيل وزارة تضم عناصر من الجبهة الشعبية وحزب الاستقلال ، لكنهما فشلا بسبب اصرار ذلك الاحزاب على تأميم النفط واتخاذ موقف حيادي تجاه المعسكرين .(١٩٧)

في تموز من عام ١٩٥٢ خطر في بال الوصي عبدالاله تعيين مصطفى العمري رئيساً للوزراء وتشكيل حكومة ائتلافية ، لكن المعارضة أرادت تشكيل حكومة تمثل

Al - Windawi , M. Op. Cit . P.164 . (١٩٣)

Troutbeck to Morrison , 17.10.1951 , Fo 371 / 91639 . (١٩٤)

Fo to Baghdad , 26.10.1951 , Fo 371 / 91631 . (١٩٥)

Troutbeck to Fo , 25.10.1951 , Fo 371 / 91631 . (١٩٦)

Troutbeck to Eden , 19.11.1951 , Fo 371 / 91633 . (١٩٧)

الاحزاب كلها ، وكانت خطة الوصي ترمي الى تعيين رئيس وزراء قوي مع وزير داخلية قوي . فقد كان يعتقد ان حكومة كهذه تستطيع قيادة الانتخابات التي كان يأمل منها أن تسفر عن فوز نوري وصالح بعدد متساو من المقاعد النيابية مع عدد كبير من المستقلين . ان الوصي الذي ناقش الوضع الداخلي مع السفير البريطاني تروتبك ، لم يكن ينوي اعطاء الاحزاب الاخرى دعماً كبيراً لأنه كان متيقناً انها جميعاً عدوة له ، ولذلك رأى انه ما من سبب يقضي عليه بدعم اناس سوف يحطمونه متى ما استطاعوا من التمكن منه . لذلك اوكل رئاسة الوزارة الى مصطفى العمري الذي شكلها وعدت وزارة نوري السعيد لانه كان من مؤيديه المخلصين.[١٩٨]

٣ ـ انتفاضة تشرين الثاني عام ١٩٥٢

في أواسط تشرين الاول عام ١٩٥٢ اصدرت وزارة الصحة تعديلاً على النظام الداخلي لكلية الصيدلة والكيمياء الذي نص على عد الطالب المعيد في بعض الدروس معيداً في الدروس كافة[١٩٩] . فعد الطلاب هذا التعديل اجحافاً بحقهم لانه يضعف فرص النجاح أمامهم ، فاحتجوا على التعديل وأعلنوا اضرابهم عن الدوام ابتداءً من يوم ٢٦ تشرين الأول عام ١٩٥٢ ، حتى اجراء تعديل جديد عليه ، وتضامنت كليتا الطب والحقوق مع طلاب كلية الصيدلة والكيمياء . غير ان الوزارة لم تستجب لتصرف الطلاب واضرابهم عن الدوام ، لكنها استجابت لهم عندما وجدت ان الاضراب سيستمر عدة ايام ، فاصدرت تعديلاً في ١٦ تشرين الثاني ألغت بموجبه التعديل السابق ، فقرر الطلاب انهاء الاضراب والعودة الى مقاعد الدراسة.[٢٠٠]

وفي ١٩ تشرين الثاني نشب شجار بين الطلبة في كلية الصيدلة والكيمياء تطور بسرعة الى تظاهرة ثم الى اضراب عن الدوام ، واتهموا عميد الكلية بترتيب الحادث ، وطالبوا بعزله من الكلية ثم خرج طلبة الكليات القريبة منهم على الاضراب ، وهؤلاء لم يترددوا فاستجابوا لهم وأضربوا أيضاً عن الدوام ، ثم توسع الاضراب ليشمل أغلب الكليات ، وقد لعبت الاحزاب السياسية دوراً رئيساً في تحريض

Al - Windawi , M. Op. Cit. P. 168 . (١٩٨)

(١٩٩) انظر نص التعديل في جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٣١٧٢ ، ٢٠ تشرين الاول ١٩٥٢ .

(٢٠٠) الحسني ، عبدالرزاق : الوزارات ، جـ ٨ ، مصدر سابق ، ص ٣٢٠ ـ ٣٢١ .

الطلاب .[٢٠١]

وبينما كان مجلس الوزراء مجتمعاً صبيحة ٢٢ تشرين الثاني ، طافت شوارع بغداد تظاهرات واسعة غالبية المشاركين فيها من طلبة الكليات الرافضين للأوضاع المتردية التي تعاني منها البلاد ، وكانوا يطالبون بتحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية[٢٠٢] . واستمرت المظاهرات في غالبية مناطق بغداد شملت شارع الرشيد والكفاح والفضل والكرخ والميدان والباب الشرقي وباب المعظم ، ورفع المتظاهرون شعارات ضد الحكومة والمستعمرين البريطانيين وطالبوا باستقالة الحكومة ويرددون شعارات بسقوط حكومة مصطفى العمري وسقوط الوصي عبدالاله الذي وصفوه بالخائن . ثم رفعوا شعارات تطالب برحيل الامريكان والبريطانيين عن البلاد[٢٠٣] . وامتدت التظاهرات الى بقية المدن شملت كربلاء والبصرة والموصل والنجف والحلة والناصرية وغيرها . وكان قادة الأحزاب السياسية الاستقلال والوطني الديمقراطي في تلك المدن يسهمون في ادامتها[٢٠٤] . وفي بغداد وبعد أن قامت الاحزاب السياسية بتحريض المواطنين ضد الحكومة . وأنزلتهم الى الشوارع وغالبيتهم من مؤيديها باتت غير مسيطرة عليهم ، فاضطرت الحكومة أمام هذا الحشد البشري الكبير الغاضب لانزال الشرطة للشوارع والتصدي لهم ، فوقعت مصادمات عنيفة بين الطرفين سقط على اثرها العديد من المتظاهرين وجرح بعض افراد الشرطة .[٢٠٥]

وبانتصاف النهار سيطر المتظاهرون على مركز العاصمة ، بعد أن هاجموا مقر جريدة العراق تايمس « Iraq Times » التي كانت تصدر باللغة الانكليزية وأحرقوا مكاتبها ، وكذلك مكتب الخطوط الجوية البريطانية لما وراء البحار ، وفي ذلك اليوم بعث السفير البريطاني ببغداد ترويتك برسالتين شفويتين الى رئيس الوزراء مصطفى العمري طالباً منه اتخاذ كل التدابير الضرورية لحماية الرعايا والاملاك

---

(٢٠١) جريدة الاهالي ، العدد ١٤١ ، ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٢ .

(٢٠٢) Al - Windawi , M. Op. Cit , P. 182 .

(٢٠٣) Batatu Hanna , Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq , Princeton , 1978 . P. 668 .

(٢٠٤) الحسني : الوزارات ، جـ ٨ ، مصدر سابق ، ص ٣٢٤ .

(٢٠٥) Batatu , Op. Cit. P. 669 .

الاجنبية[٢٠٦] . وفي تلك الساعات ادرك الوصي ان زمام الامور قد أفلت من يد الحكومة فاتصل ببعض الشخصيات لتشكيل الحكومة ، منهم حكمت سليمان وجميل المدفعي ، لكنهم رفضوا . فاتصل بالفريق صائب صالح الجبوري رئيس اركان الجيش السابق إلا انه رفض هو الاخر أن يشرك نفسه بالحياة السياسية.[٢٠٧]

عدّ العمري ان الاتصالات التي اجراها الوصي ببعض الشخصيات السياسية جاءت طعنة للثقة التي منحت له ، فقدم استقالته في ٢١ تشرين الثاني.[٢٠٨]

أ ـ اعلان الحكم العسكري

أمام تصاعد الاحداث وخطورتها ، اتصل الوصي بالفريق نورالدين محمود رئيس اركان الجيش وكلفه بتشكيل الحكومة ، بعد أن عرض فكرته على السفير البريطاني في اللقاء الذي تم بينهما في وقت سابق ، ولم يجد معارضة منه على تولي عسكري لرئاسة الوزارة ، بل شجعه أيضاً على ضرب الأحزاب السياسية واعتقال قادتها[٢٠٩] . وفي الساعة العاشرة من مساء ٢٣ تشرين الثاني اذاع راديو بغداد الارادة الملكية بتشكيل الحكومة ، واحتفظ الفريق محمود لنفسه بوزارتي الدفاع والداخلية ورئاسة اركان الجيش ، فضلاً عن منصب رئيس الحكومة[٢١٠] . وعند صدور الارادة الملكية برئاسة الفريق نورالدين محمود ، كتب السفير البريطاني تروتبك تقريراً الى حكومته في لندن يشرح فيه الأحداث قائلاً : « أنا مقتنع بأن تعيين عسكري بمنصب رئيس وزراء لا يمثل مؤامرة عسكرية ، لكنها حركة يتحسب لها المدنيون »[٢١١] .

لقد باركت الحكومة البريطانية خطوة الوصي هذه وأكدت له انها ستقدم له ولحكومته الدعم والاسناد[٢١٢] . أما رئيس الوزراء فقد أعلن مساء ذلك اليوم من راديو بغداد ان الوصي قد كلفه بتشكيل الوزارة وانه أخذ على عاتقه مسؤولية حماية

---

(٢٠٦) Disturbances in Baghdad , Events of November 22-24 , Fo 371 / 98736 .

(٢٠٧) Al - Windawi , Op. Cit , P. 182 .

(٢٠٨) Khadduri , M. Op. Cit , P. 383 .

(٢٠٩) Fo to Baghdad , 19.11.1952 . Fo 371 / 987335 .

(٢١٠) الحسني ، عبدالرزاق : الوزارات ، جـ ٨ ، مصدر سابق ، ص ٣٣١ .

(٢١١) Troutbeck to F.O , 25.11.1952 , Fo 371 / 98733 .

(٢١٢) الونداوي ، د . مؤيد : العراق في تقارير السفارة البريطانية ، مصدر سابق ، ص ١٤٦ .

القانون وفرض النظام . وبانتهاء ذلك اليوم اعلنت الاحكام العرفية منع التجوال في شوارع بغداد ، بعد أن دخلت القطعات العسكرية العاصمة لوضع حد للانتفاضة[٢١٣] .
وأصدر رئيس الوزراء الجديد أمراً بايقاف العمل بقانون اصول المحاكمات الجزائية وادارة الالوية والجمعيات والاجتماعات والتجمعات والمطبوعات وانضباط موظفي الدولة والخدمة المدنية والخدمة القضائية ونظام دعاوى العشائر وسائر قوانين الخدمة ، وقانون مجلس الأعمار والقوانين الاخرى .[٢١٤]

لقي تشكيل الحكومة الجديدة معارضة شعبية واسعة كما عارضت الاحزاب السياسية وبعض رجال السياسة قيام الحكومة باصدار قانون الأحكام العرفية ، وعدتها خروجاً على الأهداف النبيلة ، إذ كان الجيش على الدوام ملاذاً للشعب وحامي استقلال البلاد .[٢١٥]

وفي مساء يوم ٢٤ تشرين الثاني لم يعد هناك أي نشاط للمتظاهرين بعد أن أنزلت الحكومة الجيش الى الشوارع فكانت خاتمة الانتفاضة الشعبية .

ب ـ لقاء الوصي بالسفير البريطاني

وفي تلك الليلة ذهب السفير البريطاني لمقابلة الوصي ، بعد أن هدأت الأوضاع وسلمه رسالة من المستر آيدن ، وفي بداية اللقاء قام السفير تروتبك بتبليغ الوصي سرور آيدن بسيطرته على الوضع الداخلي الذي ظهر في بعض اللحظات انه بات خطراً على العائلة الهاشمية المالكة والدولة العراقية والمصالح البريطانية في آن واحد . واضاف ان حكومته تدعم البيت الهاشمي ، وتدعم أية حكومة تدعو للاصلاح ، وان كل الآمال في التطور والاصلاح والتقدم ستذهب سدىً دون ترسيخ القانون والنظام اللذين ينبغي دعمهما بحزم .[٢١٦]

وحينما انهى تروتبك رسالته ، طلب منه الوصي طمأنة المستر ايدن بأنه وحكومته قرروا مواصلة العمل لترسيخ النظام والقانون وتسريع عملية الاصلاح في الحال . وخلال اللقاء لفت تروتبك عناية الوصي الخاصة بالرجوع الى رسالة ايدن الخاصة بالتحالف العراقي ـ البريطاني ، فقال بأن ايدن يولي هذا الامر أهمية

---

(٢١٣) Disturbanes Baghdad , Op. Cit , Fo 371 / 98736 .

(٢١٤) جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٣١٨٨ ، ٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٢ .

(٢١٥) كبة ، محمد مهدي : مذكراتي ، مصدر سابق ، ص ٣٤٩ .

(٢١٦) Troutbeck to Eiden , 25.11.1952 . Fo 371 / 98733 .

قصوى ، وعليه يأمل بان يكون الوصي حذراً من تعيين علي محمود الشيخ علي وزيراً للخارجية ، إذ كان أحد مناصري رشيد عالي الكيلاني ، غير ان الوصي طمانه بأن الشيخ علي قد غيّر أفكاره بنحو كبير منذ عام ١٩٤١ .(٢١٧)

جـ - اخماد الانتفاضة

حاول رئيس الوزراء اعادة الثقة بالشعب وامتصاص النقمة الشعبية عليه بعد أن سيطر على الأوضاع في البلاد ، وكبح جماح الحركة الوطنية وتفتيتها بالقوة ، فاقدم على اصدار بيان وضح فيه رغبة الوزارة بالقيام باصلاحات واصدار تشريعات من شأنها رفع مستوى المواطنين وتحسينها ، كما أكد ان الحكومة مصممة على قمع العناصر الفاسدة والحيلولة دون العبث بالقوانين والمحافظة على هيبة الدولة وكيانها والحفاظ على ارواح المواطنين وممتلكاتهم وستقوم في الحال بتاليف لجنة من كبار علماء القانون والادارة لاعداد قانون الانتخاب المباشر .(٢١٨)

وفي ٢٥ تشرين الثاني قررت وزارة العدلية تاليف لجنة(*) لاعداد قانون الانتخاب على اساس الانتخاب المباشر ، الذي كان أحد مطالب الاحزاب السياسية والشعبية .(٢١٩)

وفي اليوم نفسه تصرف الوصي بكل كبرياء ، عندما خرج الى الشارع بثقة عالية وهو يقود سيارته بصحبة الملك فيصل ، تلك الثقة التي اهتزت بسبب غيابه الكثير عن البلاد(٢٢٠) . كان تصرف الوصي بمثابة تحد واضح لارادة الجماهير التي لم يعبأ بمصالحها وتطلعاتها .

وفي ٢٨ تشرين الثاني أصدر قائد القوات العسكرية أمراً بتقليص منع التجوال والمرور في بغداد وجعلها من الساعة السابعة مساءً وحتى الخامسة صباحاً .(٢٢١)

---

(٢١٧) Al - Windawi , M. Op. Cit , P. 184 .

(٢١٨) للمزيد من التفاصيل عن البيان انظر : جريدة الشعب ، العدد ٢٣٨١ في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٢ .

(*) ضمت اللجنة كلًا من : عبدالجبار التكرلي عضو محكمة التمييز وعضوية كلٍ من : عبدالحميد رفعت وجورج جورجي وحمدي صدر الدين وموسى شاكر . « الحسني : الوزارات ، جـ ٨ ، مصدر سابق ، ص ٢٤٤ » .

(٢١٩) جريدة الشعب ، العدد ٢٣٨٢ ، ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٢ .

(٢٢٠) الونداوي : العراق في التقارير السنوية ، مصدر سابق ، ص ١٥٥ .

(٢٢١) الحسني : الوزارات ، جـ ٨ ، مصدر سابق ، ص ٢٣٦ .

كما صدرت الأوامر باستئناف الدراسة في جميع المدارس ، ابتداءً من يوم ١ كانون الأول عام ١٩٥٢ ، والمعاهد العالية في يوم ٦ كانون الأول وألزمت وزارة المعارف بتوزيع الكتب والقرطاسية مجاناً على طلاب المدارس الثانوية[٢٢٢] . وعد التعليم مجانياً في جميع المدارس الابتدائية ، وعلى وزارة المعارف تزويد الطلبة بالكتب والقرطاسية مجاناً ، ومنح المحتاجين منهم الملابس والاغذية.[٢٢٣]

كما أصدرت الوزارة بياناً أوردت فيه تسعيرة للمواد الغذائية التي ارتفعت اسعارها بشكل ملحوظ، والتي كانت أحد الأسباب التي أدت الى قيام الانتفاضة.[٢٢٤]

ومما يذكر بهذا الشأن فان الوزارة تلقت العديد من البرقيات التي تؤيد اجراءاتها في وضع حد لتزايد الاسعار الغذائية ، والتي كانت تبث عبر الاذاعة ، غير ان بعض المواطنين كانوا يسخرون من هذا البيان ، اذا ارسل أحد المواطنين من مدينة النجف برقية الى رئيس الوزراء عكست كلماتها طابع التهكم والسخرية من بيان الوزارة وجاء في تلك البرقية :

فخامة السيد نور الدين محمود ـ رئيس الوزراء ـ بغداد ..

« تسعيركم الشلغم أثلج صدورنا ـ سيروا على بركة الله » .

فتم القبض على صاحبها من قبل الشرطة وسيق مخفوراً الى بغداد ، فحكم عليه من المجلس العرفي بالسجن لمدة ستة أشهر.[٢٢٥]

وفي ٧ كانون الأول قلص قائد القوات العسكرية لمنطقة بغداد مدة حظر التجوال ، فأصبحت وفقاً لذلك من الساعة الثانية عشرة ليلاً وحتى الساعة الرابعة صباحاً ، ثم الغي أمر حظر التجوال والمرور في منطقة بغداد في ١١ كانون الأول بعد زوال الاسباب التي ادت الى اصداره.[٢٢٦]

وبعد انتهاء اعمال اللجنة المكلفة باعداد لائحة قانون الانتخاب صدر في ١٦

---

(٢٢٢) جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٣١٩٤ في ٨ كانون الاول ١٩٥٢ .

(٢٢٣) جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٣١٩٤ ، المصدر السابق اعلاه .

(٢٢٤) محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣ ، ص ٧٦ .

(٢٢٥) وزارة الدفاع : محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة ، جـ ٦ ، بغداد ، ١٩٥٩ ، ص ٣٣٧ . كذلك : جريدة الجريدة ، العدد ٢٦ في تشرين الثاني ١٩٥٢ .

(٢٢٦) الحسني : الوزارات ، جـ ٨ ، مصدر سابق ، ص ٣٣٦ .

كانون الأول ١٩٥٢ المرسوم ذي العدد « ٦ » لسنة ١٩٥٢ ، باجراء الانتخابات وفق مبدأ الانتخاب المباشر.[٢٢٧]

وكانت اللجنة قد استعانت بقوانين الانتخاب في مصر ولبنان وسوريا وتركيا التي اخذت بمبدأ الانتخاب المباشر ، بوصف اوضاعها مشابهة لأوضاع العراق.[٢٢٨]

جاء صدور القانون الجديد للانتخاب عقب انسحاب الجيش من العاصمة في ١٣ / ١٢ / ١٩٥٢ وفي اجواء غير مناسبة لاجراء الانتخابات ، فقد كانت الأحكام العرفية سارية المفعول حتى تلك اللحظة[*] ، والصحف معطلة ، والاحزاب السياسية لم يعد لها نشاط فعلي بسبب حلها بقرار من قائد القوات العسكرية[٢٢٩] . أما قادتها فقد كان البعض منهم رهن الاعتقال ، فضلاً عن الكثير من السياسيين البارزين واتباعهم[٢٣٠] . وهذا يعني انهم كانوا ممنوعين من ممارسة حقوقهم في التعبير عن حرية الرأي والانتخاب .

تميز القانون الجديد بقبول مبدأ الانتخاب المباشر ، وأن يكون انتخاب النائب بالأكثرية التي يحوز عليها من اصوات الناخبين ، وتوزيع المناطق الانتخابية الى شعب انتخابية عديدة ، تسهيلاً للناخبين في الوصول الى صناديق الانتخاب ، كما لم يرد في القانون ما يشير الى ان الطعن في الانتخابات بعد تصديق المضابط الانتخابية يعد جرماً يستلزم العقاب ، وهو مبدأ الذي أقرته وزارة نوري السعيد الحادية عشرة عام ١٩٥٢.[٢٣١]

وفي ظل أجواء الاحكام العرفية بدأت الحكومة تمهد لاجراء الانتخابات العامة ، فاتخذت الاحزاب السياسية مواقف متباينة تجاه الانتخابات ، على الرغم من ان غالبية قادتها في المعتقل ، ومع ذلك استمرت بعض الاحزاب في عقد

---

(٢٢٧) جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٣١٩٨ في ١٨ كانون الاول ١٩٥٢ .

(٢٢٨) الحسني : الوزارات ، جـ ٨ ، مصدر سابق ، ص ٢٤٤ .

(*) بقيت الاحكام العرفية سارية المفعول حتى قيام وزارة د . محمد فاضل الجمالي في ٥ تشرين الاول عام ١٩٥٣ التي انهتها في ذلك التاريخ ، « الحسني : الوزارات ، جـ ٩ ، مصدر سابق ، ص ٥٧ » .

(٢٢٩) جريدة صوت الاهالي ، العدد ٤٥ ، ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٢ .

(٢٣٠) الحسني : الوزارات ، جـ ٨ ، مصدر سابق ، ص ٢٤٤ .

(٢٣١) جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٣١٩٨ في ١٨ كانون الاول ١٩٥٢ .

اجتماعاتها ، ومواصلة الحوار والاتصالات مع بقية الأحزاب الاخرى ، ولما رأى حزب الاستقلال بوادر تدخل الحكومة في الانتخابات واستغلالها للأحكام العرفية التي وعدت بالغائها ولم تلتزم بها ، قررت الهيئة التنفيذية للحزب مقاطعتها ، باستثناء اسماعيل الغانم الذي خالف الرأي وقرر المشاركة فيها ، ولما رأى اصرار الغالبية على عدم المشاركة فيها قدم استقالته من الحزب.[٢٣٢]

أما الحزب الوطني الديمقراطي فقد قرر أيضاً مقاطعة الانتخابات بعد اجرائه مشاورات مع حزب الجبهة الشعبية المتحدة[٢٣٣] ، التي قررت المشاركة في الانتخابات ، فقد وضح عبدالجبار الجومرد المسؤول عن فرع الحزب في الموصل اسباب اشتراك حزبه في الانتخابات التي تعود الى الرغبة في عدم فسح المجال للحكومة بالانفراد بالساحة السياسية ، فضلًا عن تأكيد حزبه بأن المشاركة في الانتخابات جاءت بسبب اصدار الحكومة لمرسوم الانتخاب المباشر التي عدها حزبه بأنها أول تجربة يسعى من ورائها الى تحقيق حياة نيابية صحيحة[٢٣٤] . في حين يرى كامل الجادرجي بأن حليفه حزب الجبهة الشعبية عد الجو الارهابي الذي يسود البلاد في ظل حكومة نور الدين محمود ملائماً للاشتراك في الانتخابات.[٢٣٥]

كما اعلن حزب الامة الاشتراكي برئاسة صالح جبر مقاطعته للانتخابات ، بعد أن قرر في بادىء الأمر الاشتراك فيها بسبب التدخلات والضغوط ضد مرشحيه في بعض المراكز الانتخابية[٢٣٦] . وقد قرر بعض من اعضائه ومنهم سوادي الحسون أحد رؤساء العشائر في الديوانية ، المضي في الانتخابات بعد أن استقال من الحزب ، فحصل انشقاق خطير في صفوف الحزب.[٢٣٧]

---

(٢٣٢) كبة : مذكراتي ، مصدر سابق ، ص ٣٥٢ .

(٢٣٣) الجادرجي : المذكرات ، مصدر سابق ، ص ٦٢٣ . كذلك : نذير ، عدنان سامي : عبدالجبار الجومرد ، مصدر سابق ، ص ١٠٠ .

(٢٣٤) نذير ، عدنان سامي : عبدالجبار الجومرد نشاطه الثقافي ودوره السياسي ، شركة المعرفة للنشر ، بغداد ، ١٩٩١ ، ص ١٠١ .

(٢٣٥) الجادرجي : المذكرات ، مصدر سابق ، ص ٦٢٣ . كذلك : محاضر مجلس الاعيان ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣ ، ص ١١٧ .

(٢٣٦) محاضر مجلس الأعيان ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣ ، مصدر سابق ، ص ١١٧ .

(٢٣٧) كبة : مذكراتي ، مصدر سابق ، ص ٣٥٢ .

أما حزب الاتحاد الدستوري الذي يرأسه نوري السعيد فقد أعلن عن مشاركته في الانتخابات.[238]

وفي ١٧ كانون الثاني ١٩٥٣ تمت عملية الانتخابات على وفق المبدأ المباشر، وظهر تدخل الحكومة منذ اللحظة الاولى فيها، فقد استخدمت وسائل التهديد والوعيد ضد المرشحين غير المرغوب فيهم، لتثنيهم عن الترشيح، كما استدعت الحكومة متصرفي الالوية الى بغداد لتزويدهم بقوائم مرشحيها.[239]

ويؤكد صالح جبر رئيس حزب الامة ان هؤلاء المتصرفين ما أن عادوا الى ألويتهم حتى أعلنوا عن تسلمهم هذه القوائم. وقد طالبوا مرشحي حزب الامة بالانسحاب من الانتخابات، فكان هناك خياران أمام مرشحي الحزب، اما الاصطدام بالحكومة أو الانسحاب من الانتخابات، فاضطروا لاختيار الحل الاخير.[240]

أما رئيس الحكومة نور الدين محمود فقد دافع عن سير الانتخابات وعدها حيادية ونفى أن تكون هنالك أية ضغوط ضد المرشحين أو انها كانت مزيفة، وأكد بأنها جرت في ظل سيادة القانون[241]. وحول انسحاب مرشحي حزب الامة من الانتخابات، فقد أوضح الفريق نور الدين محمود ان صالح جبر اتصل به اثناء عملية الانتخابات وطلب منه مساعدة حكومته لحزبه وحزب نوري السعيد الاتحاد الدستوري بجعل المقاعد النيابية مناصفة بينهما، إلا انه رفض ذلك، لأن الانتخابات يجب أن تجري بشكل حر، مما دفع بصالح جبر للانسحاب من الانتخابات.[242]

ويؤكد جميل المدفعي ان بعض الانتخابات التي جرت في ظل القانون السابق التي كانت تجري على مرحلتين، أفضل من الانتخابات المباشرة التي جرت على

---

(٢٣٨) حميدي : التطورات السياسية، مصدر سابق، ص ٧٢٥.

(٢٣٩) محاضر مجلس الاعيان - الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣، مصدر سابق، ص ١١.

(٢٤٠) محاضر مجلس الأعيان - الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣، مصدر سابق، ص ١١٧.

(٢٤١) محاضر مجلس الاعيان - الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣، مصدر سابق، ص ١٣١.

(٢٤٢) الحسني : الوزارات، جـ ٨، مصدر سابق، ص ٣٤٦.

وفق القانون الجديد[٢٤٣] . ففي لواء الموصل حاول متصرف اللواء احمد زكي المدرس وقائممقام المركز صبحي علي وبعض المتنفذين التدخل في سير الانتخابات والتأثير على مرشح الجبهة الشعبية عبدالجبار الجومرد لمنعه من الفوز في الانتخابات .[٢٤٤]

اسفرت نتائج الانتخابات التي جرت تحت ظل حكومة نور الدين محمود من تحقيق نصر كاسح لمرشحي حزب نوري السعيد ، على الرغم من محاولات البلاط لجر هذه الانتخابات الى مصالحه الخاصة[٢٤٥] ، فقد فاز ٧٦ نائباً بالتزكية و ٥٩ نائباً بالتصويت ، وحصل مرشحو نوري السعيد على « ٦٧ » مقعداً من مجموع « ١٣٥ » مقعداً ، ونال المستقلون واغلبهم يؤيدون بنوري السعيد على « ٤٨ » مقعداً ، كما فاز حزب الجبهة الشعبية بـ « ١١ » مقعداً وحصل الاعضاء الذين انشقوا من حزب الامة الاشتراكي على ثمانية مقاعد ، وحصل على المقعد الأخير « اسماعيل الغانم » الذي كان قد استقال من حزب الاستقلال .[٢٤٦]

د - إقالة الحكومة ونهاية الحكم العسكري

بعد انتهاء مهمة رئيس الحكومة الفريق نور الدين محمود التي كلفه بها الوصي ، التي استطاع خلالها فرض النظام بالقوة ، فقد وجد الوصي ان الوقت مناسباً لاقالة رئيس الحكومة ، لأن بقاءه يشكل خطراً على النظام ، إذ قد يحفز ذلك الجيش فيتشجع أحد الضباط المغامرين للقيام بعمل عسكري فيفرض وجوده على الحكومة[٢٤٧] . غير ان اختيار الشخص الذي يجب أن يقود الحكومة القادمة ، يشوبه شيء من الغموض ، فقد أفصح نور الدين محمود نفسه أمام الوفد البرلماني البريطاني الذي زار بغداد أواخر كانون الثاني عام ١٩٥٣ عن رغبته في الاستمرار

---

(٢٤٣) محاضر مجلس الاعيان - الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣ ، مصدر سابق ص ٨ .

(٢٤٤) نذير ، عدنان سامي : عبدالجبار الجومرد ، مصدر سابق ، ص ١٠١ .

(٢٤٥) Troutbeck to Eiden , 24.1.1953 , Fo 371 / 104665 .

(٢٤٦) الحسني : الوزارات ، جـ ٨ ، المصدر السابق ، ص ٣٤٤ .

(٢٤٧) الونداوي : العراق في التقارير السنوية ، مصدر سابق ، ص ١٦٧ .

بمنصبه[٢٤٨] ، خاصة ان بعض وزارئه(*) بدأوا يحرضونه على التمسك بمنصبه ، وفضلاً عن ذلك فقد طالب بترفيعه الى رتبة عسكرية أعلى[٢٤٩] . وهو ما أفزع الوصي لان الدراية السياسية كانت تعوزه ، كما ان الوصي كان يرغب بتكليف شخص يمتلك خبرة سياسية يختلف تماماً عن نور الدين محمود ، الذي بدأ طموحه السياسي يظهر للعيان ، وشعر كذلك بأنه لو اعطيت له وزارة الدفاع في الحكومة القادمة أو اذا سمح له بالعودة الى منصبه السابق كرئيس للاركان العامة فلربما يحاول التدخل في السياسة ويخلق متاعب للوصي ، ولهذا ناقش هذا الموضوع مع السفير البريطاني ، مقترحاً ابعاده عن الحكومة أو تعيينه سفيراً في طهران ، وكان السفير تروتبك يخشى اجباره على التنازل الذي قد يثير فيه شعوراً بالتذمر.[٢٥٠]

أوضح الوصي لرئيس الوزراء رغبته بعودة الحكم المدني ، وطالبه الانسحاب من الوزارة وتعيينه عضواً في مجلس الأعيان الجديد ، إلا انه رفض الاستقالة في بادىء الأمر والتخلي عن المسؤولية[٢٥١] . غير ان نوري السعيد استطاع اقناعه بتقديم الاستقالة والموافقة على التعيين الجديد.[٢٥٢]

تركت استقالة نور الدين محمود في ٢٩ كانون الثاني عام ١٩٥٣ على الطريقة التي ذكرناها ، مرارة كبيرة في أوساط العسكريين ، فقد فسرت تلك الخطوة من قبلهم بأن البلاط قد ألحق إهانة كبيرة بالجيش ، بسبب استخدامه أداة قمع ضد الشعب ، ومن ثم اخراجه من الحكومة على تلك الشاكلة ، وعدوا ان الجيش عومل بطريقة سيئة.[٢٥٣]

في ضوء ذلك بدأ الساسة التقليديون الذين تنصلوا من المسؤولية خلال

---

(٢٤٨) Troutbeck to Eiden , 24.1.1953 , Fo 371 / 104665 .

(*) قام علي محمود الشيخ علي وزير المالية بتحريض رئيس الوزراء نور الدين محمود على عدم تقديم الاستقالة والصمود تجاه الضغوط من أجل البقاء في منصبه . « الحسني : الوزارات ، جـ ٨ ، مصدر سابق ، ص ٣٤٨ » .

(٢٤٩) كنة : العراق أمسه وغده ، مصدر سابق ، ص ١٥٥ .

(٢٥٠) Troutbeck to Eiden , 24.1.1953 , Fo 371 / 104665 .

(٢٥١) السويدي : المذكرات ، مصدر سابق ، ص ٥١٩ .

(٢٥٢) كنة : العراق أمسه وغده ، مصدر سابق ، ص ١٥٦ .

(٢٥٣) الونداوي : العراق في التقارير السنوية ، مصدر سابق ، ص ١٧٠ .

الانتفاضة بالظهور من جديد ، حال استتباب الوضع الامني ، وتهيئة انفسهم للعودة الى السلطة فأخذوا يطالبون الوصي بعودة الحكم المدني ، وهذا ما كان يدور في ذهن الوصي .(٢٥٤)

وعلى الرغم من اعتراف هؤلاء الساسة بدور نور الدين محمود في انقاذ البلاد من خطر داهم ، عندما استطاع أن يعيد الأوضاع الى حالتها الطبيعية ، إلا انهم لم ينكروا تسلطه الديكتاتوري ومحاولاته التحكم بمقدرات الحكم .(٢٥٥)

في التاسع والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٥٣ كلف الوصي عبدالاله بعد استقالة نور الدين محمود من الوزارة ، جميل المدفعي بتشكيل الوزارة ، وقد عرف عن المدفعي بسياسته الهادئة ، إذ كان يكلف بالوزارة في اعقاب كل أزمة تجتاح البلد ، وضمت وزارته وهي الوزارة السادسة التي يشكلها ، عدداً من رؤساء الوزراء السابقين فقد عهد لنوري السعيد بوزارة الدفاع والسويدي للخارجية وعلي ممتاز الدفتري للمالية ، واحمد مختار بابان للعدلية ، وماجد مصطفى للشؤون الاجتماعية ، وضياء جعفر للاقتصاد ، وحسام الدين جمعة للداخلية ، وخليل كنة للمعارف ، وعبدالرحمن جودة للزراعة ، ومحمد حسن سلمان للصحة وعبدالوهاب مرجان للمواصلات(٢٥٦) . أعلنت الوزارة في منهاجها انها ستحافظ على الأمن وتقضي على الفساد وتقوم باصلاحات عامة وتطبيق مبدأ سيادة القانون وتعمل على رفع مستوى معيشة المواطنين . وقد قوبلت الوزارة الجديدة ببعض المعارضة في المجلس النيابي وخارجه مطالبين بالغاء الاحكام العرفية واعادة الحياة الحزبية المعطلة واطلاق حرية الصحافة . لقد شهدت وزارة المدفعي اضرابات عمالية وطلابية ، وكانت غالبيتها تطرح مطاليب سياسية تدعو لالغاء الاحكام العرفية ، وعودة الحريات السياسية والصحفية .(٢٥٧)

على أية حال كان الشعب العراقي في غالبيته يعتقد بأن رئيس الوزراء رجل عجوز متعب ، وان الحكومة يجب أن تحل عندما يبلغ الملك فيصل الثاني سن الرشد

---

(٢٥٤) Khadduri , M. Op. Cit. P. 280 .

(٢٥٥) السويدي : المذكرات ، مصدر سابق ، ص ٥١٩ .

(٢٥٦) حميدي : التطورات السياسية ، مصدر سابق ، ص ٧٣٣ .

(٢٥٧) المصدر السابق اعلاه ، ص ٧٣٤ – ص ٧٣٥ .

التي تؤهله لتوليه سلطاته الدستورية ، الذي سيصادف في الثاني من مايس عام ١٩٥٣ ، أما السفير البريطاني تروتبك فلم يشارك الشعب هذا الرأي ، فابتدأ بالضغط على الحكومة العراقية بهدف اجراء الاصلاح ، غير ان المدفعي كان عاجزاً عن الاستجابة لذلك ، بيد ان وزارته أصرت على ترسيخ الاحكام العرفية في البلاد ، بالرغم من انه كان قد وعد الشعب عند تقديمه لمنهاجه الوزاري ، بأنه سيقوم بالغاء الاحكام العرفية متى ما سنحت له الفرصة . وكان نوري السعيد ضد اجراء أي اصلاح وبقي مسيطراً على الحياة السياسية في البلاد.[٢٥٨]

Troutbeck to Bowker , 3.4.1953 , Fo 371 / 167678 . (٢٥٨) .

المبحث الثالث

العراق وبريطانيا وسياسة الأحلاف

١٩٥٣ - ١٩٥٨

تمهيـــد

خلال عام ١٩٥٣ كان السفير البريطاني ببغداد منشغلاً باجراء حوار مع الساسة العراقيين الكبار ، فقد كان يؤمن بأن مشاكل الحكومة العراقية لا تعود الى القضايا الخارجية فحسب وعلى وجه الخصوص فلسطين وترتيبات الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط ، بل كانت تعود أيضاً الى السياسة الداخلية للحكومات العراقية المتعاقبة ، وكان يعتقد ان الحكومة تستطيع أن تتجاوز مشاكلها الداخلية من خلال ادخال اصلاحات محلية تلبي مطالب بعض الشرائح الاجتماعية ومن بينها شريحة طلبة الكليات ، وبالوقت نفسه تتجاوز عقدة الخوف من الرأي العام الغاضب عنها ، أن السفير البريطاني قد حكم على الوضع الداخلي بشكل سيء ، فقد كان يعتقد ان الاصلاحات العامة في البلاد بجانبيها الاقتصادي والاجتماعي التي اقترحها على الملك وولي العهد ستكون كافية لمنح الاستقرار للبلاد . ونسي تروتبك ان احزاب المعارضة قد ربحت ليس الطلبة فقط ، بل حتى الناس البسطاء في العاصمة والمدن الكبرى وكانت قادرة على تحريك هؤلاء الناس في أي وقت تشاء ، إذ انها جذبتهم الى صفوفها وباتوا يشكلون قطاعاً واسعاً من قواعدها الجماهيرية . مع ذلك نسي تروتبك أيضاً ان هناك قضايا سياسية مهمة على الصعيد الداخلي والخارجي تحتاج للاجابة مثل قضية فلسطين والوحدة العربية وتحرير عرب شمال افريقيا « المغرب العربي » وحق الشعب العراقي ممثلاً بأحزابه السياسية بممارسة

حريته السياسية ، وهذا ما لم يشر اليه تروتبك في محادثاته الكثيرة مع الملك أو مع القادة الاخرين ، كان على الحكومة العراقية أن تتشجع لاتباع سياسة الاصلاح والتنمية بشكل سريع ، خاصةً بعد أن اعتلى الملك الجديد العرش ، وكان هذا الامر مطلوباً بشكل فوري لمساعدة أية ترتيبات عسكرية بريطانية دفاعية في المستقبل مع العراق .(٢٥٩)

ان موجة الاضرابات التي قادها الطلبة والعمال ابان الانتفاضة قد ضاعفت من مساعي انتوني ايدن « Antony Eden » وزير الخارجية البريطاني ، وكانت محور الاجتماع الذي دار بينه وبين نوري السعيد في لندن أوائل حزيران من عام ١٩٥٣ ، لقد استفسر ايدن من نوري عن الوضع الداخلي في العراق . وكان نوري الذي ناقش تشكيل نوع من الحلف الدفاعي بمشاركة بريطانيا في منطقة الشرق الأوسط ضد التهديد السوفيتي يضم تركيا والعراق وايران ، وقد أكد نوري لايدن ان النظام في العراق يسيطر على الوضع الداخلي .(٢٦٠)

لم يكن تاكيد نوري مقنعاً بالنسبة للسفير البريطاني في بغداد الذي واصل ارسال تقارير كثيرة الى لندن يسترعي فيها الانتباه الى ضرورة ترسيخ الوضع الداخلي في العراق ، وحذر لندن من ان البلاد مقبلة على اضطرابات واسعة وخطيرة كالتي حدثت في تشرين الثاني ١٩٥٢(٢٦١) . أما الخارجية البريطانية فقد ساندت آراء سفيرها في بغداد وبدأت بالضغط على العراقيين ليس باتجاه الاصلاح فحسب بل بتعزيز الحكومة لعناصر شابة متعلمة ، واذا كان الامير عبدالاله ولي العهد مؤيداً لهذا الاتجاه بتأثير من وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية سلوين لويد « Selwyn Lioyd » فقد ذكره لويد بأن بريطانيا على استعداد لمساعدة العراق وتشجيعه بقدر استطاعتها بهذا الاتجاه(٢٦٢) . ومن جانب آخر فقد بعث اللورد سالزبري « Lord Salisbry » عضو مجلس العموم البريطاني رسالة شخصية الى نوري السعيد يذكره بالمصلحة المشتركة بين بريطانيا والعراق فيما يخص الاستقرار في الشرق الأوسط وفي الدفاع عن انفسهم ضد تهديد الشيوعية ، وطلب منه اجراء

Troutbeck to Bowker , 29.5.1953 , Fo 371 / 167678 . (٢٥٩)

Ross to Troutbeck , 10.6.1953 , Fo 371 / 167678 . (٢٦٠)

Troutbeck to Churchil , 22.6.1953 , Fo 371 / 1 / 104665 . (٢٦١)

Fo to Baghdad , 6.7.1953 , Fo 371 / 104665 . (٢٦٢)

اصلاح اقتصادي واجتماعي كبير في البلاد وتحسين قوانين ملكية الارض والتنمية ، لكي يفوت الفرصة على التيارات الشيوعية التي باتت تقترب من دول المنطقة وتشكل خطراً عليها وذكره بأهمية عقد حلف مشترك لمواجهة الخطر السوفيتي الذي يستهدف دول المنطقة.[٢٦٣]

١ ـ الملك فيصل يتولى سلطاته الدستورية

كان عام ١٩٥٣ من الاعوام المهمة في حياة العراقيين ، فقد شهد هذا العام مناسبة تتويج الملك فيصل الثاني ابن الملك غازي بن الملك فيصل الأول على عرش العراق ، والأخير الذي هو جد الملك الجديد كان له دور كبير في تأسيس الدولة العراقية الحديثة ، وحفر في ذاكرة العراقيين جميعاً صورة جميلة بقدراته الفذة في قيادة الدولة وخلق جيل جديد من الساسة الشباب والاداريين الاكفاء الذين قادوا مؤسسات الدولة فيما بعد بكفاءة عالية . لقد احتفل العراقيون بتتويج الملك الجديد في ٢ مايس من ذلك العام ، وجرت احتفالات واسعة بهذه المناسبة شاركت فيها وفود تمثل اثنين وثلاثين دولة[٢٦٤] . والملك الشاب اكمل دراسته في كلية « هارو » ببريطانيا التي تخرج فيها الكثير من الامراء والملوك الذين حكموا بلادهم فيما بعد . لقد وسمت دراسة الملك الشاب في بريطانيا من ثقافتهُ ووعيه إلا انها من جانب آخر أبعدته عن مملكته ، وعندما عاد اليها بعد التخرج لم يكن لديه اطلاع واسع بشؤونها وأوضاعها الداخلية ، كما انه لم يستطع أن يقيم علاقات واسعة مع السياسيين أو العسكريين المُهيمنين على الأوضاع السياسية والعسكرية ، وكان على العكس من أبيه في هذه الناحية بالذات ، كما انه أظهر ضعفاً واضحاً في ادارة شؤون الدولة لقلة خبرته وتواضع امكانياته في هذا المجال ، فسلم مسؤولية ادارة البلاد الى خاله الأمير عبدالاله الذي كان متلهفاً لذلك ، حيث أصبح ولياً للعهد . كما ان البريطانيين لم يعارضوا قيام الامير عبدالاله بمتابعة شؤون البلاد ولو بشكل غير مباشر برغم قناعتهم بان وجود عبدالاله في السلطة انما هو أمر ليس في صالح الملك الشاب ولمصالحهم أيضاً . غير انهما في الوقت ذاته يشعرون ان الابتعاد عن الملك الشاب

---

(٢٦٣) Lord Salisbury to Nuri Said , Fo 371 / 167678 , u.d.

(٢٦٤) الحسني ، عبدالرزاق : الوزارات ، جـ ٩ ، مصدر سابق ، ص ٢٠ .

قد يؤدي الى انفراد الاحزاب الوطنية به والالتفاف حوله ومن ثم السيطرة على الأوضاع السياسية في البلاد فيضعف ذلك نفوذهم كما حصل مع والده الملك غازي .
لقد تفاعل العراقيون كثيراً ومعهم المعارضة السياسية وكذلك السفارة البريطانية عندما تولى الملك سلطاته الدستورية حيث كان الجميع يرغب أن تكون هذه المناسبة فرصة لاحداث تغيير جذري في الأوضاع الداخلية العراقية[٢٦٥] . وفي تلك المرحلة كان على رأس الحكومة جميل المدفعي ، ولما كانت التقاليد الدستورية في العاق آنذاك أن تنسحب الوزارة من الحكم كلما استجد موقف أو حدث سياسي كبير ، فقد قدم المدفعي استقالة حكومته السادسة وقدم كتاب استقالته الى الملك الجديد في ٥ مايس ١٩٥٣ وقد وافق الملك على استقالته ، غير ان الملك أعاد تكليف المدفعي مرة اخرى ، فقام الأخير بتشكيل حكومته السابقة في السابع من مايس عام ١٩٥٣[٢٦٦] . كانت الحكومة الجديدة تضم مجموعة قوية من الوزراء غير ان الأمير عبدالاله الذي أوعز باضافة بعض العناصر اليها قد ارتكب خطأ عندما اعتمد على الجماعة القديمة . أما السلطات البريطانية فقد كانت تنظر اليها كحكومة قوية تؤيد البريطانيين وترعى مصالحهم ، وهي قادرة على تغيير المعاهدة العراقية - البريطانية . ان الذي دعاهم الى هذا الاستنتاج هو انهم اعتقدوا ان وزارة المدفعي قد جاءت الى السلطة باتفاق بين عبدالاله ونوري السعيد من جهة والسفير البريطاني في بغداد تروتبك من جهة اخرى ، إذ كانت السفارة البريطانية والخارجية البريطانية تريان ان الحكومة الجديدة ما لم تظهر نشاطاً واندفاعاً نحو الاصلاح ستغرق في بحر من الاضطرابات الشعبية كما حدث في تشرين الثاني عام ١٩٥٢ ، ولكي تتحقق هذه الاصلاحات يتوجب على تروتبك أن يتجنب اثارة عبدالاله بهذا الموضوع.[٢٦٧]

كان هدف بريطانيا الرئيس في العراق يتمركز آنذاك باتجاه :

(أ) أن تتأكد من استمرار حصولها وبنسبة عالية من التسهيلات العسكرية التي منحت لها بموجب معاهدة عام ١٩٣٠ .

---

(٢٦٥) الونداوي ، د. مؤيد ابراهيم : العراق في التقارير السنوية ، مصدر سابق ، ص ١٦٦ - ١٦٧ .

(٢٦٦) الحسني : الوزارات ، جـ ٩ ، مصدر سابق ، ص ٢٤ - ٢٦ .

(٢٦٧) Minute by Ross , 4.2.1953 , Fo 371 / 104665 .

(ب) أن تفعل كل ما بوسعها لتطوير العلاقات بين شركة نفط العراق « I.P.C » والحكومة العراقية كي تطمئن بأن خطر التأميم بعيد عن تفكير الحكومة العراقية .

كان رودس « Rhodes » أحد موظفي الخارجية البريطانية الكبار يرى بانه اذا ما تحققت هذه الأهداف فان على بريطانيا أن تحترس من نصيحتها هذه وحذر من ان بريطانيا ربما تواجه وضعاً خطيراً في العراق مرده الى الفارق الكبير بين الغني والفقير والطبقة الأخيرة باتت تتاثر بالدعاية الشيوعية وأخذ غالبية افرادها ينحازون لها وينخرطون في صفوف الحركات السياسية المعارضة ، ولهذا السبب وجب على بريطانيا أن تبقي اتصالاتها مع قادة المعارضة الآخرين ، حتى ولو استمروا يعارضون الوجود البريطاني ، ويكمن خلف هذه النصيحة الاعتقاد بأنه من الخطر على بريطانيا الابقاء على علاقتها القوية بنوري السعيد الذي ينظر اليه أغلب العراقيين على انه واحد من أكبر الساسة الذين ينفذون سياسة بريطانيا في العراق وانه لم يكن قوياً في موقعه على الدوام . لسوء الحظ ضغط كل من الخارجية البريطانية وتروتبك على العراقيين من أجل اجراء اصلاحات عامة في البلاد بجانبيها الاقتصادي والاجتماعي يخفف من العداء الجماهيري المتصاعد للسلطة والوجود البريطاني ، لكن الضغط لم يكن من أجل أن يدفعوا الاحزاب المعارضة للاتفاق مع الجماعة القديمة الذين يقودهم نوري السعيد ولكن من أجل أن تخفف من مواقفها المتطرفة(٢٦٨) .

بدأ القلق يساور السفير البريطاني تروتبك حول تدني الوضع الأمني الداخلي ، أولاً : بسبب اضرابات الطلاب والعمال المستمرة الداعية الى رفع الاحكام العرفية من البلاد والمطالبة بالانفراج السياسي في البلاد وكذلك لضعف الحكومة التي بدت عاجزة عن تنفيذ الاصلاح ، وثانياً : كانت هنالك حاجة ملحة لاقامة منظمة جديدة للدفاع عن الشرق الأوسط « Defence Organization » والتي كانت من اهتمامات الحكومة البريطانية وهي موضوع مناقشات جرت بينه وبين نوري وعبدالاله . لقد أيقن تروتبك ان الملك يحظى بشعبية واسعة في البلاد ، وان شعبيته يمكن أن تتدنى

---

(٢٦٨) Report by Rhods under title Anglo - Iraqi Relations , 10.2.1953 , Fo 371 / 16768 .

ما لم يظهر بعض دلائل التطور والتقدم ، وكان تروتبك يظن ان عبدالاله أصبح غير مرغوب فيه بصورة عامة وبانه ينوي البقاء تحت جناح الملك (أي ولي العهد) ، ولا يرى بان وجوده سيقدم مساعدة مطلقة للملك بل على العكس سيضعه في مأزق كبير لأنه سيواصل سياسته الداخلية التي يمقتها الشعب العراقي وسينعكس ذلك على الملك بالذات . وبسبب من اعتقاده بان اتفاقية الدفاع الجديدة لا يمكن تحقيقها ما لم تكن هنالك حكومة بمقدورها القيام باصلاح ، لذلك حاول تروتبك أن يمارس نوعاً من التأثير على ولي العهد عبدالاله لكي يقوم ببعض الاصلاحات على الصعيد الداخلي[٢٦٩] . ثم شدد في اجتماع مع الوصي على ضرورة اصلاح الأراضي والضرائب ، غير ان عبدالاله رفض المقترح لأن ذلك سيؤثر على موقف الشيوخ الذين يعدهم طبقة موالية للنظام وهي مصدر قوة له ، وفي لندن اعتقدوا انه من المهم اشعار عبدالاله بالرأي البريطاني الذي يؤكد على ضرورة بذل الجهود لابرام معاهدة دفاع جديدة تقف بمواجهة الخطر السوفيتي القادم وهو أمر يفضله عبدالاله وعليه التحقق منها اذا لم يكن هنالك برنامج اصلاحي في البلاد فلربما ستقع اضطرابات واسعة وخطيرة ، وما لم تتخذ اجراءات فان بريطانيا ترغب بالاقتراب من القوى الرجعية .[٢٧٠]

٢ ـ العراق وبريطانيا في منظور معاهدة ١٩٣٠

عكست معاهدة عام ١٩٣٠ صورة دقيقة للعلاقات العراقية ـ البريطانية ، وكما نعلم ان هذه المعاهدة التي دعيت بمعاهدة (الاستقلال) قد منحت العراق فرصة لقبوله عضواً في عصبة الامم عام ١٩٣٠ ، إذ ان العراق قبل توقيع المعاهدة كان يخضع للانتداب البريطاني ولما كان العراقيون يكافحون من أجل الاستقلال والتحرر فقد كان التوقيع على هذه المعاهدة التي ضمنت فيها بريطانيا كافة مصالحها في العراق مقابل حصول العراق على الاستقلال وقبوله عضواً في عصبة الامم ، غير ان هذا الاستقلال لم يغير من واقع الحال شيئاً جوهرياً إذ بقيت بريطانيا مهيمنة على العراق هيمنة تامة من خلال هذه المعاهدة ، لذلك تابع الشعب العراقي نضاله ضد الوجود البريطاني وكانت اولى المواجهات مع بريطانيا بحجمها الكبير عام ١٩٤١

---

(٢٦٩) Troutbeck to Bowker , 3.4.1953 , Fo 371 / 167678 .

(٢٧٠) Minute by Ross , 14.4.1953 , Fo 371 / 167678 .

عندما وقعت حركة مايس التي شكلت علامة بارزة ومتميزة في التصدي لوجود بريطانيا والتعبير عن الاماني الوطنية والقومية . مقابل ذلك فقد ازدادت بريطانيا تمسكاً بالعراق وبالذات أثناء الحرب العالمية الثانية لما يتمتع به من موقع حيوي ومهم بالنسبة لبريطانيا ، فهو قلب الشرق الأوسط ومركز استراتيجي مهم ، فضلاً عن تعدد موارده وأهميتها الكبرى[٢٧١] . لقد مثلت المرحلة التي وقعت فيها حركة مايس عام ١٩٤١ أسوأ مرحلة من مراحل العلاقات العراقية البريطانية ، كما يصفها الدبلوماسيون البريطانيون ، ذلك لأن قادة الحركة التحررية قد وقفوا وقفة شجاعة واظهروا تحدياً للهيمنة البريطانية الواسعة على البلاد ، وعد الوطنيون العراقيون ، وخاصة العناصر القومية ومعهم الشعب ان هذه المرحلة من أفضل المراحل التي مرت بالعراق . ففي هذه المرحلة تخلصت هذه العناصر من الكابوس البريطاني ومارست السلطة بحرية تامة بعيداً عن تاثيرات البريطانيين لأول مرة ، وهي مدة امتدت من ٢ مايس حتى ١ حزيران ، غير ان بريطانيا بما تملكه من قوة عسكرية ، ونظراً للمخاطر التي باتت تهدد مصالحها في العراق استطاعت أن تعيد هيمنتها السابقة على العراق من جديد ، بعد أن دخلت الجيوش البريطانية الى العراق واسقطت حكومته الوطنية ، وأعادت معها رجال النخبة الحاكمة والوصي عبدالاله وهم المجموعة التي كانت تحمي مصالحها الحيوية في البلاد . وبمعونتها استطاعت أن تغرق أجهزة الدولة ومؤسساتها والجيش بخبراء ومستشارين بريطانيين ، بقصد احكام السيطرة على الاوضاع الداخلية في العراق[٢٧٢] . وهنا لا بد من التذكير بأن معاهدة ١٩٣٠ التي يمقتها العراقيون قد باتت معطلة خلال مدة حركة مايس ، لأن العلاقات بين الحكومتين وصلت لحالة الحرب ، وهي في الاساس اصبحت مقطوعة .

إن عودة الاحتلال البريطاني للبلاد من جديد خلق حالة من البؤس والانكسار النفسي بين أوساط الشعب ، ففي الوقت الذي كان الشعب يأمل بالتخلص من قيود معاهدة ١٩٣٠ ، يجد نفسه محاطاً بالجنود والضباط والموظفين البريطانيين أينما حل ، لذلك أصر على مواصلة الكفاح ضد الهيمنة البريطانية فكانت وثبة كانون الثاني

---

(٢٧١) نورس ، د . علاء كاظم : ثورة ١٤ تموز في تقارير الدبلوماسيين البريطانيين والصحافة الغربية ، مطابع التعليم العالي ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ٤٣ .

(٢٧٢) خليل ، عادل غفوري : احزاب المعارضة ، مصدر سابق ، ص ١٥٥ .

عام ١٩٤٨ التي كانت بدايتها في ٥ كانون الثاني عام ١٩٤٨ ، ففي ذلك اليوم انطلقت التظاهرات في شوارع بغداد رافضة المعاهدة الجديدة التي رَوّج لها الحكام العراقيون بأنها بديلة لمعاهدة ١٩٣٠ ، وبشروا المواطنين بأنها ستكون أقل وطأة منها غير ان التظاهرات استمرت ولم تأخذ بالكلام المعسول والتصريحات التي تبعث على الأمل التي كان يطلقها الساسة من كلا الطرفين . لقد ازدادت التظاهرات وبدأت تطالب أيضاً بنصرة الشعب الفلسطيني الذي أصبح بأمس الحاجة لدعم الدول العربية له لغرض مواجهة الاعتداءات وعمليات الارهاب التي ترتكبها العصابات الصهيونية . وقد ازدادت هذه التظاهرات عشية مغادرة الوفد العراق الى لندن المفاوض لتعديل الاتفاقية العراقية ـ البريطانية وكانت فرصة للقوى الوطنية لكي تعبر عن رفضها لأية معاهدة لا تضمن حقوق العراق وتطلعاته .[٢٧٣]

ان الأحزاب السياسية القائمة آنذاك كانت المعبر الحقيقي عن رفض الشعب للمعاهدة والتعديل المقترح عليها ، وهي المحرك الفعلي لنشاطات الحركة الوطنية في عموم القطر وبالذات بعد اطلاق الحريات السياسية عام ١٩٤٦ على عهد حكومة السويدي ، إذ بدأت الجماهير تطالب بوجوب تغيير الاسس التي تقوم عليها العلاقات العراقية ـ البريطانية ، ولما كانت رغبة الجماهير وهدفها الكبير هو اسقاط هذه المعاهدة ، بل ان الأحزاب السياسية ركزت على ضرورة الغاء المعاهدة أو تبديلها ، فقد سلمت تلك المعاهدة مقاليد البلاد بيد البريطانيين ومنحتهم حق الاشراف على سياسة العراق الداخلية والخارجية[٢٧٤] . وامتازت هذه المعاهدة بأهمية خاصة لأنها عدت الانموذج المثالي للمعاهدة المعقودة بين طرفين غير متكافئين بما احتوت عليه من اسس الغبن الواضح والتعسف الصارخ . وقد نسجت جميع المعاهدات التي اعقبتها على نفس المنوال ، نذكر منها معاهدة بريطانيا مع مصر عام ١٩٣٦ والمعاهدة الفرنسية مع سوريا ولبنان عام ١٩٣٦ .[٢٧٥]

وبرغم ان الاحزاب السياسية كافة لها مواقف مضادة من المعاهدة إلا انها تباينت من واحد الى آخر وجسدتها من خلال مناهجها الداخلية ، أو سياستها

---

(٢٧٣) الونداوي : العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ، ص ٨٣ ـ ص ٨٤ .

(٢٧٤) خليل ، عادل غفوري : احزاب المعارضة العلنية ، مصدر سابق ، ص ١٥٦ .

(٢٧٥) حسين ، نوري عبدالرزاق : تيارات سياسية في الحركة الوطنية العراقية ، القاهرة ، الدار القومية ، ص ٢٤ ـ ٢٥ .

المعلنة ، فالبعض طالب بالغائها وانهاء الوجود البريطاني فوراً وبكافة اشكاله ، والبعض الآخر طالب بتعديلها واقامة علاقات متبادلة قائمة على الصداقة والتعاون مع بريطانيا ، فحزب الاستقلال الذي كان متشدداً تجاهها ، أعلن موقفه بكل وضوح إذ طالب بجلاء الجيوش المحتلة فوراً وانهاء عقود كافة الموظفين الأجانب ومنع جميع البريطانيين الذين حشدوا في العراق من البقاء فيه ، ورأى ان كل تفاهم أو اتفاق جديد مع بريطانيا يجب أن يقوم على اساس المصالح المتبادلة ، والجلاء التام بكل اشكال الوجود البريطاني العسكري والمدني وانهاء كل امتياز عسكري لبريطانيا في العراق[٢٧٦] . ولم يتغير موقف حزب الاستقلال من المعاهدة ، وفي عام ١٩٥٠ طالب بالغائها ، بعد أن أيقن بأن أي شكل من أشكال التحالف مع بريطانيا غير مجد ، وقد أوضح زعيم الحزب الشيخ محمد مهدي كبة في خطاب ألقاه في ٣ تشرين الثاني ١٩٥٠ بأن حزبه يرى ان المعاهدة كانت قد فرضت في ظل مرحلة يسودها الارهاب ، وفي الانتداب البريطاني بالذات ، وانها حققت أهدافها ولم تعد ذات أهمية وفقدت مشروعيتها . وقد حدد الشيخ كبة مسوغات ذلك بنقطتين :

١ - انها من المعاهدات غير المتكافئة ، التي عدتها الشرعية الدولية غير منصفة واجازت الغاءها .

٢ - ان نصوص المعاهدة تعد مخالفة لميثاق هيئة الامم المتحدة.[٢٧٧]

أما الحزب الوطني الديمقراطي الذي كان موقفه أكثر مرونة من حزب الاستقلال فقد كان منهاجه يدعو الى اقامة علاقات قائمة على الصداقة وتبادل المنافع والخبرات بين بريطانيا والعراق ، وكان يطالب بتعديل المعاهدة[٢٧٨] ، وكان قادة الحزب ومن بينهم الجادرجي قد أوضحوا في أكثر من مناسبة رؤيتهم للعلاقة العراقية - البريطانية من خلال هذه المعاهدة ، ففي نيسان من عام ١٩٤٦ أعلن زعيم الحزب الجادرجي في خطاب له ان العلاقات بين البلدين غير متكافئة وانها يجب أن تكون قائمة على أساس العدل والمساواة ، وان التحالف بين الطرفين يجب

---

(٢٧٦) كبة ، محمد مهدي : مذكراتي ، مصدر سابق ، ص ١٦٠ .

(٢٧٧) حزب الاستقلال : بيان حزب الاستقلال الذي القي في الحفلة السنوية الكبرى ، بغداد ، مطبعة التفيض ، ١٩٥٠ ، ص ٢ .

(٢٧٨) الحزب الوطني الديمقراطي : منهج الحزب الوطني الديمقراطي ، مصدر سابق .

أن يكون الند للند ، وكرر طلبه باعادة النظر في هذه المعاهدة مسوغاً ذلك بأنها عقدت في ظروف شاذة[٢٧٩] . غير ان الحزب الوطني الديمقراطي طور موقفه من المعاهدة بعد أن أظهرت السلطات البريطانية موقفها المساند للحكومة العراقية في سياستها القائمة على الاضطهاد ومطاردة الساسة الوطنيين ، فاتخذ موقفاً جديداً من المعاهدة ، في الوقت الذي كان يدعو الى تعديلها اصبح ينادي بالغائها .[٢٨٠]

أما حزب الشعب فقد أظهر تشدداً تجاه المعاهدة ، إذ جعل هدفه الأول في تلك المرحلة التحرر من النفوذ الاجنبي ، مرجعاً تدهور الأوضاع في البلاد ، من جهل ومرض وفقر ، وما تلاه من فساد في الاجهزة الادارية الحاكمة ، ودعم لطبقة الشيوخ والاقطاع ، الى ذلك النفوذ الذي عده العامل الرئيس في ذلك التدهور الذي حل بالبلاد[٢٨١] . ثم واصل الحزب موقفه برأي جديد هو ان أية محاولة أو مماطلة لابقاء العلاقات الشاذة التي فرضتها المعاهدة على حالها تعد جريمة وطنية ، وان أية محاولة بريطانية للاستمرار في هذه العلاقة كما هو الحال مع مصر انما سيؤدي الى حالة تهدد السلام والأمن .[٢٨٢]

وكان الحزب قد أوضح ان بريطانيا ضمنت سيطرتها على العراق بطريقتين هما :

أولاً : عندما شددت على الحكومة العراقية بضرورة التشاور التام والصريح في كل اتفاق يعقده العراق مع أية دولة اخرى .

ثانياً : تدخلها في الشؤون الداخلية بطرق شتى منها الظاهر ومنها الخفي ، لضمان بقاء العناصر الموالية لها في السلطة ، وابعاد العناصر التي لا تطمئن اليها ولا تحافظ على مصالحها في العراق .[٢٨٣]

واستمر الحزب في نقده للمعاهدة التي حددت العلاقات بين البلدين ببنودها

---

(٢٧٩) صوت الاهالي ، العدد ١١٥٣ ، ٢٨ نيسان ١٩٤٦ .

(٢٨٠) جريدة صوت الاهالي ، العدد ١٣٣٥ ، ١٩ شباط ١٩٤٧ .

(٢٨١) شريف ، عبدالرحيم : المبادىء الاساسية للتنظيم الحزبي ، بغداد ، مطبعة الامل ، ١٩٤٧ ، ص ٣ .

(٢٨٢) جريدة الوطن : العدد ٣٣٥ ، ١٦ آذار ١٩٤٧ .

(٢٨٣) شريف عزيز : « السياسة البريطانية في الشرق الأوسط والمعاهدة التركية ـ العراقية » منشورات حزب الشعب ، بفداد ، مطبعة الأمل ، ١٩٤٧ ، ص ٧ .

السيئة التي أجحفت بحق العراق ، فوصفها بأنها علاقة جور لا علاقة صداقة[٢٨٤] وعدها صكاً يحكم السيطرة على العراق[٢٨٥] . ولا تَمُتُّ للحق بصلة ، وهي باطلة اساساً وتتناقض مع الاستقلال والسيادة الوطنية ومع ميثاق هيئة الامم المتحدة الذي ينص على المساواة بين الأعضاء المنتمين الى المنظمة ، ثم أكد ان بطلانها قائم لتعارضها مع أهداف التعاون العربي ، ثم ان بريطانيا أخلت بتطبيق بنودها كما حدث عام ١٩٤١[٢٨٦] . أما حزب الاتحاد الوطني فقد أعلن على لسان أحد قادته ورئيس اللجنة السياسية للحزب في خطاب له في آذار ١٩٤٧ ان الاستعمار البريطاني هو غريمنا ومضطهدنا وهو عدونا ، وكل من يسانده ويتحالف معه ضدنا فهو عدونا أيضاً .[٢٨٧]

وكان الحزب عند انشائه قد أهمل أية اشارة لتبديل أو تعديل المعاهدات العراقية ـ البريطانية المعقودة بينهما ، غير انه أكد ضرورة وجود معايير قائمة على المساواة والمصالح المتبادلة بين الدول المتعاقدة ، وبخصوص العلاقة العراقية ـ البريطانية أوضح ان العلاقة يجب أن تكون بينهما قائمة على اساس انقاذ العراق من براثن الاستعمار البريطاني ، وتحرره من الظلم الذي الحقته به هذه العلاقة ، وبالذات المعاهدة ، وعد ذلك الشرط الاساسي الذي تقوم عليه السياسة الوطنية التي تمثل رغبات وأماني الشعب في الحياة والحرية[٢٨٨] . ويمكن أن يعد حزب الاتحاد الوطني من أكثر الاحزاب التي تعددت مطالبها في تحرر العراق من الاستعمار البريطاني ، فقد طالب بالغاء معاهدة عام ١٩٣٠ ، لا بل عدها ملغاة بموجب ميثاق الامم المتحدة ، وأن تكون علاقة بريطانيا بالعراق قائمة على اساس المصالح المشتركة ، ومبادىء السلم العالمي ، وعد تردي الاوضاع الاقتصادية ناجماً عن استمرار السيطرة البريطانية للبلاد ، كما طالب بتحرير العملة الوطنية من دائرة العملة الاسترلينية ، وطالب أيضاً بجلاء القوات البريطانية العاملة في العراق وكذلك

---

(٢٨٤) جريدة الوطن : العدد ٣٨١ ، ٢٦ شباط ١٩٤٨ .

(٢٨٥) جريدة الوطن : العدد ٣٨٣ ، ٢٩ شباط ١٩٤٨ .

(٢٨٦) شريف ، عبدالرحيم : معاهدة « ١٩٣٠ باطلة يجب الغائها » ، بغداد ، مطبعة دار السلام ، ١٩٤٧ ، ص ١٩ ـ ٢٧ .

(٢٨٧) جريدة صوت السياسة ، العدد ٨٦ ، ٢٨ آذار ١٩٤٧ .

(٢٨٨) جريدة صوت السياسة ، العدد ٢ ، ١٧ كانون الاول ١٩٤٦ .

الموظفين والخبراء والمستشارين العاملين في الدوائر والجيش وعن دوائر السكك الحديدية والموانىء ، وهم من البريطانيين ، لأن هذه الدوائر تعد مراكز حيوية في الاقتصاد العراقي .(٢٨٩)

ان مواقف الاحزاب السياسية جميعاً ، كانت تتفق على ضرورة أن تكون العلاقة مع بريطانيا قائمة على اساس الصداقة والمساواة والمصالح المتبادلة ، ورفض بعضها الآخر اساساً المعاهدة وطالب بالغائها ، وخاصة حزبا الشعب والاتحاد الوطني ، ثم لحقهما حزب الاستقلال ، بسبب تصاعد الضغط الجماهيري الرافض للوجود البريطاني وبسبب الموقف السلبي الذي اتخذته بريطانيا من قضية فلسطين .

٣ ـ الدفاع عن الشرق الاوسط

عندما انتهت الحرب العالمية الثانية ، دعت وزارة الخارجية البريطانية ممثلي بريطانيا في المنطقة الى عقد مؤتمر في تموز بلندن عام ١٩٤٩ لمناقشة الاستراتيجية البريطانية في الشرق الاوسط ، ساد الاعتقاد في المؤتمر انه في حالة وقوع حرب كبيرة ، فان اسهام الولايات المتحدة أمر ذو أهمية قصوى ، وفي وقت السلم فان التطور الاقتصادي هو شيء مستحيل من دون مشاركة كبرى من جانب الولايات المتحدة ، ولذلك قرر المؤتمرون ان الوقوف الى جانب الولايات المتحدة شيء جوهري لكن يجب أن لا يؤدي ذلك الى ان تفقد بريطانيا موقعها الخاص .

كانت مسألة دفاع الشرق الأوسط نقطة ذات أهمية قصوى في جدول الاعمال ، وتأكد المؤتمر ان الواجب الرئيس لبريطانيا هو إعاقة روسيا من الحصول على نجاحات في المنطقة خلال مرحلة الحرب الباردة ، ووافق المؤتمر على ان الشرق الأوسط يجب أن يحظى بالدفاع عنه ، وفقاً لموقعه المهم بكونه قاعدة هجومية ، وبكونه مصدراً للنفط ونقطة اتصال مركزية ، وبهدف تمكين القوات البريطانية من القيام بهجوم وعمليات دفاعية ناجحة ، كان من الضروري جداً أن تحتفظ بريطانيا بقواعدها الرئيسة في مصر ، مع التأكد من ان تركيا قادرة على صون حيادها ، أو أن تفرض تأخيراً فعالًا على القوات الروسية ، كذلك فان التسهيلات الاستراتيجية المتوازنة كانت متاحة في الاردن والعراق وبعض التسهيلات الاضافية في العربية

---

(٢٨٩) جريدة صوت السياسة ، العدد ٧٨ ، ٢٩ آذار ١٩٤٧ .

السعودية وسوريا ولبنان واسرائيل .

ولغرض التاكد من هذه التسهيلات ، كان هدف بريطانيا الأول هو أن ترى كامل المنطقة مغطاة بنظام من اتفاقيات الدفاع ، ومن خلال ذلك تظهر الرغبة باقامة حلف عام للشرق الأوسط مكملًا لحلف الاطلنطي .

على أية حال منذ اللحظة التي لم تظهر فيها الولايات المتحدة رغبة بالانضمام الى مثل هذا الحلف ، وانه بدونها ستكون قيمته مشكوكاً فيها .(٢٩٠)

وعلى اثر ذلك ظهرت بعض الاتجاهات التي تؤيد التعاون المشترك في مسألة سياسة الشرق الأوسط . ثم وفي ضوء ذلك عقدت بريطانيا مع الولايات المتحدة الامريكية محادثات جرت في واشنطن فتوصلتا الى استنتاج ان الشرق الأوسط منطقة حيوية لكلا البلدين ويجب التعاون المشترك بينهما لغرض ترسيخ موقعهما . غير انه عندما جرت تسوية قضية فلسطين تزايدت الحاجة للتدخل في الشرق الأوسط بشكل كبير . فبدأت المنطقة تكتسب أهمية تماثل قيمتها الاستراتيجية . ان الاستنتاجات التي تمخضت عنها هذه المناقشات توضح ان كلا الجانبين قد وضع أمامه أساساً أهدافاً عامة متشابهة بينهما بخصوص الشرق الأوسط ، وكتب السير مايكل رايت السفير البريطاني في بغداد الذي قاد الجانب البريطاني في المحادثات ، تقريراً الى حكومته يدور حول رأيه الشخصي بمهمته في واشنطن . قائلًا : ان الامريكان كانوا مستعدين لتقديم دعمهم ، وأن يروا بريطانيا تستعيد وجود تعاملها مع دول الشرق الأوسط ، منذ اللحظة التي رأوا فيها هذا التعامل عاملًا مستقراً في المنطقة . فأصبح التعاون السياسي الانكلو ـ امريكي بخصوص الشرق الأوسط في الطليعة ، عندما واصل كلا الجانبين ومعهما فرنسا رغبتهما بدعم موقفها في بلدان الشرق الادنى ، وقدمت الاطراف الثلاثة بياناً مشتركاً بخصوص الشرق الأوسط في مايس من عام ١٩٥٠ ، وتمثلت هذه السياسة فيما كان يسمى الاعلان الثلاثي « The Yripartife Declaration » . وفي هذا البيان أوضحت الاطراف الثلاثة انها تقف ضد أي نوع من الحرب العنصرية بين الدول العربية واسرائيل ، وعارضت جميعها أي تغيير في الحدود أو هدنة الحدود بين اسرائيل والدول العربية . على أية حال لم يقدم التصريح أية اجابة عن المشكلة القائمة بين الدول العربية

Al - Windawi . M, Op. Cit. P. 194 . (٢٩٠)

واسرائيل ، برغم ذلك لم تقدم أية وعود بخصوص اللاجئين الفلسطينيين ، لذلك لم يكن مفاجئاً ان هذا التصريح قد لاقى استقبالاً معادياً من لدن الوطنيين العرب وبدرجة أقل لدى الحكومات العربية . أما رد فعل الحكومة العراقية التي كان برأسها السويدي فقد كان قوياً ، إذ أرسلت مذكرة الى الحكومة البريطانية أوضحت فيها رأيها ببعض بنود معاهدة عام ١٩٣٠ التي ابدت رغبتها بتعديلها لانها لم تلزم العراق بشراء الاسلحة من بريطانيا فقط . وكذلك لم تكن هناكل مداولات اولية مع الحكومية العراقية حول المعاهدة . وتحت ضغط نوري السعيد والوصي ، عدل السويدي موقفه فيما بعد ، لكنه عدل المذكرة بما يمكنه من التعامل مع المعارضة بمرونة .[٢٩١]

لقد استطاعت بريطانيا من خلال المعاهدات المعقودة مع العراق أن تسيطر عليه بشكل تام منذ بداية قيام الدولة وحتى عام ١٩٥٨ وقد صرح المستر تشرشل رئيس الوزراء البريطاني السابق : « لقد استطعنا أن نحكم العراق خلال خمسة وثلاثين عاماً دون حاجة الى احتلال »[٢٩٢] . ان تصريح تشرشل يعبر عن وجهة نظر المجموعة السياسية البريطانية المشبعة بروح الاستعمار والاحتلال للبلدان الضعيفة ، ويعبر كذلك عن مقدرته كأحد أفراد هذه المجموعة ومقدرة حكومته على استعمار أية دولة ضعيفة اذا ما كانت هنالك طبقة حاكمة موالية لها ، أو متعاقدة معها بموجب معاهدة تضمن لها حماية مصالحها الاقتصادية والعسكرية ، دون الحاجة لاستخدام الجيش في احتلالها ، فهو يؤكد مقدرة بريطانيا السيطرة على تلك الدول بموجب تلك المعاهدات ، ذلك ان بريطانيا تمتد امبراطوريتها من المشرق الى المغيب كما وصفها الساسة القدماء . لذلك فان أي معاهدة ستكون غير متكافئة ، لان الطرفين احدهما قوي والآخر ضعيف لا حول له ولا قوة ، كما حدث مع العراق عندما ارتبط مع بريطانيا بمعاهدات غير متكافئة آخرها معاهدة عام ١٩٣٠ . على أية حال كانت بريطانيا قد بدأت استراتيجية جديدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، للحفاظ على مصالحها في الشرق الأوسط ، لذلك سعت لعقد معاهدات ثنائية مع كل دولة عربية فابتدأت مع مصر ، عندما طرح مشروع « صدقي - بيفن » عام ١٩٤٧

---

(٢٩١) Ibid , P. 198 .

(٢٩٢) فرمان ، غائب طعمة : الحكم الاسود في العراق ، بيروت ، دار الفكر ، ١٩٥٧ ، ص ٤٤ .

الغاية منه تعديل معاهدة عام ١٩٣٦ المعقودة بينهما ، فاصدرت بريطانيا بياناً في ٧ آذار عام ١٩٤٦ بشأن الجلاء والدخول في مفاوضات مع الحكومة المصرية ، وكانت تهدف من وراء ذلك لعقد معاهدة تحالف ودفاع مشترك ، غير ان المشروع لم يجد تجاوباً شعبياً من الرأي العام والاحزاب الوطنية لأنه يتعارض مع المطاليب الوطنية[٢٩٣] . ان فشل هذا المشروع دعا بريطانيا للجوء الى الحكومة العراقية لعقد معاهدة تحالف بينهما والغرض منها ليكون نواة لحلف عسكري يضم العراق ودول ميثاق سعد آباد ، ليكون حلفاً كبيراً يضم بلاد الشرق الأوسط جميعاً[٢٩٤] . كانت بريطانيا قد توقعت مسبقاً فشل عقد معاهدة مع العراق لأسباب تتعلق بقضية فلسطين ، فضلاً عن وجود أحزاب تقدمية في العراق ، فقد مهدت لمجيء وزارة موالية لها الى السلطة ، وتم اختيار صالح جبر[٢٩٥] . كانت سياسة بريطانيا ترمي للسيطرة على المنطقة ومنع النفوذ السوفيتي من الوصول اليها ، فقد كان تزايد النفوذ السوفيتي ونشاط الاحزاب الشيوعية مصدر قلق للسلطة الحاكمة في العراق ، فدفعها للتحالف مع بريطانيا التي كانت هي الاخرى تقف متحفزة من الدعاية الشيوعية التي باتت تهدد دول المنطقة ، وتشجعها للكفاح ضد الوجود البريطاني[٢٩٦] . ومهما يكن فان بريطانيا حددت هدفها منذ وقت مبكر وهي احكام السيطرة على المنطقة ومنع النفوذ السوفيتي من الاقتراب من المنطقة[٢٩٧] .

ولما كانت معاهدة عام ١٩٣٠ قد اقتربت فترة نفاذها التي تحددت بخمسة وعشرين عاماً فقد بدأت تهيء الاذهان لعقد حلف مشترك يضم العراق وبريطانيا وبعض دول المنطقة ، وهدفها بالأساس الوقوف بوجه الاتحاد السوفيتي ، فقد تحولت معظم دول البلقان الى الكتلة الشيوعية[٢٩٨] . وقد شجع ميثاق الامم المتحدة

(٢٩٣) البراوي ، راشد : مجموعة الوثائق السياسية ، القاهرة ، ١٩٥٢ ، ط ١ ، ص ١٨٠ ـ ص ٢١٠ .

(٢٩٤) البشري ، طارق : الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٤ ، القاهرة ، ص ٢٥٢ .

(٢٩٥) السويدي ، توفيق : مذكراتي نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية ، مصدر سابق ، ص ٤٥٧ .

(٢٩٦) جريدة الامة ، العدد ٩٧١ ، ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٢ .

(٢٩٧) فرمان ، غائب طعمة : الحكم الاسود في العراق ، مصدر سابق ، ص ٣٠ .

(٢٩٨) العقاد ، صلاح : المشرق العربي ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨ ، مصدر سابق ، ص ٦٥ .

الخاص بالتنظيمات الاقليمية التي نصت الفقرة رقم (١) منها على انه « ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات اقليمية تعالج من الامور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولي »[٢٩٩] . وعلى هذا الأساس راحت بريطانيا تبحث عن شركاء لاقامة تحالفات في الشرق الأوسط ، لعلاقاتها المتينة مع أنظمة الحكم فيها ، ويقف في مقدمتها العراق ومصر والاردن وتركيا ، وقد ظهرت في الخمسينات مشاريع استعمارية عديدة حملت اسماء مختلفة هدفها واحد ، ففي عام ١٩٥١ برزت « قيادة حلف الشرق الأوسط » و « منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط » ثم تلاها احلاف وتكتلات سنتناولها لاحقاً وغايتها جميعاً هي التصدي لخطر الشيوعية السوفيتية[٣٠٠] .

٤ ـ الاتفاق الخاص والطريق الى حلف بغداد

ازاء الوضع السياسي الداخلي المضطرب في العراق ، راحت بريطانيا تحث الجانب العراقي لانهاء معاهدة ١٩٣٠ وابدال معاهدة جديدة بها لتنفيذ ستراتيجيتها الجديدة . ولاجل ذلك بدأت الحكومة العراقية التي يرأسها نوري السعيد بتطبيق سياسة جديدة عرفت باسم « سياسة المراسم » والتي بموجبها أغلقت الاحزاب السياسية وعطلت الصحف المحلية[٣٠١] ، واتخذ اجراءات قاسية بحق الشيوعيين ، وكان نوري السعيد قد قام في اوائل عام ١٩٥٥ وبالذات في ٣ / ١ / ١٩٥٥ بقطع العلاقات مع الاتحاد السوفيتي . فقد كانت وزارة الجمالي الاولى التي تشكلت في ١٧ ايلول عام ١٩٥٣ قد ألغت الأحكام العرفية التي كانت قد أعلنت سابقاً في حكومة الفريق نور الدين محمود عام ١٩٥٢ اثناء قيام الانتفاضة . ولم تكتف وزارة الجمالي برفع الأحكام العرفية وانما أعادت النشاط للأحزاب السياسية التي كانت قد حُظر نشاطها مع الصحف المحلية في المرحلة نفسها .[٣٠٢]

في تلك المرحلة انهيت خدمات السفير البريطاني في بغداد تروتبك وعاد الى

---

(٢٩٩) ميثاق الامم المتحدة والنظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية ـ نيويورك ، ص ٤٣ .

(٣٠٠) خليل ، عادل غفوري : احزاب المعارضة العلنية ، مصدر سابق ، ص ١٧٧ ـ ١٧٨ .

(٣٠١) الونداوي : العراق في التقارير السنوية ، مصدر سابق ، ص ٢٠٧ ـ ٢٠٨ .

(٣٠٢) الحسني : الوزارات ، جـ ٩ ، ص ٥٢ ـ ص ٦٠ .

بلده وحل محله السير مايكل رايت « Michael Wright » في اواخر عام ١٩٥٤ . ومن جانبه فقد استقبل نوري السعيد ولمدة اسبوع كامل نظيره التركي عدنان مندريس في ٦ كانون الثاني من عام ١٩٥٥ واتفق معه من حيث المبدأ على معاهدة دفاع مشترك بين البلدين ، واتفقا على أن تكون هذه المعاهدة مفتوحة لبقية الدول الصديقة وأن تكون المعاهدة نواة لتشكيل منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط ، وقد نشط نوري السعيد في الأشهر اللاحقة لتنفيذ بنود الاتفاق وتوسيعه ليشمل بلداناً اخرى ، وكان ينظر الى بريطانيا كعضو مهم يجب أن تكون تحت مظلة الاتفاق وعضواً فعالًا فيها ، وقد صرح مراراً بأنه « لا غنى للعرب عن بريطانيا ولا يمكنهم العيش بدونها ، وان عدواً نعرفه خير من صديق نجهله »[٣٠٣] . ورغم ان نوري السعيد حاول أن يشرك الزعماء المصريين في هذا الاتفاق والتقى مع موفد جمال عبدالناصر الى الحكومة العراقية صلاح سالم الذي زار بغداد والتقى مع نوري السعيد في مصيف سرسنك العراقي في آب من عام ١٩٥٤ إلا ان عبدالناصر لم يتجاوب مع اتفاق نوري وسالم وهو ما دفع بنوري السعيد للذهاب مباشرة الى القاهرة في ايلول من عام ١٩٥٤ ومناقشة عبدالناصر وبقية العرب للانضمام الى الحلف الجديد ، غير ان عبدالناصر أبلغه والعرب الآخرون بانهم لن يعارضوا خطواته فقرر أن يستمر وحده في هذا المشروع . أما موضوع اتفاقه مع تركيا الذي ابتدأت مباحثاته مع زعمائها في شباط من عام ١٩٥٥ فقد جعل الساسة البريطانيين متلهفين لأنهم كانوا يرغبون ليس فقط بانضمام اعضاء آخرين الى الحلف وانما لكي يجدوا بديلًا لمعاهدة عام ١٩٣٠ المعقودة بين العراق وبريطانيا والتي بدأت مدة نفاذها تقترب . وفي النهاية وقع الجانب العراقي والتركي في ٢٤ شباط من عام ١٩٥٥ على الاتفاق المشترك وحصلت موافقة مجلس النواب عليه .[٣٠٤]

ظلت منطقة الشرق الأوسط تشكل أكبر اهتمامات بريطانيا لأسباب ذكرناها سابقاً وشكلت مصالح مهمة لها ومنطقة حيوية في استراتيجيتها ، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وظهور الخطر الشيوعي التي رافقها احتمالان عدتهما الحكومة البريطانية مصدر تهديد لمصالحها الحيوية في المنطقة وكانا محط جدل شديد بين الساسة البريطانيين ، الاحتمال الأول : وقوع عدوان خارجي ، والاحتمال

---

(٣٠٣) ابو السعود ، عبدالسلام : حلف بغداد ، القاهرة ١٩٥٧ .

(٣٠٤) الونداوي : العراق في التقارير السنوية ، مصدر سابق ، ص ٢٠٧ - ٢١٠ .

الثاني : عدم استقرار المنطقة الداخلي ، والاحتمال الاخير هو بلا شك الاكثر أهمية في الاعتبارات البريطانية ، غير ان أحداث العالم منذ عام ١٩٥٠ والتطورات في العالم العربي بعد حرب فلسطين عام ١٩٤٨ قد دفعت الاحتمال الثاني الى المقدمة . وما بين عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٥٥ قامت بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية بمحاولات لحمل العرب على الدخول في حلف أمني يجمعهم بهدف الدفاع عن الشرق الأوسط ، وفشلت كل هذه المحاولات بسبب اختلاف مواقف الأطراف المعنية ، فمن جانب كان البريطانيون يريدون الاحتفاظ بموقعهم الخاص في المنطقة وكانوا مرتابين من تحركات الامريكان للدخول الى المنطقة . ومن جانب آخر لم تكن الحكومات العربية وتحت ضغط الحركات الوطنية مستعدة لمنح بريطانيا التسهيلات العسكرية التي كانت تتمتع بها قبل الحرب .

وكما حدث في حالة مصر ، لم تكن الحكومة البريطانية مستعدة للتخلي عن قواعدها العسكرية في العراق ، إذ كانت تعتقد انها اذا ما توصلت الى اتفاق مع مصر حول مسألة قواعد السويس ، فلربما لن تكون هناك مشكلة مع العراقيين الحلفاء الحميمين لبريطانيا . وفي العراق بقي القادة العراقيون الذين يشكلون رجال النخبة الحاكمة وعلى الأخص نوري السعيد موالين لبريطانيا ، ووقفوا ضد الوطنيين في البلاد وفي العالم العربي الذين كانوا يعارضون محاولات نوري السعيد في حمل الدول العربية على الدخول في تحالف مع الغرب . وأخذ نوري السعيد زمام المبادرة وأدخل العراق طرفاً شريكاً لبريطانيا في حلف بغداد ، وكان نوري يهدف من وراء ذلك : أولاً : تشكيل تحالف بين الدول العربية والغرب ، وثانياً : حماية بلاده من الخطر الشيوعي القادم من الاتحاد السوفيتي ، وثالثاً : ترسيخ كيان الحكومة العراقية وكذلك موقعه الشخصي . وكان هدفه الآخر الأكثر أهمية هو استبدال معاهدة ١٩٣٠ باتفاقية تنسجم مع روح معاهدة بورتسموث الملغية . وفي الحقيقة كان هدفه الاخير والعامل الأكثر أهمية هو دعم بريطانيا لتشكيل حلف بغداد(٢٠٥) . وفي الثالث من نيسان عام ١٩٥٥ ، وصل بغداد المستر « ترنتن » « Trenton » وكيل وزير الخارجية البريطاني ، حاملاً مقترحات من السير انتوني ايدن وزير الخارجية البريطاني ، بشأن عقد الاتفاق الخاص بين العراق وبريطانيا ، ليكون بديلاً لمعاهدة ١٩٣٠ . وفي

---

(٢٠٥) Al - Windawi . M. Op. Cit. P. 231 .

الرابع من الشهر نفسه عقد الجانبان العراقي والبريطاني اجتماعاً في ديوان مجلس الوزراء العراقي ببغداد ، انتهى الاجتماع ، بالتوقيع على الاتفاق الذي سمي « الاتفاق الخاص »(*) . وقد مثل الجانب العراقي نوري السعيد رئيس الوزراء وبرهان الدين باش اعيان الوزير بلا وزارة . أما الجانب البريطاني فقد مثله السير مايكل رايت سفير بريطانيا في العراق ، واللفتننت كولونيل روبرت هيوترنتن وكيل وزارة الخارجية البريطاني(٢٠٦) .

وفي الخامس من نيسان قدم السير مايكل رايت السفير البريطاني ببغداد الى وزير الخارجية العراقي موسى الشابندر ، وثيقة انضمام بريطانيا الى ميثاق التعاون المتبادل المعقود بين العراق وتركيا ، الموقع عليه ببغداد في ٢٤ شباط ١٩٥٥ ، وفقاً للفقرة الخامسة من الميثاق ، وأصبحت بذلك بريطانيا عضواً في الميثاق منذ ذلك التاريخ(٢٠٧) . وأصبح الميثاق يسمى « ميثاق بغداد »(*) ، وقد طلب الى باكستان وايران الانضمام الى الميثاق ، فاستجابت حكومة الباكستان في الثالث والعشرين من ايلول من العام ذاته إذ قدم سفيرها في بغداد شعيب قريشي وثيقة انضمام الباكستان للميثاق الى وزير الخارجية العراقي برهان الدين باش اعيان ، فأصبحت منذ تاريخ التقديم عضواً في الميثاق ، فبلغ عدد اعضائه اربعة ، ثم انضمت ايران للميثاق في ٣ تشرين الثاني وأصبحت عضواً خامساً منذ تقديمها وثيقة الانضمام الى وزير الخارجية العراقي(٢٠٨) .

وبموجب هذا الاتفاق انهيت معاهدة عام ١٩٣٠ وعدت لاغية من تاريخ توقيع الاتفاق بين العراق وبريطانيا ، كما سلمت قاعدتا الحبانية والشعيبة للعراق ، لكن بريطانيا اشترطت على العراق بقاء القوة الجوية البريطانية في القاعدتين تحت مسوغ تدريب وتجهيز القوات العراقية للدفاع عن بلادها ، وأن يقدم العراق التسهيلات اللازمة لها(٢٠٩) .

(*) انظر ملحق رقم (٣) .

(٢٠٦) الحسني : الوزارات ، جـ ٩ ، مصدر سابق ، ص ٢٣٤ .

(٢٠٧) جريدة الزمان ، العدد ٥٠٣٧ ، ٦ نيسان ١٩٥٥ .

(*) للمزيد من التفاصيل عن الميثاق : انظر ملحق رقم (٤) .

(٢٠٨) الحسني : الوزارات ، جـ ٩ ، مصدر سابق ، ص ٢٤٠ .

(٢٠٩) الونداوي : العراق في تقارير السفارة البريطانية ، مصدر سابق ، ص ٢١٠ ـ ٢١١ .

وفي سبيل انضمام امريكا للميثاق الذي كان العراق يسعى بكل طاقاته لتحقيق غرضه هذا ، والاستفادة من امكانياتها العسكرية والمالية ومن موقعها الدولي المرموق ، لكنها رفضت بالبداية الانضمام للميثاق ، إلا انها تحت الحاح بريطانيا والعراق وايران وباكستان وافقت على الانضمام الى بعض اللجان المنبثقة عن الميثاق[٣١٠] . ثم جرت محاولات عديدة لانضمام الاردن للميثاق ، إلا انها فشلت جميعها ، ورغم محاولات بريطانيا لجرها للميثاق إلا انها لم تنجح في حمل الاردن للانضمام اليه . كما لم تنجح المساعي التي بذلت في سبيل حمل مصر للوقوف على الحياد في الأقل تجاه الميثاق الذي سمي فيما بعد بـ « حلف بغداد »[٣١١] إذ ان الحكومة المصرية شنت حملة دعائية ضد العراق لدخوله ذلك الحلف متهمة اياه بتحطيم الوحدة العربية وخيانة المصلحة العربية ، وتحركت تلك الحملة من خلال الاذاعة ، إذ كانت محطة اذاعة لاسلكية مجهولة تعمل من داخل الأراضي المصرية وباسم اذاعة « صوت العراق الحر » ، وقد لعبت دوراً كبيراً في تحريض الشعب العراقي على الثورة ضد الحكومة ، وتصفية نوري وعبدالاله جسدياً . غير ان الحملة خسرت غرضها ، بسبب دعوتها لاستخدام العنف ضد افراد النظام بشدة ، وكذلك الاسلوب السيء الذي استخدمته الاذاعة في توجيه برنامجها ، كما انها لم تحقق شيئاً يذكر بل ساعدت على توحيد القادة السياسيين وبعض الفئات الواعية ، فأسهمت في تعزيز مكانة نوري السعيد في أوساط العراقيين[٣١٢] .

وبموجب ما جاء في المعاهدة التركية ـ العراقية التي تنص على ان اعضاء دول الحلف عندما يبلغ عددهم اربعة اعضاء فأكثر ، يجب تأسيس مجلس لدول الحلف ، فقد تشكل المجلس بعد اكتمال عدد الاعضاء وعقد المؤتمر التأسيسي للحلف في بغداد في ٢١ تشرين الثاني ، مثل بريطانيا فيه وزير الخارجية « هارولد ماكميلان » « Harold MacMillan » ورؤساء حكومات ووزراء خارجية بقية الدول الاخرى الاعضاء ، عدا الولايات المتحدة الامريكية التي شاركت بصفة مراقب ، وقد اتفق المجتمعون على أن تكون بغداد مقراً للقيادة العامة للحلف ، كما تقرر تشكيل

---

(٣١٠) الحسني : المصدر السابق ، جـ ٩ ، ص ٢٤١ .

(٣١١) الحسني : المصدر السابق اعلاه ، ص ٢٤٥ .

(٣١٢) الونداوي : العراق في التقارير السنوية ، مصدر سابق ، ص ٢١١ .

لجنة عسكرية واخرى اقتصادية ولجنة دائمية تضم سفراء الدول الاعضاء ، وفي ختام المؤتمر تقرر المؤتمر القائم على مستوى الوزراء في طهران في شهر اذار ونيسان.[٢١٣]

٥ ـ اعلان حلف بغداد

ان انضمام بريطانيا الى الحلف الجماعي الذي ضم الدول الاربعة مهد لظهور حلف بغداد الى حيز الوجود ، واقترن اسم الحلف بالعاصمة التي احتضنت اجتماعات المؤتمر التأسيسي.[٢١٤]

لقد رأت بريطانيا في الحلف وسيلة لكي تدعم مركزها ونفودها في النطقة ، ففي ٥ نيسان عام ١٩٥٥ صرح وزير الخارجية البريطاني ايدن في البرلمان البريطاني : ان الحلف اعطى بريطانيا تأثيراً أكبر وصوتاً أعلى وأكثر دوياً في الشرق الأوسط[٢١٥] . وفي الوقت نفسه صرح وزير الدولة البريطاني المستر انتوني ناثنك : (ان معاهدة سنة ١٩٣٠ مع العراق كما هو معلوم لدى المجلس على وشك الانتهاء ، ومفعولها سينتهي بعد ١٨ شهراً وبدلا من أنتظار موعد انتهائها قررت حكومة صاحبة الجلالة أن تستغل الفرصة التي اتاحها حلف بغداد لتقيم علاقاتها مع العراق على نطاق واسع) . و (ان استثمار منابع النفط اضاف عاملاً مهماً الى ضرورة تأمين وسائل دفاعية فعالة وكافية في هذه المنطقة)[٢١٦] .

كان اطراف دول مجلس الحلف يأملون انضمام الولايات المتحدة الامريكية الى الحلف ، ويقف في مقدمتهم رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد الذي سعى لاعتقاده بحجم الثقل التي تشكله على الصعيد الدولي ، وجند كل طاقاته لتحقيق هذا الهدف ، إلا ان الولايات المتحدة الامريكية اكتفت وبعد الحاح من جميع المشاركين بالقبول بدور المراقب[٢١٧] . كانت الولايات المتحدة الامريكية قد أظهرت اهتمامها بالحلف

---

٢١٣) الونداوي : العراق في التقارير السنوية ، المصدر السابق أعلاه ، ص ٢١٢ .

٢١٤) نورس ، د . علاء موسى كاظم : ثورة ١٤ تموز في تقارير الدبلوماسيين البريطانيين والصحافة الغربية ، مصدر سابق ، ص ٤٤ .

٢١٥) كامل ، ميشيل : امريكا والشرق العربي ، القاهرة ١٩٥٨ ، ص ٨٢ .

٢١٦) كامل : المصدر السابق اعلاه ، ص ١٠٢ .

٢١٧) الونداوي ، د . مؤيد ابراهيم : وثائق ثورة تموز ١٩٥٨ في ملفات الحكومة البريطانية ، بغداد ، ١٩٩٠ ، مطابع دار الشؤون الثقافية ، ص ١٤ .

رغم انها لم تشترك فيه رسمياً ، لكنها انضمت الى لجنته الاقتصادية ثم لجنته العسكرية عام ١٩٥٧ ، وقد أوضح السفير الامريكي في بغداد ولدمار غولمن قائلًا : (بقينا في مجاله كمراقبين واعضاء لجان وبهذه الصفة كنا مشتركين فيه وفي جميع مناقشاته وتصاميمه)[٢١٨] . ثم يعقب مرة اخرى فيقول : (وجدنا عند نوري تقبلًا لنظرية دالاس في الدفاع الجماعي عن القطاع الشمالي وشجعناه على السعي لتحقيق هذه النظرية بوساطة ميثاق بغداد)[٢١٩] . ويؤكد السفير الامريكي مرة اخرى ان نوري السعيد (كان يلح على ان ميثاق بغداد لا يكتمل فعله إلا إذا دخلته الولايات المتحدة الامريكية التي هي أم الميثاق)[٢٢٠] . والحلف باختصار جاء نتيجة جهود امريكية ـ بريطانية طويلة ابتدأت منذ عام ١٩٥٠ بهدف ايجاد منظمة دولية اقليمية تتعاون فيما بينها للدفاع عن منطقة الشرق الأوسط بالتعاون مع دول المعسكر الغربي ، أما الهدف الامريكي البريطاني فقد كان يستهدف منع الاتحاد السوفيتي من بسط نفوذه والتوغل في منطقة الشرق الأوسط التي تعدها الدولتان مناطق حيوية واستراتيجية لها . والحلف جاء أيضاً بعد أن وجدت الولايات المتحدة الامريكية ان الخطر السوفيتي أصبح يشكل تهديداً خطيراً لمصالحها ، ولأجل ذلك وللحد من توسعه فقد وجدت انه من المفيد تجميع الدول الواقعة جنوب الاتحاد السوفيتي في حلف دفاعي يصبح بالتالي جداراً عازلًا بينها وبين الاتحاد السوفيتي . وقد روج لهذا المشروع الذي اطلق عليه « الجدار الشمالي » في اوائل الخمسينات وزير خارجية الولايات المتحدة جون فوستر دالاس « John Foster Dallas » . ان المشروع الامريكي الذي قدر له أن يتبلور فيما بعد الى حلف جماعي يضم دول النطقة في أواخر عام ١٩٥٥ حقق جزءاً من أهدافه ، ألا وهي تطويق الاتحاد السوفيتي ، لكنه في الجانب الآخر جعل الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة وبريطانيا يفقد بعضاً من مواقفه المهمة ويخسر بعض حلفائه ، وخاصة العراق ، إذ ان الهدف البريطاني من تأسيس الحلف هو أن يؤمن غطاء لمصالحها تستطيع

---

(٣١٨) غولمن ، ولدمار : عراق نوري السعيد ، مؤسسة الانتاج الطباعي ، بيروت ١٩٦٥ ، ص ١٩٢ .

(٣١٩) غولمن : المصدر السابق اعلاه ، ص ١٩٣ .

(٣٢٠) المصدر السابق نفسه ، ص ١٩٥ .

لاحتفاظ بها وحمايتها ، وهذا ما تم بالفعل ، إذ استطاعت بريطانيا بالاتفاق مع نوري السعيد وبعد محادثات سرية مطولة انهاء معاهدة ١٩٣٠ سيئة الصيت استبدالها باتفاق جديد عرف بالاتفاق الخاص الذي أعاد للعراق سيادته على اعدتي الحبانية والشعيبة على الرغم من احتفاظ بريطانيا بأسراب من قواتها جوية في العراق وبالذات في القاعدتين . ولم يكن الهدف البريطاني مقتصراً على ا عرضناه آنفاً ، فقد كانت تعتقد بأنه لربما في وقت لاحق يمكن أن تنضم اليه بقية لدول العربية ، وقد تكون اسرائيل معها ، وعند ذاك تستطيع بريطانيا ضمان استمرار فوذها في المنطقة العربية والمحافظة على مصالحها .[٢٢١]

وجاء الحلف أيضاً لوقف النهوض الوطني والقومي الذي اجتاح شعوب المنطقة الذي أخذت ترافقه ظهور تيارات سياسية منظمة تدعو للتخلص من الهيمنة لاجنبية ، لذلك أصبحت هذه التيارات مصدر تهديد آخر للمصالح الغربية في لمنطقة ، وتوجت تلك التيارات كفاحها في الوصول الى السلطة كثورة يوليو في مصر عام ١٩٥٢ وظهور جمال عبدالناصر كقائد وبطل قومي تتعاطف معه الجماهير لعربية[٢٢٢] . لذلك سعت اطراف الحلف لكسب ود الحكومة المصرية الجديدة وبذلت لجهود الكبيرة لانضمامها الى الحلف إلا أن عبدالناصر لم يتجاوب مع رغبة دول لحلف وقادتها رغم الاتصالات التي اجرتها معه حكومة العراق ، وبالذات نوري لسعيد وبتشجيع من الحكومة البريطانية ولم يقف عبدالناصر عند حدود رفضه لحلف ، بل قام بمهاجمة الحكومة العراقية ، لانضمامها للحلف الذي اصبحت هدافه مكشوفة ، فشنت أجهزة اعلامه حملة دعائية مركزة ضد العراق متهمة إياه تحطيم الوحدة العربية وخيانة المصلحة العربية . وقد ساندت المملكة العربية لسعودية الحكومة المصرية لموقفها الذي استهدف الحكومة العراقية وبذلتا كل نواع الضغط لكبح جماح العراق وثنيه عن مواصلة المسير في هذا الطريق وبذلت جهوداً في أروقة الجامعة العربية لحملها على ايقاف حكومة العراق الاستمرار في نهجها المعادي ، ولكن حكومتي سورية والاردن وقفتا ضد هذه المحاولات بينما قررت الحكومة اللبنانية أن تأخذ دور الوسيط لتهدئة الحالة المتوترة بين الطرفين ،

٢٢١) الونداوي ، د . مؤيد ابراهيم : وثائق ثورة تموز ١٩٥٨ ، مصدر سابق ، ص ١٣٢ ـ ١٣٣ .

٢٢٢) حمروش ، احمد : قصة ثورة ٢٣ يوليو ، جـ ٢ ، مطبعة المتوسط ، بيروت ١٩٧٤ ، ص ٤٠ .

وكل ذلك شكل فشلاً للمصريين والسعوديين[٢٢٣] .

ان موقف عبدالناصر من ميثاق حلف بغداد والاتفاق الخاص لم يثنِ نوري السعيد عن الاستمرار في نشاطه السياسي لا بل حاول رغم اختلافه في الرأي مع عبدالناصر أن يزيل سوء فهم الحكومة المصرية وبذل جهوداً كبيرة خلال عام ١٩٥٥ لتحسين العلاقة مع مصر وقام شخصياً بزيارة القاهرة لهذا الغرض إلا انه لم ينجح واستمرت الحملات العدائية بين الطرفين[٢٢٤] . وكان الرئيس المصري قد أوضح موقف حكومته منذ الأيام الاولى لثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ ، من مسالة الدفاع عن الشرق الأوسط ، ففي ليلة ١٢ آب عام ١٩٥٢ التقى جمال عبدالناصر ومعه عبدالحكيم عامر وصلاح سالم قادة الثورة ببعض رجال السفارة الامريكية في القاهرة ومن بينهم مستشار السفارة الامريكية « لويس جونز » والوزير المفوض للسفارة المستر روبرت ماكلينتوك في دعوة عشاء دامت اربع ساعات . وأوضح لهم ناصر بأنه لأسباب وطنية لا يستطيع أن يقترب من مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط.[٢٢٥]

٦ ـ العراق وبريطانيا وعبدالناصر

كشفت الأحداث المتتالية السريعة ان الرئيس المصري يقود تياراً تحررياً عربياً ضد النفوذ الأجنبي في المنطقة العربية وكانت الجماهير تتفاعل معه وتتعاطف، بشكل اثار حكام المنطقة المرتبطين بالنفوذ الغربي ، وان عبدالناصر بسياسته هذه اتخذ موقفاً معارضاً لفكرة مثل هذا الحلف منذ الساعات الاولى لاعلانه ، وعارض أيضاً بشدة مشاركة أية دولة عربية فيه ، ان هذا الموقف وضعه في صراع مباشر مع بريطانيا ونوري السعيد واستمر هذا الصراع طوال المدة ما بين عام ١٩٥٤ ـ ١٩٥٦ ثم ازداد الصراع عندما لجأ عبدالناصر الى المعسكر الاشتراكي لتأمين احتياجاته العسكرية من خلال صفقة السلاح الجيكية ، أما بريطانيا وحلفاؤها بالمنطقة العربية وفي مقدمتهم نوري السعيد فقد أدركوا وبسرعة خطورة استمرار عبدالناصر بسياسته تلك وبدأوا يخططون لتحجيم دوره وتحديد نفوذه في

---

(٢٢٣) الونداوي : العراق في التقارير السنوية ، ص ٢١١ .

(٢٢٤) الونداوي : المصدر السابق ، ص ٢١٤ .

(٢٢٥) هيكل ، محمد حسنين : ملفات السويس ، حرب الثلاثين سنة ، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، ط ١ ، ١٩٨٦ ، ص ١٦٦ ـ ١٦٧ .

المنطقة ووقفت الى جانبهم مؤيدةً الدولُ الاعضاءُ في حلف بغداد وهي تركيا وباكستان وايران ومن ثم الولايات المتحدة الامريكية ، لقد شعرت بريطانيا ان عبدالناصر كان السبب الرئيس في منع الاردن من الدخول الى حلف بغداد[٢٢٦] . وفيما بعد اقالة رئيس اركان الجيش الاردني القائد البريطاني الجنرال تلوب باشا ، لذلك لم يكن مستغرباً أن يطلق رئيس الوزراء البريطاني السير انتوني ايدن على عبدالناصر لقب موسوليني الجديد ، ومن ثم يصيح وهو في حالة انفعال شديد (اما أنا أو هو) ويقصد عبدالناصر ، وقد شاطره في الغضب الأمير عبدالاله ونوري السعيد فكلاهما كان خائفاً على مستقبله ومستقبل النظام في العراق.[٢٢٧]

عجلت الاحداث التي أدت الى تصادم عبدالناصر مع الغرب الى وقوع مواجهة مسلحة ، فقد كان عبدالناصر يسعى لبناء السد العالي ويحتاج الى تمويل مالي تعهدت الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا والبنك الدولي بتقديمه ، إلا انهما نكلتا بالتعهد تحت تسويغ ان ذلك التمويل المالي سيحمل الحكومة المصرية مبالغ طائلة ليست باستطاعتها الايفاء بها ، وان ذلك سيضيف عبئاً كبيراً على الشعب المصري ، وكانت الدولتان تهدف من وراء ذلك القرض شروطاً سياسيةً على الرئيس عبدالناصر ، لكنها اصيبت بخيبة أمل عندما لم يحصل ما كانت تريده ، لا بل ان عبدالناصر قابلها بَرد مفاجيء وعنيف عندما أعلن في ٢٦ تموز ١٩٥٦ عن تأميم شركة قناة السويس التي تديرها الشركات الاجنبية ومن بينها شركات بريطانية[٢٢٨] . وقد لقي القرار تأييداً شعبياً كبيراً على الصعيد العربي ، وكان الشعب العراقي مؤيداً لخطوة عبدالناصر ، غير ان نوري السعيد وقف موقفاً معادياً من القرار ، وسارع يحث الدول الغربية لمهاجمته عسكرياً واسقاط نظامه وعد تصرفه اخلالاً بالاتفاقات الدولية.[٢٢٩]

وعندما كان عبدالناصر يلقي خطاب التأميم في ٢٦ تموز بميدان المنشية بالاسكندرية كان ايدن يتناول العشاء في داوننغ ستريت مقر رئيس الحكومة

---

(٢٢٦) حمروش ، احمد : قصة ثورة ٢٣ يوليو ، مصدر سابق ، ص ٥٥ ـ ٦١ .

(٢٢٧) الونداوي : وثائق ثورة تموز ١٩٥٨ ، مصدر سابق ، ص ١٤ ـ ١٥ .

(٢٢٨) حمروش : قصة ثورة يوليو ، جـ ٢ ، مصدر سابق ، ص ٨٣ ـ ٩٤ .

(٢٢٩) كبة : مذكراتي ، مصدر سابق ، ص ٣٦٨ .

البريطانية مع ضيوفه العراقيين الملك فيصل ونوري السعيد والامير عبدالاله ، الذين دعاهم الى العشاء مع عدد من كبار وزرائه من بينهم اللورد « سالزبوري » واللورد « هيوم » و « سلوين لويد » ، عندما كانوا في زيارة رسمية لبريطانيا ، وفي تلك اللحظات وصل خبر التأميم الى ايدن من سكرتيره الشخصي ، فقام فوراً بابلاغ الخبر الى ضيوفه.(٣٢٠)

كانت جلسة العشاء فرصة للجانبين العراقي والبريطاني أن يتدارسا كيفية الرد على عبدالناصر ، فعقدت محادثات بينهما ابعد عنها الملك فيصل واقتصرت على الامير عبدالاله ولي العهد ونوري السعيد.(٣٢١)

٧ ـ التمهيد لضرب عبدالناصر

عندما اجتمع الجانبان العراقي والبريطاني كانا مصممين على منع عبدالناصر من الظفر بأي نجاح من وراء هذه الخطوة ، لأن ذلك سيقلب خططهما وأهدافهما التي عملا طويلاً من أجلها رأساً على عقب . لذلك اتفقا على مقابلة خطوته تلك بالقوة ولا بد من الحاق الهزيمة به قبل أن يستفحل أمره ويهدد مصالحهما ويزعزع اركان النظام في بغداد ، وبهذا الصدد يشير ايدن حول ما دار بينهما في الاجتماع الذي خصص لمناقشة القرار الذي اتخذه عبدالناصر فقد « رأوا فيه بوضوح قلباً لكل الاتجاهات والافكار والآمال التي كنا نتحدث فيها » وأدركوا على الفور ان الكثير يتوقف على الهزيمة التي سيقابل بها هذا التحدي.(٣٢٢)

بدأ ايدن تحركه على اساس استخدام القوة ضد عبدالناصر ، فاتصل برقياً بالرئيس الامريكي دوايت ايزينهاور في اليوم التالي لصدور قرار التأميم ، وأوضح له ان الضغط السياسي والاقتصادي وحدهما لا يكفيان لردع عبدالناصر ولا بد من استخدام القوة ، ومن جانبه فقد أرسل الرئيس الامريكي مبعوثه روبرت مورفي وكيل وزير الخارجية الامريكي « Robert Murphy » الى لندن ، وقبل أن يطير مورفي الى لندن سلمه ايزينهاور تعليمات وطلب منه ما يأتي :

---

(٣٢٠) حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ، مصدر سابق ، ص ٩٤ . كذلك : هيكل ، محمد حسنين : ملفات السويس ، مصدر سابق ، ص ٤٦٩ .

(٣٢١) الونداوي ، د . مؤيد ابراهيم : وثائق ثورة تموز ١٩٥٨ ، مصدر سابق ، ص ١٥ .

(٣٢٢) مذكرات انتوني ايدن . عن احمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ، مصدر سابق ، ص ٩٤ .

« ١ - أن يعطل الوصول الى أية قرارات قبل أن يصل الى لندن وزير الخارجية « دالاس » .

٢ - أن يبلغ « ايدن » بعدم الانسياق وراء هذه الهستيريا التي تبدو في التصرفات البريطانية ، فالصحف ووكالات الانباء والاذاعات ملأى بأخبار صادرة من لندن عن استعدادات عسكرية وعن خطط وعن نوايا ، ومثل هذا المناخ سوف يؤثر سلبياً ومسبقاً على أية قرارات قد نتوصل اليها .

٣ - لا ينبغي لأن يبدو أي عمل نقرر القيام به وكانه تجمع عدواني من « نادي الثلاثة الكبار » ضد ناصر . وبمعنى أصح ، فانه لا يصح أن نتصرف وحدنا في الأمر نحن الثلاثة .

٤ - أن يحذر الفرنسيين من محاولة الخلط بين استيلاء ناصر على القناة وبين الصراع العربي - الاسرائيلي .

٥ - لكي تتمكن من كسب الوقت بسهولة فلك أن تنقل لهم عني اقتراحاً بدعوة كل الدول البحرية التي يهمها أمر القناة الى مؤتمر موسع لدراسة مستقبل القناة »[٣٢٣] .

ثم تبعه وزير الخارجية « دالاس » . أما الحكومة البريطانية فقد ارسلت برقية احتجاج الى الحكومة المصرية ، عادّة تصرف عبدالناصر بمثابة استيلاء على قناة السويس .[٣٢٤]

أما الحكومة العراقية التي كانت من أكثر الحكومات العربية تشدداً ازاء قرار التاميم ، فقد أبدت استعدادها على لسان رئيس الوزراء نوري السعيد لتيسير حصول بريطانيا على تسهيلات عسكرية لقواتها في ليبيا ، لتكون نقطة انطلاق لمهاجمة مصر ، وتم الاتفاق مع الجانب البريطاني على ارسال وزير الخارجية العراقي د . فاضل الجمالي الى ليبيا لمقابلة الملك ادريس حول هذا الموضوع . لقد شدد نوري السعيد على ضرورة تأديب عبدالناصر بسرعة وخلال اسابيع . وبدأ يحرض بريطانيا ضد عبدالناصر ، خصوصاً بعد عودته الى بغداد ، فقد طلب من السفير البريطاني في اجتماعه الذي ضمهما أن تقوم حكومته بأعمال استفزازية ضد

---

(٣٢٣) هيكل ، محمد حسنين : ملفات السويس ، مصدر سابق ، ص ٤٧٦ - ٤٧٧ .

(٣٢٤) حمروش : قصة ثورة ٢٣ تموز ، جـ ٢ ، مصدر سابق ، ص ٩٤ - ٩٥ .

عبدالناصر ، وأوضح له ان ارسال باخرة محملة بالاسلحة للعراق عبر قناة السويس ستكون فرصة لقيام الحكومة المصرية بمضايقات ضد الباخرة ، وعند ذلك سيكون الأمر مسوغاً لضرب عبدالناصر[٣٣٥] . كما انه طلب استبعاد الصهاينة من المشاركة بالعملية ، أما بريطانيا فلم تكن لديها القدرة على القيام بعمل عسكري سريع ، فضلاً عن ان الرئيس الامريكي لم يظهر تعاوناً مع الحكومة البريطانية ، لذلك بدأ الحل الدبلوماسي يظهر للعيان ، غير ان بريطانيا وفرنسا لم تتخليا عن الحل العسكري[٣٣٦] . تقرر الدعوة لعقد مؤتمر من الدول البحرية يوم ١٦ آب ، وتم تحديد هذه الدول وبالذات التي وقعت على معاهدة القسطنطينية ، غير ان مصر واليونان اعتذرتا عن الحضور ، ومع انعقاد المؤتمر في لندن ، اضرب ثمانون مليوناً من العرب تاييداً لحق مصر ، وفي ٢٢ آب انتهى المؤتمر الى قرارات تؤكد مبدأ الاشراف الدولي والاعتراف بحق السيادة المصرية ، مع ضمان دخل عادل مقابل استخدام القناة الى لجنة تضم مصر وعدد من الدول تختارها الدول الموقعة على الاتفاقية ، إلا ان القرار رفض من قبل الاتحاد السوفيتي والهند واندونيسيا وسيلان ، واقترحت هذه الدول تشكيل هيئة استشارية بحتة ليس لها أية سلطة على ادارة القناة . وبناء على بيان الدول الثماني عشرة بارسال لجنة لعرض الأمر على جمال عبدالناصر . وقد ترأس اللجنة رئيس وزراء استراليا روبرت منزيس ومعه وزراء خارجية ايران وإثيوبيا والسويد وممثلاً عن الولايات المتحدة الامريكي لوي هندرسون ، وعند لقائها بناصر رفض بشدة فكرة الاشراف الدولي ، ثم جرت محاولات اخرى فشلت أيضاً . وفي تلك المرحلة بدأ الموقف الامريكي يتغير ، عندما بدأت امريكا تنادي بتكوين جمعية للمنتفعين . ثم ان الموقف السوفيتي كان حازماً عندما عرضت المشكلة أمام مجلس الأمن . ورغم ان النشاطات الدبلوماسية في أروقة مجلس الأمن حققت تقدماً جيداً ، إلا ان بريطانيا وفرنسا كانت تعدان العدة للقيام بعمل عسكري كبير ضد مصر بمشاركة اسرائيل.[٣٣٧]

٨ ـ الاعتداء الثلاثي وبداية افول النجم البريطاني

في ٢٩ تشرين الأول بدأ العدوان على الأراضي المصرية لهجوم قامت به

---

(٣٣٥) الونداوي : وثائق ثورة ١٤ تموز ، مصدر سابق ، ص ١٧ .

(٣٣٦) الونداوي : المصدر السابق اعلاه .

(٣٣٧) حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ، مصدر سابق ، جـ ٢ ، ص ٩٦ ـ ٩٩ .

اسرائيل ، بعد أن تلقت امدادات عسكرية من بريطانيا وفرنسا ، ولغرض تبرير التدخل العسكري ، فقد تقدمت حكومتا بريطانيا وفرنسا بطلب الى مصر واسرائيل بسحب جيوشها الى مسافة عشرة اميال من قناة السويس والسماح لقواتهما بالدخول الى بور سعيد والاسكندرية والسويس . وفي حالة الرفض ستدخلها جيوش الدولتين بالقوة خلال اثني عشر ساعة ، غير ان مصر رفضت الطلب ، وحذرتهما من مغبة التورط في مثل هذا العمل ، فهاجمت الطائرات البريطانية باخرة مصرية في قناة السويس فعطلت الملاحة فيها ، ثم تبعتها الجيوش الفرنسية والبريطانية والاسرائيلية بهجوم شامل على المدن المصرية في الجو والبحر ، أما الحكومة المصرية فقد سحبت جيوشها من سيناء لتقاتل في بور سعيد قتالًا عنيفاً .(٢٣٨)

لقد جاء الهجوم الاسرائيلي بعد أن توصلت الاطراف الثلاثة المعتدية في منتصف شهر تشرين الأول الى اتفاق على شن العدوان ضد مصر ، بعد اجتماعات مطولة سرية ، عقد في « فيلاسيفر » الواقعة في ضواحي العاصمة الفرنسية باريس ، أما المستر « ايدن » ولغرض تهدئة حال حلفائه في العراق وخصوصاً الامير عبدالاله ونوري السعيد من مشاركة الاسرائيليين في الاعتداء على مصر ، فقد ابلغهما ببرقية مستعجلة ان ذهاب القوات البريطانية الى مصر هو بهدف حماية القاهرة من الهجوم التي تقوم به القوات الاسرائيلية نحو العاصمة المصرية(٢٣٩) .

كان الغزو البريطاني ـ الفرنسي ـ الاسرائيلي للأراضي المصرية منذ بدايته يشكل سقوطاً كبيراً لاطرافه ، فقد لقي معارضة شديدة في أوساط الرأي العام العالمي وفي المحافل الدولية ، وفي اروقة الامم المتحدة كان العمل يناقش على مستوى واسع ، ففي يوم ٤ تشرين الثاني ١٩٥٦ وقف المندوب الامريكي الدائم في الامم المتحدة يطالب بأعلى صوته في الجمعية العامة بانسحاب قوات الدول الثلاث المعتدية ، ومعه تيار قوي واسع في الجمعية العامة تتصدره مجموعة الدول الآسيوية والافريقية مؤيدة الدعوة لايقاف العدوان وسحب الجيوش المعتدية(٢٤٠) .

---

(٢٣٨) الحسني : الوزارات ، جـ ١٠ ، مصدر سابق ، ص ٩٤ .

(٢٣٩) الونداوي : وثائق ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، مصدر سابق ، ص ١٧ ـ ١٨ .

(٢٤٠) هيكل ، محمد حسنين : سنوات الغليان ، حرب الثلاثين عاماً ١٩٦٧ ، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، جـ ١ ، ١٩٨٨ ، ص ٨٢ .

أما الاتحاد السوفيتي فقد تقدم بانذاره الشهير في ٥ تشرين الثاني ضد الدول المعتدية مُحذراً من مخاطر قيام حرب عالمية ثالثة إن هي لم تسحب قواتها العسكرية من الأراضي المصرية[٣٤١] . وصل خطاب الانذار الى ايدن ومولية رئيس وزراء فرنسا في ٥ تشرين الثاني وأثار فزعاً عالمياً ، وفي صباح اليوم التالي اجتمع مجلس الوزراء البريطاني وقرر وقف اطلاق النار[٣٤٢] . وفي سوريا قام ضباط الاستخبارات السورية وبتوجيه من المقدم عبدالحميد السراج مسؤول الشعبة الثانية بدعوة أحد ضباط الهندسة المقدم الهيثم الأيوبي وتكليفه بنسف محطات ضخ انابيب النفط المارة من العراق عبر الأراضي السورية الى البحر الابيض المتوسط ، فتوقف نفط الشرق الأوسط الى بريطانيا واوربا الغربية[٣٤٣] .

أما في العراق وتحت تحريض من اذاعة القاهرة[*] ، فقد اندلعت التظاهرات ضد الحكومة العراقية المؤيدة لدول العدوان ، وضد دول العدوان ، واجتاحت التظاهرات شوارع بغداد وامتدت الى مدن العراق الاخرى في الموصل والنجف والبصرة وغيرها ، وأعلنت الحكومة الأحكام العرفية وهيأت الحكومة قوات من الجيش لانزالها الى الشوارع لايقاف المظاهرات ، وكان موقف نوري السعيد صارماً جداً وكذلك وزير داخليته سعيد قزاز يدعمهما البلاط الملكي ، وكذلك رئيس اركان الجيش[٣٤٤] . أما السفارة البريطانية في بغداد فقد شعرت بالخطر الذي يهدد النظام في العراق ، فأرسل السير مايكل رايت السفير البريطاني ببغداد تقريراً الى المستر ايدن يقول فيه : « انه ما لم يتوقف الهجوم على مصر بسرعة فلن تكون هناك قوة في الأرض قادرة على حماية نظام نوري السعيد في بغداد لأن مشاعر الشعب العراقي كلها في حالة نقمة ضد بريطانيا لم ير ظاهرة مثلها من قبل في تجربته الدبلوماسية »[٣٤٥] .

---

(٣٤١) الحسني : الوزارات ، جـ ١٠ ، مصدر سابق ، ص ٩٥ ..

(٣٤٢) حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ، مصدر سابق ، ص ١١٥ .

(٣٤٣) هيكل : ملفات السويس ، مصدر سابق ، ص ٥٤٩ .

(*) كانت المظاهرات تخرج الى الشوارع بدافع مساندة الشعب المصري الشقيق الذي يتعرض للعدوان الثلاثي الأجنبي ، وليس كما ذكرت الوثيقة البريطانية بانه جاء بتحريض من اذاعة القاهرة . (الباحث) .

(٣٤٤) الونداوي : العراق في التقارير السنوية ، مصدر سابق ، ص ٢٣٠ .

(٣٤٥) هيكل : ملفات السويس ، مصدر سابق ، ص ٥٤٦ .

أما نوري السعيد فقد وجد ان اذاعة صوت العرب التي تبث برامجها من القاهرة أخذت تؤثر في أوساط الجماهير في العراق ، فطلب رسمياً من بريطانيا أن توجه ضربة لهذه الاذاعة لغرض اسكاتها[٣٤٦] . غير انه بعد انكشاف تواطؤ بريطانيا مع اسرائيل ضد دولة عربية اسلامية وتحت ضغط الموقف الشعبي الداخلي والعربي الذي يشجب هذا التواطؤ اضطرت حكومة نوري السعيد لاصدار بيان رسمي تعلن فيه وقوفها الى جانب حكومة مصر بالدفاع عن كرامتها وسيادتها واستقلالها[٣٤٧] . ونتيجة للضغط الدولي ولعدم حصول دول العدوان على تأييد الولايات المتحدة في عدوانها العسكري ، فضلًا عن التهديد السوفيتي ضد دول العدوان تقرر وقف اطلاق النار وانسحاب القوات المعتدية من الأراضي المصرية . وفي نهاية الاسبوع الأول من تشرين الثاني ١٩٥٦ ، ساد وقف اطلاق النار في كافة الجبهات ، وفقاً لقرارات الجمعية العامة للامم المتحدة[٣٤٨] . وفي شهر كانون الأول ١٩٥٦ بدأت القوات المعتدية تنسحب من الأراضي المصرية ، وفي ٢٢ منه انسحب آخر فوج من القوات المعتدية . أما اسرائيل فقد انسحبت قواتها في ١٤ كانون الثاني ١٩٥٧ .[٣٤٩]

٩ ـ الثورة في العراق ونهاية النفوذ البريطاني

انتهت حرب السويس بهزيمة كبيرة لدول العدوان وظهر عبدالناصر قائداً قومياً تؤازره الجماهير العربية ، وتصفه بالبطل القومي ، وقد وضع الحكومة العراقية في موقف ضعيف أمام شعبها الذي كان يعبر عن اعتزازه بعبدالناصر ، إذ ان الرأي العام في العراق أصبح يلوم حكومته لانها تواطأت مع دول العدوان ، رغم ان البيان الذي اصدرته فيما بعد قد أوضح ان الحكومة العراقية تحتج على العدوان الذي قامت به الدول الثلاث على مصر[٣٥٠] . كما ان الرأي العام العراقي لا يمكن أن ينسى ان الاذاعة العراقية كانت تقدم البرامج التي تقلل من شأن عبدالناصر ، وتسيء اليه والى شخصيته . ان الموقف السلبي الذي وقفته الحكومة العراقية من عبدالناصر

---

(٣٤٦) الونداوي : وثائق ثورة ١٤ تموز ، مصدر سابق ، ص ١٧ .

(٣٤٧) الحسني : الوزارات ، جـ ١٠ ، مصدر سابق ، ص ٩٧ .

(٣٤٨) هيكل : ملفات السويس ، مصدر سابق ، ص ٥٦٨ .

(٣٤٩) حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ، جـ ٢ ، مصدر سابق ، ص ١١٨ .

(٣٥٠) الحسني : الوزارات ، جـ ١٠ ، مصدر سابق ، ص ٩٨ ـ ص ٩٩ .

وفشلها في الوقوف الى جانب مصر في محنتها وهي تتعرض للعدوان قد افقدها آخر رصيد شعبي لها ، فضلاً عن فشل حلف بغداد الذي يضم في غالبيته دولاً اسلامية في التعبير عن تضامنه مع الامة العربية ، بل ان أحد أطراف الحلف وهو بريطانيا قد شارك في هذا الاعتداء على دولة عربية مسلمة(٣٥١) ، وهو ما أحرج دول الحلف الاخرى ، وعندما عقد ملوك ورؤساء دول الحلف اجتماعاً في قصر المرمرة بطهران كانوا في حرج من وجود بريطانيا المعتدية بينهم ، فاستبعدوها من الاجتماع وعقدوا جلساتهم تحت اسم قمة الدول الاسلامية الاربع ، ذلك لأن استمرار اشتراك بريطانيا بالحلف بعد انكشاف تواطئها مع اسرائيل بالعدوان ضد دولة عربية اسلامية أصبح وضعاً لا يطاق ، لانه سيضعهم أمام شعوبهم تحت طائلة المسائلة.(٣٥٢)

أما الاحزاب السياسية العراقية ، وبعد انتصار عبدالناصر الكبير على اعدائه ، فقد باتت تخطط لاسقاط النظام ، وكانت اولى الخطوات بهذا الاتجاه هو قيام جبهة الاتحاد الوطني في شباط من عام ١٩٥٧ ، وجمعت حزب البعث العربي وحزب الاستقلال والحزب الشيوعي والوطني الديمقراطي ، وظهرت الجبهة في وقت كانت الحماسة الشعبية الوطنية والقومية في ذروتها ومتفاعلاً مع انتصارات عبدالناصر القومية ، وتشكلت لجان تنظيمية تابعة للجنة العليا للجبهة انتشرت في كافة المدن العراقين ، وعززت اتصالاتها بالعسكريين ، وغالبيتهم من تنظيم حركة الضباط الأحرار(٣٥٣) ، الذين شكلوا منظمتهم السرية منذ اوائل الخمسينات ، وتم التنسيق بينهم على اسقاط النظام الحاكم ، إذ ان حركة الضباط الأحرار كانت تسعى للهدف نفسه ، وطيلة فترة الخمسينات كانت قيادتها تخطط لتنفيذ هذا الهدف.(٣٥٤)

لقد كانت الحكومة البريطانية واثقة منذ وقت سابق بأن النظام الملكي معرض للانهيار في أي وقت ، وكانت تعمل جاهدة بكل الوسائل لابقائه في السلطة اطول مدة ممكنة ، لأنه حامي مصالحها في العراق . وكان مجموعة من رجال النخبة الحاكمة هم الذين يتولون تلك المسؤولية ، ويقف على رأسهم نوري السعيد ، والأخير تجاوز

---

(٣٥١) الونداوي : وثائق ثورة تموز ١٩٥٨ ، مصدر سابق ، ص ١٨ .

(٣٥٢) هيكل ، محمد حسنين : ملفات السويس ، مصدر سابق ، ص ٥٨٨ .

(٣٥٣) الحسني : الوزارات ، جـ ١٠ ، مصدر سابق ، ص ٢١٣ ـ ص ٢١٤ .

(٣٥٤) الذاكرة التاريخية لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ١٩٨٧ ، ص ١٥ ـ ص ١٦ .

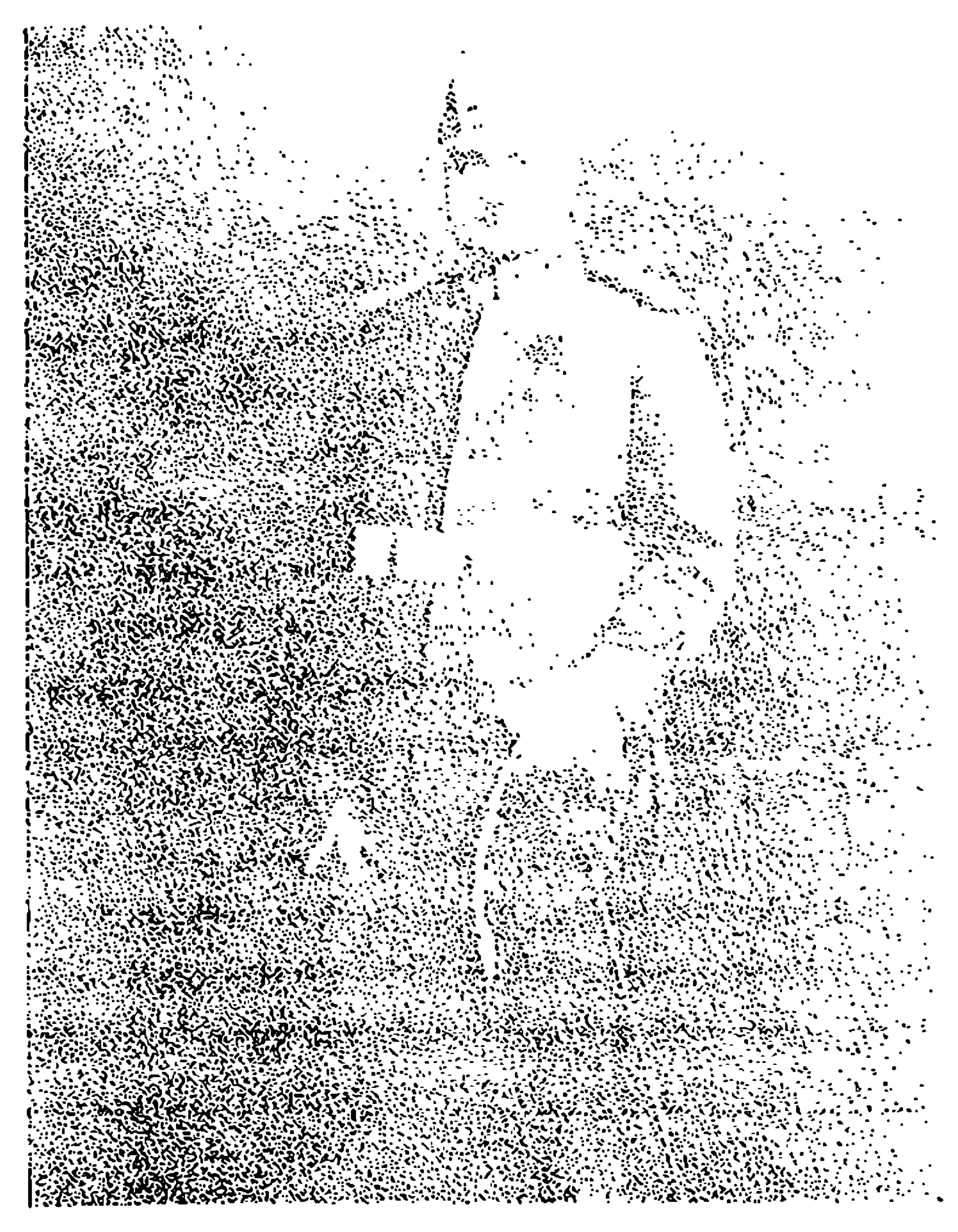
سن الستين وبات يقترب من سن السبعين ، وأصبح مريضاً لا يقوى على تحمل مسؤولياته مثلما كان سابقاً ، ثم انه اصبح مشغولاً بالسياسة الخارجية أكثر من اهتمامه بالسياسة الداخلية لبلده[٣٥٥] . غير ان السفير البريطاني كان متيقناً ان الخطر لن يكون مصدره الجيش ، ففي تقريره الذي رفعه الى وزارة الخارجية البريطانية أوضح فيه ان الجيش قد ترك تماماً ممارساته السابقة بالتدخل في شؤون السياسة ، وانه الآن لا يبدي اهتماماً بذلك ، ثم طمأن السفير رايت حكومته بأنه لا توجد حالات سياسية تنم عن نشاط ثوري واضح ضد النظام الملكي في العراق[٣٥٦] . غير ان ما حدث يوم الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ خيب ظن السفير البريطاني ببغداد ومجموعته التي تعمل معه ، ففي ذلك اليوم هاجمت قوات من الجيش العراقي الثائرة العاصمة بغداد وسيطرت على الاماكن الحيوية فيها وسيطرت على الاذاعة ومنها أعلنت عن قيام ثورة ١٤ تموز واعلان الجمهورية في البلاد وانهاء النفوذ البريطاني فيها ، ولقيت الثورة حال اعلانها مساندة شعبية واسعة ودعماً وتأييداً مطلقين من بقية وحدات الجيش .

حررت الثورة العراق من السيطرة البريطانية التي كانت تهيمن عليه طوال ما يقارب نصف قرن ، ذاق خلاله الشعب العراقي الأمرين منها ، وكافح طويلاً وقدم الكثير من ابنائه شهداء من أجل حريته واستقلاله وكرامته،، أما بريطانيا فقد خرجت من العراق خالية الوفاض بعد أن وجهت اليها ضربة سريعة ومفاجئة ، أطاحت بنفوذها الواسع والطويل في العراق ، وشهد ذلك اليوم افول نجم بريطانيا في المنطقة ، إذ فقدت مصالحها الحيوية ، وجاءت تلك الضربة للمرة الثانية خلال سنتين ، الاولى كانت عام ١٩٥٦ من الرئيس المصري عبدالناصر ، وعاش الشعب العراقي أياماً سعيدة بهذا النصر الكبير الذي طالما انتظره منذ مدة طويلة .

---

(٣٥٥) الونداوي ، د . مؤيد ابراهيم : وثائق ثورة تموز ١٩٥٨ ، مصدر سابق ، ص ١٨ .

(٣٥٦) الونداوي : المصدر السابق اعلاه ، ص ٢٤٨ .



الفريق صالح صائب الجبوري رئيس اركان الجيش العراقي الذي وقف حجر عثرة امام البعثة العسكرية البريطانية في العراق



السيد صالح جبر ـ خلاف مزمن مع نوري السعيد على السلطة وكلاهما من اصدقاء بريطانيا



السيد كيناهان كورنواليس مستشار وزير الداخلية وسفير بريطانيا ببغداد



اجتماع قادة ورؤساء وملوك الدول العربية في القاهرة لمناقشة قضية فلسطين عام ١٩٤٨ : الملك فاروق ـ الرئيس السوري ـ الامير عبدالاله ـ الملك سعود بن عبدالعزيز ـ ملك اليمن .



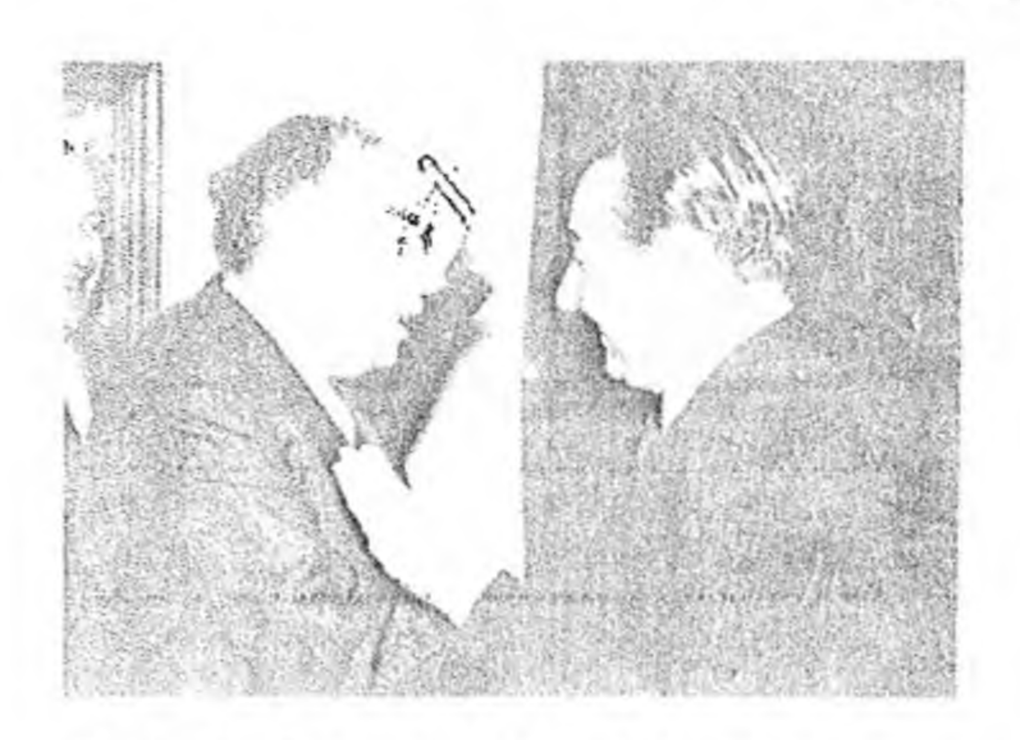
الفريق نورالدين محمود يعلن من دار الاذاعة في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ عن تكليفه من قبل الوصي بتشكيل الحكومة وانه أخذ على عاتقه مهمة اعادة الأمن والاستقرار في البلاد.



نوري في زيارته للقاهرة عام ١٩٥٤ للتفاهم حول سياسة الاحلاف ، وهنا مع الرئيس جمال عبدالناصر ومعه د . محمود فوزي وزير الخارجية المصري ، ويرى أيضاً الصاغ صلاح سالم وزير الارشاد ونجيب الراوي سفير العراق في القاهرة .



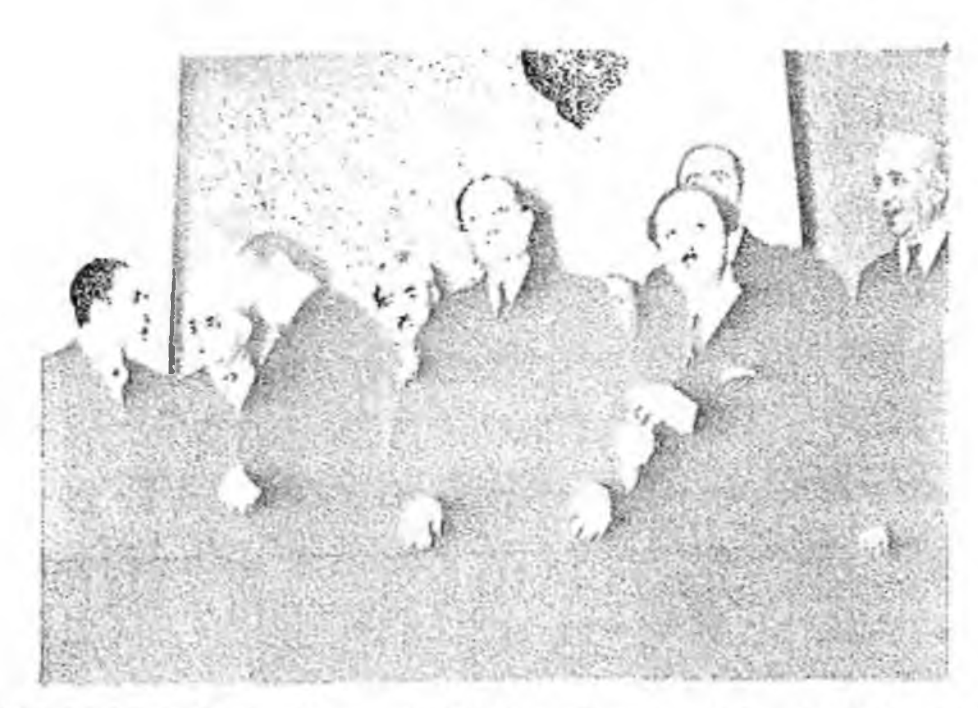
نوري ـ مندريس ، ثنائي سياسي لخدمة المصالح البريطانية في المنطقة خلال الخمسينات



مندريس ـ نوري ، علاقة وطيدة فرضتها مصالح الغرب في المنطقة .



الوفدان العراقي والتركي عقب التوقيع على الاتفاق الثنائي
-حفل في السفارة التركية ببغداد-



الملك فيصل الثاني يتجاذب الحديث مع عدنان مندريس رئيس الحكومة التركية وبينهما نوري السعيد . ويقف خلف الملك ارشد العمري السياسي المعروف . أما الأمير عبدالاله فيلاحظ في أقصى يمين الصورة عقب الاتفاق التركي العراقي عام ١٩٥٥ .
تجمع يقف خلفه على الدوان نوري السعيد .



اللحظات الاخيرة من التوقيع على الاتفاق الخاص بين الوفد العراقي والوفد البريطاني عام ١٩٥٥ ويرى في الخلف بعض موظفي الخارجية العراقية والسفارة البريطانية يتوسطهما مرافق نوري السعيد المقدم وصفي طاهر .
من اليمين الجالسون : برهان الدين باش اعيان ـ نوري السعيد ـ السفير البريطاني السير مايكل رايت مهندس الاتفاق .



نوري السعيد يتبادل الانخاب مع السفير البريطاني بعد التوقيع على الاتفاق الخاص بين العراق وبريطانيا وخلف نوري برهان الدين باش اعيان .

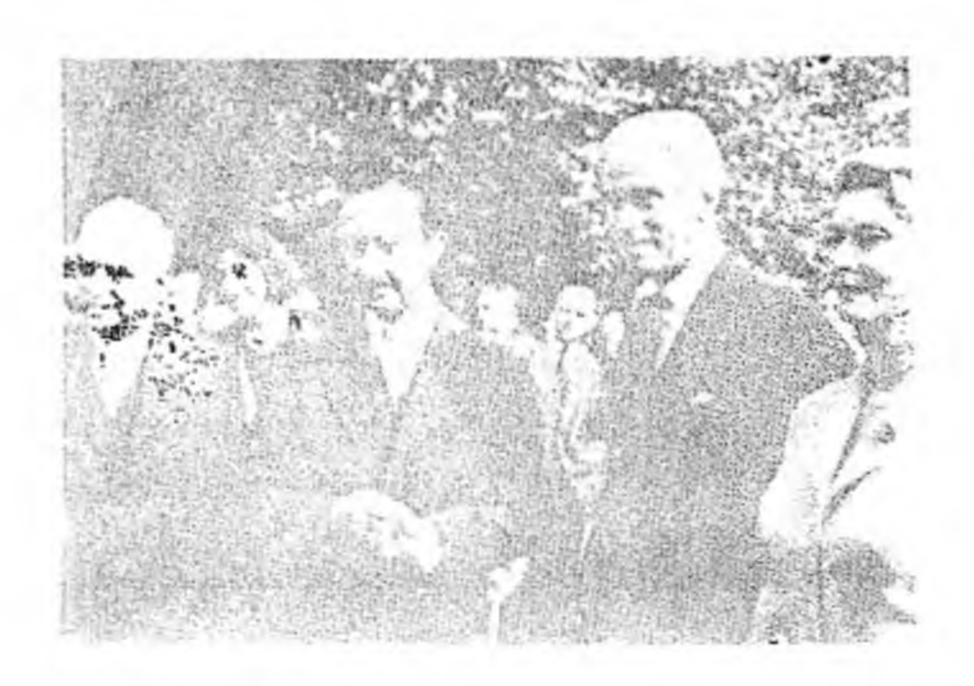


تبادل الانخاب بين الوفدين العراقي والبريطاني عقب التوقيع على الاتفاق الخاص بين الطرفين سنة ١٩٥٥ .

من اليمين : برهان الدين باش اعيان ـ نوري السعيد ـ السفير البريطاني مايكل رايت .



البعثات العسكرية الغربية ، زيارات مستمرة للعراق خلال العهد الملكي لتامين مصالحها في المنطقة .



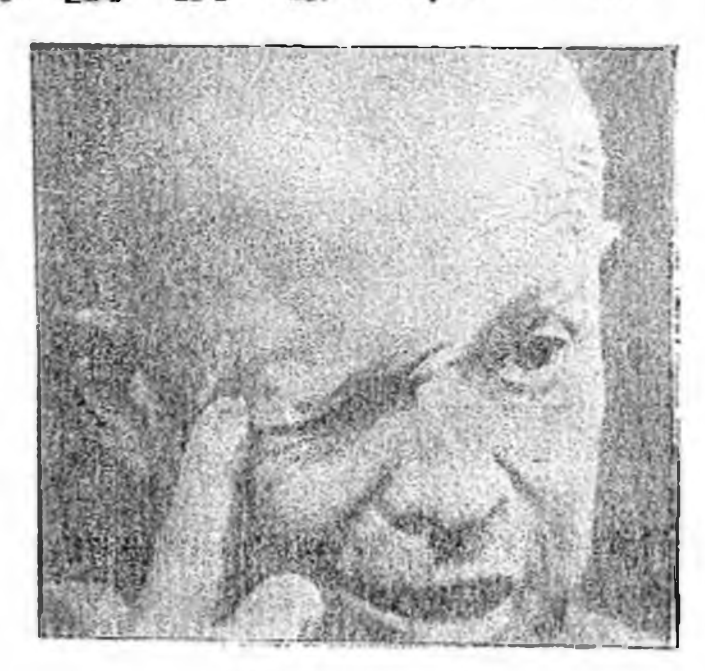
المستر أيدن رئيس الوزراء البريطاني ويرافقه زوجته يقيم مادبة عشاء لضيوفه العراقيين الامير عبدالاله ونوري السعيد اثناء زيارتهما الى لندن عشية تاميم قناة السويس عام ١٩٥٦ .



الملك فيصل الثاني مع أحد المسؤولين البريطانيين وزوجته ببغداد في احدى الاحتفالات الرسمية قبيل سقوط النظام الملكي عام ١٩٥٨ .



صلاح سالم وزير الارشاد المصري الاول الى اليسار وبجانبه نوري السعيد في مصيف سرسنك عام ١٩٥٤ ـ اثناء المباحثات بين الطرفين للترويج لسياسة الاحلاف .



الرئيس الامريكي ايزنهاور .. حاول أن يجاري رئيس الوزراء البريطاني لكنه تراجع بعد أن وجد التاييد العالمي للثورة العراقية .



الرئيس السوفيتي نيكتا خروشوف .. هدد الغرب في حالة ضرب الثورة العراقية .

الاستنتاجات

استقر النفوذ البريطاني في العراق بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٨ بعد أن اكتمل احتلال العراق على يد القوات البريطانية ، وكانت الاخيرة قد عملت جاهدة طوال ثلاثة قرون من أجل موطىء قدم لها في العراق ، عبر العديد من الوسائل ، سواء كان ذلك عن طريق البعثات العلمية أو الشركات العاملة في العراق التي منحت حق الامتياز ، أو التجار والرحالة والآثاريين وغيرهم من الذين كانوا يعملون في العراق تحت اسماء عديدة ، وبمرور الوقت ترسخ النفوذ البريطاني وأصبح أمراً واقعاً عبر عنه المقيم السياسي البريطاني في العراق ، بأنه يحتاج الى حماية لا تستطيع أية جهة منعه من فرضها . وبات واضحاً ان هذا النفوذ جاء لاعتبارات عديدة في مقدمتها وجود كميات كبيرة من النفط في باطن ارضه ، فضلًا عن الموقع الاستراتيجي الذي يحظى به العراق . وبرغم ان السلطات البريطانية حاولت خلال الاربعين عاماً التي فرضت فيها سيطرتها على البلاد تكريس هذا النفوذ بشتى الوسائل من بينها عقد الاتفاقيات والاحلاف العسكرية ، إلا انها فشلت في النهاية ولم تستطع من الحفاظ عليه ، ولعل ذلك يرجع للاسباب الآتية :

١ ـ انها كشفت منذ البداية عن ذلك الوجود بصيغة احتلال أخذ اشكالًا شتى من بينها « احتلال ـ انتداب ـ استقلال غير ناجز » .

٢ ـ انها حافظت على شكل النظام الذي أوجدته طيلة الاربعين عاماً ولم تجرِ عليه أي تطوير أو تجديد لا في صيغته ولا في عناصر النخبة الحاكمة ، وعززته بعناصر متخلفة هم طبقة الاقطاع وشيوخ العشائر الذين كانوا يشكلون سنداً للنظام .

٣ ـ الصراع المستمر بين اقطاب النظام الذين كانوا يسعون لتأمين مصالحهم

الشخصيه بعيدا عن المصلحة العامة .

٤ ـ استهانتها بالبلاط وبالنخبة الحاكمة ، إذ كانت تعدهم أشبه بالموظفين العاملين في السفارة البريطانية ، وهو ما اضعفهم أمام الشعب ، وباتوا لا يستطيعون توفير الحماية للنفوذ البريطاني .

٥ ـ صراعها المستمر مع الجيش وقيادته ، فقد كانت تقف حجر عثرة أمام تطويره وتسليحه ، وهو ما أثار الجيش ضدها .

٦ ـ تواطؤها مع الولايات المتحدة الامريكية في حماية الكيان الصهيوني والسعي لاعلان دولته في قلب فلسطين متحدية مشاعر العرب والمسلمين فأثار هذا التصرف نقمة الشعب الذي بات ينظر اليها كعدو .

٧ ـ السعي وراء المعاهدات والاحلاف الغربية لحماية مصالحها فقط ، وكانت تقابل بالرفض والمقاومة من قبل الشعب .

٨ ـ فشلها في جعل حلف بغداد البديل الوحيد الذي يحمي مصالحها في المنطقة .

٩ ـ فشلها في استقطاب الولايات المتحدة الامريكية لمساندتها وتعزيز مكانتها في المنطقة تحت غطاء الاحلاف .

الوثائق والملاحق

ملحق رقم (١)

الوثيقة الاولى

١ الوثيقة الاولى

FOREIGN OFFICE, S.W.1.

31st December, 1936.

(E 7796/1419/93)

My dear Archie,

Many thanks for your letters of the 20th November and the 3rd December about Bakr Sidqi.

The notes prepared by the officer in the Military Mission are interesting, and we shall be glad to learn anything further which may emerge from your researches into Bakr's past.

Incidentally, the Intelligence branch at the Air Ministry told us the other day that they had discovered that Bakr Sidqi was employed for some time round about 1919-20 as an intelligence agent of the British Military forces in the area of [illegible]-man's land which then existed between Iraq and Turkey.

Yours ever,

[illegible]

Sir Archibald Clark Kerr, K.C.M.G.

الترجمة العربية للوثيقة

ملحق رقم (٢)

الترجمة العربية للوثيقة

F.O. 371/ 20015

وزارة الخارجية (E 7795)

١٩٣٦/١٢/٢١

سري

عزيزي آرجسي ٠

شكرا كثيرا على رسالتيك المؤرختين في ٢٦ تشرين الثاني و ٣ كانون الأول حول بكر صدقي ٠

ان الملاحظات التي أعدها الضابط في البعثة العسكرية مثيرة للاهتمام وسنكون سعداء اذا علمنا المزيد مما قد يظهر بنتيجة تحقيقاتك بشأن ماضي بكر صدقي ٠

وبالمناسبة فان شعبة الاستخبارات في وزارة الطيران أخبرتنا قبل أيام قلائل بأنها اكتشفت أن بكر صدقي كان مستخدما لمدة من الزمن في حدود سنة ١٩١٩ ــ ١٩٢٠ كوكيل للاستخبارات للقوات العسكرية البريطانية في المنطقة المحايدة التي كانت موجودة بين العراق وتركية ٠

المخلص

ج ٠ ديليو ٠ رندل

(توقيع)

بيان
الى الشعب العراقي النبيل

أيها الشعب النبيل

باسم الله ، وباسم روح فيصل العظيم وحي الاستقلال ، وباسماء ارواح الشهداء البررة الذين شادوا هذا الكيان العظيم ليفوا لله عهده صدقاً ، وباسم كرامة الوطن المقدس وسلامة أهله الانجاب تعلن حكومة الموصل متضامنة بجيشها وادارتها خروجها على حكم الوزارة الحاضرة وزارة السيد حكمة سليمان وهي الى ذلك مضطرة غير باغية ولا عادية .

لقد شهدت أيها الشعب النجيب كيف غالت هذه الوزارة الحكم من ارادة الشعب غولًا ، وانك لتذكر ذلك الدم البريء الذي سفك ظلماً في الشهيد ضياء يونس ، والجريمة المماثلة التي اريدت بمولود مخلص فنجا منها بمعجزة ، وفرّ بدمه مشرداً عن أهله ووطنه .

شهدت هذا ومن حولك الفوضى تلتهم النظام و...... تأتي على البقية الباقية من مخلفات فيصل العظيم وصحبه الأمجاد في أرض الوطن .

واليوم وبعد أن وقعت حادثة اغتيال الفريق بكر صدقي والمقدم محمد علي جواد تحاول يد الوزارة ان تمتد الى الجيش فتقبض على أكثرية الضباط وتزجهم في غياهب السجون وتطوح بهم وبسلاح الوطن من وراءهم في مهاوى الهلاك .

ان حكومة اللواء قبضت على المظنونين بالتهمة وقد قدمتهم الى التحقيق اداء لحق النظام ، ونصحت للوزارة بهذه الكفاية العادلة ولكن الوزارة ومن ورائها بعض ذوي المآرب ابوا إلا نكبة الجيش بالاكثرية من ضباطها فكررت حكومة اللواء النصيحة ، فلما اصرت الوزارة على الطلب الجائر ، هنالك دقت ساعة العدل واعلنت حكومة اللواء انتقاضها على هذه الوزارة وهي تلقي اليكم هذا البيان في جو هادىء مشبع بروح التضامن الحكومي والشعبي للاطمئنان و...... الاذهان ثم تدعو الموظفين والامة أن تؤازرها بمقاطعة التعاون مع الوزارة للتضامن مع حكومة لواء الموصل

والخلود الى النظام والسكينة . وتود حكومة لواء الموصل أن يكون ملحوظاً عند العموم انها ستعدم كل من يحاول الخروج عن طاعتها ويخل بالأمن العام .

محمد امين العمري
امير اللواء
آمر بمنطقة الموصل
١٤ / ٨ / ١٩٣٧

ملحق رقم (٣)

الاتفاق الخاص بين العراق والمملكة المتحدة

نظراً لعزم المملكة المتحدة على الانضمام الى ميثاق التعاون المتبادل بين العراق وتركية المعقودة في بغداد في ٢٤ شباط ١٩٥٥ م .

ولما كانت حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندة الشمالية ، وحكومة المملكة العراقية ، ترغبان في عقد اتفاق خاص وفقاً لنصوص المادة الاولى من الميثاق ، باعتبارهما شريكين فيه متساويين ومتمتعين بالسيادة الكاملة .

فقد اتفقا على ما يلي :

المادة الاولى :

تقوم الحكومتان المتعاقدتان باداسة وتنمية السلم والصداقة بين بلديهما ، وتتعاون من أجل سلامتهما والدفاع عن كيانهما وفقاً لميثاق التعاون المتبادل .

المادة الثانية :

تنتهي ، اعتباراً من تاريخ نفاذ هذا الاتفاق ، معاهدة التحالف بين العراق وبريطانية العظمى الموقع عليها في بغداد في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ م مع الملاحق والكتب المتبادلة .

المادة الثالثة :

لا تتحمل الحكومة العراقية بموجب هذا الاتفاق أية مسؤوليات خارج حدود العراق .

المادة الرابعة :

تضطلع الحكومة العراقية بمسؤولية الدفاع التامة عن العراق ، كما تتولى آمرية وحراسة جميع منشآت الدفاع في العراق .

المادة الخامسة :

وفقاً للمادة الاولى من الميثاق ، يقوم تعاون وثيق بين السلطات المختصة لكلا الحكومتين للدفاع عن العراق ، ويشمل هذا التعاون وضع الخطط العسكرية ، والتدريب المشترك ، وكذلك توفير التسهيلات التي قد يتفق عليها بين الحكومتين المتعاقدتين لهذا الفرض ، ولغاية جعل القوات المسلحة العراقية في جميع الأحوال بحالة كفاءة واستعداد .

المادة السادسة :

بناء على طلب الحكومة العراقية تعمل حكومة المملكة المتحدة كل ما في وسعها لأجل :

(أ) تقديم المساعدة للعراق وذلك :

١ - بتأسيس وادامة قوة جوية عراقية فعالة ، وذلك عن طريق اجراء التدريب والتمارين المشتركة في الشرق الاوسط .

٢ - بادامة المطارات والمنشآت الاخرى التي قد يتفق على ضرورتها بين وقت وآخر ، وتشغيلها بصورة فعالة .

(ب) الاشتراك مع الحكومة العراقية في :

١ - تأسيس جهاز فعال للانذار ضد الغارات الجوية .

٢ - تأمين حفظ الاجهزة اللازمة للدفاع عن العراق بحالة استعداد داخل الأراضي العراقية .

٣ - تدريب وتجهيز القوات العراقية للدفاع عن بلادها .

(ج) أن تقدم للعراق الافراد الفنيين من القوات البريطانية ، وذلك لفرض تنفيذ نصوص الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة .

المادة السابعة :

تتمتع الطائرات العائدة لكل من البلدين بتسهيلات المرور ، والترحيل داخل البلد الآخر .

المادة الثامنة :

في حالة هجوم مسلح ، أو تهديد بهجوم مسلح على العراق ، تعتبره كلا الحكومتين المتعاقدتين خطراً على سلامة العراق ، تقدم حكومة المملكة المتحدة للحكومة العراقية ، بناءً على طلب الاخيرة ، مساعدات تشمل عند الضرورة القوات

المسلحة المعاونة في الدفاع عن العراق ، وتقدم الحكومة العراقية جميع التسهيلات والمساعدات لجعل هذه المعاونة سريعة وفعالة .

المادة التاسعة :

(أ) ينفذ هذا الاتفاق اعتباراً من تاريخ انضمام المملكة المتحدة للميثاق .

(ب) يكون هذا الاتفاق نافذاً طيلة مدة بقاء العراق والمملكة المتحدة طرفين في الميثاق .

وإقراراً بذلك فان الموقعين ادناه ، المفوضين بالتوقيع على هذا الاتفاق ، قد وقعوه وختموه باختامهم .

كتب بنسختين ببغداد في اليوم الحادي عشر من شعبان سنة ألف وثلاث مائة وأربع وسبعين الهجرية الموافق لليوم الرابع من نيسان سنة ألف وتسعماية وخمس وخمسين الميلادية ، باللغتين العربية والانكليزية ، ويعول على كلا النصين على السواء إلا في حالة الشك فان النص الانكليزي هو المعول .

روبرت هيوترتن مايكل رايت برهان الذين باش اعيان نوري السعيد

الملاحق السرية

الكتاب المرقم ١

بغداد في ٤ نيسان ١٩٥٥ م

مكتب رئيس الوزراء

صاحب المعالي

أتشرف بأن اشير الى الاتفاق الخاص الموقع عليه هذا اليوم بين الحكومة العراقية وحكومة المملكة المتحدة ، وبأن اقترح جعل النصوص المبينة في المذكرة المرفقة بهذا الكتاب لغرض تنفيذ الاتفاق الخاص .

وبالاضافة الى ذلك أتشرف بأن أقترح انه : اذا كانت تلك النصوص مقبولة من حكومة المملكة المتحدة ، فان الكتاب هذا والمذكرة المرفقة به مع جواب معاليكم ، يشكل اتفاقاً بين حكومتينا ، يصبح نافذاً بنفس التاريخ ، ويبقى معمولاً به لنفس مدة العمل بالاتفاق الخاص ، وانه ستتخذ ترتيبات مفصلة بموجبه بين السلطات المختصة لكلا الحكومتين .

وانتهز هذه الفرصة لأعرب لمعاليكم عن فائق تقديري واحترامي .

نوري السعيد

صاحب المعالي السر مايكل رايت : كي . سي . ايم . جي .

سفير صاحب الجلالة البريطانية ـ بغداد

المذكرة الملحقة بالكتاب رقم ١ :

١ ـ (أ) تنتقل القيادة في الحبانية ، والشعيبة ، والمعقل ، الى الحكومة العراقية اعتباراً من تاريخ توقيع الاتفاقية الخاصة ، ويعين ضباط عراقيون ذوو رتب مناسبة لهذا الغرض في ٣ مايس (ايار) ١٩٥٥ م .

(ب) يجري اخلاء جميع الوحدات الجوية المنسوبة للقوة الجوية الملكية البريطانية ، المقيمة حالياً في الحبانية ، والشعيبة ، بصورة تدريجية ، وينجز اخلاؤها ضمن سنة واحدة بعد تاريخ التوقيع على الاتفاقية الخاصة .

(ج) وكلما تقدمت عملية اخلاء هذه الوحدات الجوية ، تقوم حكومة المملكة المتحدة باخلاء الاشخاص المنتسبين للمجموعة الفنية ، والادارية ، وافراد منظمات الخدمة المعترف بها ، وذلك تدريجياً حتى لا يبقى في العراق إلا من تتطلبهم اغراض الاتفاق الخاص وهذه المذكرة فقط .

٢ ـ (أ) بموجب نصوص الاتفاق الخاص ، ان الاشخاص البريطانيين سيكونون في العراق لمعاونة القوات العراقية في التدريب ، وفي تأسيس وتشغيل وادامة التسهيلات والتجهيزات ، ولخدمة الطائرات .

(ب) ان قيادة وادارة الاشخاص والتأسيسات البريطانية تكون من مسؤولية حكومة المملكة المتحدة . وتؤمن حكومة المملكة المتحدة لهذا الفرض ، الهيئة البريطانية المطلوبة لقيادتهم ، وادارتهم ، تحت السيطرة الشاملة للضابط العراقي المسؤول عن كل مؤسسة .

(ج) يعمل الضابط البريطاني الأقدم ، المعين في جميع الأحوال ، بارتباط وثيق مع الضابط العراقي الآخر .

٣ ـ تنطبق نصوص الاتفاقية الخاصة بوضع قوات فرقاء معاهدة حلف شمالي الاطلسي الموقعة في لندن في ١٩ حزيران سنة ١٩٥١ م على قوات كل حكومة في اراضي الاخرى ، وتتخذ التدابير المفصلة لتطبيق تلك النصوص من قبل الحكومتين بأسرع ما يمكن ، والى أن يتم اتخاذ هذه التدابير في العراق ، يستمر في تنفيذ النصوص المعمل بها حالياً بحق القوات البريطانية .

٤ ـ (أ) عملاً بمنطوق المادة (٤) من الاتفاق الخاص ، تتسلم الحكومة العراقية مسؤولية حماية جميع المطارات والمؤسسات في العراق . وللتوصل الى هذا الغرض ، يضم الى القوات العراقية من يرغب في التطوع من منتسبي قوات الليفي ، التابعة للقوة الجوية الملكية البريطانية في العراق ، وتيسر حكومة المملكة المتحدة للاعارة الى القوات العراقية ولفترة محدودة اشخاصاً بريطانيين يكونون جهد الامكان ممن يخدمون الآن في قطعات

الليفي التابعة للقوات الجوية الملكية البريطانية ، وذلك لتسهيل انتقال وانضمام هذه القوات الى القوات العراقية .

(ب) تبذل الحكومتان جهدهما لتامين استمرار تشغيل أكبر عدد ممكن من المدنيين المستخدمين حالياً في الحبانية ، والشعيبة ، والمعقل .

٥ ـ تتعهد حكومة المملكة المتحدة بموجب الفقرتين (أ) و (جـ) من المادة (٦) من الاتفاق الخاص ، ولكي تسهل اقصى التعاون بين القوتين الجويتين للبلدين ، أن تبذل جهدها في :

(أ) تامين المشورة الاختصاصية والمعونة في القضايا الفنية ، وما يتعلق بالتشغيل ، بما فيه تجديد المطارات العراقية ، وانشاء ما يتفق على ضرورته من مطارات اضافية ووسائط معاونة .

(ب) تامين الاشخاص للمعاونة في تدريب القوة الجوية الملكية العراقية ، وتقديم الاستشارات المستمرة المتعلقة بأساليب التدريب وفنونه في جميع ادواره .

(ج) ترتيب قيام اسراب من القوة الجوية الملكية البريطانية ، وطائرات بريطانية اخرى ، بزيارات دورية للعراق ، وذلك بموجب نصوص الاتفاق الخاص ، وهذه المذكرة ، ويتوخى منها بصورة خاصة تأمين التدريب المشترك في جميع الأوقات .

(د) تيسير الاشخاص البريطانيين في العراق ، لغرض تأمين خدمة الطائرات البريطانية ، وادامتها ، وتصليحها ، وكذلك ما قد يتفق على وجوب تامينهم للمطارات المستعملة بصورة مشتركة من قبل الطرفين .

(هـ) تقديم التسهيلات ، وتشمل دورات التدريب خارج العراق لتدريب الاشخاص العراقيين اذا لم تتيسر التسهيلات المناسبة في العراق .

(و) تقديم التسهيلات الممكنة لتأمين الطائرات الضرورية وما يلزم لها من معدات ، على أن تكون من طراز حديث .

٦ ـ تبذل حكومة المملكة المتحدة ، بالاشتراك مع الحكومة العراقية ، جهدها لتأسيس منظومة كفوءة للدفاع ضد الغارات الجوية بأسرع وقت ممكن ، على أن يشمل ذلك منظومة (رادار) للانذار ، ومنظومة للاخبار عن الطائرات .

وتنفيذاً لهذه الاغراض ، تؤمن حكومة المملكة المتحدة ، لحكومة العراق ،

معونة ومشورة ذوي الاختصاص من العسكريين أو الفنيين .

٧ - لأغراض المادة (٨) من الاتفاق الخاص ، تدرب القوات العراقية الارضية بشكل يسهل اقصى التعاون مع القوات الأرضية للمملكة المتحدة ، ويؤمن اشخاص بريطانيون مدربون ، وذوو خبرة ، للمعاونة في تدريب القوات الارضية العراقية ، ولحضور وابداء المشورة في تمارين الميدان وغيرها ، تبذل حكومة المملكة المتحدة جهدها لتسهيل تجهيز الحكومة العراقية بالأسلحة والمعدات المناسبة الاخرى من الطراز الحديث .

٨ - تتعاون حكومة المملكة المتحدة مع حكومة العراق في أن تؤسس مقدماً ، وأن تديم بمستوى يتفق عليه ، منشآت الادامة بما في ذلك وسائل تصليح الدبابات ، التي يتفق على كونها ضرورية للقوات العراقية ، والقوات البريطانية المتعاونة معها ، في حالة تعرض العراق للهجوم ، وتؤمن حكومة المملكة المتحدة المشورة الفنية العسكرية تعيين مواقع المنشآت المذكورة ، وفي تشييدها ، كما تؤمن المشورة والمساعدة في ادامتها وتشغيلها .

٩ - (أ) تؤمن حكومة المملكة المتحدة ، بموجب اتفاق بين الحكومتين ، تعاون ومشورة اشخاص ذوي اختصاص من عسكريين ، وفنيين ، لغرض تأسيس منظمة لمراقبة ورفع الالغام في شط العرب .

(ب) تستمر الحكومة العراقية في السماح للقطعات البحرية البريطانية بزيارة شط العرب في أي وقت ، على أن تخبر بذلك مقدماً .

١٠ - يستمر في تطبيق القواعد ، وتقديم التسهيلات المعمول بها حالياً في العراق ، فيما يخص مرور ، ونزول ، وتموين ، وخدمة الطائرات العاملة تحت سيطرة القوة الجوية الملكية البريطانية ، ويجري تطبيق القواعد ، وتقديم التسهيلات المماثلة في المملكة المتحدة ، والمناطق التابعة للطائرات العاملة تحت سيطرة القوة الجوية الملكية العراقية .

١١ - (أ) تشترك حكومة المملكة المتحدة مع الحكومة العراقية في تأسيس أكداس من المدخرات ، والتجهيزات العسكرية ، في العراق لتستعمل من قبل القوات المسلحة للبلدين في الدفاع عن العراق في حالة وقوع هجوم مسلح على العراق ، وتخزن هذه الاكداس في محلات في العراق يتفق عليها بين الجهات المختصة للحكومتين .

(ب) تؤمن الحكومة العراقية المستودعات الضرورية للمحافظة على هذه الأكداس ، وتتحمل المسؤولية الكاملة فيما يخص سلامتها .

(جـ) للأغراض الادارية ، يجري خزن الأكداس التي تعود لحكومة العراق ، مستقلاً عن الأكداس التي تعود لحكومة المملكة المتحدة .

(د) يحتفظ بالاكداس جاهزة للاستعمال في جميع الأحوال . ولذا يجب تأمين ما يلزم لادامتها ، وتقليبها ، وتفتيشها ، واستبدالها بصورة دورية . وتقوم كل حكومة بتأمين الاشخاص اللازمين لهذه المقاصد للأكداس العائدة اليها .

(هـ) لحكومة المملكة المتحدة حرية التصرف باي مواد من هذه الأكداس ، العائدة ملكيتها الى حكومة المملكة المتحدة ، والتي قد تفيض عن احتياج الجهة البريطانية ، وفي حالة التخلص من هذه المواد في العراق ، يجب أن يسبق ذلك رفض الحكومة العراقية لها لأول مرة .

١٢ - (أ) تقوم حكومة العراق بتأمين الخدمات الضرورية لاستعمال الاشخاص البريطانيين ، وتخصص عند الضرورة اسكاناً ملائماً لهم ولعوائلهم .

(ب) عندما يتفق بين حين وآخر على ضرورة تأمين تأسيسات جديدة لأغراض الاتفاق الخاص . وهذه المذكرة ، فان الشروط التي يجري تأمينها بموجبها يتفق عليها بين الحكومتين .

الكتاب المرقم ١ - آ

من سفير صاحب الجلالة في بغداد الى رئيس وزراء العراق ..

السفارة البريطانية   بغداد في ٤ نيسان ١٩٥٥ م

صاحب الفخامة

تشرفت بتسلم كتاب فخامتكم المؤرخ في هذا اليوم ، الذي تقترحون فيه ضرورة وضع النصوص المبينة في المذكرة المرفقة بكتاب فخامتكم لغرض تنفيذ الاتفاق الخاص الموقع عليه هذا اليوم بين حكومة العراق وحكومة المملكة المتحدة .

وأتشرف ، بعد قبول النصوص ، أن اؤيد ان كتاب فخامتكم وجوابي هذا ، يؤلفان اتفاقاً بين حكومتينا وفقاً لحدود هذه النصوص ، ويصبح نافذ المفعول في اليوم نفسه ، ويبقى سارياً طيلة المدة المنصوص عليها في الاتفاق الخاص نفسها ، وأتشرف بقبول اقتراح فخامتكم الآخر بأن ترتيبات تفصيلية ستضعها الجهات

المختصة لكلا الحكومتين على هذا الاساس .

أنتهز هذه الفرصة لاعرب لفخامتكم عن فائق تقديري واحترامي .

مايكل رايت

صاحب الفخامة الجنرال نوري السعيد

جي.سي.في.أو.سي.ام.جي.دي.اس.او.

الكتاب المرقم ٢

مكتب رئيس الوزراء

بغداد في ٤ نيسان ١٩٥٥ م

صاحب المعالي

أتشرف بأن اشير الى الاتفاق الخاص الموقع عليه هذا اليوم بين الحكومة العراقية ، وحكومة المملكة المتحدة ، والى كتابنا المرقمين ١ و ١ أ المتبادلين هذا اليوم ، وبأن اقترح أن تكون النصوص المبينة في المذكرة المرفقة بهذا الكتاب ، لغرض تنفيذ الاتفاق الخاص ، والى الكتابين المشار اليهما .

وبالاضافة الى ذلك أتشرف بأن أقترح انه ، اذا كانت تلك النصوص مقبولة من حكومة المملكة المتحدة ، فان هذا الكتاب والمذكرة المرفقة ، مع جواب معاليكم ، تشكل اتفاقاً بين حكومتينا يصبح نافذاً بنفس التاريخ . ويبقى معمولاً به لنفس مدة العمل بالاتفاق الخاص .

أنتهز هذه الفرصة لاعرب لمعاليكم عن فائق تقديري واحترامي .

نوري السعيد

صاحب المعالي السر مايكل رايت : كي . سي . ايم . جي .

سفير صاحب الجلالة البريطانية ـ بغداد

المذكرة المرفقة بالكتاب المرقم ٢

(أ) ان جميع الممتلكات غير المنقولة الموجودة حالياً في ملكية الجهات البريطانية ، اما أن تستمر في الملكية البريطانية ، أو تسلم الى الحكومة العراقية ، أو يترك لحكومة المملكة المتحدة حرية التخلي عنها .

ستسلم لحكومة العراق مجاناً ، وبدون ثمن ، بعض التاسيسات التي تخدم احتياجات كلتا الحكومتين . يدفع ثمن كافة الممتلكات غير المنقولة الاخرى التي يجري تسليمها للحكومة العراقية بموجب ما جاء أعلاه بقيمتها وهي في وضعها الراهن .

(ب) تتمتع حكومة المملكة المتحدة بالحقوق الكاملة للاستخدام المجاني لكافة التاسيسات التي تسلم مجاناً . يحق لحكومة العراق في الأحوال التي تكون بها قد دفعت ثمن الممتلكات غير المنقولة فرض اجور معقولة تقرر بالاتفاق عن استعمالها فيما بعد من قبل حكومة صاحبة الجلالة .

(جـ) تكون كل حكومة مسؤولة عن تشغيل ، وادامة ، الممتلكات غير المنقولة المملكة من قبلها . تتفق الحكومتان حول المستويات الواجب مراعاتها . وفي الحالات المناسبة ، اقتسام التكاليف فيما يخص تشغيل وادامة التأسيسات التي تستخدم لاغراض كلتا الحكومتين .

(د) تدفع حكومة العراق ثمن الممتلكات المنقولة المطلوبة لتشغيل الممتلكات المسلمة بموجب الفقرة (أ) اعلاه بتقدير الكلفة الكاملة اذا كانت جديدة وبتقدير معتدل اذا كانت مستعملة .. تحتفظ حكومة المملكة المتحدة بكافة الممتلكات المنقولة الاخرى ، وتخول حق التخلي عنها في داخل العراق أو خارجه .

(هـ) تتحمل حكومة العراق تكاليف منظومة الانذار الجوي العائدة لها وتحسين مطاراتها العسكرية بمستويات يتفق عليها .

(و) تتحمل كل حكومة تأليف قواتها الخاصة والاشخاص المدنيين المستخدمين من قبلها . ويستثنى من ذلك ما تتكلفه حكومة العراق بصدد الاشخاص البريطانيين المعارين أو المنتدبين للقوات العراقية حيث سيتفق على ذلك مشتركاً .

(ز) تجري تسوية القضايا المالية الاخرى بالاتفاق بين الحكومتين .

الكتاب المرقم ٢ ـ آ

من سفير صاحبة الجلالة في بغداد الى رئيس وزراء العراق .

السفارة البريطانية

بغداد ٤ نيسان ١٩٥٥ م

صاحب الفخامة :

تشرفت بتسلم كتاب فخامتكم المؤرخ في هذا اليوم ، الذي يشير الى الاتفاق الخاص للعقود بين الحكومة العراقية وحكومة المملكة المتحدة ، والى كتابينا المرقمين (١) و (١ ـ أ) المتبادلين هذا اليوم ، وفيه يقترح فخامتكم ان

النصوص المبينة في المذكرة المرفقة بكتاب فخامتكم ينبغي أن توضع لغرض تنفيذ الاتفاق الخاص وهذين الكتابين .

وأتشرف ، بعد قبول النصوص ، بأن اؤيد ان ما جاء بكتاب فخامتكم وجوابي هذا يؤلفان اتفاقاً بين حكومتينا في حدود هذه النصوص ، ويصبح نافذ المفعول في اليوم نفسه ، ويبقى سارياً طيلة المدة المنصوص عليها في الاتفاق الخاص نفسها .

وأنتهز هذه الفرصة لأعرب لفخامتكم عن فائق تقديري واحترامي .

مايكل ريت

صاحب الفخامة الجنرال نوري السعيد .

جي.سي.في.او.سي.ام.جي.دي.اس.او.

الكتاب المرقم ٣

من سفير صاحبة الجلالة الى رئيس وزراء العراق .

السفارة البريطانية

بغداد في ٤ نيسان ١٩٥٥ م

صاحب الفخامة :

يعلم فخامتكم من المحادثات التي اجريناها ، ان حكومة المملكة المتحدة يهمها أن تبذل قصارى جهودها من أجل ضمان مستقبل جنود الليفي العاملين في القوة الجوية الملكية في العراق ، والمستخدمين والمدنيين في القواعد الجوية الذين مكثوا في خدمتنا مدة طويلة .

وتحقيقاً لهذا الفرض قررت حكومة المملكة المتحدة اتخاذ الاجراءات التالية :

(أ) بقدر ما يتعلق الامر بجنود الليفي ، تتخذ تنظيمات مناسبة للتقاعد ، والاعانات المالية ، أو ما يقابلها .

(ب) ويقدر ما يتعلق الأمر بالمستخدمين المدنيين ، تقدم منح مالية حسب طول الخدمة .

(جـ) ولجنود الليفي ، والمستخدمين المدنيين معاً ، تهيأ بالسرعة الممكنة في القواعد الجوية تسهيلات مناسبة للتدريب المهني في بعض الحرف لهؤلاء الذين يرغبون ويقدرون أن يجدوا اعمالاً لهم في اماكن اخرى من العراق .

(د) وفي الحالات المناسبة التي يتناولها حكم الفقرة (أ) و (ب) أو (جـ) المذكورة اعلاه بشكل كافٍ ينظر في تقديم منح للاستيطان في العراق .

انني على يقين ان فخامتكم ترحبون بهذه الاجراءات ، وانني استطيع أن أعتمد على مساعدتكم في قيام حكومة المملكة المتحدة بتنفيذ الاجراء من (جـ) و (د) المذكورين أعلاه .

وانتهز هذه الفرصة للاعراب عن فائق تقديري واخلاصي .

مايكل رايت

صاحب الفخامة الجنرال نوري السعيد

جي.سي.في.او.سي.ام.جي.دي.اس.او.

ملحق رقم « ٤ »

ميثاق بغداد

المعقود بين العراق وتركيا

في ٢٤ شباط ١٩٥٤

مقدمة الميثاق :

لما كانت علاقات الصداقة والاخوة السائدة بين العراق وتركية في نمو مطرد ، واستكمالاً لما جاء في معاهدة الصداقة وحسن الجوار المعقودة بين حضرة صاحب الجلالة ملك العراق ، وحضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية ، الموقع عليها في انقرة في ٢٩ آذار سنة ١٩٤٦ م ، التي أقرت ان السلم والأمن بين البلدين جزء لا يتجزأ من السلم والأمن لشعوب العالم ، وخاصة شعوب الشرق الأوسط ، وأساساً لسياستهما الخارجية .

ولما كانت المادة الحادية عشرة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية تنص على ان ليس في احكامها ما يمس ، أو يقصد به أن يمس ، بأية حال من الأحوال الحقوق والالتزامات المترتبة ، أو التي قد تترتب للدول الاطراف فيها بمقتضى ميثاق هيئة الامم المتحدة .

ونظراً لادراكهما عظم المسؤولية الملقاة على عاتقهما بوصفهما عضوين في هيئة الامم المتحدة يهمهما استتباب الأمن والسلم في منطقة الشرق الأوسط ، مما يوجب اتخاذ التدابير اللازمة لذلك وفقاً لأحكام المادة (٥١) من ميثاق الامم المتحدة .

فقد اقتنعنا بضرورة عقد ميثاق يحقق هذه الاهداف ، وعينا لهذا الغرض مندوبين مفوضين :

عن صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني ملك العراق :

صاحب الفخامة السيد نوري السعيد رئيس الوزراء

صاحب المعالي برهان الدين باش أعيان وكيل وزير الخارجية
عن حضرة صاحب الفخامة جلال بايار رئيس الجمهورية التركية :
صاحب الفخامة عدنان مندريس رئيس الوزراء
صاحب المعالي البروفسور فؤاد كوبروللو وزير الخارجية
الذين بعد أن قدم كل منهم أوراق تفويضه الى الآخر فوجدها صحيحة ، ومطابقة للاصول ، اتفقوا على ما يلي :

المادة الاولى :

يتعاون الفريقان الساميان المتعاقدان ، لغرض صيانة سلامتهما والدفاع عن كيانهما ، وفقاً لأحكام المادة (٥١) من ميثاق الامم المتحدة ، ويجوز أن تثبت التدابير التي يتفقان على اتخاذها لجعل هذا التعاون نافذاً باتفاقات خاصة تعقد بين احدهما والآخر .

المادة الثانية :

لغرض تحقيق التعاون المنصوص عليه في المادة الاولى اعلاه ، والعمل على تأمينه ، تقوم السلطة المختصة لكل من الفريقين الساميين المتعاقدين بتحديد التدابير التي ينبغي اتخاذها ، عند وضع هذا الميثاق حيز التنفيذ ، وتصبح هذه التدابير معمولاً بها حال اقترانها بمصادقة حكومتي الفريقين الساميين المتعاقدين .

المادة الثالثة :

يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بالامتناع عن التدخل ، بأي شكل من الاشكال ، في الشؤون الداخلية لاحدهما الاخرى ، ويقومان بفض أي نزاع بينهما بالطريقة السلمية وفقاً لميثاق هيئة الامم المتحدة .

المادة الرابعة :

يؤكد الفريقان الساميان المتعاقدان ان ليس في احكام هذا الميثاق ما يتناقض والالتزامات الدولية التي يرتبط بها احدهما مع دولة ، أو دولة ثالثة ، كما انها لا يمكن أن تخل أو أن تفسر بما يفهم منه الاخلال بتلك الالتزامات الدولية . ويتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بأن لا يدخلا في أية التزامات دولية تتعارض وهذا الميثاق .

المادة الخامسة :

يكون هذا الميثاق مفتوحاً للانضمام اليه من قبل أية دولة من دول الجامعة

العربية . وغيرها من الدول التي يهمها أمر السلم والأمن في هذه المنطقة بصورة فعالة . والمعترف بها اعترافاً كاملاً من كلا الفريقين الساميين المتعاقدين ، ويصبح هذا الانضمام نافذاً اعتباراً من تاريخ ايداع وثائق انضمام الدولة التي يخصها الأمر لدى وزارة الخارجية العراقية .

لاية دولة منضمة الى هذا الميثاق ، أن تعقد اتفاقات خاصة بموجب المادة الاولى منه ، مع دولة أو أكثر من الدول الاطراف في هذا الميثاق . وللسلطة المختصة لاية دولة منضمة أن تحدد التدابير بموجب المادة الثانية . وتصبح هذه التدابير معمولاً بها حال اقترانها بمصادقة حكومات الفرقاء الذين يخصهم الأمر .

المادة السادسة :

يشكل مجلس دائم من الوزراء ، للعمل ضمن نطاق أهداف هذا الميثاق ، وذلك عندما يبلغ عدد الدول الاطراف في هذا الميثاق ما لا يقل عن الاربعة ويقوم المجلس بوضع نظامه الداخلي .

المادة السابعة :

يكون هذا الميثاق نافذاً لمدة خمس سنوات ، ويعتبر مجدداً لمدد اخرى كل منها خمس سنوات . ولاي طرف متعاقد أن ينسحب بابلاغ الأطراف الاخرى تحريرياً برغبته في ذلك قبل ستة أشهر من انتهاء أية من المدد المذكورة أعلاه . ويبقى الميثاق في هذه الحالة نافذاً بالنسبة للأطراف الاخرى .

المادة الثامنة :

يتم ابرام هذا الميثاق من قبل كل من الفريقين الساميين المتعاقدين ، ويجري تبادل وثائق الابرام في انقرة بأسرع ما يمكن ، ويعتبر نافذ المفعول من تاريخ تبادل وثائق الابرام .

كتب بنسختين في بغداد في اليوم الثاني من شهر رجب سنة ١٣٧٤ الهجرية ، الموافق لليوم الرابع والعشرين من شهر شباط سنة ١٩٥٥ الميلادية ، باللغات العربية والتركية والانكليزية ويكون النص الانكليزي هو المعوّل عليه في حالة الاختلاف .

المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق غير المنشورة

أ . وثائق دار الكتب والوثائق العراقية .

١ ـ ملف القضية الاثورية ـ رقم الملف د / ١١ وثيقة رقم (١) .
٢ ـ ملف القضية الاثورية ـ رقم الملف د / ١١ وثيقة رقم (١٠) .
٣ ـ ملف القضية الاثورية ـ رقم الملف د / ١١ وثيقة رقم (١١) .
٤ ـ ملف القضية الاثورية ـ رقم الملف د / ١١ وثيقة رقم (٣٨) .
٥ ـ ملف القضية الاثورية ـ رقم الملف د / ١١ وثيقة رقم (٤١) .
٦ ـ ملف القضية الاثورية ـ رقم الملف د / ١١ وثيقة رقم (٤٢) .

ب . وثائق وزارة الداخلية العراقية :

١ ـ الاضبارة السياسية ـ م / اعادة الترتيبات الادارية ـ رقم الاضبارة ٢٥ / ١ .
٢ ـ اضبارة المعتقلين ـ رقم الاضبارة س ٢٦ ـ « قائمة باسماء المعتقلين بحوادث سنة ١٩٤١ » .
٣ ـ وزارة الداخلية ـ مديرية الدعاية العامة ، خطاب الوصي عبدالاله ـ بغداد ـ مطبعة الحكومة ١٩٤١ .

ج . وثائق وزارة الخارجية البريطانية :

1 . From Sir A Clark Kerr to F.O in 3nd November 1936 . Fo 371 / 20014 , E 6906 / 419 / 93 .
2 . Fo 371 / 40079 . E1134 / G. 19-2-1994 .
3 . Cornwallis to Eden , 30-3-1945 , Fo 371 / 45302 .
4 . Special Report , Issued by the director , CID in Baghdad ,

27-5-1945 , Fo 371 / 45302 .

5 . Ston Hewer - Bird to Bevin , 28.3.1946 , Fo 371 / 52401 .

6 . Combined Intelligence centre Iraq and Persia , Tribal and political Report . For Throhtly intellgense summary , No 269 . For period ending 25-4-1946 , Fo 371 / 52321 .

7 . Ston Hewer - Bird to Bevin , 1-5-1946 . Fo 371 / 5240 .

8 . Bevin to Stone Hewer - Bird , 19-7-1946 . Fo 371 / 52402 .

9 . Busk to Bevin , 5-9-1946 . Fo 371 / 52402 .

10 . Bevin to Stone Hewer - Bird , 18-9-1946 . Fo 371 / 52402 .

11 . AHQ . Iraq and Persia to Air Ministry London , 20-11-1946 . Fo 371 / 52402 .

12 . Ston Hewer - Bird to Howe , 21-11-1946 . Fo 371 / 52402 .

13 . Fo to U.K. Delegalion to ouncil of Foreign ministers , 28-11-1946 . Fo 371 / 52403 .

14 . Stone Hewer - Bird to Attlee , 10-12-1946 . Fo 371 / 52405 .

15 . J.P (46) 232 , 27-12-1946 , Ministrag Discussions with Iraqis Reporied by the Joint Planning staff , Fo 371 / 52405 .

16 . Stone Hewer - Bird to Beven , 25-3-1947 . Fo 371 / 61588 .

17 . Stone Hewer - Bird to Beven , 2-4-1947 . Fo 371 / 61589 .

18 . Minut by carran , 28-4-1947 , Fo 371 / 61589 .

19 . Busk to Bevin , 3-5-1947 . Fo 371 / 61589 .

20 . Report to the chief of staff , by British Ministary Representations on preliminary talks with the Iraqis Authcrities 8 to 17 May , 1947 , Fo 371 / 61591 .

21 . P.G Garran to D.C Stapleton , 6-9-1947 , Fo 371 / 615994 .

22 . Minutes of meeting heldim , Baghdad on November , 17 the 1947 , Fo 371 / 61596 .

23 . Busk to Bevin , 26-11-1947 , Fo 371 / 6688 .

24 . Minute by Wright , 14-1-1948 , Fo 371 / 168444 .

25 . Chancery to Eastern Departement , 17-1-1948 , Fo 371 / 68442 .

26 . Bevin to the Regent , 24-1-1948 , Fo 371 / 68443 .
27 . Conversation with the Iraqi Primeminister , 26-1-1948 , Fo 371 / 68444 .
28 . Iraq goverment , Ministry of Foreign affaires , 4-2-1948 , Fo 371 / 68447 .
29 . Minute by Walker , 26-2-1948 , Fo 371 / 68447 .
30 . Mack to Bevin , 26-5-1948 , Fo 371 / 68386 .
31 . Con Ference of his Majesty's Representationes in the Meddle East First Meeting , 21-6-1949 , Fo 371 / 75072 .
32 . A. Clark Kerr - Baghdad to F.O , 30-10-1936 , No. 269 , 371 / 20013 , E 6797 .
33 . Sir B. Newton to Fo , Fo 371 / 23241 , E 7233 , 29. Oct. 1939 .
34 . Baxter to Group Captain Stapleton in Cabinet Office , 20-11-1946 , Fo 371 / 52402 .
35 . Baxter to W.O , 14-6-1944 , Fo 371 / 40079 .
36 . Bevin to Cambell , 13-6-1947 , Fo 371 / 61591 .
37 .Busk to Bevin , 23-10-1947 , Fo 371 / 61595 .
38 . Busck to Bevin , 4-12-1947 , Fo 371 / 61598 .
39 . Kirkbird to Bevin , 20-12-1947 , Fo 371 / 61583 .
40 . F.O to Cairo , 4-6-1948 , Fo 371 / 68527 .
41 . Mack to Bevin , 28-4-1948 , Fo 371 / 68371 .
42 . Mack to Micheal Wright , 17-7-1948 , Fo 371 / 68471 .
43 . G.C. Litter to Charge d « Affairs' in British Embasy in Baghdad , 26-8-1948 , Fo 371 / 75127 .
44 . Mack to Bevin , 6-10-1950 , Fo 371 / 82408 .
45 . Bowker to Troutbeck , 23-7-1951 , Fo 371 / 91660 .
46 . Eastern Deparinent to Fo , 10-5-1952 . Fo 371 / 98747 .
47 . Belly to Fo , 21-8-1952 , Fo 371 / 98734 .
48 . Belly to Churchil , 21-8-1952 , Fo 371 / 98734 .

49 . Troutbeck to Fo , 20-9-1952 . Fo 371 / 98737 .
50 . Eden to troutbeck , 1-10-1952 . Fo 371 / 98737 .
51 . Troutbeck to Eden , 9-10-1952 . Fo 371 / 98737 .
52 . Troutbeck to Eden , 7-11-1952 . Fo 371 / 98733 .
53 . Troutbeck to Eden , 8-11-1952 . Fo 371 / 98733 .
54 . Troutbeck to Eden , 14-11-1952 . Fo 371 / 98733 .
55 . Fo to Baghdad , 19-11-1952 . Fo 371 / 98735 .
56 . Troutbeck to Fo , 24-11-1952 . Fo 371 / 98733 .
57 . Disturbances in Baghdad , Events of November , Fo 371 / 98736 .
58 . Troutbeck to Fo , 25-11-1952 . Fo 371 / 98733 .
59 . Troutbeck to Eden , 25-11-1952 . Fo 371 / 98733 .
60 . Troutbeck to Eden , 24-1-1953 . Fo 371 / 104665 .

ثانياً : الوثائق المنشورة :

أ ـ العربية :

١ ـ محاضر مجلس النواب ـ الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠ ـ ١٩٤١ .

٢ ـ محاضر مجلس النواب ـ الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤١ ـ ١٩٤٢ .

٣ ـ محاضر مجلس النواب ـ الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٤ ـ ١٩٤٥ .

٤ ـ محاضر مجلس النواب ـ الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦ .

٥ ـ محاضر مجلس النواب ـ الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣ .

٦ ـ ميثاق سعد آباد ١٩٣٧ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ١٩٣٨ ، وزارة الخارجية العراقية .

ب ـ الاجنبية :

١ ـ العراق في الوثائق البريطانية لسنة ١٩٣٦ ، ترجمة نجدت فتحي صفوت ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، مطبعة اشبيلية ـ بغداد ١٩٨٣ .

٢ ـ العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ١٩٤٤ ـ ١٩٥٨ ، ترجمة الدكتور مؤيد ابراهيم الونداوي ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ١٩٩٢ .

ثالثاً : القوانين والانظمة :

١ ـ مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٣٥ ـ وزارة العدلية .

٢ ـ مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤١ ـ وزارة العدلية .

٣ ـ القانون الاساسي وتعديلاته ، بغداد ، مطبعة الحكومة ـ ١٩٤٤ .

٤ ـ قانون انتخاب النواب رقم (١١) لسنة ١٩٤٦ ـ بغداد ـ مطبعة الحكومة ١٩٤٦ .

رابعاً : المصادر العربية :

أ ـ المطبوعة :

١ ـ الادهمي ، محمد مظفر : المجلس التأسيسي العراقي ، مطبعة السعدون ، بغداد ١٩٧٦ .

٢ ـ الازري ، عبدالكريم : تاريخ في ذكريات العراق ١٩٣٠ ـ ١٩٥٨ ، جـ ١ ،

بيروت ١٩٨٢ .
٣ - ابو السعود ، عبدالسلام : حلف بغداد ، القاهرة ، ١٩٥٧ ..
٤ - اسماعيل ، المحامي يوسف : انقلاب ٢٩ تشرين الأول ، مطبعة المعارف ، بغداد ١٩٣٦ .
٥ - الايوبي ، علي جودت : ذكريات علي جودت ١٩٠٠ - ١٩٥٨ ، مطابع الوفاء ، بيروت ١٩٦٧ .
٦ - البراوي ، راشد : مجموعة الوثائق السياسية ، القاهرة ، ١٩٥٢ .
٧ - البزاز ، عبدالرحمن : العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ، مطبعة العاني ، بغداد ١٩٦٧ .
٨ - البشري ، طارق : الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، الهيئة المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٤ .
٩ - البصير ، محمد مهدي : القضية العراقية ، دار اللام ، لندن ، ط ٢ ، ١٩٩٠ .
١٠ - التكريتي ، سليم طه : مولود مخلص بطل معركة وادي موسى في الثورة العربية الكبرى ، الدار العربية ، بغداد ١٩٩٠ .
١١ - الجابري ، ستار جبار : سعد صالح ودوره السياسي في العراق ، مطبعة المشرق ، بغداد ، ١٩٩٧ .
١٢ - الجادرجي ، كامل : مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني ، ط ١ ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٠ .
١٣ - الجادرجي ، كامل : اوراق كامل الجادرجي ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧١ .
١٤ - الجبوري ، صالح صائب : محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية ، مطبعة دار الكتب ، بغداد ، ١٩٧٠ .
١٥ - جلال ، يحيى : اصول ثورة يوليو ١٩٥٢ ، الدار القومية للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، ١٩٦٤ .
١٦ - الجمالي ، د . محمد فاضل : العراق بين الأمس واليوم ، بغداد ، ١٩٥٤ .
١٧ - جبار ، عباس عطية : العراق والقضية الفلسطينية ١٩٣٢ - ١٩٤١ ، مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٨٣ ، ط ١ .
١٨ - جميل ، حسين : العراق شهادة سياسية ١٩٠٨ - ١٩٣٠ ، دار اللام ، لندن ، ١٩٧٧ .

١٩ ـ الجواهري ، عماد احمد : نادي المثنى وواجهات التجمع القومي في العراق ١٩٣٤ ـ ١٩٤٢ ، مطبعة دار الجاحظ ، ١٩٨٤ .
٢٠ ـ الجومرد ، محمود : معلم القرية ، المطبعة العصرية ، ١٩٥٤ .
٢١ ـ حداد ، عثمان كمال : حركة رشيد عالي الكيلاني سنة ١٩٤١ ، صيدا ، المطبعة العربية .
٢٢ ـ حزب البعث العربي الاشتراكي : نضال البعث ، جـ ٩ ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧١ .
٢٣ ـ حمروش ، احمد : قصة ثورة ٢٣ يوليو ، جـ ٢ ، مطبعة المتوسط ، بيروت ، ١٩٧٤ .
٢٤ ـ حزب الاستقلال : بيان حزب الاستقلال في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٠ ، مطبعة التفيض ، ١٩٥٠ .
٢٥ ـ الحسني ، عبدالرزاق : تاريخ الاحزاب السياسية في العراق ، مركز الابجدية ، بيروت ، ١٩٨٠ .
٢٦ ـ الحسني ، عبدالرزاق : الاسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ التحررية ، ط٣ ، مطبعة الوفاق ، صيدا ، بيروت ، ١٩٧١ .
٢٧ ـ الحسني ، عبدالرزاق : تاريخ الوزارات العراقية ، عشرة اجزاء ، طبع بنفقة مركز الابجدية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٢ .
٢٨ ـ الحسني ، عبدالرزاق : تاريخ العراق السياسي ، جـ ١ ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٨٩ .
٢٩ ـ الحسني ، عبدالرزاق : العراق قديماً وحديثاً ، ط ٦ ، مطبعة دار الكتب ، بيروت ، لبنان ، ١٩٧٥ .
٣٠ ـ الحسني ، عبدالرزاق : العراق في ظل المعاهدات ، ط ٣ ، مطبعة دار الكتب ، بيروت ، لبنان ، ١٩٧٥ .
٣١ ـ الحسو ، نزار توفيق سلطان : الصراع على السلطة في العهد الملكي ، دراسة تحليلية في الادارة والسياسة ، بغداد ، ١٩٨٤ ، مطابع دار افاق عربية .
٣٢ ـ الحسين ، عبدالله : مذكراتي ، مطبعة بيت المقدس ، القدس ١٩٤٥ .
٣٣ ـ حسين ، خليل ابراهيم : اللغز المحير عبدالكريم قاسم ، جـ ٦ ، بغداد ،

. ١٩٨٦
٣٤ ـ حسين ، فاضل : تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ١٩٤٦ ـ ١٩٥٨ ، مطبعة الشعب ، بغداد ، ١٩٦٣ .
٣٥ ـ حسين ، نوري عبدالرزاق : تيارات سياسية في الحركة الوطنية العراقية ، القاهرة ، الدار القومية .
٣٦ ـ حسين ، فاضل : مشكلة الموصل ، دراسة في الدبلوماسية العراقية ـ الانكليزية ـ التركية وفي الرأي العام ، ط ٢ ، مطبعة اسعد ، بغداد ، ١٩٦٧ .
٣٧ ـ حسين ، محمد توفيق : عندما يثور العراق ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، ١٩٥٩ .
٣٨ ـ الحيدري ، رياض رشيد ناجي : الاثوريون في العراق ١٩١٨ ـ ١٩٣٦ ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٧٧ ، مطبعة الجيلاوي ، ص ٣٢٩ .
٣٩ ـ الحصري ، ساطع : مذكراتي في العراق ١٩٢٧ ـ ١٩٤١ ، جـ ٢ ، دار الطليعة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٦٨ .
٤٠ ـ حميدي ، جعفر عباس : التطورات السياسية في العراق ١٩٤١ ـ ١٩٥٣ ، مطبعة النعمان ، النجف الاشرف ، ١٩٧٦ .
٤١ ـ خدوري ، مجيد : تحرر العراق من الانتداب ، مطبعة العهد ، بغداد ، ١٩٣٥ .
٤٢ ـ خدوري ، مجيد : نظام الحكم في العراق ، نقله للعربية فيصل نجم الدين الاطرقجي ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٤٦ .
٤٣ ـ خدوري ، مجيد : مؤسسات العراق الدستورية والادارية والقضائية ، بغداد ، ١٩٣٨ .
٤٤ ـ الخطاب ، رجاء حسين حسني : العراق بين ١٩٢١ ـ ١٩٢٧ ، دراسة في تطور العلاقات العراقية ـ البريطانية ، مطبعة النعمان ، النجف الأشرف ، ١٩٧٦ .
٤٥ ـ الخطاب ، رجاء حسين حسني : تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من ١٩٢١ ـ ١٩٤١ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٥ .
٤٦ ـ خليل ، عادل غفوري : احزاب المعارضة العلنية في العراق ١٩٤٦ ـ

١٩٥٤ ، المكتبة العالمية ، بغداد .
٤٧ ـ الدراجي ، عبدالرزاق : جعفر ابو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق ١٩٠٨ ـ ١٩٤٥ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٨ .
٤٨ ـ الدرة ، محمود : الحرب العراقية ـ البريطانية ١٩٤١ ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٩ .
٤٩ ـ الذاكرة التاريخية لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٨٧ .
٥٠ ـ الراوي ، ابراهيم : من الثورة العربية الكبرى الى العراق الحديث ، ذكريات ، بيروت ، مطبعة دار الكتب ، ١٩٦٩ .
٥١ ـ الرحال ، حسين : كمونة عبدالمجيد : الادارة المركزية والادارة المحلية في العراق ، مطبعة عبدالكريم زاهد ، بغداد ، ١٩٥٣ .
٥٢ ـ شريف ، عبدالرحيم : المبادىء الاساسية للتنظيم الحزبي ، بغداد ، مطبعة الأمل ، ١٩٤٧ .
٥٣ ـ شريف ، عزيز : السياسة البريطانية في الشرق الأوسط والمعاهدة التركية ـ العراقية ، منشورات حزب الشعب ، بغداد ، مطبعة الأمل ، ١٩٤٧ .
٥٤ ـ شريف ، عبدالرحيم : معاهدة ١٩٣٠ باطلة يجب الغاؤها ، بغداد ، مطبعة دار السلام ، ١٩٤٧ .
٥٥ ـ السويدي ، توفيق : مذكراتي نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية ، بيروت ، ١٩٦٩ .
٥٦ ـ شوكت ، ناجي : سيرة وذكريات ثمانين عاماً ، مطبعة الخلود ، بغداد ، لم تذكر سنة الطبع .
٥٧ ـ الصباغ ، صلاح الدين : مذكرات من رواد العروبة ، دار الحرية للطباعة ، ط ٢ ، بغداد ، ١٩٨٣ .
٥٨ ـ العارف ، اسماعيل : اسرار ثورة ١٤ تموز وتأسيس الجمهورية العراقية ، مكتبة الماجد ، لندن ، ١٩٨٦ .
٥٩ ـ العكام ، د . عبدالامير هادي : الحركة الوطنية في العراق ١٩٢١ ـ ١٩٣٣ ، مطبعة الادارة ، النجف الاشرف ، ١٩٧٥ .
٦٠ ـ العكام ، عبدالامير هادي : تاريخ حزب الاستقلال ١٩٤٦ ـ ١٩٥٨ ، دار

الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٠ .
٦١ ـ العقاد ، صلاح : المشرق العربي ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨ ، مطبعة الرسالة ، القاهرة ، ١٩٦٧ .
٦٢ ـ علي ، علي محمود الشيخ : محاكماتنا الوجاهية ، بيروت ، ١٩٦٧ .
٦٣ ـ المعمر ، عبدالجبار : الكبار الثلاثة ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٩٠ .
٦٤ ـ العمر ، فاروق : المعاهدات العراقية ـ البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية ، ١٩٢٢ ـ ١٩٢٨ ، دار الحرية ، بغداد ، ١٩٧٧ .
٦٥ ـ العمري ، خيري : الخلاف بين البلاط الملكي ونوري السعيد ، مطبعة دار المعارف ، بغداد ، ١٩٧٩ .
٦٦ ـ فرج ، د . لطفي جعفر : الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي ، مطبعة سومر ، بغداد ، ١٩٨٧ .
٦٧ ـ فرمان ، غائب طعمة : الحكم الاسود في العراق ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٥٧ .
٦٨ ـ فياض ، عبدالله : الثورة العراقية الكبرى ١٩٣٠ ، مطبعة دار السلام ، بغداد ، ١٩٧٥ .
٦٩ ـ فيضي ، سليمان : في غمرة النضال ، دار القلم ، ط ٢ ، بيروت ، لبنان ، ١٩٧٤ .
٧٠ ـ القيسي ، سامي عبدالحافظ : ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي ١٩٢٢ ـ ١٩٣٦ ، جـ ٢ ، مطبعة العربي ، بغداد ، ١٩٧٥ .
٧١ ـ كامل ، ميشيل : امريكا والشرق العربي ، القاهرة ، ١٩٥٨ .
٧٢ ـ كبة ، محمد مهدي : مذكراتي في صميم الأحداث ١٩١٨ ـ ١٩٥٨ ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٥ .
٧٣ ـ كنة ، خليل : العراق أمسه وغده ، بيروت ، ١٩٦٦ .
٧٤ ـ محمد ، سعاد رؤوف شير : نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٤٥ ، مطابع دار الشؤون الثقافية ، ١٩٨٨ .
٧٥ ـ محمد ، علاء جاسم : جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق حتى عام ١٩٣٦ ، منشورات مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ،

. ١٩٨٧

٧٦ ـ المفتي ، حازم : العراق بين عهدين ياسين الهاشمي وبكر صدقي ، مطبعة سومر ، بغداد ، ١٩٩٠ .

٧٧ ـ نذير ، عدنان سامي : عبدالجبار الجومرد ، نشاطه الثقافي ودوره السياسي ، شركة المعرفة للنشر ، بغداد ، ١٩٩١ .

٧٨ ـ نعمة ، د . كاظم هاشم : الملك فيصل الأول والانكليز والاستقلال ، الدار العربية للموضوعات ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٨ .

٧٩ ـ النفيسي ، عبدالله فهد : دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧٣ .

٨٠ ـ نورس ، د . علاء موسى كاظم : ثورة ١٤ تموز في تقارير الدبلوماسيين البريطانيين والصحافة الغربية ، مطابع التعليم العالي ، بغداد ، ١٩٩٠ .

٨١ ـ هيكل ، محمد حسنين : سنوات الغليان ، حرب الثلاثين عاماً ١٩٦٧ ، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، ط ١ ، القاهرة ، ١٩٨٨ .

٨٢ ـ الونداوي ، د . مؤيد ابراهيم : وثائق ثورة تموز ١٩٥٨ في ملفات الحكومة البريطانية ، بغداد ، ١٩٩٠ ، مطابع دار الشؤون الثقافية .

٨٣ ـ وزارة الدفاع : محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة ، الاجزاء ٦ ـ ٧ ـ ٨ ، بغداد ، ١٩٥٩ .

٨٤ ـ الياسري ، قيس عبدالحسين : الصحافة العراقية والحركة الوطنية من نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٨ .

٨٥ ـ منهاج ونظام حزب الاتحاد الوطني ، بغداد ، ١٩٤٦ ، المطبعة الخيرية .

٨٦ ـ ياغي ، اسماعيل احمد : حركة رشيد عالي الكيلاني ، دراسة في تطور الحركة الوطنية العراقية ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٤ .

٨٧ ـ منهج الحزب الوطني الديمقراطي ونظامه الداخلي ، بغداد ، مطبعة الرابطة ، ١٩٥٠ .

ب ـ غير المطبوعة :

١ ـ المبارك ، صفاء عبدالوهاب : انقلاب سنة ١٩٣٦ في العراق ـ مقدماته وأحداثه ونتائجه ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاداب ، جامعة بغداد ،

. ١٩٧٧
٢ ـ قاسم ، قاسم جميل : الحزب الوطني الديمقراطي في العراق ، دراسة سياسية اقتصادية واجتماعية ، رسالة ماجستير من جامعة القاهرة ، ١٩٧٢ .

خامساً : الكتب المترجمة للعربية

١ ـ ايرلاند ، فيليب ويلارد : العراق دراسة في تطوره السياسي ، ترجمة جعفر الخياط ، دار الكشاف للطباعة ، لبنان ، ١٩٤٩ .
٢ ـ بيل ، المس : فصول من تاريخ العراق القريب ، ترجمة جعفر الخياط ، لبنان ، بيروت ، ١٩٤٩ ، دار الكشاف .
٣ ـ بيل ، المس : العراق في رسائل المس بيل ، ترجمة جعفر الخياط ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٧ .
٤ ـ تشرشل ، ونستون : حوادث العراق في سنة ١٩٤١ كما ترويها وزارة الحرب البريطانية والمستر تشرشل في مذكراته ، تعريب جعفر الخياط ، مطابع دار الكشاف ، بيروت ، ١٩٥٤ .
٥ ـ تشرشل ، ونستون : ثورة العراق مايس ١٩٤١ ، تعريب سليم طه التكريتي ، مطبعة دار البصري ، بغداد ، ١٩٦٣ .
٦ ـ ستارك ، فريا : الحصار وقصة الثورة ومحاصرة الانكليز في السفارة البريطانية ببغداد ، تعريب سليم طه التكريتي ، مطبعة دار البصري ، بغداد ، ١٩٦٣ .
٧ ـ سندرسن ، هاري : مذكرات سندرسن باشا طبيب العائلة الملكية في العراق ١٩١٨ ـ ١٩٤٦ ، عشرة آلاف ليلة وليلة ، ترجمة سليم طه التكريتي ، مطبعة دار الخلود ، ط ٢ ، لبنان ، بيروت ، ١٩٨٢ .
٨ ـ شيرر ، وليام : تاريخ المانيا الهتلرية ، ق ٣ ، تعريب خيري حماد ، بغداد ، مكتبة المثنى ، ١٩٦٢ .
٩ ـ غروبا ، د . فريتز : رجال ومراكز قوى في بلاد الشرق ، ترجمة فاروق الحريري ، بجزئين ، مطبعة عصام ، بغداد ، ١٩٧٩ .
١٠ ـ غلمن ، ولدمار : عراق نوري السعيد ، مؤسسة الانتاج الطباعي ، بيروت ، ١٩٦٥ .

١١ ـ غوري ، جيرالد دي : ثلاثة ملوك في بغداد ، ترجمة سليم طه التكريتي ، مكتبة النهضة العربية ، ط ٢ ، بغداد ، ١٩٩٠ .
١٢ ـ فوستر ، هنري : نشأة العراق الحديث ، بجزئين ، ترجمة سليم طه التكريتي ، مطبعة دار الشؤون الثقافية ، بغداد ١٩٨٩ .
١٣ ـ فيلبي ، هـ . سنت . جون : ايام فيلبي في العراق ، ترجمة جعفر الخياط ، دار الكشاف للنشر ، بيروت ، لبنان ، ١٩٥٠ .
١٤ ـ كوكس ، السير برسي : مذكرة تكوين الحكم الوطني في العراق ، تعريب بشير فرجو ، مطبعة الاتحاد الجديدة ، الموصل ، ١٩٥١ .
١٥ ـ لونكريك ، ستيفن همسلي : العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ ـ ١٩٥٠ ، بجزئين ، ترجمة سليم طه التكريتي ، منشورات النجر ، بغداد ، ١٩٨٨ .
١٦ ـ ويلسون ، السير آرنولد . تي : بلاد ما بين النهرين بين ولائين ، ترجمة فؤاد جميل ، جـ ٢ ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٩٠ .
١٧ ـ ميثاق الامم المتحدة والنظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية ، نيويورك .

سادساً : المصادر الاجنبية غير المترجمة

1 . Al - Windawi , M. Ibrahim , Unpublished Thesis , Anglo - Iraqi Relations 1945 - 1958 , University of Reading , 1989 .
2 . Batatu , Hanna . Old Social Classes and the Revelutionary Movements of Iraq , Princeton , 1978 .
3 . Khadduri , Majid , Independant Iraq (1932 - 1958) 2 nd ed . London , 1960 .
4 . Special Report on the Progress of Iraq during the period 1920 - 1931 .
5 . Tarbush , Mohammed A., The Role of the Military in Politics , a case study of Iraq to 1941 , 1 st ed . London , 1983 .
6 . D. Zeki Saleh , Bratain and Mesopotamia « Iraq to 1914 » , Astudy in British Foreign affairs .
7 . Maurice Peterson , Both Sides of the Curtain « London - 1950 » .

8 . Paiforce , The offical story of the persia and Iraq Command 1941 - 1946 . (1948) .

9 . Parlimantary . Debates Commons Vol . III .

10 . Morris , James , The Hashemite Kings , « Latimer Trend , London 1959 » .

11 . Churchill , W. The Second World War Vol . III . « London - 1950 » .

12 . Nicholas Bethel , The Palestine Triangle « London , Hazel Watson and Viney , 1959 » .

سابعاً : الصحف والدوريات

أ ـ الصحف :

١ ـ جريدة الزمان .
٢ ـ جريدة الاستقلال .
٣ ـ جريدة صوت الاهالي .
٤ ـ جريدة البلاد .
٥ ـ جريدة الوطن .
٦ ـ جريدة صوت الشعب .
٧ ـ جريدة لواء الاستقلال .
٨ ـ جريدة صوت السياسة .
٩ ـ جريدة السياسة .
١٠ ـ جريدة الاهالي .
١١ ـ جريدة الامة .
١٢ ـ جريدة صوت الاحرار .
١٣ ـ جريدة الشعب .
١٤ ـ جريدة الجريدة .
١٥ ـ جريدة الوقائع العراقية .

ب ـ المجلات :

١ ـ دليل الجمهورية العراقية ـ وزارة الارشاد ـ بغداد ، ١٩٦١ .
٢ ـ مجلة الثقافة ـ ١٩٧٦ ـ منظمة الحرس الوطني ، سليم طه التكريتي .
٣ ـ مجلة الرابطة ، ١٩٤٤ ـ ١٩٤٥ .

ثامناً : المقابلات

١ ـ مقابلة مع المقدم الطيار المتقاعد علاء الدين حُسين العزاوي جرت بتاريخ ٢٢ / ٩ / ١٩٩٨ .

الفهرس

٩٥٦,٧٠٣
ج ٦٧٤ الجعفري ، محمد حمدي
بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ١٩١٤ -
١٩٥٨ / محمد حمدي الجعفري .- بغداد :
دار الشؤون الثقافية العامة ، ٢٠٠١
٢٩٠ ص ؛ ٢٤ سم .
١ - العراق - تاريخ - الاحتلال البريطاني
م . و
٤٩ / ٢٠٠١

المكتبة الوطنية « الفهرسة اثناء النشر »

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ٤٩ لسنة ٢٠٠١

طبع في مطابع دار الشؤون الثقافية العامة - شركة عامة



وزارة الثقافة والاعلام

دار الشؤون الثقافية العامة

بغداد ٢٠٠٠